

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس - سطيف
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

الموضوع

الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة

إعداد الطالب

شوقي بورقبة

تحت إشراف

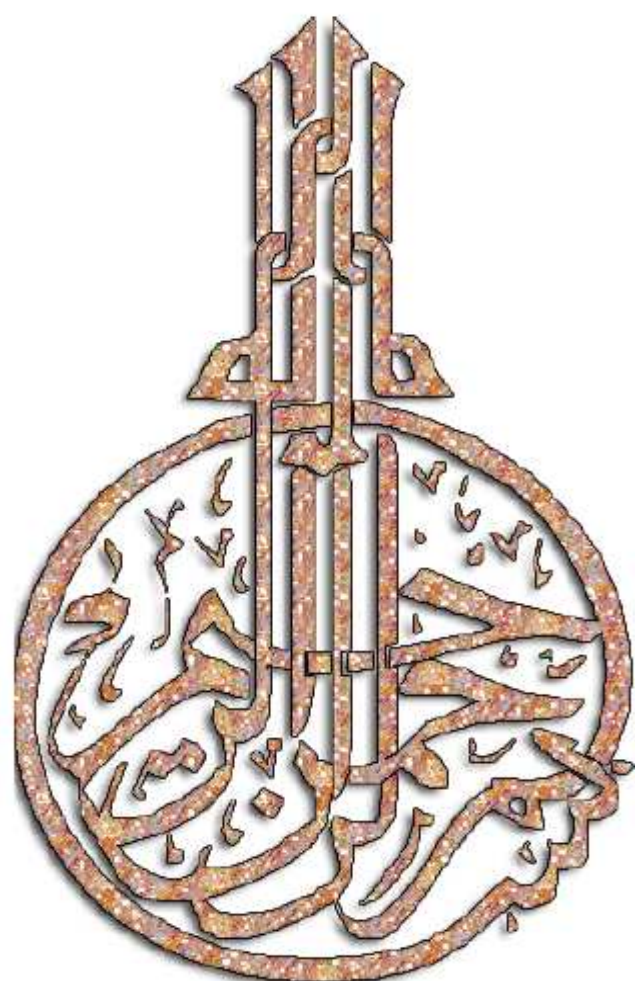
أ.د/ محمد بوجلل

أ.د/ عبد الرحيم الساعاتي

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د/ صالح صالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة فرحات عباس - سطيف	رئيساً
أ.د/ محمد بوجلل	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفاً ومقرراً
د/ محمود سحنون	أستاذ محاضر	جامعة منتوري - قسنطينة	عضواً مناقشاً
د/ ناصر سليمان	أستاذ محاضر	جامعة قاصدي مرباح - ورقلة	عضواً مناقشاً
د/ تيجاني بالرقبي	أستاذ محاضر	جامعة فرحات عباس - سطيف	عضواً مناقشاً
د/ حدة رايس	أستاذ محاضر	جامعة محمد خيضر - بسكرة	عضواً مناقشاً
أ.د/ عبد الرحيم الساعاتي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الملك عبد العزيز - السعودية	عضواً مدعواً

السنة الجامعية: 2010-2011



إهداء

أهدي عمرة جهدي إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى جدي حفظه الله وأطال في عمره.

إلى الزوجة والأخوة والأخوات والأعمام والعاس والأخوال وأخالات

إلى كل الأسرة الكريمة.

شكر وتقدير

ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ بإتمام هذا البحث، وعلى ما مننت به عليّ من توفيق وسداد، وعلى ما منحتني إياه من صحّة وقدرة على تخطي الصّعاب وتذليل العقبات .

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والعرفان لمن قدم لي يد المساعدة في إنجاز هذا العمل المتواضع، وأخص بالذكر:

الأستاذين المشرفين: الأستاذ الدكتور محمد بوجلال والأستاذ الدكتور عبد الرحيم الساعاتي على إشرافهما المتواصل على الرسالة وتوجيهاتهما القيمة التي أسهمت في إخراج هذا العمل بجلته النهائية، إذ لم يبخلا عليّ بنصائحهما القيّمة وتوجيهاتهما السّديدة .

كما أتوجه بالشكر الموصول إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم قراءة هذا العمل المتواضع، ومناقشتهم وإبدائهم ملاحظاتهم القيمة وتوجيهاتهم الطيبة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى إخواني المسؤولين والباحثين في مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي على ما قدموه لي من مساعدات، وعلى رأسهم الدكتور عبد الله قربان تركستاني مدير المركز ونائبه الدكتور إبراهيم أبو العلا والدكتور محمد الغامدي.

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الثناء إلى الدكتور أحمد بلوافي، والدكتور عبد الرزاق بلعباس، على توجيهاتهما القيمة ومعاملتهما الطيبة، فكانت معاملتهما لي بمثابة معاملة الأخ الكبير لأخيه الصغير. كما أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الدكتور أحمد الناقة من جامعة أم القرى والدكتور الحاج صحراوي حمودي من جامعة سطيف على مساعدتهما لي في الدراسة القياسية. كم أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من الدكتور فضل عبد الكريم والدكتور رفيق المصري والدكتور عبد العظيم إصلاحي (مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي) والدكتور عبد القادر شاشي والدكتور بشير عبد الحميد والدكتور العياشي فداد (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بمجدة) والدكتور محمد الزهراني، والدكتور سعد اللحياي (جامعة أم القرى)

وفي الجزائر، شكر خاص إلى كل أساتذة وعمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سطيف

شكراً لكل من شجعني وشد من أزري ولو بالكلمة الطيبة، شكراً للجميع وجزاكم الله عني خير الجزاء.

سوقي

تمهيد

يحتل موضوع الكفاءة في العمل المصرفي الإسلامي موقعاً هاماً خاصة في المرحلة الراهنة، حيث شهدت المصارف الإسلامية في العقدين الأخيرين تطوراً كبيراً وانتشاراً واسعاً في العديد من الدول الإسلامية وفي غيرها، وقد كان هذا التطور نتيجة عوامل متعددة، منها: الانفتاح على الاقتصاد العالمي، والإصلاحات الهيكلية في النظام المالي، وتحرير حركة رؤوس الأموال والتكامل الكلي للأسواق، وقد انعكس ذلك في ارتفاع نسبة نمو الودائع والأصول ونسب الأرباح لهذه المؤسسات.

وبالرغم من كل هذا تبقى المصارف الإسلامية تواجه تحديات كثيرة، ولعل أخطر تحد تواجهه هو قيام المصارف التقليدية بفتح نوافذ للمنتجات المالية والمصرفية الإسلامية، ونظراً لأن هذه المصارف هي أعرق تاريخاً وخبرة في العمل المصرفي فإن عملياتها ستكون أكثر كفاءة.

ولا ريب أن أحد أهم الاستراتيجيات العملية لرفع هذا التحدي هو أن تقوم المصارف الإسلامية بتقديم خدماتها المصرفية بكفاءة عالية لا تقل عن كفاءة المصارف التقليدية، ويتطلب هذا العمل تنويع منتجاتها من الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة على مستوى المدخلات، أو تقليل تكلفتها على مستوى الخدمات التي تقدمها.

ولمعرفة هذا المستوى من المدخلات والمخرجات لابد من تحليل تكاليف المصارف الإسلامية الذي يساعد على تقييم كفاءة عملياتها من خلال معرفة الحجم الأمثل للإنتاج والمزيج الأمثل من المنتجات واللذين يمكن التوصل إليهما عن طريق قياس وفورات الحجم ووفورات النطاق على التوالي، بالإضافة إلى محاولة معرفة مرونة السعريّة للمدخلات التي تقيس مدى استجابة الكمية المطلوبة من المدخلات للتغير البسيط في سعر هذه المدخلات وكذلك إمكانية الإحلال بين مختلف المدخلات عن طريق قياس درجة الإحلال بين مدخلات الإنتاج.

إشكالية البحث

إزاء التطورات الإقليمية والدولية، أصبحت المصارف الإسلامية في وضع يحتم عليها أن تركز في نشاطها على أداء ونوعية العاملين فيها بمختلف المستويات الإدارية، وإدارة الموجودات والمطلوبات بكفاءة، وترشيد النفقات وإدخال نظم عمل وإدارة وحوافز علمية حديثة، كل ذلك يعتبر حالياً ليس فقط ضرورة ملحة لمواكبة التطورات القائمة في المصارف التقليدية والأسواق الدولية ولمواجهة التحديات التي أفرزتها الأوضاع الاقتصادية المحلية والإقليمية بل شرطاً للبقاء والاستمرار.

من خلال ما سبق من عرض تتضح الإشكالية التي يمكن طرحها في السؤال الرئيس التالي:

ما مدى كفاءة عمليات المصارف الإسلامية مقارنة بكفاءة عمليات المصارف التقليدية؟

بالإضافة إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما معنى الكفاءة التشغيلية للمصارف؟ وما طرق قياسها؟
- ما العوامل المحددة أو المتغيرات المفسرة للكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية؟
- أي النوعين من المصارف أكثر مرونة في الإحلال بين المدخلات؟ المصارف الإسلامية أم المصارف التقليدية؟ وأيها أكثر مرونة سعريا في الطلب على هذه المدخلات؟
- أي النوعين من المصارف لديه وفورات حجم موجبة؟ وما هو الحجم الأمثل للإنتاج في المصارف الإسلامية؟

فرضيات البحث

- على ضوء إشكالية البحث يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات مفادها:
- تعتبر المصارف الإسلامية أكثر كفاءة اقتصاديا من المصارف التقليدية نظرا لارتباط عملياتها بالاقتصاد الحقيقي؛
 - تعتبر المصارف الإسلامية أكثر كفاءة اقتصاديا من المصارف التقليدية بسبب اعتمادها على صيغ تمويلية متعددة؛
 - تعتبر المصارف التقليدية أكثر كفاءة تشغيليا من المصارف الإسلامية بسبب عامل الخبرة في المجال المصرفي؛
 - تتمتع المصارف الإسلامية بوفورات حجم موجبة، وبذلك يكون لديها ميزة في تخفيض متوسط تكلفة الإنتاج كلما توسعت في الحجم مقارنة بالمصارف التقليدية؛
 - لا توجد اختلافات جوهرية في مرونة الإحلال بين المدخلات ومرونة الطلب السعرية على هذه المدخلات بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.

أهمية البحث

لقد استطاعت المصارف الإسلامية جذب المزيد من الودائع والمدخرات حيث يشير الواقع إلى نموها بشكل سريع، وهذا يتطلب رسم السياسات والخطط الإدارية الناجحة المبنية على الأسس السليمة في تقييم كفاءتها التشغيلية، بما يضمن تحقيق الدور المأمول منها، بهدف ترسيخ ودعم جهود هذه اللبنة من لبنات النظام الاقتصادي الإسلامي.

لذا لا بد لنا من تقييم الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية بهدف رصد أية انحرافات أو معوقات قد تواجهها، ومن ثم القيام بتصحيح وتذليل تلك الانحرافات والمعوقات، بما يضمن استمرارية نمو هذه التجربة، ومن هنا تنبع أهمية البحث كمساهمة في الأبحاث والدراسات المتخصصة في معالجة المشكلات التطبيقية في المصارف الإسلامية. حيث يساعد تقدير دالة التكاليف في تقييم كفاءة تحكم المصارف الإسلامية في التكاليف، واكتشاف العديد من القضايا المهمة كالحجم الأمثل للإنتاج، والمرونة السعرية للمدخلات، ومرونة الإحلال بين مختلف المدخلات والكفاءة الفنية والكفاءة التخصيصية ومن ثم الكفاءة في التحكم في التكاليف وكذا كفاءة توليد الأرباح.

أهداف البحث

- يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأمور يمكن حصرها فيما يلي:
- توضيح مفهوم الكفاءة التشغيلية وطرق قياسها في المصارف؛
- إبراز العوامل المحددة للكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية؛
- تقدير دالة التكاليف لمجموعة من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية لمعرفة كفاءة المصارف الإسلامية مقارنة بمثيلاتها التقليدية؛
- تحليل وفورات الحجم إن وجدت لمعرفة الحجم الأمثل للإنتاج للمصارف الإسلامية؛
- تقدير مرونة الإحلال وكذا المرونة السعرية للمدخلات في المصارف الإسلامية وتحليل دلالتها.

أسباب اختيار الموضوع

- وقع اختياري لهذا البحث لثلاثة أسباب أساسية وهي:
- حداثة الموضوع: يعتبر موضوع الكفاءة في المصارف بشكل عام وموضوع الكفاءة في المصارف الإسلامية على وجه الخصوص من الموضوعات الحديثة التي لم تنل نصيبها من الدراسة والبحث، خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية وانعكاسها على استقرار القطاع المصرفي في العالم؛
- متابعة بحث مرحلة الماجستير: حيث تناولت في الماجستير دراسة مقارنة لتكلفة وإجراءات التمويل في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، واخترت موضوع الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، لأطروحة الدكتوراه من خلال تحليل دالة التكاليف، فكان هذا البحث امتدادا للجهود البحثية التخصصية السابقة؛

- الحاجة إلى دراسة متخصصة: إن هذا الموضوع جدير بالبحث والدراسة انطلاقاً من شعورنا بأن المصارف الإسلامية في حاجة ماسة وضرورية إلى دراسات تطبيقية تستكشف واقعها العملي كما هو بهدف تقييم كفاءتها التشغيلية مقارنة بمثيلتها التقليدية، ومن ثم الوصول إلى الحلول والإجراءات المناسبة لزيادة كفاءتها وتنافسيتها على مستوى القطاع المصرفي.

منهج البحث

يتكون هذا البحث من جزئين، جزء نظري والآخر تطبيقي، لذلك تطلب الأمر الاستفادة من المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** الذي سأستخدمه في وصف وتحليل البيانات المرتبطة بهدف الدراسة، وذلك من خلال الاعتماد على المراجع والدوريات العربية والأجنبية والدراسات ذات الصلة بالموضوع لتغطية الجانب النظري من البحث.
- **المنهج المقارن:** الذي سأستخدمه في دراسة الاختلافات الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية على مستوى الجانب النظري أو مقارنة النتائج المتوصل إليها فيما يخص الكفاءة التشغيلية على مستوى الجانب التطبيقي.
- **منهج المسح بالعينة:** الذي سأستخدمه من خلال إجراء دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في مجموعة من الدول وذلك لتقييم الكفاءة التشغيلية بالاعتماد على النماذج القياسية والنسب المالية.

عينة البحث

تتكون العينة المدروسة من 32 بنكا (17 بنكا إسلاميا و15 بنكا تقليديا) موزعين بين 8 دول هي: (الإمارات، الكويت، البحرين، قطر، السعودية، الأردن، مصر، اليمن). تم اختيار هذه العينة على أساس توافر البيانات اللازمة لإجراء الدراسة. وقد تم الحصول على البيانات من شركة زاوية (zawya)، والتقارير السنوية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية محل الدراسة لمدة تسع سنوات خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000 و 2008.

الدراسات السابقة

حسب اطلاع الباحث وفي حدود ما توفرت لديه من معلومات، فإن موضوع الكفاءة التشغيلية في المصارف الإسلامية قد تم تناوله كمقالات وأوراق علمية لم تحط بكل جوانب الموضوع، وتنقسم دراسات كفاءة المصارف الإسلامية حسب الطريقة المستخدمة في القياس إلى مجموعتين؛ تتضمن المجموعة الأولى الدراسات التي تستخدم النسب المالية كأداة للتقييم وتتضمن المجموعة الثانية الدراسات التي تستخدم الطرق القياسية كأداة للتقييم.

وفيما يلي سنحاول الإشارة لبعض الدراسات ذات العلاقة بالموضوع التي تمت في خلال السنوات الأخيرة.

أولاً: الدراسات التي استخدمت النسب المالية

- دراسة عبد الرحمن فائز الشهري (1994): "تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية" (1). تناولت هذه الدراسة تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة في السوق السعودية وذلك خلال الفترة من عام 1988-1992، وقد استخدم الباحث كلا من أسلوب التحليل المالي والتحليل الإحصائي، حيث تضمن التحليل المالي والتحليل الرأسي والأفقي للقوائم المالية، وكذلك تحليل النسب المالية (الاتجاه المقارن) مع استخدام نظام ديون للتحليل المالي، أما التحليل الإحصائي فقد استخدم تحليل الموازنة بين العائد والمخاطرة. ولقد أوضحت الدراسة نقاط الضعف في بعض أوجه الأداء المالي لتلك المصارف وقدمت مجموعة من التوصيات من أهمها: الاهتمام باستخدام الموازنة النقدية كأداة للتخطيط في مجال النقدية، وتخفيض المصروفات الثابتة والمتغيرة مع زيادة الإيرادات، وضرورة الاستفادة من جميع الأساليب الحديثة في التخطيط المالي، والتأكيد على الاهتمام بمخاطر الاستثمارات، وضرورة تطبيق مفهوم الموازنة بين المخاطرة والعائد.

- دراسة منال النجار (1995): "تحليل ربحية بنوك المعاملات الإسلامية ومصادرها مع إشارة خاصة للتجربة في جمهورية مصر العربية" (2)، تناولت الدراسة الجانب النظري للمصارف الإسلامية وما تقوم عليه من أسس والفروق الجوهرية بينها وبين المصارف التقليدية في شقها الأول، وفي الشق

(1) عبد الرحمن فائز الشهري، تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 1994.

(2) منال النجار، تحليل ربحية بنوك المعاملات الإسلامية ومصادرها مع إشارة خاصة للتجربة في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، 1995.

الثاني تمكنت الباحثة من استخلاص مؤشرات تحليل الربحية من خلال تحليل ميزانيات المصارف الإسلامية في مصر وقد تناولت الدراسة في عينتها ثلاثة بنوك إسلامية وكانت سنوات الدراسة 1983-1993م.

● **دراسة المعهد العالمي للفكر الإسلامي (1996): "موسوعة تقويم أداء المصارف الإسلامية" (1).**

إعداد لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، تناقش الدراسة مشكلات أداء المصارف الإسلامية، وآليات تقويمها من خلال مجموعة من الأوراق التي تتكون من ستة أجزاء.

■ الجزء الأول: عرض وصفي ومنهجي لمراحل وخطوات تقويم أداء المصارف الإسلامية.

■ الجزء الثاني: تقويم عمل هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.

■ الجزء الثالث: تقويم الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية.

■ الجزء الرابع: تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية.

■ الجزء الخامس: تقويم الجوانب الإدارية للمصارف الإسلامية.

■ الجزء السادس: تقويم الجوانب المحاسبية للمصارف الإسلامية.

وتبحث هذه الموسوعة في نقد أداء المصارف الإسلامية وتقويمه، وقد تم تطبيقها على عدد من الدول الإسلامية، كما بينت الدراسة ضرورة المتابعة والاستمرار نقداً وتقويماً للوقوف على مواطن القصور وبالتالي المعالجة لتؤدي المصارف الإسلامية الدور المأمول منها، وقد اعتمدت الدراسة في الغالب أسلوب التحليل الإحصائي المستند على الاستقصاء والمتابعة الميدانية من خلال تقسيم اللجنة الباحثة إلى فرق عمل موزعة على عدة مصارف هدفها إجراء المقابلات الشخصية وعمل الاستقصاء مع المصارف مسئولين وعاملين ومع المتعاملين أيضاً، وقد توصلت الدراسة إلى إيجاد معايير لتقويم الدور الاقتصادي والاجتماعي والمحاسبي والإداري والهيئات الشرعية.

● **دراسة محمد بلتاجي (1997): "معايير تقويم أداء المصارف الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية" (2).**

تميزت الدراسة بهدف أساسي وهو إيجاد معايير لتقويم أداء المصارف الإسلامية للتعرف على مدى تحقيق المصارف الإسلامية لأهدافها التي أنشئت من أجلها خلال عقدين من الزمن، وذلك عن طريق استخدام نموذج يحتوي على عدد من المعايير وأدوات القياس وتطبيق ذلك على عينة من المصارف الإسلامية، وقد تبين من الدراسة الميدانية التي قام بها أنه لا توجد أية معايير محاسبية

(1) المعهد العالمي للفكر الإسلامي، موسوعة تقويم أداء المصارف الإسلامية، إعداد لجنة من الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996.

(2) محمد بلتاجي، معايير تقويم أداء المصارف الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، مصر، 1997.

لاستخدامها في تقويم الأداء في المصارف الإسلامية مما حدا بالبنك الإسلامي للتنمية إلى الدعوة لتكوين هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإيجاد معايير خاصة بالمصارف الإسلامية، وقد صدر عن هذه الهيئة أول معيار وهو معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية في عام 1994م.

- **دراسة محمد علي محمد العقول (1997):** " قياس كفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية " (1). حيث تتضمن هذه الدراسة تقييم الجانب الاقتصادي لتجربة البنوك الإسلامية من خلال قيام الباحث ببناء نموذج لقياس كفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية باختيار مجموعة من المؤشرات المالية، وعلى فرضية مؤداها أن المؤشرات المالية مقياس علمي وعملي لتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية.
- **دراسة عبد الحميد بشير، (2000):** " كفاءة أداء المصارف الإسلامية في الشرق الأوسط " (2). تناولت الدراسة كفاءة أداء المصارف الإسلامية في الشرق الأوسط من عام 1993-1998، وتختبر الدراسة من خلال البيانات مقدار ما تحقق من هذه المصارف من ناتج أو أرباح، وذلك باختيار محددات توضح معالم هذا الأداء، ويفترض الباحث في المصارف الإسلامية أن تحقق الكفاءة المطلوبة، ومن النتائج التي توصل لها أن المصارف الخارجية تحقق ربحاً أكثر من المصارف المحلية مع تساوي الظروف والمعطيات.
- **دراسة دونسيا يوديستيرا (Donsyah yudistira) (2004):** " كفاءة المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية في ثمانية عشر مصرفاً " (3). يطرح الباحث في بحثه عدة تساؤلات: هل للمصارف الإسلامية قاعدة بيانات ثابتة وكفئة يمكن قياسها؟ وهل هنالك معيار لقياس كفاءة المصارف الإسلامية من خلال البيانات المتاحة؟ ما هي المعايير المقترحة لقياس كفاءتها؟ ويوضح الباحث كيف عانت المصارف الإسلامية من العولة، وعليها أن تواجه التحديات والتطورات خلال هذه المرحلة، ثم يقدم الباحث اقتراحات لمواجهة هذه الحالة من خلال حجم المصرف الإسلامي والاندماج.
- **دراسة إبراهيم عبد الحليم عباده، (2008):** " مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية " (4). حيث قام المؤلف بتصميم نموذج لقياس أداء البنوك الإسلامية وذلك من خلال انتقاء معايير تقيس مدى تحقيق الأهداف العامة المسطرة في البنوك الإسلامية بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات، ويتضمن

(1) محمد علي محمد العقول، قياس كفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 1997.

(2) Abdel-Hamneed M.Bashir, *Assessing the performance of Islamic Banks, Some Evidence from the Middle East*, 2000.

(3) Donsyah Yudistira, *Efficiency in Islamic Banking: an Empirical Analysis of 18 Banks*, Islamic Economic Studies, IRTI, Vol. 12, No. 1, August 2004.

(4) إبراهيم عبد الحليم عباده، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه منشورة، دار النفائس، الأردن، 2008.

النموذج ثلاث مسارات، يتمثل المسار الأول في الأهداف والمسار الثاني في المعايير والمسار الثالث في المؤشرات المعتمدة في تقييم المعايير لتحقيق الأهداف المحددة آنفاً.

ثانياً: الدراسات التي استخدمت الطرق القياسية

- دراسة عبد الرحيم الساعاتي ومحمود العصيمي (1995): "تقدير دالة تكاليف البنوك الإسلامية والبنوك التجارية: دراسة مقارنة"⁽¹⁾، حيث تناولت هذه الدراسة تقدير دالة التكاليف المتسامية اللوغاريتمية لعدد من البنوك الإسلامية والتقليدية لقياس وفورات الحجم ووفورات النطاق، ومروونات الإحلال والمروونات السعرية للمدخلات في تلك البنوك ومقارنتها فيما بينها، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن البنوك الإسلامية تتمتع بوفورات حجم موجبة بينما تتمتع البنوك التقليدية بوفورات حجم سالبة، وأن الحجم الأمثل للبنوك الإسلامية قدر نحو 556 مليون دولار، وأن البنوك الإسلامية لا تتميز بتكاليف تكاملية وبالتالي من الأفضل لها أن تخصص في نوع معين من العقود، لأن كل عقد يتطلب مزيجاً مختلفاً من المدخلات.
- دراسة هارون سادن (1996): "المنافسة ومحددات خارجية أخرى لربحية البنوك الإسلامية"⁽²⁾، تضمنت هذه الدراسة أثر المنافسة ومتغيراً خارجياً أخرى على ربحية البنوك الإسلامية، حيث تم تقسيم البنوك محل الدراسة إلى مجموعتين حسب طبيعة السوق الذي تنشط فيه، وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك التي تنشط في سوق منافسة تحقق أرباحاً أكثر من البنوك التي تنشط في سوق يتميز بالاحتكار، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن مبدأ المشاركة في الربح والخسارة المعتمد من طرف البنوك الإسلامية مفيد بالنسبة للمودعين والبنك في نفس الوقت.
- دراسة محمد عبد الأول ساركر (Sarker) (1999): "المصارف الإسلامية في بنغلادش: الأداء، المشاكل والآفاق"⁽³⁾. خلص الباحث إلى أن المصارف الإسلامية لا يمكنها العمل بكفاءة عالية المستوى في بيئة مصرفية تقليدية، مبرراً ذلك بأن منتجات المصارف التقليدية ذات مخاطر مختلفة، وبالتالي يرى ضرورة إنشاء تنظيمات احترازية خاصة.

(1) عبد الرحيم الساعاتي، محمود العصيمي، تقدير دالة تكاليف البنوك الإسلامية والبنوك التجارية: دراسة مقارنة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م7، جدة، السعودية، 1995.

(2) Sudin Haron, *Competition and other external determinants of the profitability of Islamic banks*, Islamic Economic Studies, vol.4, No.1, December 1996.

(3) Mohammed Abdul Awwal Sarker, *Islamic Banking in Bangladesh: Performance, Problems, Prospects*, International Journal of Islamic Financial Services, vol.1 No.3, 1999.

- دراسة محمد خالد بدر (2007): "كفاءة التكاليف والإيرادات والأرباح في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية: استخدام طريقة تطويق البيانات"⁽¹⁾. عالجت هذه الدراسة كفاءة التكاليف وكفاءة الإيرادات وكفاءة الأرباح لـ 43 مصرفاً إسلامياً و 37 مصرفاً تقليدياً في 21 بلد في إفريقيا وآسيا وفي الشرق الأوسط باستعمال طريقة تطويق البيانات خلال الفترة 1990-2005، وتمت الدراسة حسب حجم وعمر ومكان تواجد المصارف، ولقد أظهرت النتائج عدم وجود اختلافات جوهرية بين نتائج الكفاءة في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، كما اتضح أن المصارف ذات الحجم الأكبر أكثر كفاءة من المصارف ذات الحجم الأصغر، وكفاءة الإيرادات والأرباح بالنسبة للمصارف القديمة أقل من المصارف الجديدة، أما بالنسبة لدراسة الكفاءة حسب مكان تواجد المصارف، أظهرت الدراسة عدم وجود اختلافات جوهرية بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية.
- دراسة بدر الهشام قمر الدين وآخرون (2008): "تقييم الكفاءة الإنتاجية للبنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في ماليزيا"⁽²⁾، تناولت هذه الدراسة تقييم كفاءة عمليات البنوك الإسلامية في ماليزيا، من خلال استخدام كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح بالنسبة للبنوك الإسلامية وكذا نوافذ المنتجات الإسلامية بالنسبة للبنوك المحلية والأجنبية، وذلك من خلال تطبيق طريقة التحليل بتطويق البيانات والتي تعطي العديد من أنواع الكفاءة مثل الكفاءة التخصيصية، الكفاءة الفنية، كفاءة الحجم التي توضح الفرق بين كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح في مختلف البنوك الإسلامية محل الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أن البنوك الإسلامية محل الدراسة أكثر كفاءة في التحكم في التكاليف نسبياً منها في توليد الأرباح.
- دراسة حميم أحمد مختار وآخرون (2007): "الكفاءة الفنية وكفاءة التكاليف في البنوك الإسلامية في ماليزيا"⁽³⁾. تناولت هذه الدراسة تقييم كفاءة البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة 1997-2003، من خلال قياس الكفاءة الفنية وكفاءة التكاليف باستخدام طريق التحليل بتطويق البيانات، ولقد توصل الباحثون إلى مجموعة من النتائج مفادها:
 - في المتوسط كفاءة البنوك الإسلامية ارتفعت خلال فترة الدراسة؛
 - البنوك الإسلامية أكثر كفاءة من النوافذ الإسلامية ولكنها أقل كفاءة من البنوك التقليدية؛

(1) Mohammed Khaled Bader & al, *Cost, Revenue and Profit Efficiency of Islamic versus conventional Banks: International evidence using Data Envelopment Analysis*, Islamic Economic Studies, vol.15, No.2, January 2008.

(2) Badrul Hisham & al, *Assessing production efficiency of Islamic banks and Islamic windows in Conventional banks in Malaysia*, International Journal of Business and Management Research, Vol.1, No.1, 2008.

(3) Hamim Ahmad Mokhtar & al, *Technical and cost efficiency of Islamic banking in Malaysia*, Review of Islamic Economics, vol.11, No.1, 2007.

- النوافذ الإسلامية في البنوك الأجنبية أكثر كفاءة من النوافذ الإسلامية في البنوك المحلية.

ماذا تمتاز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

- تميز هذا البحث عن غيره من البحوث بالخصائص التالية:
- استخدام الطريقة القياسية وطريقة النسب المالية في قياس وتحليل الكفاءة التشغيلية، في حين نجد أن الدراسات السابقة استخدمت طريقة واحدة سواء الطريقة القياسية أو النسب المالية؛
- بحث موضوع الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية بصورة متكاملة من كافة جوانبه، وذلك من حيث التطرق إلى ماهية الكفاءة التشغيلية وطرق قياسها، بالإضافة إلى العوامل المحددة أو المتغيرات المفسرة للكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، في حين ركزت الدراسات السابقة على جوانب معينة وأغفلت جوانب أخرى؛
- تضمن البحث عينة تتكون من 17 بنكاً إسلامياً و15 بنكاً تقليدياً تختلف عن العينات المدروسة في الدراسات السابقة، بالإضافة إلى كون فترة الدراسة كانت ما بين سنة 2000-2008، فهي بذلك تمتاز بمحدثات المعطيات.

خطة البحث

ينقسم هذا البحث إلى جانبين، الجانب الأول نظري (مفهوم الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية وطرق قياسها والعوامل المحدد لها) يتضمن ثلاثة فصول، والجانب الثاني تطبيقي (دراسة قياسية ومالية للكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية) يتضمن فصلين:

بالنسبة للجانب النظري وبالنسبة للفصل الأول (مدخل للتعريف بالمصارف الإسلامية وكفاءتها التشغيلية) فقد تعرضنا فيه إلى أربعة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى تعريف المصارف الإسلامية ونشأتها وتطورها، أما المبحث الثاني فقد تعرضنا فيه إلى صيغ التمويل في المصارف الإسلامية، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه ماهية الكفاءة، وأخيراً المبحث الرابع الذي تمحور حول ماهية الكفاءة المصرفية.

أما بالنسبة للفصل الثاني: طرق قياس الكفاءة التشغيلية في المصارف الإسلامية؛ فقمنا بتقسيمه إلى أربعة مباحث، تمثل المبحث الأول في طريقة النسب المالية، بينما تمثل المبحث الثاني في طريقة *CAMELS*، وتعرضنا في المبحث الثالث إلى طريقة خلق القيمة، وتطرقنا في المبحث الرابع إلى طريقة الكفاءة -X-.

وأما بالنسبة للفصل الثالث: العوامل المحدد للكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية؛ فقمنا بتقسيمه إلى أربعة مباحث، تمثل المبحث الأول في نموذج الهيكل-السلوك الأداء، بينما تمثل المبحث الثاني في نظرية وفورات الحجم ووفورات النطاق، وتعرضنا في المبحث الثالث إلى المرونة السعرية للطلب على المدخلات ومرونة الإحلال بين المدخلات، وفي المبحث الرابع إلى نظرية الحوكمة وكيف يمكن أن تكون عاملا محددًا للكفاءة في المصارف الإسلامية.

وأما بالنسبة للفصل الرابع: دراسة قياسية للكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية؛ فتناولنا فيه ثلاثة مباحث، قمنا من خلال المبحث الأول بعرض لأدبيات دالة تكلفة المصارف والمنهجية العامة لقياس كفاءة المصارف، أما المبحث الثاني تضمن النموذج القياسي المستخدم في تقدير دالة التكاليف، وأما المبحث الثالث استعرضنا فيه نتائج الدراسة القياسية.

وأما الفصل الخامس: دراسة مالية للكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية؛ فتناولنا فيه مبحثين أساسيين، قمنا من خلال المبحث الأول بعرض النسب والمؤشرات المالية المستخدمة في الدراسة وأما المبحث الثاني استعرضنا فيه نتائج الدراسة المالية.

صعوبات البحث

لا يخلو إنجاز أي بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات، ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث، ولعل أهمها كانت صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالدراسة الميدانية، بالإضافة إلى صعوبة استخراج البيانات المستخدمة في الدراسة الميدانية من القوائم المالية نظرا لعدم وجود إطار موحد في عرض الميزانية وجدول حسابات النتائج في المصارف الإسلامية.

وفي الأخير نرجو أن نكون قد خطونا بهذا العمل خطوة في سبيل البحث العلمي الجاد، و أن يكون إضافة جديدة تثري المكتبة الاقتصادية الإسلامية.

و الله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل.

الجزء النظري

مفاهيم عن الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية وطرق

قياسها والعوامل المؤثرة لها

الفصل الأول

مدخل للتعريف بالمصارف الإسلامية

وكفاءتها التشغيلية

تمهيد

أصبحت المصرفية الإسلامية حقيقة واقعة ليس في حياة الأمة الإسلامية فحسب، بل في جميع بقاع العالم، مقدمة بذلك فكراً اقتصادياً ذا طبيعة خاصة، يختلف كل الاختلاف عن الفكر الاقتصادي الشيوعي المندرج أو عن الفكر الاقتصادي الرأسمالي السائد، ولقد أصبحت هذه المصارف واقعاً ملموساً تجاوز إطار التواجد إلى آفاق التفاعل والتعامل بايجابية مع مشكلات العصر التي يواجهها عالم اليوم، الأمر الذي يستدعي منا التعرف على مفهومها ونشأتها وتطورها وكذلك الإحاطة بأهم التحديات التي تواجهها، بالإضافة إلى صيغ التمويل التي تعتمدها المصارف الإسلامية.

كما تسعى العديد من المناهج إلى تحديد مفهوم الكفاءة وذلك من خلال محاولة تصميم معايير ومؤشرات قياسها، حيث كان معيار تخفيض التكلفة يعتبر ولمدة طويلة المعيار الوحيد الذي يعبر عن مدى كفاءة المؤسسة، أما حالياً ومع المفاهيم الحديثة للهندسة المالية وتطور إستراتيجية التنويع، فقد تغيرت المفاهيم والمعايير التي على أساسها يتم تقييم الكفاءة وأصبح معيار التكلفة يمثل جزءاً ثانوياً من معايير تقييم الكفاءة.

وستتناول هذا الفصل بالدراسة من خلال الباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية؛
- المبحث الثاني: صيغ التمويل في المصارف الإسلامية؛
- المبحث الثالث: ماهية الكفاءة؛
- المبحث الرابع: ماهية الكفاءة المصرفية.

المبحث الأول

ماهية المصارف الإسلامية

سنتناول بالدراسة هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

- تعريف المصارف والوساطة المالية الإسلامية؛
- نشأة وتطور المصارف الإسلامية؛
- التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية.

المطلب الأول: تعريف المصارف والوساطة المالية الإسلامية

أولاً: تعريف المصارف الإسلامية

1- تعريف أحمد النجار: يعرف أحمد النجار البنوك⁽¹⁾ الإسلامية على أنها "مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي"⁽²⁾.

يلاحظ من خلال هذا التعريف على أنه تعريف عام لم يتضمن قضية جوهرية تتمثل في عدم التعامل بالربا أخذاً وإعطاءً.

2- تعريف عوف محمود الكفراوي: يعرفها عوف محمود الكفراوي بأنها تلك "المؤسسات المالية التي تقوم بالمعاملات المالية والمصرفية وغيرها من المعاملات المالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، فلا تتعامل بالربا"⁽³⁾ أخذاً وعطاءً، وذلك بهدف المحافظة على القيم

(1) ترجع كلمة بنك إلى أصل الكلمة الإيطالية "Banca" والتي تعني "صندوق متين لحفظ النقاس" "Chest"، وكذلك مقعد طويل لشخصين أو أكثر "Bench"، وتعبر هاتان الكلمتان عن الوظيفتان الأساسيتان للبنوك، حيث تعبر الكلمة الأولى "Chest" عن وظيفة الحماية، أي المكان الذي يحتفظ فيه بكل ما هو ذو قيمة مثل: الذهب والجوهرات، والكلمة الثانية "Bench" تعبر عن وظيفة المعاملات بين البنك وعملائه.

(2) أحمد النجار، المصارف الإسلامية، مجلة المسلم المعاصر، ع 24، بيروت، لبنان، 1982، ص: 63.

(3) ينقسم الربا إلى نوعين ربا النسبة (ربا الديون): النسبة من النسيء، وهو التأجيل، وهو فضل الحلول على الأجل، وقوام هذا الربا الزيادة على الدين مقابل الأجل، ومثل ذلك القروض التي تقدمها البنوك التقليدية سواء أكانت قروضا استهلاكية أو إنتاجية، ومهما كان مقدار النسبة المدفوعة. وربا الفضل (ربا البيوع): وهو الزيادة التي يتحصل عليها صاحب أحد البديلين عند تبادل نوع من أنواع الأموال الربوية بجنسها ولو تفاوتت الجودة³، مثل تبادل 01 كغ ذهب بـ 1.10 كغ ذهب أيضاً، وجاء تحريم هذا البيع من الربا لقوله (p): "الذهب بالذهب والفضة بالفضة، والبر

والأخلاق الإسلامية وتطهير النشاط المصرفي من الفساد وتحقيق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي ممكن لتحقيق التنمية الاقتصادية⁽¹⁾.

3- تعريف محسن أحمد الخضير: ويعرفها محسن أحمد الخضير بأنها " تلك المؤسسات النقدية المالية التي تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها"⁽²⁾.

4- تعريف سامي حمود: يعرفها سامي حمود بأنها "أي مؤسسة تقوم بتقديم الخدمات المصرفية على أساس غير ربوي وتزاوّل فتح الحسابات الجارية، وقبول الودائع الاستثمارية لاستخدامها في نطاق أنظمة السيولة السائدة إلى جانب موارد المصرف المالية في تمويل المشروعات التجارية وفقاً للمبادئ الإسلامية"⁽³⁾.

5- تعريف وهبة الزحيلي: ويعرفها وهبة الزحيلي على أنها "المؤسسة المالية الحديثة التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها في المعاملات المدنية ولاسيما النقود وتعتمد على تجميع الأموال بطرق شرعية واستثمارها وتنميتها بأساليب وأدوات مشروعة، لمصلحة المشتركين، هادفة إلى إعادة بناء المجتمع المسلم وتحقيق آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتفعيل متطلبات التعاون الإسلامي بحسب الأصول الشرعية"⁽⁴⁾.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن المصارف الإسلامية هي تلك المؤسسات المالية التي تقوم بالمعاملات المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك فيما يخص عدم التعامل بالفائدة الربوية أخذاً وعطاءً. ونظراً لهذه الطبيعة المتفردة لهذه المؤسسات فقد أطلقت عليها أسماء عديدة مثل بنوك المشاركة وبنوك التمويل البديل وحتى بنوك التمويل الأخلاقي.

بالر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل سواء بسواء، يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد".

(1) عوف محمود الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الثقافة الإسلامية، الإسكندرية، 2000، ص: 277.

(2) محسن أحمد الخضير، المصارف الإسلامية، إيتراك للنشر والتوزيع، ط3، مصر، 1999، ص: 17.

(3) الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، تشجيع وتنظيم ومراقبة المصارف الإسلامية، دراسة أعدتها لجنة خبراء المصارف الإسلامية، الرياض، السعودية، 1980، ص: 16.

(4) وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، دمشق، سورية، 2003، ص: 516.

ثانيا: الوساطة المالية الإسلامية

يبين محمد حميد الله أنه في التاريخ الإسلامي يوجد على الأقل ثلاث طرق عملية لمحاربة الربا. بمنح قروض دون فائدة وهي القرض من بيت مال المسلمين، والوقف، والشركات التبادلية التعاونية. وقد بينت التجربة في نظره أن الطريقة الأخيرة هي الأكثر نفعاً والأسهل تطبيقاً. ولعله استخلص ذلك من فحصه للتجربة الألمانية أثناء إعداداته لأطروحة الدكتوراه بجامعة بونا بين 1932م و1934م.

وقد لعبت صناديق الادخار والصناديق التعاونية دوراً بارزاً في التقدم الصناعي بألمانيا كما يظهر في الجدول (1). وأنشئت هذه الصناديق لتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو التنمية المحلية، وكان للحرفيين والمزارعين دوراً كبيراً في تطويرها⁽¹⁾.

جدول (1): مجموع الأصول التي تمتلكها المؤسسات المالية الألمانية بين 1860م و1950م بمليارات المارك (1860م-1913م)، والرايش مارك (1929م) والدوتش مارك (1950م).

1950	1929	1913	1900	1880	1860	
-	-	4.03	2.57	1.57	0.95	مصارف الإصدار
12.50	21.00	22.04	6.96	1.35	0.39	مصارف الأعمال
7.60	13.80	8.40	3.30	0.90	-	المصارف الكبيرة
1.80	3.60	4.00	3.50	2.50	1.50	المصارف الخاصة
12.50	18.50	23.56	9.45	2.78	0.51	صناديق الادخار
6.10	11.00	6.17	1.68	0.59	0.01	الصناديق التعاونية
7.10	10.00	31.20	16.34	4.71	0.89	مؤسسات أخرى
40.00	64.00	91.00	40.56	13.50	4.25	المجموع

Source: Richard, TILLY, *Histoire bancaire de l'Allemagne*, Handbook on the history of European Banks, Edward Elgar Publishing Limited, England, 1994, p: 316.

ومعلوم أن أحمد النجار استقى فكرة بنوك الادخار المحلية، التي طبقت في ميت غمر من 1963م إلى 1967م، من التجربة الألمانية أيضاً. يقول أحمد النجار: "لقد كانت البارقة التي أضاءت في ذهني الطريق لإمكانية تكوين منشأة اقتصادية إسلامية تبدأ المسيرة الطويلة لإيجاد اقتصاد إسلامي وسط الاقتصاد الرأسمالي الربوي الذي كان سائداً، هي المكانة والمثلة التي تشغلها بنوك الادخار الألمانية، والتي لمستها عندما كنت

(1) Richard, TILLY, *Histoire bancaire de l'Allemagne*, Handbook on the history of European Banks, Edward Elgar Publishing Limited, England, 1994, p: 320.

أحضر لدرجة الدكتوراه، وما توصلت إليه هذه البنوك من تعويد الشعب الألماني الادخار، وما يرتبط به من تقدير وضبط وتخطيط للمستقبل⁽¹⁾.

ويرى محمد حميد الله أن نشاط المصارف بشكل عام ينقسم إلى ثلاث وظائف أساسية: نقل الأموال، وحفظ المدخرات، والاستثمار، وأن الاستثمار في الإسلام - في المشاريع الاقتصادية كالتجارة والصناعة - يقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة⁽²⁾.

ثالثاً: هل المصرف الإسلامي تاجر سلع أم تاجر نقود؟

1- رأي رفيق المصري

يرى رفيق المصري أن المصرف الإسلامي يمارس البيوع المؤجلة، وحتى يقوم بدور البائع فعلاً وشرعاً، فإنه لا بد من أن يكون تاجر سلع، ولا يمكن أن يكون كالمصرف التقليدي تاجر نقود وقروض، وهذا ما يخرج عن نطاق الأعمال المصرفية التي تميز عمل المصرف، وتجعل منه مصرفاً بالمعنى الاصطلاحي، بل يكون عندئذ تاجر كسائر التجار، لكنه يتمتع بامتياز الوصول إلى أموال الغير، إذ يسمح له بتلقي الودائع. وأن المقصود بالوساطة المالية في نطاق المصارف التقليدية هي عقود القرض، بينما هي في المصارف الإسلامية عقود المضاربة (القراض)، حيث المصرف يأخذ المال من المودعين على سبيل المضاربة ويمنحه طالب التمويل على سبيل المضاربة أيضاً، فهو إذن مضارب وسيط. وأن المصارف الإسلامية في الواقع العملي تطبق المضاربة في اجتذاب الودائع، ولكنها قلماً تلجأ إلى المضاربة في مجال توظيف الأموال، بل تعزف عنه إلى المداينات (المراجعة والإجارة والسلم). وأن المصارف الإسلامية لم تقم منذ البداية على نظرية واضحة ومتكاملة، بل اعتمدت على المبادرة والتجريب الذي أخذ بها شيئاً فشيئاً صوب المصارف التقليدية⁽³⁾، ويقول رفيق المصري " أن المصرف ابن الربا، فلا غرابة أن نجده الآن مستعصياً على الأسلمة، ومن يتجاهل هذه الحقيقة فإنه قد يكسب زمناً، ولكن في النتيجة لا بد أن يصطدم بها، ولو بعد حين"⁽⁴⁾.

2- رأي سامي السويلم

يرى سامي السويلم أن المصرف الإسلامي ليس تاجراً، وإنما هو وسيط مالي، حيث أن الوساطة المالية في الاقتصاد الإسلامي تتحدد من خلال عقود النيابة (المضاربة والمشاركة والوكالة) في كلا جانبي الوساطة، أي جانب تعبئة الموارد المالية وجانب توظيفها. وأن هذا النوع من الوساطة أفضل من الوساطة القائمة على

(1) أحمد النجار، حركة البنوك الإسلامية: حقائق الأصل وأوهام الصورة، شركة سيرينت، القاهرة، 1993، ص: 32.

(2) محمد حميد الله، التعريف بالإسلام، ترجمة وتحقيق نزار أباضة ومحمد الصباغ، دار الفكر المعاصر، سوريا، 2008، ص: 189.

(3) رفيق المصري، ماهية المصرف الإسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م10، جدة، السعودية، 1998، ص: 61-67.

(4) المرجع السابق، ص: 67.

الإقراض والاقتراض من حيث الكفاءة ومن حيث الربحية، كما أنها تضمن أن علاقة الوسيط المالي الإسلامي مع التجار علاقة تكامل وتعاون، وليست علاقة تنافس، وأن المصرف الإسلامي بصورته الحالية يحاول أن يتوسط بين النموذجين، فهو في جانب التعبئة للمدخرات يحاول محاكاة نموذج الوسيط الإسلامي، ولكنه في جانب التوظيف يحاكي النموذج الربوي من خلال صيغ المدائيات كالمراجحة، وبالمراجحة يصبح المصرف منافسا للتجار بدلا من أن يكون مكمل لهم⁽¹⁾.

3- رأي منذر قحف

يرى منذر قحف أن المصرف الإسلامي وسيط مالي من خلال قيامه بدراسة الجدوى وإدارة المخاطر المرتبطة بالمستثمرين وظروفهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من جهة، ومن خلال المحافظة على استمرار ملكية المودعين للأصول التي تدر أرباحا حقيقية من جهة أخرى، ولا يمكن للمصارف الإسلامية القيام بهذا النوع من الوساطة المالية إلا إذا توافر في أنشطتها شرطان أحدهما في جانب علاقتها مع المودعين والآخر في جانب علاقتها مع المستثمرين. فالعلاقة مع المودعين ينبغي أن تقوم على أساس الوكالة، والشرط الآخر هو أن استثمارات الأموال ينبغي أن تبنى على طلب تمويلي من قبل المستثمر الممول⁽²⁾.

المطلب الثاني: نشأة وتطور المصارف الإسلامية

أولا: نشأة المصارف الإسلامية

يرى حسن صادق حسن أن سبب نشأة المصارف الإسلامية كان نتيجة لدافع ديني بحث وشعور الغالبية العظمى من البلاد الإسلامية أن المصارف الموجودة قائمة على التعامل بالربا⁽³⁾، وجاءت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية، أو كما تسمى أيضا ببنوك خالية من الفائدة نتيجة للصحة الإسلامية التي يمكن إرجاعها إلى الخمسينات من القرن العشرين، عندما استرجعت بعض الدول الإسلامية سيادتها الوطنية، ويرى بعض الباحثين أن أول محاولة لإنشاء مصرف إسلامي كان في أواخر الخمسينات من القرن العشرين في منطقة ريفية

(1) سامي السويلم، الوساطة المالية في الاقتصاد الإسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م10، جدة، السعودية، 1998، ص: 89-109.

(2) منذر قحف، حوار حول الوساطة المالية والمصارف الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م13، جدة، السعودية، 2001، ص: 99.

(3) محمد بوجلال، المصارف الإسلامية: مفهومها، نشأتها، تطورها مع دراسة ميدانية على مصرف إسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص: 11-12.

في باكستان، وإن لم يكن لها أثر باق الآن⁽¹⁾، ويرى آخرون أن أول محاولة لإنشاء بنك إسلامي تعود إلى 25 يوليو 1963، حيث تم إنشاء ما يسمى ببنوك الادخار المحلية من طرف أحمد النجار الذي استوحى فكرتها من بنوك التوفير الشعبية الألمانية ولقد أقيمت بمحافظة الدقهلية بمركز ميت غمر بجمهورية مصر العربية، حيث استمرت هذه التجربة حوالي ثلاث سنوات⁽²⁾، وبعد ذلك تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي حيث يعد أول بنك ينص في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذاً وعطاءً، وقد كانت طبيعة معاملات البنك النشاط الاجتماعي بالدرجة الأولى⁽³⁾.

ثانياً: تطور المصارف الإسلامية

جاء الاهتمام بإنشاء مصارف تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية عام 1973م، حيث ورد النص على ضرورة إنشاء مصرف إسلامي دولي للدول الإسلامية، وجاء أول بنك إسلامي متكامل يتعامل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية عام 1975م والمتمثل في بنك دبي الإسلامي⁽⁴⁾، ثم توالى بعد ذلك إنشاء المصارف الإسلامية لتصل إلى أكثر من 450 بنك على مستوى العالم بحجم أعمال يصل إلى أكثر من 800 مليار دولار أمريكي عام 2010م، وهذا بخلاف فروع أو ما يعرف بنوافذ للمعاملات الإسلامية في المصارف التقليدية على مستوى العالم.

(1) عبدالقادر شاشي، أصل وتطور العمليات المصرفية التجارية والإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م21، ع2، جدة، السعودية، 2008، ص: 52 - 53.

(2) تقوم هذه المصارف على فكرة تجميع المدخرات من أهل القرى واستثمارها في مشروعات اقتصادية تنمية داخل القرى وفقاً لنظام المضاربة الإسلامية وتوزيع الربح بين البنك وبين أصحاب الأموال، ولقد بلغ عدد فروع البنك حوالي 53 فرعاً شملت 85000 مسلم، ولقد قدمت بنوك الادخار خدمات استثمارية اجتماعية وتعليمية، ولكن تنبعت الحكومة إلى هذه التجربة وأدرجت أبعادها الإسلامية وخطرها على محاربة الفكر الشيوعي الذي كان مهيمناً على مصر في ذلك الوقت، ولذلك تدخلت الحكومة بكل ثقلها لوضع حد لهذه التجربة وذلك عن طريق دمج هذه المصارف في مصارف الدولة الربوية.

(3) راجع: - عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في المصارف الإسلامية، بحث رقم 66، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2004، ص: 67؛

- محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الأردن، ط3، 1999، ص: 257؛

- عبد الرحيم محمود حمدي، تجربة المصارف الإسلامية، مجلة المسلم المعاصر، ع36، 1983، ص: 66.

(4) راجع: - محمود إبراهيم أو شادي، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص: 49؛

- حسن سالم العماري، المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، مجموعة دله البركة، دمشق، 2-3 تموز، 2005، ص: 5؛

- أسامة الطنطاوي، تطور النظام المصرفي الإسلامي، مجلة رابطة العالم الإسلامي، ع365، س33، أوت 1995، ص: 27.

ويمكن توضيح تطور عدد المصارف الإسلامية من سنة 1963 إلى 2010 من خلال الجدول رقم (2).

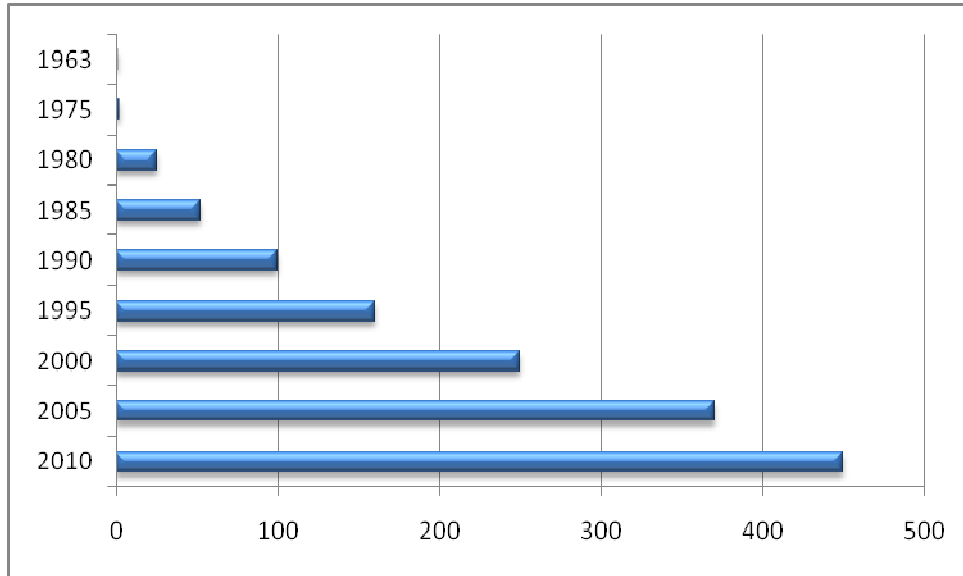
جدول (2): تطور عدد المصارف الإسلامية بين 1963-2010

السنة	1963	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010
عدد المصارف الإسلامية	1	2	25	52	100	160	250	370	450

Source: IFSL Research, Islamic Finance 2010, February 2010, London, www.ifsl.org.uk

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل رقم (1).

شكل (1): تطور عدد المصارف الإسلامية بين 1963-2010



الشكل من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم (2).

ثالثا: تجارب تحويل المصارف الربوية إلى إسلامية

يعد السودان أول دولة مسلمة قامت بأسلمة قطاعها المصرفي بأكمله، وقد جاء ذلك بالتدرج، إذ بدأت الدعوة لإقامة مصارف إسلامية منذ عام 1973، ثم أنشئ في عام 1975 مصرف الادخار السوداني، وفي عام 1977 أجاز قانون مصرف فيصل الإسلامي السوداني وباشر أعماله في عام 1978 ثم تبعه عدة مصارف إسلامية هي: مصرف التضامن الإسلامي والمصرف الإسلامي السوداني ومصرف التنمية التعاوني، ومصرف الغرب الإسلامي، وبنك البركة، وفي ديسمبر 1984 أعلن مصرف السودان المركزي أسلمة جميع المصارف القائمة في السودان، وطنية كانت أم أجنبية. وفي باكستان بدأت إجراءات أسلمة المصارف في

أول عام 1981، بالسماح للمصارف العاملة بقبول ودائع الناس على أساس المشاركة في الربح والخسارة، وتمت الأسلمة الكاملة للمصارف في عام 1985، بتعميم شامل لنظام المشاركة. وفي إيران بدأت أسلمة المصارف في شهر أوت 1983، بصدر قانون المصارف اللاربوية، وتوجهت بعد ذلك العديد من المصارف التقليدية إلى التحول إلى مصارف إسلامية مثل بنك الراجحي وبنك الجزيرة وبنك البلاد في السعودية⁽¹⁾.

رابعاً: الفروع الإسلامية

1- مفهوم الفروع الإسلامية

لقد تعددت الآراء حول مفهوم الفروع الإسلامية، فبعض الاقتصاديين يعرفها بأنها الفروع التي تنتمي إلى مصارف ربوية وتمارس جميع الأنشطة المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية⁽²⁾. ويعرفها البعض بأنها وحدات تنظيمية تديرها المصارف التقليدية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية⁽³⁾. كما يطلق البعض الآخر على ظاهرة الفروع الإسلامية مسمى النظام المزدوج، أي النظام الذي يقدم فيه المصرف الربوي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية⁽⁴⁾.

وبالتالي يمكن تعريف الفروع الإسلامية بأنها الفروع التي تنشئها المصارف الربوية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

2- نشأة الفروع الإسلامية

لعل أول مصرف تقليدي فتح فرعاً إسلامياً هو بنك مصر بالقاهرة، وذلك في عام 1979، تحت اسم فرع الحسين للمعاملات الإسلامية، وفي السعودية أنشأ البنك الأهلي التجاري إدارة للخدمات المصرفية الإسلامية في عام 1992، كما عملت بعدها العديد من البنوك الأوروبية والأمريكية على افتتاح فروع

(1) علاء الدين زعتري، الخدمات المصرفية وموقف الشريعة الإسلامية منها، أطروحة دكتوراه منشورة، دار الكلم الطيب، ط2، دمشق - بيروت، 2008، ص: 48-50.

(2) حسين شحاتة، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، ع240، بنك دبي الإسلامي، الإمارات، يونيو 2001، ص: 33.

(3) سعيد المرطان، الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، م6، ع1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 1999، ص: 10.

(4) عمر زهير حافظ، رأي في مسألة النظام المزدوج في الأعمال البنكية، مجلة الأموال، س1، ع1، شركة الاتصالات الدولية، جدة، السعودية، أكتوبر/ ديسمبر 1996، ص: 60.

إسلامية، وأصبحت تقدم خدمات مصرفية إسلامية، مثل سيتي بنك الأمريكي وبنك سوسيتي جنرال الفرنسي، وشيس مافهاتن سيتي بنك ومجموعة هونغ كونغ شنغهاي المصرفية (HSBC)⁽¹⁾.

3- الآراء الاقتصادية حول الفروع الإسلامية

توجد ثلاثة اتجاهات اقتصادية حول الفروع الإسلامية يمكن توضيحها كما يلي⁽²⁾:

3-1- المؤيدون للفروع الإسلامية

يذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن إنشاء المصارف التقليدية لفروع إسلامية يعتبر اعترافاً عملياً منها بنجاح النظام المصرفي الإسلامي، وأن تلك الفروع تعتبر مكسباً ترويجياً للمصارف الإسلامية واعترافاً بجدوى قيام وحدات مصرفية تعمل وفقاً للمنهج الإسلامي. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه يمكن التعامل مع الفروع الإسلامية التابعة للمصارف التقليدية بشرط التزام تلك الفروع بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة معاملاتها.

3-2- المعارضون للفروع الإسلامية

ويعتبر أصحاب هذا الرأي أن الفروع الإسلامية لا تعدوا أن تكون واجهة شكلية أرادت بها المصارف التقليدية ألا تفوتها فرصة الفوز بحصة من سوق العمل المصرفي الإسلامي، وأداة للسير مع متطلبات السوق دون أن يرتبط ذلك بقناعة بالمنهج الإسلامي، وبالتالي يرى أصحاب هذا الرأي عدم جواز التعامل مع الفروع الإسلامية التابعة للمصارف التقليدية.

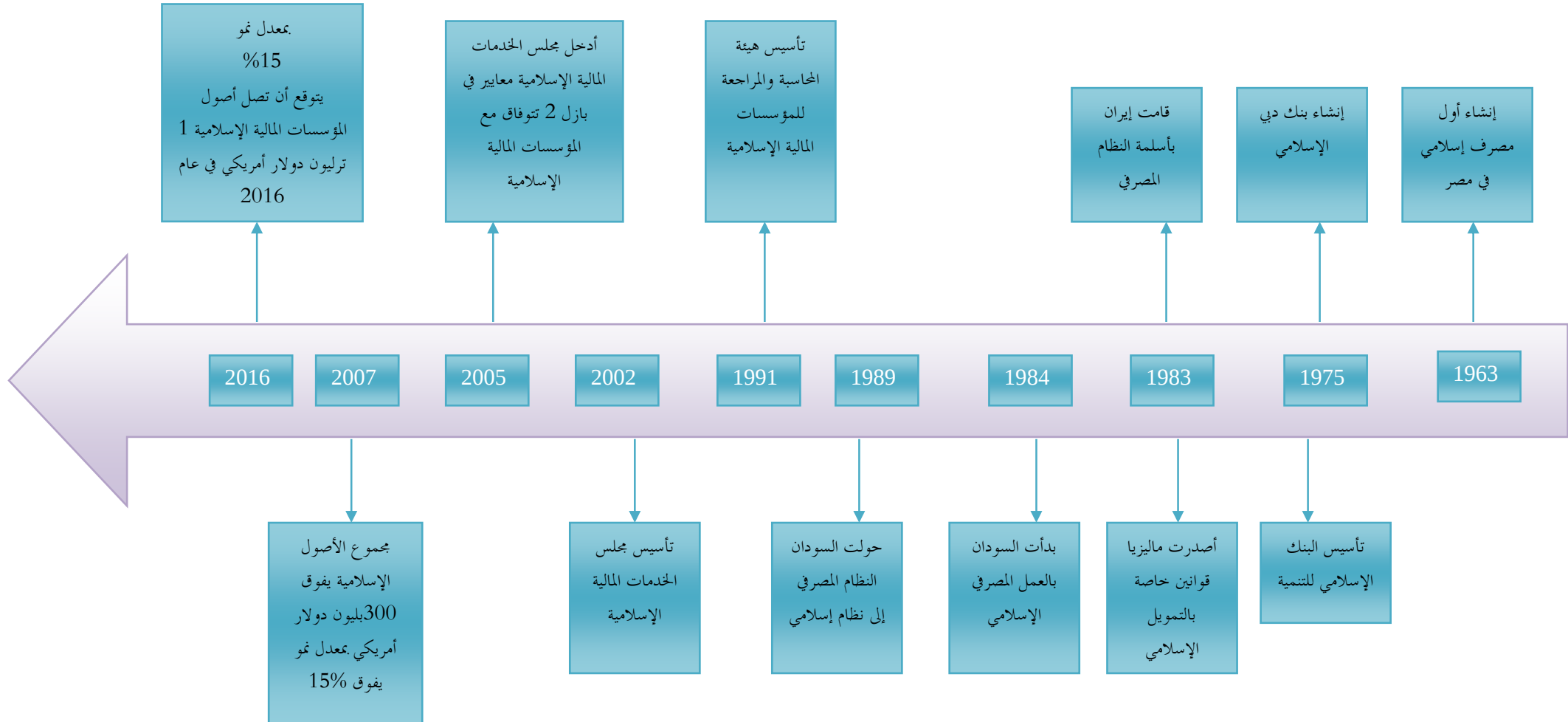
3-3- القائلون بالتعامل مع الفروع الإسلامية للضرورة

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التعامل مع المصارف التقليدية يؤدي إلى دعمها وإعانتها، وفي ذلك إعانة للباطل، إلا أنه في حالة عدم وجود البديل الشرعي فإن التعامل مع تلك الفروع يكون للضرورة. كما يمكن توضيح أهم المحطات التي مر بها التمويل الإسلامي من خلال الشكل رقم (2).

(4) علاء الدين زعتري، مرجع سابق، ص: 51.

(5) فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 1984، ص: 20-23.

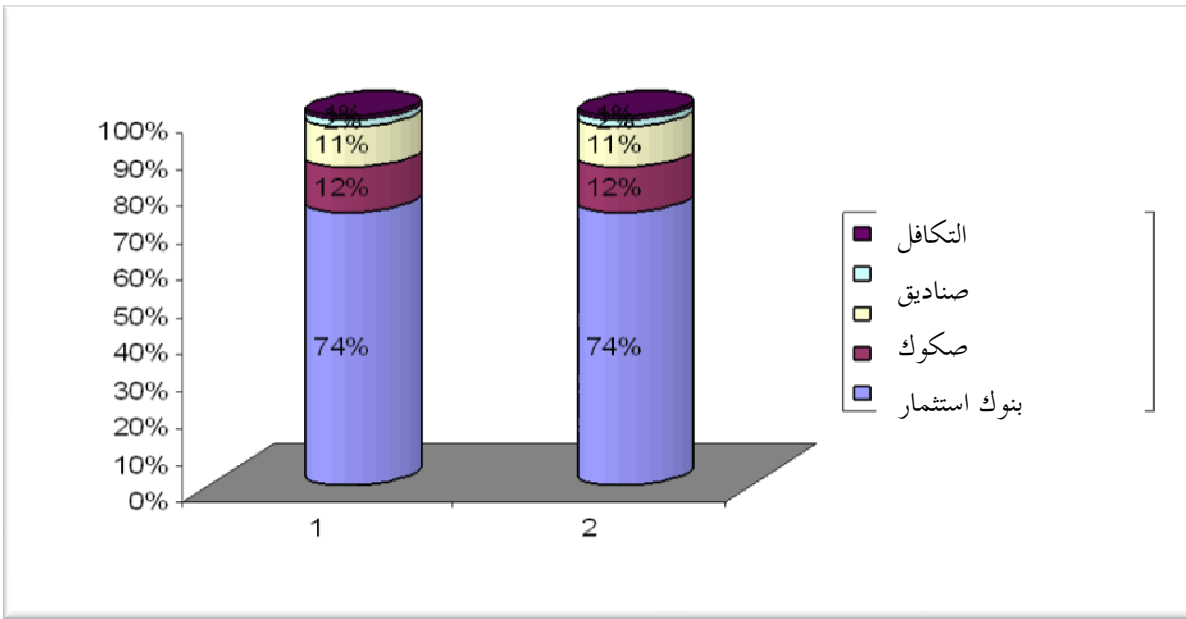
شكل (2): أهم المخططات التي مر بها التمويل الإسلامي



الشكل من إعداد الباحث

وقد قدر حجم السوق العالمية للخدمات المالية الإسلامية التي يتم قياسها بالموجودات التي تتقيد بمبادئ الشريعة الإسلامية بـ 729 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2007، أي بزيادة بلغت (37%) مما كانت عليه في عام 2006 حين كانت تقدر بحوالي 531 مليار دولار أمريكي، وتضم المصارف الإسلامية التجارية نحو (74%) من الموجودات، بينما يبلغ نصيب المصارف الإسلامية الاستثمارية (12%) وتشكل إصدارات الصكوك (11%)، وحوالي (3%) من نصيب صناديق الاستثمار وشركات التكافل، ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل رقم (3).

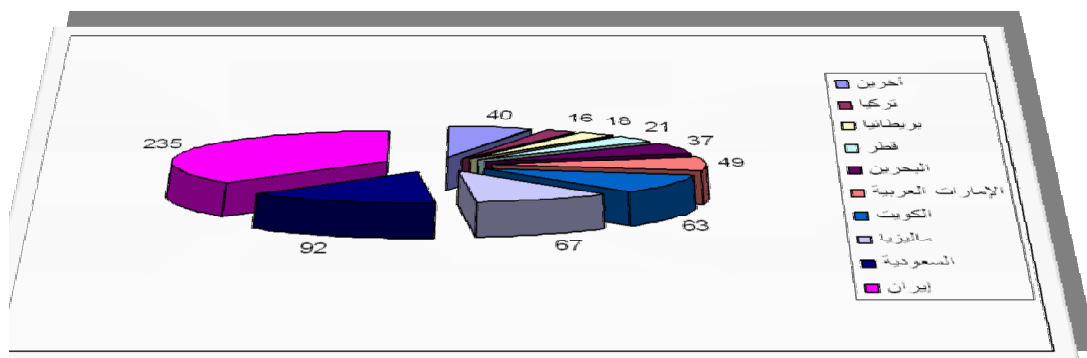
شكل (3): الموجودات العالمية للتمويل الإسلامي.



المصدر: الشركة السعودية للأبحاث والنشر، مجلة المصرفية الإسلامية، ع 04، الرياض، أوت 2009، ص: 49.

وتوجد المراكز الرئيسية لخدمات التمويل الإسلامي في البلدان الإسلامية بما في ذلك المملكة العربية السعودية وإيران وماليزيا والكويت والإمارات العربية المتحدة والبحرين، حيث تتقدم إيران مجموعة الدول الإسلامية من حيث الموجودات التي تقدر فيها بحوالي 235 مليار دولار، تليها المملكة العربية السعودية بحوالي 92 مليار دولار، ثم ماليزيا في المرتبة الثالثة بحوالي 67 مليار دولار، ثم الكويت بحوالي 63 مليار دولار ثم الإمارات ثم تأتي بعد ذلك الدول الأخرى (شكل رقم 4).

شكل (4): التوزيع الجغرافي للتمويل الإسلامي (بمليارات الدولارات).



المصدر: الشركة السعودية للأبحاث والنشر، مجلة المصرفية الإسلامية، ع 04، أوت 2009، الرياض، ص: 49.

خامسا: المصارف الإسلامية في الدول غير الإسلامية

انتشرت المصارف الإسلامية بشكل واسع بحيث لم تقتصر فقط على البلدان الإسلامية، بل امتدت إلى البلدان غير الإسلامية مثل أمريكا وبريطانيا وسويسرا...، وتأتي في المرتبة الأولى لهذه الدول غير الإسلامية بريطانيا والتي توجد فيها حاليا خمسة بنوك إسلامية بشكل كامل وسبعة عشر بنك في شكل نوافذ إسلامية، أي بمجموع اثنان وعشرون بنك يقدمون منتجات مالية إسلامية⁽¹⁾، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (3).

جدول (3): عدد المصارف والنوافذ الإسلامية في الدول غير الإسلامية.

البلدان	العدد
بريطانيا	22
الولايات المتحدة الأمريكية	9
جنوب إفريقيا	3
سويسرا	3
أستراليا	2
كندا	1
جزر كايمان	1
ألمانيا	1

Source: IFSL Research, Islamic Finance 2009, February 2009, London, www.ifsl.org.uk.

(1) رغم أن المملكة المتحدة بدأت في تقديم التمويل الإسلامي منذ 30 عاما، إلا أن هذه الخدمات لم تشهد تسليطا للأضواء عليها إلا خلال السنوات القليلة الماضية، حيث عملت السياسات الحكومية على زيادة بروز المملكة المتحدة كدولة رائدة في أوروبا والغرب بصفة عامة في هذا المجال، وتطلع بلدان متعددة مثل اليابان وفرنسا، إلى السير على خطى بريطانيا، وذلك بإنشاء مؤسسات قانونية وتنظيمية وتعديل القوانين بما يعمل على زيادة توسع نشاطات التمويل الإسلامي على أراضيها.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية

تنقسم التحديات للسوق المصرفية الإسلامية إلى داخلية وخارجية⁽¹⁾:

أولاً: التحديات الداخلية التي تواجه المصارف الإسلامية

ليس المقصود بالتحديات الداخلية أنها محلية إقليمية، بل المراد أنها من داخل الصناعة المصرفية، وتشمل التحديات الداخلية عدة عوامل عديدة أهمها:

- 1- محدودية التوعية بالعمل المصرفي الإسلامي، سواء على مستوى عامة الناس أو خاصتهم بما فيهم بعض القائمين على العلوم الشرعية؛
- 2- عدم اكتمال التنظير الملائم للعصر، بالرغم من الشراء الذاتي لمنابع العمل المصرفي في الفقه الإسلامي؛
- 3- عدم كفاية الآليات المنظمة للتنسيق العملي بين مؤسسات العمل المصرفي الإسلامي بالرغم من وجود المؤسسات الداعمة على النطاق العلمي؛
- 4- عدم مواكبة آليات ضبط الالتزام الشرعي، من حيث الكم أو الكيف، نظراً للنمو السريع للمؤسسات المالية الإسلامية، دون أن يصحب ذلك إيجاد العدد الكافي والهدف من تلك الآليات، سواء كانت تتمثل في هيئات الرقابة الشرعية، أو إدارات التدقيق الشرعي، أو المراجعين الخارجيين.

ثانياً: التحديات الخارجية التي تواجه المصارف الإسلامية

إن البيئة الخارجية تفرض على المصارف الإسلامية أن تواجه تحديات مختلفة:

- 1- تحدي القوانين
حيث تعاني أكثر المصارف الإسلامية من عدم تطوير قوانين البنوك لمراعاة خصوصية المصرف الإسلامي من حيث خضوعه لنصوص قانونية تتعارض مع التزامه الشرعي.
- 2- تحدي المعايير المحاسبية
حيث عملت البنوك المركزية على إلزام البنوك عموماً بمعايير المحاسبة الدولية، أو اشتقت منها بعض البلاد معايير محلية لا تخرج في جوهرها عنها، ولما قامت المصارف الإسلامية وجدت نفسها تحت طائلة ذلك الإلزام بالمعايير المحاسبية الدولية، في حين أن بعض تلك المعايير منافية للأحكام الشرعية مثل معيار التأجير التمليكي الذي يخلط أحكام البيع مع الإجارة.

3- التمييز المستندي

(1) عبد الستار أبوغدة، بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، ج10، مجموعة البركة المصرفية، البحرين، 2009، ص: 99-103.

تختلف مستندات عمليات المصارف الإسلامية اختلافا كبيرا بين المؤسسات المالية، وليس المقصود اختلاف الصياغة فهذا أمر طبيعي، إذ لكل مؤسسة مستشاروها الشرعيون والقانونيون الذين يتولون تحديد المبادئ واختيار الصيغة، إنما الملاحظة حول التفاوت الجوهرية من حيث استيفاء بعض المستندات لكل المتطلبات العملية ونقصها.

4- تأهيل الموارد البشرية

لا تزال المصارف الإسلامية تعتمد في تأهيل الموارد البشرية على جهود متفرقة لإكساب منسوبيها مقدارا كافيا من المعرفة بخصائصها، من خلال المعاهد المصرفية العامة التي بدأت منذ فترة وجيزة بإدراج التدريب على المصرفية الإسلامية في اهتماماتها في البحرين والكويت والإمارات والأردن وسورية والسودان. ولم تحظ حتى الآن بما يتوافر للمصارف التقليدية من وجود كليات متخصصة لها، وترتب هذا على اعتماد المصارف الإسلامية على مؤهلين بخبرة مصرفية تقليدية كثيرا مالا تنجح الدورات التدريبية في تحويلها وتطويرها بما يتلاءم مع احتياجات العمل المصرفي الإسلامي.

المبحث الثاني

صيغ التمويل في المصارف الإسلامية

تعد صيغ التمويل في المصارف الإسلامية العنصر الجوهرية الذي يعكس فلسفة تلك المصارف ورسالتها، فمن خلال أبعادها تبدو نقاط التميز في تلك المصارف، وستتناول بالدراسة هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

- صيغ البيوع (صيغ الهامش المعلوم)؛

- صيغ المشاركة في الربح والخسارة؛

المطلب الأول: صيغ البيوع (صيغ الهامش المعلوم)

أولاً: التمويل بالمراجحة

يعد بيع المراجحة أداة تمويل على المدى القصير، حيث يستخدم في تمويل عمليات التجارة الداخلية والخارجية، كما يمكن تطبيقه على مختلف الأنشطة والقطاعات سواء كان ذلك خاصاً بالأفراد أم بالمؤسسات.

1- مفهوم المراجحة

1-1- لغة: المراجحة مشتقة من الربح، يقول ابن منظور: "وأرجحته على سلعته أي أعطيته ربحاً وقد أرحه بضاعته، وأعطاه مالاً مراجحة أي الربح بينهما"⁽¹⁾.

1-2- اصطلاحاً: بيع المراجحة هو بيع الشيء بثمانه مضافاً إليه زيادة معينة⁽²⁾، وهو من بين بيوع الأمانة، بحيث تنقسم البيوع إلى بيوع مساومة لا يشترط فيها معرفة الثمن الأصلي للسلعة وبيوع أمانة يشترط فيها معرفة الثمن الأصلي للسلعة.

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج 02، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1988 ص: 1103. (مادة: ربح).

(2) تعتبر المراجحة المصرفية من أكثر صيغ التمويل استعمالاً في المصارف الإسلامية، وهي صيغة مطورة لعقد المراجحة العادية الذي كان سائداً في عصور الفقهاء وجاء بيانها في مختلف كتب الفقه الإسلامي، وقد تعامل المسلمون بالمراجحة في مختلف العصور دون أي اعتراض، والمراجحة جائزة عند العلماء بنص القرآن لقوله تعالى: (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزَّيْوَ) سورة البقرة، الآية : 275؛ والحديث في قول النبي (ص): (إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم).

3- أنواع التمويل بالمراجحة

تمارس المصارف الإسلامية التمويل بالمراجحة بطريقتين رئيسيتين⁽¹⁾:

3-1- بيع المراجحة العادية

وهي التي تتكون من طرفين هما البائع والمشتري، ويمتحن فيها البائع التجارة فيشتري السلع دون الحاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها، ثم يعرضها بعد ذلك للبيع بمراجحة بثمن وربح يتفق عليه، وتسمى كذلك بالمراجحة الفقهية. ونظراً لأن هذه الصيغة لا تتلاءم مع طبيعة نشاط البنك، عمل الباحثون على إيجاد صيغة أخرى تتلاءم وطبيعة نشاطه والتي تتمثل في بيع المراجحة للأمر بالشراء⁽²⁾.

3-2- المراجحة المصرفية (المراجحة للأمر بالشراء)

وهو من صور المراجحة المنتشرة في واقعنا المعاصر، التي يشتري فيها البنك السلعة بناء على طلب المشتري وذلك على أساس وعد منه بشراء تلك السلعة بمراجحة، وبيعها له بزيادة معلومة مع بيان الثمن الأساسي للسلعة وسداد الثمن على أقساط معينة، وعلى ذلك يتكون عقد المراجحة للأمر بالشراء من وعد بالشراء صادر من الطالب لشراء السلعة بالمراجحة من البائع الأول إذا تحققت الأوصاف المتفق عليها والثمن والربح، وعقد الشراء بين البائع الأول والبنك الإسلامي، وعقد الشراء بين الواعد بالشراء (الزبون) والبائع الأول للمراجحة، وقد أجاز مجمع الفقه الإسلامي الدولي صورة المراجحة للأمر بالشراء إذا وقعت على سلعة بعد دخولها في ملك البنك الإسلامي، وحصول القبض المطلوب شرعاً، طالما كانت تقع على البنك الإسلامي مسؤولية التلف قبل التسليم، وتبعية الرد بالعيب الخفي ونحوه من موجبات الرد بعد التسليم، وتوافرت شروط البيع، فالبائع لا بد أن يكون مالكا وحائزا للسلعة ومتحملاً لمخاطرها حتى لا يكون بائعاً لما ليس عنده⁽³⁾.

4- الوعد الملزم

(1) عائشة الشرقاوي المالقي، المصارف الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2000، ص: 440.

(2) أول من أدخل بيع المراجحة للأمر بالشراء إلى النظام المصرفي الإسلامي هو المرحوم الدكتور سامي حسن حمود في رسالته للدكتوراه: "تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية"، وذلك اعتماداً على نص الإمام الشافعي في كتابه "الأم" يقول فيه: "و إذا أرى الرجل الرجل السلعة فقال: " اشتر هذه وأزيدك فيها كذا، فاشترى الرجل، فالشراء جائز...".

(3) أشرف محمد دوابه، الاستثمار في الإسلام، دار السلام، مصر، 2009، ص: 155.

الوفاء بالوعد في مجال المعاملات المالية محل خلاف بين الفقهاء القدامى والمعاصرين، فيرى الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة والظاهرية وبعض المالكية عدم الإلزام بالوعد مطلقاً، ويرى عمر بن عبد العزيز، وابن الأشوع الهمداني الكوفي، وابن شبرمه المالكي الإلزام بالوفاء بالوعد مطلقاً، وبناء على هذا الاختلاف اختلف الفقهاء المعاصرون فمنهم من يرى أن الوعد ملزم ديانة وقضاء في مسائل المعروف والإحسان من قرض وهبة وصدقة ونحوها، وأما عقود المعاوضات ومنها بيع المراجعة للآمر بالشراء فإنه لا يلزم في الوفاء بالوعد قضاء، وإنما يلزم الوفاء ديانة، وبالتالي فليس من حق القضاء التدخل لإلزام الناس للوفاء بوعودهم، وفي مقابلة هذا الرأي يوجد رأي آخر يرى أن الوفاء بالوعد ملزم ديانة وقضاء في جميع المعاملات، وقد ذهب مجمع الفقه الإسلامي الدولي إلى أن الوعد يكون ملزم للواعد ديانة إلا لعذر، وهو ملزم قضاء إذا كان معلقاً على سبب ودخل الموعود في كلفة نتيجة الوعد ويتحدد أثر الإلزام في هذه الحالة إما بتنفيذ الوعد، وإما للتعويض عن الضرر الواقع فعلاً بسبب عدم الوفاء بلا عذر، أما المواعدة التي تصدر بين الطرفين تجوز في بيع المراجعة بشرط الخيار للمتواعدين، كليهما أو أحدهما، فإن لم يكن هناك خيار فإنها لا تجوز لأن المواعدة الملزمة في بيع المراجعة تشبه البيع نفسه، حيث يشترط عندئذ أن يكون البائع مالكا للمبيع حتى لا تكون مخالفة لنهي النبي (P) عن بيع الإنسان ما ليس عنده⁽¹⁾.

5- خطوات تنفيذ المراجعة المصرفية

يمكن تلخيص الخطوات الرئيسية لتنفيذ المراجعة المصرفية من خلال الجدول التالي:

(1) لمزيد من التفصيل أنظر:

- يوسف القرضاوي، بيع المراجعة للآمر بالشراء كما تجزبه البنوك الإسلامية، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة، 1987؛
- محمد سليمان الأشقر، بيع المراجعة كما تجزبه البنوك الإسلامية، ط2، دار النفائس، الأردن، 1985.

جدول(4): خطوات تنفيذ المراجعة المصرفية.

رقم الخطوة	المهمة
1	يتقدم العميل للبنك معبرا عن رغبته للحصول على تمويل بالمراجحة لشراء ما يحتاجه من سلعة، ويقدم بوعده بشرائها بعد أن يملكها البنك.
2	بعد دراسة البنك لهذه المعاملة والموافقة عليها، يقوم بإجراء التعاقد اللازم مع البائع الأصلي للسلعة لشراؤها وتملكها.
3	يقوم البنك بدفع الثمن المتفق عليه للبائع الأصلي بموجب عقد الشراء المبرم بين الطرفين.
4	يقوم البائع الأصلي بتسليم السلعة المباعة إلى البنك كما يمكن له تسليمها لطرف ثالث بأمر البنك، وقد يكون هذا الطرف الثالث عميل البنك الواعد بالشراء.
5	بعد حصول البنك على السلعة، يقوم بإرسال إشعار للعميل الواعد بالشراء يخبره بتملك السلعة، ويعلن إيجابا ببيعها له حسب الاتفاق، وفي مقابل ذلك يرسل العميل الواعد بالشراء إشعاره المعبر على قبوله وموافقته إتمام الشراء للسلعة بالمراجحة.
6	يقوم البنك بالتعاقد مع العميل المشتري بإرسال السلعة المباعة وتسليمها له إما مباشرة أو بتفويض البائع الأصلي للقيام بذلك التسليم.
7	يدفع العميل المشتري الثمن في الآجال المحددة المتفق عليها.

الجدول من إعداد الباحث

ثانيا: التمويل بالسلم

لقد انتشر تطبيق السلم بشكل خاص لدى المزارعين حيث يوفر لهم ما يحتاجونه من الموارد المالية اللازمة قبل البدء في نشاطهم وأعمالهم، ولذلك أطلق عليه الفقهاء بيع المحاويج، ولكن يسد أيضا ثغرة هامة بالنسبة للمنتجين وأصحاب الأعمال.

1- مفهوم السلم

1-1- لغة: السلم في لغة العرب معناه الإعطاء والترك والتسليف، "والسلم بالتحريك السلف، وأسلم في الشيء وأسلم، بمعنى واحد، ويقال أسلم وسلم إذا أسلف وهو أن تعطي ذهابا أو فضة في سلعة معلومة

إلى أمد معلوم"⁽¹⁾، والسلم والسلف في اللغة العربية بمعنى واحد، إلا أن السلم لغة أهل الحجاز، والسلف لغة أهل العراق، كما ذكر الماوردي⁽²⁾.

1-2- اصطلاحاً: السلم في مصطلح الفقهاء هو عبارة عن "بيع موصوف في الذمة يبدل يعطى عاجلاً"⁽³⁾، ومعنى ذلك أنه يبيع أجل بعاجل، فالأجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري كاملاً بمجلس العقد⁽⁴⁾.

ويعتبر عقد السلم عكس البيع الآجل فإذا كان البيع بثمن مؤجل يقدم تمويلًا من البائع إلى المشتري حيث يمنحه أجل محدد لسداد الثمن المتفق عليه، فإن السلم يقدم تمويلًا من المشتري إلى البائع لأن المشتري هو الذي يدفع الثمن مقدماً عند التعاقد ويخص البائع على فترة زمنية محددة لتسليم المبيع المتعاقد عليه.

3- أنواع السلم: يوجد في المصارف الإسلامية نوعان من التمويل بالسلم⁽⁵⁾:

3-1- السلم العادي: حيث يقوم البنك بتمويل عاجل وحصوله على سلعة في وقت آجل.

3-2- السلم الموازي: يقوم بموجبه البنك بشراء سلعة يتحصل عليها مستقبلاً ويبيع سلعة مستحقة في نفس الأجل ومماثلة لتلك التي اشتراها بموجب العقد الأول، وعند حلول الأجل يقوم البنك بتسليم نفس السلعة المشتراة بموجب العقد الأول إلى المشتري بشرط أن يكون الالتزام في عقدين منفصلين تمام الانفصال، فعجز البائع في العقد الأول من التسليم ينبغي أن لا يترتب عليه عجز البائع في العقد الثاني عند التسليم.

ويعتبر السلم أداة تمويل ذات كفاءة عالية في الاقتصاد الإسلامي، وفي نشاطات المصارف الإسلامية من حيث مرونتها واستجابتها لحاجات التمويل المختلفة، كما أن التمويل بالسلم يدفع للإنتاج، حيث يجب أن يسدد مقابل رأس مال السلم سلعة، فإنه إذا كان منتجا لهذه السلع فسوف يعمل كل ما في وسعه لإنتاج القدر اللازم للسداد، بالإضافة إلى أنه يساهم في ترشيد تكاليف الإنتاج، حيث أن الربح يحدد

(1) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج:3، ص: 194 (مادة: سلم).

(2) نزيه حماد، عقد السلم في الشريعة الإسلامية، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، 1993، ص: 15.

(3) المرجع السابق، ص: 07.

(4) - جمال لعامرة، استراتيجية التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر، وجهة نظر إسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، ص: 137؛

- ولقد ثبتت مشروعية عقد السلم بالكتاب والسنة والإجماع، فجاء في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ) (4)، وفي السنة قال رسول الله (ﷺ): "من أسلف في شيء فيسلم في كيل معلوم ودرن معلوم إلى أجل معلوم"، كما أجمع علماء الأمة على جوازه ومشروعيته.

(5) راجع: - سعيد المرطان، المنتجات المصرفية بدائل المنتجات التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، ع294، جدة، السعودية، سبتمبر 1997، ص: 56؛

- غسان محمود إبراهيم، مندرج، الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم، ط1، دار الفكر، سورية، 2000، ص: 179-180.

بالفرق بين ثمن البيع والتكاليف وفي حالة البيع سلماً فإن ثمن البيع يكون محدد سلفاً قبل الإنتاج، وبالتالي لكي يحقق المسلم إليه ربحاً مناسباً، فإنه ليس أمامه بديل سوى ترشيد التكاليف، بما ينطوي عليه من حسن استخدام الموارد وتخفيض التكاليف⁽¹⁾.

ثالثاً: التمويل بالاستصناع

توفر هذه الصيغة تمويلاً متوسط الأجل لتلبية الاحتياجات التمويلية لتصنيع سلع محددة، كما يمكن استعمال هذه الصيغة لتمويل رأس المال العامل للمشروعات الاستثمارية.

1- مفهوم الاستصناع

- 1-1- لغةً: الاستصناع لغة هو طلب الصنعة، جاء في لسان العرب، واستصنع الشيء دعا إلى صنعه⁽²⁾.
 - 1-2- اصطلاحاً: "عقد الاستصناع هو شراء ما يصنع وفقاً للطلب أو طلب صنع سلعة من الصانع، مع تحديد الثمن ويقوم الطالب أو المشتري بالخيار، إذا لم يكن المصنوع مطابقاً للأوصاف المطلوبة"⁽³⁾.
- وبالتالي يمكن تعريف الاستصناع بأنه عقد يتعهد بموجبه البنك بإنتاج شيء معين وفقاً لمواصفات تم الاتفاق عليها ويشمل هذا التعهد كل خطوات التصنيع وكذلك سعر وتاريخ التسليم، ويمكن للبنك أن يعهد ذلك العمل أو جزء منه لجهة أخرى تتخذه تحت إشرافه ومسؤوليته⁽⁴⁾.

3- أنواع التمويل بالاستصناع

يمكن أن تتم طلبات التمويل بالاستصناع بالصيغتين التاليتين:

- 3-1- الاستصناع العادي: حيث يقوم البنك في هذه الحالة بصناعة السلعة محل العقد بنفسه.
- 3-2- الاستصناع الموازي: وهو أن يعقد البنك الإسلامي بخصوص السلعة الواحدة عقدين: أحدهما مع العميل طالب السلعة يكون البنك فيه في دور الصانع، والآخر مع القادر على الصناعة، كالمقاول مثلاً، ليقوم بإنتاج سلعة مطابقة للمواصفات والتصاميم والشروط المذكورة في العقد الأول ويكون البنك هنا في

(1) عبد الحليم عمر، الإطار الشرعي والاقتصادي والخاصي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر: دراسة تحليلية مقارنة، بحث رقم 15، ط3، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2004، ص: 73-74.

(2) ابن منظور، مرجع سابق، ج 3، ص: 481 (مادة: صنع).

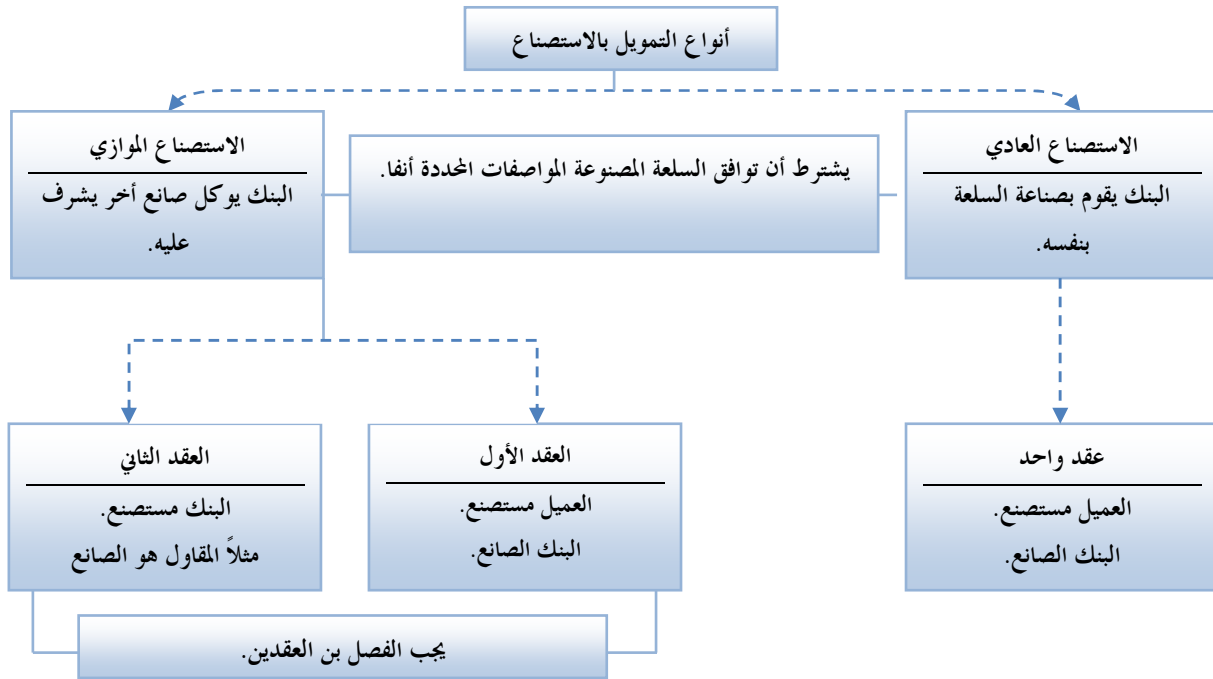
(3) أميرة عبد اللطيف مشهور، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990، ص: 348.

(4) - محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص: 174؛

- ثبتت مشروعية الاستصناع بالسنة والإجماع، حيث قام الرسول (ﷺ) باستصناع خاتماً ومنيراً، ثم أجمع العلماء على مشروعيته منذ ممارسة النبي (ﷺ) ذلك.

دور المستصنع، ويمكن أن يكون الثمن في العقد الأول مؤجلاً وفي العقد الثاني معجلاً، فتكون فرصة التمويل للبنك مضاعفة، مما يتيح له قسطاً من الربح الوافر. ثم إذا تسلم المصرف السلعة من المنتج ودخلت في حيازته، يقوم بتسليمها إلى المستصنع ولا مانع أن يعقد العقدان في وقت واحد أو يتقدم أي منهما بشرط أن يكون العقدان منفصلان عن بعضهما فتكون مسؤولية البنك ثابتة قبل المستصنع⁽¹⁾. ويمكن تلخيص أنواع التمويل بالاستصناع في الشكل رقم (5).

شكل (5): أنواع التمويل بالاستصناع.



الشكل من إعداد الباحث

4- الخطوات التنفيذية للإستصناع والإستصناع الموازي

يمكن تلخيص الخطوات الأساسية لتنفيذ الإستصناع في المصارف الإسلامية من خلال الجدول رقم (5).

(1) صخر، دله البركة، فقه المعاملات، قرص مضغوط، الإصدار الأول، 1996.

جدول (5): الخطوات التنفيذية للإستصناع والإستصناع الموازي

رقم الخطوة	المهمة
1	يتقدم العميل للبنك معبرا عن رغبته في شراء مصنوعات أو مبادي ذات مواصفات محددة مع عد قدرته على توفير التمويل اللازم، ويطلب من البنك تمويله من خلال إبرام عقد استصناع.
2	يتعاقد البنك مع مقاول أو صناع نهائي للشراء منه بعقد الإستصناع الموازي مبادي بنفس المواصفات بضمن حال أو آجال أقرب من الآجال الممنوحة للعميل المستصنع.
3	يقوم البنك بتوكيل عميله المستصنع للإشراف على التنفيذ على الصانع النهائي بعقد توكيل مستقل، ويمكن أن يكون هذا التوكيل لأي جهة فنية متخصصة أخرى.
4	تسليم المصنوع من الصانع النهائي إلى البنك الذي يسلمه بدوره للعميل المستصنع أو تفويض البنك بتسليم المصنوع مباشرة من الصانع النهائي إلى العميل المستصنع.
5	يخصم البنك المبالغ المستحقة على العميل المستصنع في الآجال الممنوحة له والمتفق عليها في عقد الإستصناع

الجدول من إعداد الباحث

رابعا: التمويل بالإجارة

تستخدم البنوك الإسلامية الإجارة كأسلوب من أساليب عمليات التمويل الهامة التي تقدمها لعملائها، فهي تقتني الممتلكات والأصول من أجل وضعها تحت تصرف تصرفهم لاستيفاء منافعها بمقابل، ويكون محل هذه العمليات بيع المنفعة لا العين أو الأصل، وبذلك تختلف الإجارة عن البيع في كونها بيع لمنافع الأصول وليس للأصول ذاتها.

1- مفهوم الإجارة

1-1- لغة: "الإجارة من أجر يؤجر، وهو ما أعطيت من أجر في عمل"⁽¹⁾.

1-2 اصطلاحاً: يمكن تعريف الإجارة بأنها "عقد على منفعة مقصودة مباحة معلومة بعوض معلوم يدفع شيئاً فشيئاً"⁽²⁾، أو أنها اتفاق تعاقد بين طرفين يمنح بمقتضاها المستأجر الحق في استخدام أصل مملوك للمؤجر، وذلك خلال فترة زمنية معينة مقابل أجرة معلومة تدفع حسب الاتفاق.

(1) ابن منظور، مرجع سابق، ج: 1، ص: 24 (مادة: أجر).

(2) - صخر، دله البركة، فقه المعاملات، الإصدار الأول، 1996؛

- اتفق جمهور الفقهاء على جواز عقد الإجارة وأدلتهم على ذلك، القرآن والسنة والإجماع، فجاء في القرآن الكريم قوله تعالى على لسان إحدى ابنتي شعيب عليه السلام: (قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَأْتِيَنَّكَ اسْتِجْرَةٌ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴿٢٤﴾ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ بِكَ بِأَنْتِ إِحْدَى ابْنَتَيَّ

هذه المفاهيم والشروط تخص الإجارة كما تسمى في كتب فقه المعاملات سواء كانت على المنافع الشخصية أو العينية، إلا أن الذي تطبقه المصارف الإسلامية فهو يخص إجارة من عقارات ومنقولات، وهو ما يسمى بالتمويل التأجيري وهو لا يختلف بهذا عنه في المصارف التقليدية، إلا في بعض الشروط التي تخص المصارف الإسلامية والمتمثلة في⁽¹⁾:

- لا يجوز للبنك التعاقد على التأجير إلا بعد امتلاك ما يراد تأجيره؛
- يجوز أن يقوم البنك الإسلامي بتوكيل طرف آخر لاقتناء الأشياء المراد تأجيرها؛
- لا يجوز ربط الأقساط الإيجارية بسعر الفائدة السائدة في السوق؛
- أن يتحمل البنك هلاك السلعة المؤجرة بصفته مالك ما لم يكن ذلك تقصير من المستأجر.

3- أنواع التمويل بالإجارة

تنقسم الإجارة حسب مآل الأصل عند انتهاء العقد إلى إجارة تشغيلية يبقى الأصل فيها ملكا للمؤجر، وإجارة منتهية بالتمليك يؤول فيها ملك الأصل للمستأجر.

3-1- الإجارة التشغيلية (العادية): يقوم البنك الإسلامي بموجب هذا الأسلوب باقتناء موجودات وأصول مختلفة تستجيب لحاجيات جمهور متعدد من المستخدمين، ويتولى البنك إجارة هذه الأصول لأي جهة ترغب فيها بهدف تشغيلها واستيفاء منافعها خلال مدة محددة يتفق عليها، وبانتهاء تلك المدة تعود الأصول إلى حيازة البنك لبحث من جديد عن مستأجر آخر.

3-2- الإجارة المنتهية بالتمليك: هي عقد إجارة يتضمن وعداً من المؤجر (البنك) للمستأجر (العميل) بنقل الملكية له بعد قيامه بسداد ثمن الشيء المؤجر إضافة إلى الأجرة، وغالباً ما يتم سداد هذا الثمن على أقساط فيكون مقدار الأجرة متناقصاً مع تزايد الحصة من الأصل المؤجر التي يملكها المستأجر؛ ويتضمن تطبيق الإجارة المنتهية بالتمليك مجموعة من الشروط نوردتها فيما يلي:

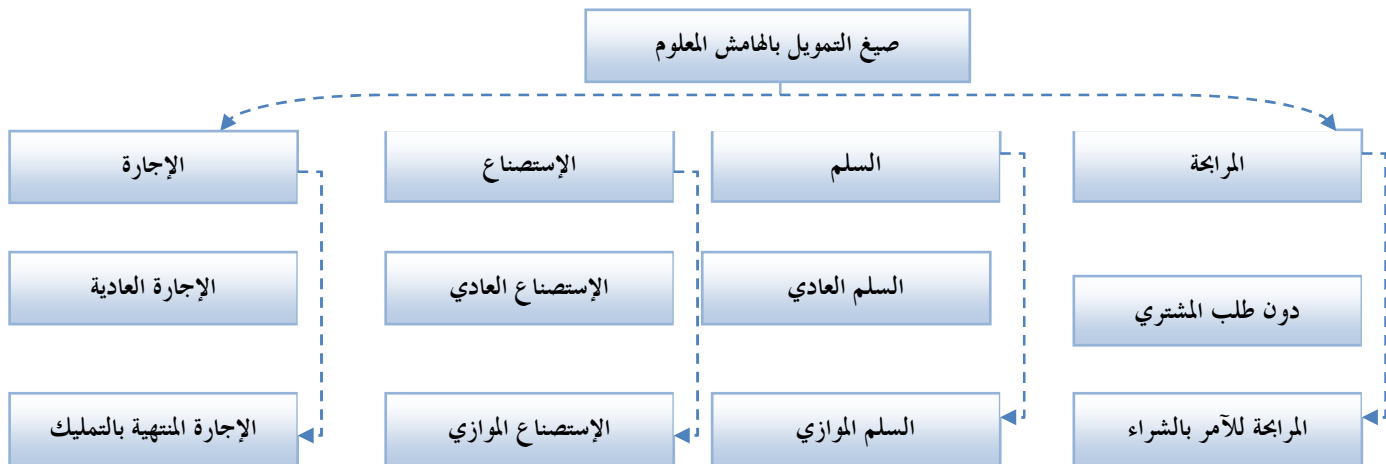
هَتَيْنَ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي جَجَجٌ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ (سورة القصص، الآيتين: 26-27). وجاء في السنة النبوية الشريفة قول النبي

(P): "أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه" رواه أبو يعلى في مسنده من حديث أبي هريرة؛ أما الإجماع فقد أجمع الصحابة والفقهاء من بعدهم على جواز عقد الإجارة، حيث أن الإجارة والكراء لفظان مترادفان للمعنى واحد، غير أن فقهاء المالكية اصطلاحوا على تسمية العقد على منافع الآدمي، وما ينتقل كالثياب والأواني إجارة، والعقد على منافع لا ينقل كالأرض والدور، وما ينقل من سفينة وحيوان كالرواحل كراء وهذا في الغالب عندهم.

(1) سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، رسالة ماجستير منشورة، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، 2002، ص: 118-119.

- ضبط مدة التأجير وتطبيق أحكامه عليها طيلة هذه المدة؛
 - تحديد مقدار كل قسط من أقساط الإيجار؛
 - نقل الملكية إلى المستأجر في نهاية المدة بواسطة تنفيذ لوعده سابق بذلك، بين البنك والمستأجر.
- ونرى أيضا ضرورة تمييز جهة الملك المتحملة للمغارم مقابل استحقاقها للمغانم، ولا يصح فصل هذا التزام، لأن هذا الفصل يخرم السلامة الشرعية، حيث أن تبعة الهلاك والتعيب تكون على البنك بصفته مالكا للمعدات ما لم يكن الهلاك أو التعيب بقصد أو تقصير من المستأجر فتكون التبعة عندئذ عليه، وكذلك نفقات التأمين يتحملها البنك، ولا يصح تحمل المستأجر أقساط التأمين.
- 3-3- حالة خاصة من الإجارة - المغارسة:** تعني كلمة مغارسة قيام شخص أو عامل بغرسة أرض بأشجار لحساب صاحبها، حتى إذا أصبح ذلك الشجر منتجا، أخذ العامل جزء من الشجر كأجر له على عمله، لذلك هي نوع من الإجارة، ويمكن للبنك الإسلامي تطبيق هذه الصيغة، بحيث يقوم بشراء أراضي ثم يمنحها لمن يعمل فيها على سبيل المغارسة، أو أن يقوم البنك بدور العامل، حيث يقوم بالعمل على أراضي الغير على سبيل المغارسة، وذلك باستخدام أجراء يكونون تحت مسؤولية البنك الإسلامي⁽¹⁾.
- مما سبق يمكن تلخيص صيغ التمويل بالهامش المعلوم في المصارف الإسلامية في الشكل رقم (6).

شكل (6): صيغ التمويل بالهامش المعلوم في المصارف الإسلامية.



الشكل من إعداد الباحث

(1) سليمان ناصر، مرجع سابق، ص: 122.

المطلب الثاني: التمويل بصيغة المشاركة في الربح والخسارة

أولاً: التمويل بالمشاركة

1- مفهوم المشاركة

1-1- لغة

أصل كلمة مشاركة الكلمة شرك، حيث يقول ابن منظور: "الشركة والشركة سواء، مخالطة الشريكين، ويقال اشتركنا بمعنى تشاركنا، وقد اشترك الرجلان وتشاركوا وشارك أحدهما الآخر" (1).

1-2- اصطلاحاً

هي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهما في مشروع معين بتقديم حصته من المال لاستثمارها بهدف الربح، والمشاركة صيغة مصرفية يقوم البنك من خلالها بتمويل عملائه في المجالات التجارية والصناعية والزراعية، وذلك بتقديم مبلغ من المال دفعة واحدة أو على دفعات، ويمثل هذا المبلغ مساهمة البنك في المشاركة، كما يقوم العميل بتقديم مبلغ من المال يمثل مساهمته في المشاركة (2)، ويقوم هذا الشكل من التمويل أساساً على القاعدة الفقهية "الغنم بالغرم".

3- أنواع التمويل بالمشاركة

يقسم التمويل بالمشاركة، حسب طبيعة الشيء الممول إلى قسمين رئيسيين:

1-3 المشاركة الدائمة (المستمرة)

وهي المشاركة التي يرتبط أجلها بأجل المشروع الممول نفسه، فالمشاركة قائمة طالما بقي المشروع قائماً، ولا يمنع هذا بطبيعة الحال أيّاً من الشركاء من بيع حصته أو التصرف فيها بشكل ينهي مشاركته في المشروع، كما يمكن للبنك المشاركة بالمشاركة مع أحد العملاء في صفقة معينة كعملية استيراد أو تصدير

(1) ابن منظور، مرجع سابق، ج 3، ص: 306، (مادة: شرك).

(2) - سعيد مرطان، مرجع سابق، ص: 56؛

- ولقد ثبتت مشروعية المشاركة بالكتاب والسنة والإجماع، ففي القرآن الكريم قال الله تعالى: (فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ) سورة النساء، الآية:

12. وقال أيضاً: (وَإِنْ كَثُرَ مِنْ الْخُلَطَاءِ لَيْتَغْنَى بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ) سورة ص، الآية: 24.

وفي السنة، قال رسول الله (p) أن الله تعالى يقول: "أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإن خان أحدهما صاحبه خرجت من بينهما حديث صحيح، رواه مسلم. ولقد أجمع علماء الأمة على جوازها.

كمية من السلع، ويقتسم البنك مع شريكه في الصفقة الأرباح والخسائر حسب النسب المتفق عليها وتنتهي المشاركة بمجرد انتهاء الصفقة⁽¹⁾.

3-2- المشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك

هي نوع من المشاركة بين البنك والعميل الذي يكون له الحق أن يحل محل البنك في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات، حسب الشروط المتفق عليها بين الطرفين وطبيعة العملية التمويلية، وبموجب عقد المشاركة تتناقص حصة البنك في الشراكة بصورة تدريجية كلما قام العميل بتسديد حصص متزايدة من أصل مبلغ تمويل البنك للمشروع، وفي نهاية الأمر يصبح طالب التمويل أو الشريك ممتلكاً للمشروع بصورة كاملة⁽²⁾.

ثانياً: التمويل بالمضاربة: (القراض)

1- مفهوم المضاربة

1-1- لغة: المضاربة مأخوذة من الضرب وهو السير في الأرض للتجارة وكسب المال، وقد سمي هذا العقد مضاربة عند أهل العراق، وسمي بالقراض عند أهل المدينة، وهو لفظ مأخوذ من القرض وهو القطع، ذلك أن رب المال يقطع يده عن رأس المال ويجعله في يد المضارب⁽³⁾.

1-2 اصطلاحاً

المضاربة هي عقد شراكة في الربح بين الطرفين يقدم أحدهما مالاً ويسمى رب المال إلى الطرف الذي يقوم بالعمل ويسمى المضارب، ويتحدد اقتسام الربح المتحقق من المضاربة بينهما بحسب النسبة المتفق عليها سلفاً، أما الخسارة غير الناتجة عن التعدي والتقصير فتكون على رب المال ويخسر المضارب عمله⁽⁴⁾، وتستخدم المصارف الإسلامية هذه الصيغة لتمويل مختلف القطاعات التجارية والصناعية والزراعية وبصفة خاصة الشركات والمؤسسات الكبيرة التي تتميز بالخبرة والسمعة الجيدة، إلا أن هذه الصيغة تبدو قليلة الاستعمال نظراً لخطورتها، وعدم وجود الثقة الكبيرة في العملاء.

(1) جمال لعمارة، مرجع سابق، ص: 90.

(2) محمود حسن صوان، مرجع سابق، ص: 146.

(3) صخر، دلة البركة، فقه المعاملات، مرجع سابق.

(4) - محمد بوجلل، المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص: 35؛

- ثبتت مشروعية هذه الصيغة بالكتاب والسنة والإجماع، فجاء في قوله تعالى: (وَأَخْرُوجُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ) سورة الزمل، الآية: 20. وجاء في السنة قول النبي (P): "ثلاثة فيهن البركة، البيع إلى أجل، والمقارضة، وإحلاط البر بالشعير للبيت لا للبيع" سنن ابن ماجه؛ ولقد أجمع الصحابة رضوان الله عليهم ومن بعدهم التابعين والفقهاء على جواز عقد المضاربة.

3- أنواع التمويل بالمضاربة

توجد المضاربة في المصارف الإسلامية على شكلين رئيسيين⁽¹⁾:

3-1- المضاربة المطلقة: هي التي لا تتقيد بشروط يضعها البنك (رب العمل) سواء فيما يخص نوع العمل أو الزمان أو المكان فهي بدون قيود إلا النوعية منها.

3-2- المضاربة المقيدة: وهي المضاربة المقيدة بشروط يضعها البنك (رب المال) على العميل (المضارب) بشرط أن لا تفسد هذه القيود صيغة العقد.

3-3 صيغ شبيهة بالمضاربة

3-3-1- المساقاة⁽²⁾

المساقاة على وزن مفاعلة أي مفاعلة من السقي، هي ذلك النوع من الشركات التي تقوم على أساس بذل الجهد من العامل في رعاية الأشجار المثمرة وتعهده بالسقي والرعاية على أساس أن يوزع الناتج من الأثمار بينهما بنسبة متفق عليها⁽³⁾، ويستخدم البنك الإسلامي هذه الصيغة في تمويل مشروعات استصلاح الأراضي لزراعتها وتطويرها باستخدام التكنولوجيا الحديثة⁽⁴⁾، فيقوم بتوفير المال وأدوات السقي اللازمة، وبإمكانية وضع أجير يقوم بالعمل، ويقتسم الناتج مع صاحب الأرض. ولقد أجاز الفقهاء هذه الصيغة لأنها عقد شركة بين المال والعمل قياساً على المضاربة.

3-3-2- المزارعة

تعرف المزارعة بأنها: "عبارة عن دفع أرض من مالكةا إلى من يزرعها أو يعمل عليها، ويقومان باقتسام الزرع بينهما"⁽⁵⁾، فهي بذلك عقد شركة بين مالك الأرض والعامل عليها، ولقد أجمع الفقهاء أيضاً على جواز شركة المزارعة باعتبارها عقد شركة بين المال والعمل قياساً على المضاربة.

ويمكن تلخيص صيغ التمويل بالمشاركة في الربح والخسارة في المصارف الإسلامية في الشكل التالي.

(1) صالح صالح، النهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص: 403.

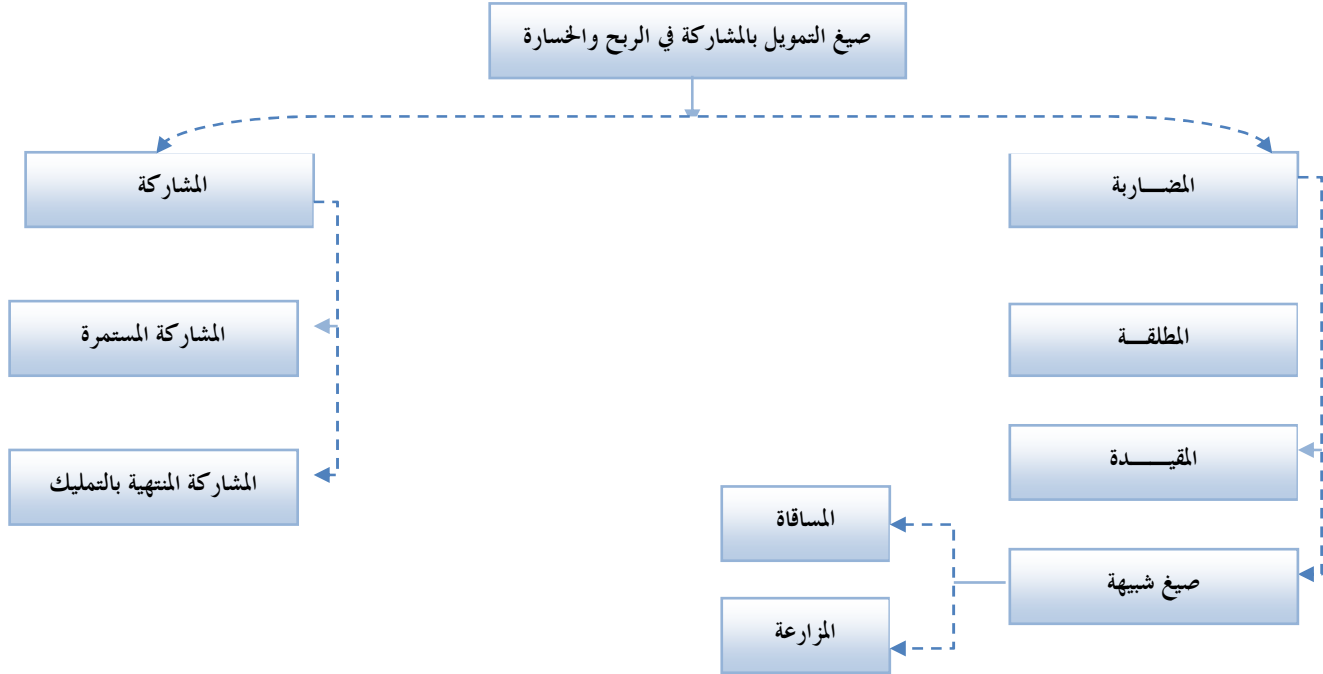
(2) تساهم المساقاة في عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتشغيل الأيدي العاطلة والاستفادة من خبراتها في هذا المجال وتحريك الأموال وعدم تجميدها في صورة أشجار في حقيقتها مثمرة وفي واقعها ليست كذلك لعجز أصحابها عن الاستفادة منها لعدة أسباب.

(3) عدنان خالد التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الرسالة، عمان، الأردن، 1988، ص: 183.

(4) صالح صالح، مرجع سابق، ص: 406.

(5) محمود حسن صوان، مرجع سابق، ص: 177.

شكل (7): صيغ التمويل بالمشاركة في الربح والخسارة في المصارف الإسلامية.



الشكل من إعداد الباحث

مما سبق يتضح أن المصرف الإسلامي يقوم بتوظيف الأموال المتاحة له من مصادر ذاتية مع حسابات الاستثمار-التي تلقاها مضاربا- باستخدام وسائل عديدة مثل عقود المضاربة وعقود المشاركة وعقود السلم والإستصناع وعقود الإيجار وعقود البيع بالأجل وعقود المراجعة، أو عن طريق تأسيس منشآت تابعة للقيام بأوجه نشاط مختلفة أو عن طريق الإسهام في منشآت قائمة. وما يتحقق من ربح أو خسارة نتيجة لهذه الاستثمارات يقوم المصرف بتوزيعه على مصادر الأموال المستثمرة بعد استقطاع النسبة المخصصة له من الربح في حالة تحققه وذلك بصفته مضاربا، وفقا لما يتم الاتفاق عليه بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار.

المبحث الثالث

ماهية الكفاءة

ستتطرق بالدراسة هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

- الكفاءة في الفكر الإداري؛
- تعريف الكفاءة والمصطلحات الاقتصادية ذات الصلة؛
- أنواع الكفاءة وأهداف قياسها.

المطلب الأول: الكفاءة في الفكر الإداري

أولاً: الكفاءة في المدرسة الكلاسيكية

ركز أصحاب المدرسة التقليدية في الفكر الإداري على عنصر الكفاءة الاقتصادية الذاتية للمنظمة الواحدة، واعتبروا المنظمات الإنسانية نظاماً عقلانية، تسعى إلى إنجاز أهدافها بالاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات.

ويتبلور الفكر الإداري للمدرسة التقليدية في ثلاث حركات، وهي: الإدارة العلمية، وحركة الإدارة، وحركة البيروقراطية⁽¹⁾.

1- الكفاءة في حركة الإدارة العلمية

ظهرت حركة الإدارة العلمية في أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يمكن تسميتها بحركة المهندسين الصناعيين، حيث تتضمن قائمة المهندسين الذين يرجع إليهم الفضل في إنشاء وإبراز الإدارة العلمية، كل من فردريك تايلور (1856-1915)، وفرانك جلابريث (1868-1924)، وهارنجتون إيمرسون (1873-1931).

ولقد جاءت حركة الإدارة العلمية كرد فعل لفترة ساد فيها تبديد الموارد وإهدارها في المجال الصناعي، وانخفاض مستوى الإنتاجية عن الحد المطلوب، وبالتالي ركز الإدارة العلمية على تصحيح

(1) سمير مرشد، مفهوم الكفاءة والفعالية في نظرية الإدارة العامة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م1، جدة، السعودية، 1983، ص:195-195.

النشاطات الإنتاجية، والبحث عن وسائل الأداء التي يمكن أن تحقق الحد الأقصى من الكفاءة الإنتاجية، ومن أجل ذلك اهتمت الإدارة العلمية بالتخطيط الدقيق لجانب العمل، ودراسة قيمة الوقت، ووضع معايير للأداء والإنتاج وكذلك وسائل المتابعة والرقابة.

ويرى تاييلور زعيم حركة الإدارة العلمية، أن إمكانية زيادة إنتاجية العمال، يتم من خلال تصميم أعمالهم بطريقة علمية، مركزا اهتمامه على اكتشاف الطريقة الواحدة المثلى للقيام بمهام العمل (*One Best Way*)، وكان له فضل السبق في استخدام دراسة الوقت والحركة، كما استهدف تاييلور زيادة الإنتاج بواسطة اكتشاف أسرع أساليب الإنتاج وأكثرها كفاءة وأقلها إجهاد في نفس الوقت.

ومن أبرز الذين ساهموا مع تاييلور في نشر مفهوم الكفاءة، كل من هنري جانت (*Henry Gantt*)، مبتكرا خرائط جانت⁽¹⁾ التي وفرت للإدارة والعاملين إمكانية مقارنة مستوى الأداء الفعلي بالأداء المطلوب، كما أن دراسات فرانك جلبريث (*Gilbereth Frank*) ساعدت تاييلور على تطوير دراساته، والجمع بين الحركة والوقت في دراسة واحدة صارت تمثل أحد الأركان الرئيسية لأعماله، كما ساهمت اهتمامات هارنجتون إيمرسون (*Harrington Emerson*) بالكفاءة وتنبيهه إلى الأخطار في مواجهة النظام الصناعي الأمريكي، نتيجة لانخفاض مستوى الكفاءة بسبب سوء التنظيم.

2-الكفاءة في حركة الإدارة(العملية الإدارية)

تعتبر أفكار المهندس الفرنسي هنري فايول (*Henry Fayol*) القاعدة الأساسية لحركة الإدارة، ويعتبر لوثر جوليك (*Luther Gulick*) أهم مفكري حركة الإدارة في اهتمامه بالكفاءة، حيث تهدف كتابات لوثر جوليك (*Luther Gulick*) إلى اقتراح الوسائل التي تجعل الأجهزة الحكومية أكثر كفاءة، وينظر جوليك إلى الكفاءة على أنها القيمة الأساسية والتي على أساسها يمكن أن تبني الإدارة العلمية، ويعترف أنه قد يتعارض أحيانا مبدأ تحقيق الكفاءة مع مبادئ أخرى للمجتمع تحد من تحقيقه، ويدعو في مثل هذه الحالة إلى أن يعطى الاهتمام بتحقيق الكفاءة أولاً.

3-الكفاءة في حركة البيروقراطية

يعتبر عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (*Max Weber*) صاحب الفضل في إنتاج مفهوم البيروقراطية والذي يعني حسب فيبر توافر خصائص معينة في تصميم التنظيم؛ ومن ثم فإن الهدف من هذه

(1) تشمل عدة أنواع هي: خريطة سجل الآلة: وهي توضح كمية العمل الذي تؤديه كل آلة من آلات المصنع، وتبين الوقت الضائع لكل منهما؛ وخريطة سجل العامل: وهي توضح مقدار الوقت الذي يستغرقه العامل في عمله، وما يجزئه من تقدم في إنجاز؛ وخريطة التصميم: وهي تخص تخطيط سير العمل وفقاً لتسلسل العمليات ومراحلها لتجنب الوقت الضائع للعمال والآلات؛ وخريطة التحميل: وهي تبين كمية العمل المطلوب وفقاً للوحدات أو الساعات المستغرقة في أدائه؛ وخريطة تقدم العمل: وهي تبين العمليات المحملة على كل آلة من الآلات وما تم إنجازها حتى يمكن للمسؤول تتبع الأعمال وتحديد مناطق الاختناق وعلاجه.

النظرية هو وصف الجهاز الإداري للتنظيمات، وكيف يؤثر هذا الجهاز على الأداء والسلوك التنظيمي؛ لأن البيروقراطية تمثل الأسلوب الأمثل والأكثر كفاءة بالنسبة للتنظيمات المعقدة والكبيرة.

ويرى " فيبر " أن الأسلوب البيروقراطي يتميز عن سواه في كونه يؤدي إلى الإقلال من الاحتكاك، وتخفيض التكاليف المادية والبشرية لأقصى حد ممكن؛ ويرى أيضا أن هناك خصائص يجب أن تتوفر في التنظيم البيروقراطي تمكنه من تحقيق الكفاءة تتمثل فيما يلي:

- وجود مجالات محددة رسميا وثابتة للتخصص الوظيفي تحكمها وتنظمها مجموعة من القواعد؛
- إن الأعمال التي تضبط عملية تسيير التنظيم البيروقراطي توزع بطريقة محددة على أعضاء التنظيم مع اعتبارها واجبات رسمية؛
- توزيع السلطة اللازمة لإعطاء الأوامر بتنفيذ الواجبات المحددة بشكل رسمي ثابت وفقا لقواعد واضحة؛
- إن العمل وتنفيذ المهام والواجبات لا يتم بشكل اعتباطي بل تخضع لطرق وأساليب محددة؛
- يسود التنظيم البيروقراطي الشكل الهرمي، أي أنه مقسم إلى مستويات عدة؛
- إن العمل الرسمي يأتي في المقام الأول بالنسبة لوقت الموظف، لا يمكن تأخير عمله لأداء أعمال خاصة.

ثانيا: الكفاءة في مدرسة العلاقات الإنسانية

في نظر أتباع هذه المدرسة يتأثر مستوى الكفاءة في المنظمة تأثيرا كبيرا، بالروح الاجتماعية والظروف الإنسانية السائدة بها أكثر من تأثره بالبيئة والظروف المادية السائدة فيها، كما أن الكفاءة الإنتاجية لا تتأثر بالظروف المادية للمنظمة بقدر تأثرها بأسلوب التعامل مع العاملين ونظرتهم تجاه المشرفين على أعمالهم وزملائهم في العمل، ويصور السلوكيون المنظمة على أنها نظام اجتماعي تعاوني يسعى لتحقيق أهداف معينة بنجاح، لذلك نبهوا إلى ضرورة الاهتمام بفعالية المنظمة وليس التركيز فقط على الكفاءة⁽¹⁾. وفيما يلي سنتعرض لأفكار أهم رواد هذا الاتجاه فيما يخص الكفاءة:

1- الكفاءة في فكر جورج إلتون مايو (Jorge Elton Mayo)

تعتبر تجارب هوثورن (Howthorn) نقطة الانطلاق لمدرسة العلاقات الإنسانية الذين استمدوا أفكارهم من نتائج هذه التجارب، ولقد كان الهدف من هذه الدراسات التي قام بها إلتون مايو (Elton

(1) الداوي الشيخ، دراسة تحليلية للكفاءة في التسيير، حالة الكفاءة الاقتصادية والنسبية لمؤسسات الصناعة النسيجية والقطنية في الجزائر خلال الفترة 1988-1993، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1995، ص: 59.

(Mayo) هو محاولة اكتشاف العلاقة بين الكفاءة الإنتاجية من جهة ومجموعة من المتغيرات المادية من جهة أخرى، واكتشاف أن العوامل النفسية والاجتماعية هو المؤثر الرئيس على الكفاءة الإنتاجية وليس هيكل التنظيم الرسمي وعملياته⁽¹⁾، وخلص إلتون مايو وزملائه إلى مجموعة من النتائج تتعلق بالكفاءة⁽²⁾:

- أن كفاءة العامل لا تتحد تبعا لطاقته الفسيولوجية، وإنما لطاقته الاجتماعية؛
- أن المكافآت والحوافز غير الاقتصادية تلعب دورا رئيسا في تحفيز العمال ودفعهم نحو الكفاءة؛
- أن التخصيص الدقيق ليس هو بالضرورة أهم أشكال التنظيم كفاءة وأعمالها من حيث الإنتاجية؛
- أن العمال لا يجابهون الإدارة وسياستها كأفراد، وإنما باعتبارهم أعضاء في جماعات.

2- الكفاءة في فكر شيلستر برنارد (Chester Barnard)

في كتابه وظائف المدير، ميز برنارد بين الفعالية والكفاءة، فالفعالية في نظره ترتبط بالنجاح في إيجاد التعاون بين أفراد المنظمة، مما يؤدي إلى تحقيق المنظمة لأهدافها، أما الكفاءة فهي تمثل درجة إشباع المنظمة لدوافع أفرادها وتلبيتها لحاجاتهم المادية والمعنوية، فإذا استطاعت المنظمة تحقيق أهدافها فهي إذن منظمة فعالة، وحيث أن للأفراد أعضاء المنظمة دوافعهم الذاتية، فإن مستوى مساهمتهم في الجهود الجماعية اللازمة لتحقيق الأهداف تتأثر بإشباع أو عدم إشباع هذه الدوافع الذاتية لكل منهم، فإذا لم تشبع دوافعهم فإن النظام يصبح من وجهة نظرهم غير كفء، ويمثل تعريف برنارد للكفاءة الاتجاه السلوكي لتعريفها، غدا يتجه بعض السلوكيين إلى الحكم على مستوى كفاءة المنظمات من خلال تكاليف السعادة والصحة داخل المنظمة⁽³⁾.

ثالثا: الكفاءة في مدارس أخرى

1- الكفاءة في المدرسة الرياضية

انطلاقا من الاعتقاد السائد عند هذه المدرسة⁽⁴⁾، والمتمثل في النظر إلى عملية الإدارة باعتبارها عملية منطقية يمكن القول أنها أضافت لبنة جديدة إلى البناء الفكري لمفهوم الكفاءة، وهذا من خلال إمكانية التعبير عن المشكلات التي تعيق تحقيق الكفاءة تعبيرا كميا في شكل رموز، وعلاقات، ومعادلات رياضية من أجل إيجاد أفضل الحلول لها، وهي تجبر الإدارة على التحديد الدقيق للأهداف وللمشكلات ولنطاق الإشراف، وهي بذلك تقدم أداة قوية لحل المشكلات التي تواجه تحقيق الكفاءة.

2- الكفاءة في مدرسة صناعة القرارات

(1) أحمد عبد الله الصباب وآخرون، أساسيات الإدارة الحديثة، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، السعودية، 2002، ص: 34.

(2) صبحي العتيبي، تطور الفكر والأنشطة الإدارية، دار ومكتبة الحامد، الأردن، 2002، ص: 33-34.

(3) المرجع السابق، ص: 36-37.

(4) المرجع السابق، ص: 48-51.

تنسب هذه المدرسة إلى هيربرت سيمون (Herbert Simon) الذي يرى أن المقياس الأساسي للقرارات الإدارية يجب أن يكون مقياس الكفاءة لا مقياس الفعالية، ويرر ذلك أن استخدام الكفاءة كمعيار يقود إلى تحديد اختيار البدائل التي تؤدي إلى نتائج أكبر للعوامل المستخدمة، كما أنه يساعد أيضا على تسهيل مهمة متخذي القرارات في اختيار البديل الذي يؤدي إلى نتيجة أكبر وتكلفة أقل، **أه** تحقيق أعلى لأهداف التنظيم.

وفي الحالة التي يواجه فيها متخذي القرارات بديلين بنفس التكلفة، فيتم اختيار البديل الذي يضيف إلى جزء أكبر من أهداف المنظمة، أما في حالة وجود بديلين يؤديان إلى تحقيق نفس الأهداف، فإنه يتم اختيار البديل الأقل تكلفة.

إذا الكفاءة في نظر سيمون، هي إنجاز أكبر قدر ممكن من الأهداف المحددة بنفس التكلفة أو تحقيق الأهداف بتكاليف أقل.

3- الكفاءة مدرسة النظم

كان لظهور مدرسة النظم (1965) الأثر الكبير في دفع مفهوم الكفاءة في الإدارة قدما للأمام، فهذه المدرسة تنظر بصفة عامة إلى المنظمات على أنها نظاما اجتماعية ونفسية ومادية مفتوحة، وليست نظم مغلقة كما ساد في أوساط الفكر الكلاسيكي.

وعليه أصبح تحقيق الكفاءة في الإدارة، وفقا للفكر التنظيمي مرتبط بانتهاج تحليل النظم، والنظر إلى المنظمة وأعمالها ككل مترابط بتفاعل بين أجزائه، وبين البيئة الخارجية كما أن هذه المدرسة تأخذ بعين الاعتبار الكفاءة والفعالية معا، إضافة إلى ذلك نادت بعدم وجود طريقة واحدة مثلى لتحقيق النتائج والوصول إلى الأهداف، بل توجد طرق مختلفة.

رابعا: الكفاءة في الاقتصاد الإسلامي

اهتم الإسلام بتوجيه الأفراد والمجتمع بعدم الإسراف في استخدام الموارد سواء كان استخدام استهلاكيا أو إنتاجيا، وإذا كان ارتباط الإسراف بالسلوك الاستهلاكي واضحا، فإن أضراره تمتد إلى النشاط الإنتاجي أيضا، ويمكن التعبير عن الإسراف اقتصاديا في مجال الإنتاج بأنه عدم الكفاءة الإنتاجية أي الحصول على قدر معين من السلع أو المنافع باستخدام موارد أكبر مما يلزم، أو ترك المال دون تثمار⁽¹⁾.

(1) خالد المقرن، الأسس النظرية للاقتصاد الإسلامي، ط2، مطابع الحميضي، الرياض، 2009، ص: 105-106.

أي أن الاقتصاد الإسلامي يعرف الكفاءة الإنتاجية على أنها عدم الإسراف في استخدام الموارد في العملية الإنتاجية، ويعتبر الاستخدام السيئ للأموال في الإسلام حراماً⁽¹⁾، حيث يقول الله عز وجل: (وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين)⁽²⁾.

ويرى شابرا أن لفظ الكفاءة بمعنى أمثلية باريتو ذات الحياد القيمي، لم يظهر في الأدبيات الإسلامية، وهذا لا يعني أن مفهوم الكفاءة غير معترف به، فإننا نجد ما يماثله في العديد من المعاني، أحدهما السعي لأفضل النتائج الممكنة، وثانيها وجوب عدم تبديد الموارد أو إساءة استخدامها، ففي حين استخدام الموارد في علم الاقتصاد التقليدي، يتحدد حسب أمثلية باريتو، نجد أن هذا يتحدد في الاقتصاد الإسلامي حسب المقاصد الشرعية، فكل استخدام يعيق تحقيق المقاصد يدخل في التبديد وعدم الكفاءة⁽³⁾.

المطلب الثاني: تعريف الكفاءة والمصطلحات الاقتصادية ذات الصلة

أولاً: تعريف الكفاءة: Efficiency

1-الكفاءة لغة

جاء في لسان العرب "الكفيء: النظير، وكذلك الكفاء والكفوء، على وزن فعل وفعلول، والمصدر الكفاءة، بالفتح والمد، ونقول: لا كفاء له، بالكسر، وهو في الأصل مصدر لا نظير له، والكفاء: النظير المساوي، وتكافأ الشيئان تماثلاً، وكافأه وكفاء: ماثله، ومن كلامهم: الحمد لله كفاء الواجب أي قدر ما يكون مكافئاً له، والإسم الكفاءة والكفاء، وأكفأت الإبل: كثر نتاجها⁽⁴⁾.

وبالتالي يمكن القول أن الكفاءة لغة هي الحالة التي يكون فيها الشيء مساوياً لشيء آخر.

2- الكفاءة اصطلاحاً

ارتبط مفهوم الكفاءة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي بالمشكلة الاقتصادية الأساسية، والمتمثلة في كيفية تخصيص الموارد المحدودة والمتاحة للمجتمع، من أجل تلبية حاجيات ورغبات الأفراد المتجددة.

(1) فكري نعمان، النظرية الاقتصادية في الإسلام، دار القلم، دبي، 1985، ص: 154.

(2) سورة الأعراف، الآية: 31.

(3) محمد عمر شابرا، مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، ترجمة رفيق يونس المصري، دار الفكر والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، دمشق، 2005، ص: 111-112.

(4) ابن منظور، لسان العرب، م12، مرجع سابق، ص: 112-115.

ويعود مفهوم الكفاءة تاريخياً، إلى الاقتصادي الإيطالي فلوريديو باريتو⁽¹⁾ الذي طور صياغة هذا المفهوم وأصبح يعرف "بأمثلية باريتو" وحسب باريتو فإن أي تخصيص ممكن للموارد فهو إما تخصيص كفاء أو تخصيص غير كفاء، وأي تخصيص غير كفاء للموارد فهو يعبر عن اللاكفاءة (inefficiency)⁽²⁾.

وينسحب هذا المفهوم عند دراسة الكفاءة لدى المستهلك أو لدى المنتج أو للاقتصاد ككل، فيطلق على عملية توزيع السلع على المستهلكين على أنها مثلى وفقاً لأمثلية باريتو إذا كان من الممكن إعادة تنظيم هذا التوزيع من أجل زيادة إشباع مستهلك (أو عدة مستهلكين)، دون أن ينخفض إشباع مستهلك آخر. كما يطلق على عملية توزيع عوامل الإنتاج على السلع والخدمات المنتجة أنها مثلى وفقاً لأمثلية باريتو إذا كان من غير الممكن إعادة تنظيم الإنتاج من أجل زيادة إنتاج سلعة ما أو (عدة سلع) دون أن ينخفض إنتاج سلعة أخرى، ويكون الاقتصاد ككل في توازن عام وفي وضع أمثل إذا تم توزيع عوامل الإنتاج بشكل أمثل على السلع والخدمات المنتجة، وتوزيع السلع والخدمات (توزيع الدخل) بشكل أمثل على المستهلكين⁽³⁾.

تتمثل الكفاءة بالنسبة لفيليب لورينو (Philippe Lorino) "بأنها كل من يساهم في تعظيم القيمة وتخفيض التكاليف، حيث لا يكون كفوًا من يساهم في تخفيض التكاليف فقط أو في رفع القيمة فقط، ولكن يكون كفوًا من يساهم في تحقيق الهدفين معاً"⁽⁴⁾، ويرى محمد سعيد أحمد، أن الكفاءة تعني القدرة على تحقيق النتائج المنشودة بأقل قدر ممكن من المجهود أو النفقة⁽⁵⁾، ويشير بيتر دراكر إلى أن الكفاءة تعني أداء ماينفذ من عمل أو يتخذ من تصرف على نحو صحيح أو أفضل⁽⁶⁾.

ويعرف كل من أقبودان وأموسوقا (Agbodan M.M. et Amoussouga F.G) الكفاءة على أنها الكيفية المثلى في استعمال الموارد المتاحة في عملية الإنتاج، كما يمكن القول أن الكفاءة هي الانتفاع من الموارد المادية والبشرية المتاحة بأقل تكلفة ممكنة⁽⁷⁾، ويرى محمد البنا أن مبدأ الكفاءة يعتبر المميز لكل

(1) فلوريديو باريتو (1848-1923) أحد علماء الاقتصاد والإحتماع في القرن التاسع عشر، وكان من الأوائل الذين فحصوا مضامين فكرة الكفاءة.

(2) هال فاربان، الاقتصاد الجزئي التحليلي، مدخل حديث، ترجمة أحمد عبد الخير وأحمد أبو زيد، جامعة الملك سعود، الرياض، 2000، ص: 19-20.

(3) Alan Griffiths & Stuart Wall, *Intermediate Microeconomics: theory and application*, second edition, Longman Group, United Kingdom, 2000, p: 433-434.

(4) Philippe Lorino, *Méthodes et pratiques de la performance*, Edition d'organisation, Paris, 1998, p: 18-20.

(5) محمد سعيد أحمد، الكفاءة والكفاية والفعالية، مجلة التجارئين، ع5، نقابة التجارئين، القاهرة، أكتوبر/ نوفمبر، 1979، ص: 20.

(6) Peter F.Druker, *Management: Tasks, responsibilities, practices*, Harper and Row, New York, 1974, p: 45.

(7) Agbodan M.M. et Amoussouga F.G., *Les facteurs de performance de l'entreprise*, Actualité Scientifique, France, 1995.

نشاط يحاول بالوسائل المتاحة زيادة فرصة بلوغ أهداف معينة⁽¹⁾، أي القدرة على استغلال الوسائل المستخدمة لتحقيق النتائج المرجوة، حيث نقول أن المؤسسة كفءة إذا كانت تستعمل مواردها بشكل أمثل. ويوضح كل من مايو ومات (*Malo J-L. et Mathé J-C*) أن الكفاءة تتمثل في العلاقة الاقتصادية بين الموارد المتاحة والنتائج المحققة من خلال تعظيم المخرجات على أساس كمية معينة من المدخلات⁽²⁾، أو تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات للوصول إلى حجم معين من المخرجات⁽³⁾، وبالتالي يفهم من الكفاءة غياب الإسراف في توظيف الموارد المادية والمالية والبشرية المتاحة.

وبالتالي يمكن القول أن المنشأة تكون كفءة إذا ما حققت الأهداف المسطرة سواء في استغلال الوسائل المتاحة أو البلوغ إلى النتائج المقدرة، فمفهوم الكفاءة لا يتعلق فقط بالحكم على النتيجة كما هو الحال بالنسبة للفعالية، ولكن بكيفية الحصول على هذه النتيجة مع الأخذ بعين الاعتبار شروط وأهداف التحقيق، وبالتالي تضم الكفاءة جانبيين هما: جانب الفعالية وجانب استغلال الوسائل المتاحة. وبالتالي يمكن تعريف الكفاءة على أنها الطريقة المثلى لاستعمال الموارد.

ثانيا: الكفاءة والمصطلحات الاقتصادية ذات الصلة

يتميز مصطلح الكفاءة شأنه شأن أغلب مصطلحات العلوم الإنسانية والاجتماعية بعدم الاتفاق بين الكتاب والباحثين حول تعريفه، ونجده عموما يتداخل مع مفاهيم أخرى مثل الإنتاجية والفعالية والأداء، وبالتالي سنحاول التمييز بين هذه المصطلحات من خلال النقاط التالية:

1-الكفاءة والإنتاجية: *Efficiency et Productivité*

كثيرا ما يستخدم مصطلح الإنتاجية كمفردة لمصطلح الكفاءة ولكن هناك اختلاف بين المصطلحين نوضحه فيما يلي:

يمكن تعريف الإنتاجية بأنها "المخرجات الحاصلة أو الناتجة عن مجموعة من المدخلات." أو هي " : نسبة المخرجات إلى المدخلات"

ومن خلال هذا التعريف يمكن اشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن الإنتاجية الجزئية لكل عنصر من عناصر المدخلات كإنتاجية رأس المال ، وإنتاجية العمل وغيرها من العناصر، في حين أن الكفاءة كما عرفت سابقا تهتم بطريقة أو كيفية استغلال الموارد بهدف تحقيق أقصى مستوى ممكن من المخرجات من هذه الموارد.

(1) محمد البنا، الاقتصاد التحليلي، مدخل حديث لتحليل المشاكل الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 169.

(2) Racha Ghayad, *les facteurs déterminant de la performance globale des banques islamiques*, Thèse de doctorat en sciences de gestion, Université de Caen, France, 2002, p : 88-90.

(3) Malo J-L et Mathé J-C., *L'essentiel du contrôle de gestion*, 2^{ème} édition, édition d'Organisation, Paris, 2000, p: 106.

وعليه نخلص إلى القول أن الإنتاجية هي ما أنتجه عنصر الإنتاج فعلا بينما الكفاءة هي ما يجب أن ينتجه ذلك العنصر.

2-الكفاءة والفعالية: *Efficiency et Efficacité*

لقد أشارت العديد من الدراسات والبحوث الميدانية إلى وجود علاقات متداخلة ومتشابكة بين فعالية المؤسسة من جهة والعوامل المؤثرة فيها من جهة أخرى، ورغم هذا الإشكال الذي يمثل تحدي أمام الباحثين إلا أن هناك محاولات جادة للوصول إلى مفاهيم خاصة بالفعالية (1).

حيث يعرف بارتولي (*M. Bartoli*) الفعالية على أنها تلك العلاقة بين النتائج المحققة فعلا والنتائج المقدرة وذلك من خلال قياس الانحراف (2). ويعرف كل من ستيرز وماهوني (*Steers and Mahoney*) الفعالية "على أنها الإنتاجية المرتفعة وقدرة المؤسسات على التكيف مع البيئة فضلا عن القدرة على الاستقرار والابتكار"، كما يعرفها كاتز وكاهن (*Katz and Kahn*) "على أنها تعني تعظيم معدل العائد على الإستثمار بكافة الطرق المشروعة، وهي تعتبر مؤشر للقدرة على البقاء واستمرار التحكم في البيئة" (3)، ويرى كل من كاست وروزنفاليتش وآخرون (*Kast and Rosenzweig et al*) "أن الفعالية تعني قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف من خلال زيادة حجم المبيعات، وتحقيق رضا العملاء والعاملين داخل المؤسسة، وتنمية الموارد البشرية ونمو الربحية" (4)، ويشير جيمس برايس (*James price*) إلى أن الفعالية يقصد بها عامة درجة تحقيق الأهداف (5)، ويرى سيسور وإفريام الفعالية بأنها مدى قدرة المنظمة على إستغلال الفرص المتاحة لها من البيئة في الحصول على إحتياجاتها من المصادر النادرة، أي الموارد ذات القيمة من أجل استمرار نشاطها (6)، وتعرف أيضا الفعالية على أنها القدرة على تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة والتي يمكن قياسها مثل هدف الربح أو هدف النمو، ويعتبرها بعض الباحثين على أنها محصلة تفاعل مكونات الأداء الكلي للمؤسسة، بما يحتويه من أنشطة فنية وإدارية ووظيفية، ومدى تأثره بالبيئة، كما أنها ترتبط بمدى تحقيق المؤسسة لأهدافها.

(1) عبد الحميد برحومة، الكفاءة والفعالية في مجالات التصنيع والإنتاج، مجلة الاقتصاد والمالية، ع1، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، جانفي 2008، ص: 60.

(2) Abdelaziz Rouabah, *Compétitivité des banques luxembourgeoises Monnaie Unique et Prospectives Stratégiques*, Thèse de doctorat en sciences de gestion, Université Nancy II, France, 2002, p : 57-60.

(3) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص: 222.

(4) Richard H. Hall, *Organisation: structure and process*, Prentice Hall, New Jersey, 1972, p: 37.

(5) James L. Price, *Organizational Effectiveness, an inventory of propositions*, Richard Irwin Inc, Homewood, Illinois, 1968, p: 3.

(6) Stanley E. Seashore & Ephraim Yuchtman, *Factorial Analysis of organizational performance*, Administrative Science Quarterly (A.S.Q) 1967, 12, p: 377-395.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن الفعالية هي مدى تحقيق المنشأة للأهداف المسطرة، طبقا لمعايير يتم تحديدها مسبقا، ويمكن وصف المنشأة التي تستطيع تحقيق أهدافها بأنها منشأة فعالة. إن إظهار الفرق بين الكفاءة والفعالية يتم من خلال إبراز المعنى الذي تأخذه هذه الأخيرة، وعليه نقول أنه عادة ما ينظر إلى مصطلح الفعالية من زاوية النتائج التي يصل إليها المديرون ومن ثم توصف المؤسسة بأنها فعالة إذا حققت الأهداف المسطرة، وبأنها أقل فعالية إذا لم تحققها بالشكل المطلوب، أو حققت جزء منها فقط، بينما توصف بأنها غير فعالة بالمرة، إذا لم تستطع كلية تحقيقها.

انطلاقا من هذا المعنى لمفهوم الفعالية يمكننا أن نفرق بينها وبين الكفاءة فنقول أن الكفاءة أو الفاعلية هي تحقيق الأهداف المسطرة بأقل تكلفة وفي الآجال المحددة بينما ينحصر مفهوم الفعالية في تحقيق الأهداف المسطرة فقط، ونشير هنا أن العلاقة الموجودة بين الكفاءة والفعالية ليست بالضرورة إيجابية بل قد تأخذ اتجاهين متعاكسين بمعنى أن المؤسسة التي تتميز بالفعالية في تحقيق الأهداف لا يعني بالضرورة أنها تتسم بالكفاءة في استخدام مواردها، والعكس صحيح.

أي أن أحسن النتائج في الأجل الطويل ناتجة عن أحسن القرارات الإستراتيجية التي تضمن أن الأفعال الصحيحة قد نفذت (الفعالية) ومن خلال المزج بين التصميم والتكنولوجيا التي تضمن بأن الأشياء قد تمت بشكل صحيح (الكفاءة).

3- الكفاءة والأداء: *Efficiency et Performance*

3-1- تعريف الأداء

يوجد اختلاف بين الكتاب والباحثين في تعريف مصطلح الأداء، حيث يرجع هذا الاختلاف إلى تباين وجهات النظر وأهداف استعمال هذا المصطلح، ففريق من الكتاب اعتمد على الجوانب الكمية في صياغة تعريفه للأداء، بينما ذهب فريق آخر إلى اعتبار الأداء مصطلح يتضمن أبعاد تنظيمية واجتماعية فضلا عن الجوانب الاقتصادية⁽¹⁾.

جاء في المعجم الوسيط، أدى الشيء: قام به، أدى الدين قضاءه، وأدى الصلاة: أقامها لوقتها، وأدى الشهادة، أدلى بها، وأدى إليه الشيء: أوصله إليه⁽²⁾. ويقول ابن منظور أدى الشيء: أوصله والاسم الأداء⁽³⁾.

(1) الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، ع07، 2010/2009، ص: 217.

(2) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، ج1، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004، ص: 10.

(3) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج1، ص: 48.

أما اصطلاحاً فقد ورد في معجم المصطلحات الإدارية أن الأداء أو الإنجاز هو: "القيام بأعباء الوظيفة من مسؤوليات وواجبات وفقاً للمعدل المفروض أدائه من العامل الكفاء المدرب"⁽¹⁾.

ويعرف حسب ميلار وبروملي (Miller et Bromiley): على أنه انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها⁽²⁾، وبالتالي نلاحظ من هذا التعريف أن الأداء هو حاصل تفاعل عنصرين أساسيين هما الطريقة في استعمال الموارد أي الكفاءة، والنتائج المحققة من ذلك الاستخدام أي الفعالية.

ويعرف بيتر دركار (Peter Drucker) الأداء على أنه قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال⁽³⁾، أي أن الأداء يعد مقياساً للحكم على مدى تحقيق المؤسسة لهدفها الرئيس، وهو البقاء في سوقها واستمرارها في نشاطها في ظل التنافس، ومن ثم تتمكن من المحافظة على التوازن في مكافأة كل من المساهمين والعمال.

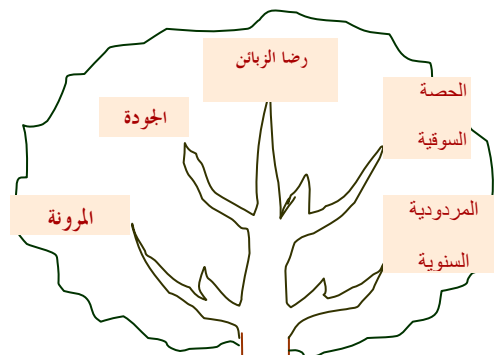
ويتمثل الأداء بالنسبة لفيليب لورينو (Philippe Lorino) "بأنه كل من يساهم في تعظيم القيمة وتخفيض التكاليف، حيث لا يكون ذو أداء من يساهم في تخفيض التكاليف فقط أو في رفع القيمة فقط، ولكن يكون ذو أداء من يساهم في تحقيق الهدفين معاً"⁽⁴⁾.

ويمثل بيقان وفينات (Bughin-Maïndiaux C. & Finet A) الأداء على شكل شجرة، والتي يمكن تمثيلها من خلال الشكل رقم (8).

شكل (8): شجرة الأداء

الكفاءات والقدرات الإستراتيجية

النتائج على المدى القصير



(1) أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب المصري/ دار الكتاب اللبناني، 1984، ص: 107.

(2) Miller Kent & Bromiley Philip, *Strategic risk and performance: an Analysis of alternative risk measures*, Academy of Management Journal, Vol 33 No 4, 1990, p: 759.

(3) Peter Drucker, *People and performance*, Harvard Business School Press, 2007, p: 23.

(4) Philippe Lorino, *Méthodes et pratiques de la performance*, édition d'organisation, Paris, 2003, p: 43.

تدفق المعلومات

التكوين

الاستثمارات

الشراكة

الصيانة

الأسواق

Source: Bughin-Maïndiaux C. et Finet A., *Les mesures non financières de la performance*, Revue des Sciences de Gestion, N° 175-176, 1^{er} trimestre, France, 1999, p : 50.

حيث تنقسم الشجرة إلى ثلاثة أقسام:

- جذور شجرة الأداء والمتمثلة في التكوين والاستثمار والشراسة والمستخدمين وتدفع المعلومات وكذلك الأسواق؛
- عمليات الإدارة والتي تعمل على تحويل الجذور من خلال عمليات خلق القيمة؛
- ثمار شجرة الأداء والتي تتمثل في المردودية ورضا الزبائن وجودة المنتج والخدمات المقدمة.

3-2- قياس الأداء

إن قياس الأداء عبارة عن تقييم مدى تحقيق الأهداف المسطرة، وبالتالي فإنه يمكن أن يكون⁽¹⁾:

- قياس مالي معبر عنه بالوحدات النقدية أو لديه علاقة بالجانب المالي مثل الأرباح وقيمة المبيعات، حصة المؤسسة في السوق...؛
- قياس غير مالي معبر عنه بوحدات غير مالية مثل عدد الشكاوي ونسبة إرضاء العميل ونسبة التغيب، عدد التسجيلات الحاسوبية الخاطئة، مدة معالجة العمليات، جودة الخدمة،...،
- وفي الواقع ليس من السهل اختيار معيار القياس، حيث أن كل معيار غير كاف لوحده في قياس الأداء بشكل كامل سواء بالنسبة للمعايير التي تقيس الجانب المالي أو غير المالي، لذا يفضل دائما استعمال المعيارين جنبا إلى جنب لتقييم أداء المؤسسات⁽²⁾، وذلك من خلال⁽³⁾:
- تقييم تحولات المحيط الاقتصادي للمؤسسة؛

(1) Giraud F et al, *Contrôle de Gestion et Pilotage de la performance*, Gualino Editeur, France, 2002, p : 21.

(2) Jean Florent Rérolle, *La création de valeur dans une économie connectée*, Revue analyse financière, France, septembre 1998, p:7.

(3) Bughin-Maïndiaux C. & Finet A., *Les mesures non financières de la performance*, Revue des Sciences de Gestion, N° 175-176, 1^{er} trimestre, France, 1999, p : 48.

- تقييم درجة المنافسة والتي تحدد مزايا المؤسسة التنافسية معبر عنها أساسا في السعر وجودة المنتج ونوعية الخدمة المقدمة؛
- تقييم سرعة تصميم المنتج والخدمات وتقديمها إلى السوق كما هو الحال في الصناعة المصرفية؛
- تقييم مدى تلبية رغبات واحتياجات الزبائن.

3-3- مداخل قياس الأداء

من خلال ما سبق نستنتج ضرورة إيجاد العلاقة السببية الموجودة بين القياس المالي والقياس غير المالي للأداء، حيث تتركز عملية تقييم الأداء على تحديد الأسباب التي تؤدي إلى تحقيق النتائج المسطرة، ويوجد في ذلك عدة مداخل تتمثل في مدخل أصحاب المصالح ومدخل لوحة القيادة ومدخل القيمة الاقتصادية المضافة ومدخل التميز في الأعمال ومدخل بطاقة الأهداف الموزونة، وربما يعد هذا الأخير أحد أهم الأدوات الحديثة ذات النظرة الشمولية في قياس نشاطات ومستوى أداء المنظمة وإستراتيجيتها الموضوعية، وهي تهدف إلى تطوير مقاييس جديدة تستند في فلسفتها إلى أربعة عناصر أساسية:

- المنظور المالي؛
 - منظور العملاء؛
 - منظور العمليات الداخلية؛
 - منظور التعلم والنمو.
- حيث تعد بطاقة الأهداف الموزونة إحدى الوسائل الإدارية المعاصرة التي تستند إلى فلسفة واضحة في تحديد الاتجاه الإستراتيجي للمنظمة وقياس مستوى التقدم في الأداء باتجاه تحقيق الأهداف، وبالتالي فبطاقة الأهداف الموزونة ما هي إلا ترجمة للأهداف الإستراتيجية للمنظمة من خلال مجموعة من مؤشرات الأداء التي تجيب على الأسئلة التالية⁽¹⁾:

- للنجاح ماليا، كيف يجب أن نظهر أمام المستثمرين وحملة الأسهم؟
 - لتحقيق رؤية منظمة الأعمال، كيف يجب أن تظهر المنظمة أمام عملائها؟
 - لإرضاء المستثمرين والعملاء، ما هي العمليات الداخلية التي يجب أن تتميز بها المنظمة؟
 - لتحقيق رؤية المنظمة، ما هي سبل المحافظة على قدرات المنظمة للتغيير والتحسين؟
- وبالتالي يمكن أن نستنتج أن قياس الأداء يتطلب قياس الجانب المالي والجانب غير المالي، حيث أن القياس المالي يقدم مجموعة من الميزات ولكن أيضا العديد من السلبيات، وبالتالي لابد من قياس محدد

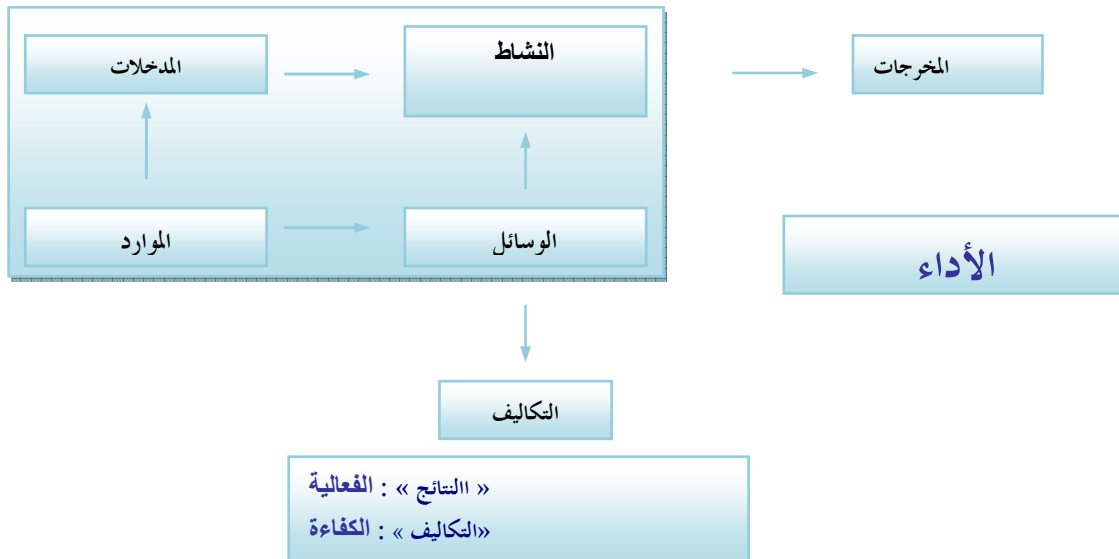
(1) Kaplan R.S. & Noeton D.P, *Le Tableau de Bord Prospectif : Un système de pilotage de la performance*, éditions d'Organisation, Paris, 1999, p : 159.

المهدف وقابل للمراقبة، والذي يقدم ملخصا شاملا للأحداث الاقتصادية على مستوى البنك، حيث تميز تطور التكاليف وتشكل غالبا أحسن مرجع بالنسبة للعمليات التحفيزية، كما أن هذا القياس يميز الأداء في الأجل القصير ويهتم بالأعراض ومصادر المشاكل، وكل هذا لا يقدم إلا صورة جزئية للأداء. ولتغطية هذه النقائص لابد من الأخذ بعين الاعتبار القياس غير المالي لتقييم الأداء.

4- العلاقة بين الكفاءة والفعالية والأداء

تعرف الكفاءة بأنها أداء الأعمال بطريقة صحيحة بينما تعرف الفعالية على أنها أداء الأعمال الصحيحة، لذلك لا بد لنا من معرفة الأعمال الصحيحة وتحديدتها وتعريفها لنتمكن من أدائها، لذلك فإن الفعالية والكفاءة هي: أداء الأعمال الصحيحة بطريقة صحيحة، أي أن الأداء هو الجمع بين الكفاءة والفعالية، حيث ترتبط الفعالية بالقيادة، وترتبط الكفاءة بالإدارة، لذلك فإن الفعالية تتحقق عندما يكون هناك رؤيا واضحة وأهداف وإستراتيجيات محددة، وتتحقق الكفاءة عندما يكون هناك تخطيط وتنظيم وإدارة للوقت ورقابة ومتابعة، وعندما يكون هناك فعالية ولا يوجد كفاءة فإن الرؤى والأهداف لا تجتمع لتحقيقها بصورة صحيحة، وفي حالة عدم وجود فعالية ووجود كفاءة فإن الأعمال تنجز ولكن بدون وضوح الأهداف. ويمكن توضيح العلاقة بين الكفاءة والأداء من خلال الشكل رقم (9).

شكل (9): الأداء = الكفاءة + الفعالية



Source : Selmer C, Concevoir le tableau de bord, Dunod, Paris, 1998, p : 41

المطلب الثالث: أنواع الكفاءة وأهداف قياسها

أولاً: أنواع الكفاءة

يمكن شرح وتوضيح مفهوم الكفاءة بشكل تفصيلي ودقيق من خلال دراسة هذا المفهوم وفق مستويات التحليل الاقتصادي الثلاث وهي مستوى المؤسسة، ومستوى الصناعة، ومستوى الاقتصاد ككل، وعليه توجد ثلاثة أنواع رئيسة من الكفاءة: الكفاءة الاقتصادية أو الإنتاجية أو التشغيلية للمؤسسة، والكفاءة الهيكلية للصناعة، وكفاءة تخصيص الموارد للاقتصاد ككل؛ بالإضافة إلى مفاهيم أخرى للكفاءة مثل الكفاءة (X) وكفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح.

1- الكفاءة التشغيلية أو الإنتاجية للمؤسسة

الكفاءة التشغيلية = الكفاءة الإنتاجية = الكفاءة الاقتصادية

تتمثل الكفاءة التشغيلية أو الكفاءة الإنتاجية في العلاقة الاقتصادية بين الموارد المتاحة والنتائج المحققة من خلال تعظيم المخرجات على أساس كمية معينة من المدخلات، أو تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات للوصول إلى حجم معين من المخرجات⁽¹⁾، وبالتالي يفهم من الكفاءة غياب الإسراف في توظيف الموارد المادية والمالية والبشرية المتاحة، وتقاس بالنسبة التالية:

المخرجات الفعلية / المخرجات القصوى من الموارد المتاحة

وتتحقق الكفاءة المثلى عندما تكون هذه النسبة تساوي الواحد، ويتحقق ذلك عندما يتساوى الناتج الحدي لعوامل الإنتاج بتكلفة كل عامل.

حيث تتضمن العملية الإنتاجية أو التشغيلية جانبين: الجانب الأول تقني يتمثل في كمية المخرجات الناتجة عن استخدام كمية من المدخلات، والجانب الثاني تكاليفي يتمثل في أسعار المدخلات، وعليه فالكفاءة الإنتاجية هي محصلة الكفاءة التقنية والكفاءة السعرية أو ما يعرف ب: كفاءة التكلفة (Cost Efficiency).

وتعرف الكفاءة التقنية بأنها: "إنتاج أقصى كمية ممكنة من المخرجات نتيجة استخدام كمية معينة من المدخلات، أو تحقيق أقصى إنتاج ممكن من عوامل الإنتاج المتاحة".
و تعرف الكفاءة السعرية بأنها: "إنتاج كمية معينة من المخرجات بأقل تكلفة ممكنة لمدخلات الإنتاج".

(1) Alan Griffiths & Stuart Wall, *Op.Cit*, p: 293.

والآثار المترتبة على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية هي⁽¹⁾:

- زيادة الناتج الكلي للمنشأة؛
- انخفاض تكلفة إنتاج كل وحدة من وحدات الإنتاج، ومن ثم ميل سعر الوحدة من الناتج إلى الانخفاض؛
- انخفاض تكلفة إنتاج الوحدة من منتجات بعض الصناعات الأخرى؛

2- الكفاءة الهيكلية للصناعة

يعبر مفهوم الكفاءة الهيكلية (*Structural Efficiency*) عن الكفاءة التقنية للصناعة، وقد قدمه الأمريكي فارل (*Farrell*) سنة 1957 وطوره كلا من فورساند وهجالمارسون (*Hjalmarsson & Forsund*) في دراستيهما سنتي 1974 و1978. و يهدف هذا النوع من الكفاءة إلى قياس مدى استمرار تطور الصناعة وتحسنها بالاعتماد على أفضل مؤسستها. وتقاس الكفاءة الهيكلية لصناعة ما حسب فارل (*Farrell*) بحساب المعدل المرجح أو المعدل الموزون (*weighted average*) للكفاءة التقنية للمؤسسات التي تشكل الصناعة؛ ويكون الترجيح بمعامل الكمية لكل مؤسسة داخل الصناعة، والذي يمثل الكمية المنتجة للمؤسسة إلى الكمية المنتجة للصناعة. وعليه تكون الكفاءة الهيكلية للصناعة هي محصلة الكفاءة التقنية للمؤسسات مضروبة في معاملاتها الكمية على عدد المؤسسات⁽²⁾.

بينما يرى فورساند وهالمارسون (*Hjalmarsson & Forsund*) أن حساب الكفاءة الهيكلية للصناعة يتم بأخذ المتوسط الحسابي للمدخلات والمخرجات بدلا من المعدل المرجح، الذي قد يكون كفاء من الناحية التقنية ولكنه ليس كفاء من الناحية الاقتصادية، وذلك اعتمادا على فرضية عدم تجانس دوال الإنتاج للمؤسسات داخل الصناعة.

وقد أثمرت دراستهما سنة 1978 على نوعين أو مقياسين للكفاءة الهيكلية للصناعة هما:

- الكفاءة الهيكلية التقنية (*Structural Technical Efficiency*)

- الكفاءة الهيكلية للحجم (*Structural Scale Efficiency*)

حيث تقيس الأولى مستوى الادخار في المدخلات، وتقيس الثانية مستوى الزيادة في الإنتاج وذلك بالنسبة للمؤسسة و للصناعة.

(1) حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، دار الشروق، ط3، مصر، 1979، ص:200.

(2) محمد الجموعي قريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية: دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص:14.

3- كفاءة تخصيص الموارد للاقتصاد ككل

يهدف هذا النوع من الكفاءة إلى قياس خسارة الرفاهية الاجتماعية للمجتمع الناتجة عن عدم استخدام أو تخصيص الموارد بشكل أمثل.

يرى معظم الاقتصاديين أن اللاكفاءة في تخصيص الموارد ينتج عنها خسارة في رفاهية المجتمع، غير أن أدلة الدراسات التطبيقية تبين أن الخسارة في الرفاه الاجتماعي الناتجة عن عدم التخصيص الكفء للموارد تمثل أقل من (1%) من الناتج الوطني الإجمالي، بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ويعتمد في تحليل كفاءة تخصيص الموارد على عملية تقدير الخسارة الاجتماعية عن طريق مقارنة حالة الاحتكار التام بحالة المنافسة التامة، وذلك من أجل قياس فائض المستهلك وفائض المنتج الناتج عن التحول من حالة الاحتكار إلى حالة المنافسة التامة⁽¹⁾.

ولا يقتصر استعمال مصطلح كفاءة تخصيص الموارد (*Allocative Efficiency*) على خسارة الرفاه الاجتماعي فقط، بل يستخدم أيضا كمقياس لتخصيص الموارد على مستوى المؤسسة وكذلك على مستوى المستهلكين.

4- الكفاءة (X): *X- Efficiency*

طور مفهوم الكفاءة (X) من طرف الباحث لايبنستين (*Leibenstein*) عام 1966 من خلال الملاحظة المتمثلة في أن المؤسسات لا تستغل الموارد المتاحة بشكل أمثل، حيث لاحظ في بعض الأحيان أن هناك مؤسسات تظهر تماثلا من حيث الموارد والتكنولوجيا وعناصر الإنتاج لكن تختلف النتائج من مؤسسة إلى أخرى من حيث الإنتاجية ورقم الأعمال، وبالتالي فسر لايبنستين (*Leibenstein*) هذه الظاهرة بوجود مدخلات (X) تختلف عن العناصر التقليدية (رأس المال والعمل) والتي تعكس كفاءة المؤسسة في استغلال الموارد المتاحة بشكل أفضل، وإذا كان من الصعب ملاحظة مستوى المدخلات (X)، فمن الممكن تحديده بشكل تقريبي من خلال مفهوم الكفاءة (X) والتي تتمثل في تحديد نشاط المؤسسة من خلال حدود الكفاءة للإنتاج أو التكاليف. وتتمثل درجة الكفاءة (X) عند لايبنستين (*Leibenstein*) بالنسبة لتركيب المدخلات، في النسبة بين مستوى الإنتاج المحقق وأكبر مستوى إنتاج يمكن تحقيقه، وتتمثل درجة الكفاءة بالنسبة لمستوى المخرجات في النسبة بين أدنى تكلفة ممكن تحملها والتكلفة المتحملة⁽²⁾.

5- كفاءة الأسواق المالية

(1) Leibenstein, H, *Allocative efficiency versus X-efficiency*, American Economic Review, No: 56, USA, 1966, p: 29.

(2) Idem.

إن أول من صاغ هذه النظرية هو المفكر الإنجليزي أيجان فاما (Eugène Fama) سنة 1965 وجاء تعريفه لها كما يلي: " يكون السوق المالي كفؤا إذا كانت جميع المعلومات المتاحة حول أصل مالي معين وفي أي لحظة من الزمن منعكسة في سعره وفي اللحظة ذاتها"⁽¹⁾. وبالموازاة مع هذا التعريف قدم فاما (Fama) نموذجا رياضيا ملخصا فيه هذه النظرية و يعرف بنموذج اللعبة العادلة، ويعطى بالمعادلة الآتية⁽²⁾:

$$Z_{i,t+1} = R_{i,t+1} - E\left(\frac{\bar{R}_{i,t+1}}{\Phi_t}\right)$$

مع العلم أن:

$Z_{i,t+1}$: هو العائد غير العادي للأصل المالي i في الفترة $t+1$.

$R_{i,t+1}$: هو العائد الحقيقي للأصل t في الفترة $t+1$.

$E(\bar{R}_{i,t+1})$: هو العائد المتوقع للفترة $t+1$.

Φ : مجموع المعلومات المتاحة في الفترة t .

انطلاقا من هذا النموذج، فإن العوائد غير العادية تساوي إلى الفرق بين العوائد الحقيقية في الفترة $t+1$ و العوائد المتوقعة لنفس الفترة، وهذا بالاعتماد على مجموع المعلومات، وتكون اللعبة عادلة إذا كانت العوائد غير العادية تساوي صفر، بمعنى أن المعلومات المتاحة سمحت بالتنبؤ الصائب للأسعار (السعر المتوقع يساوي السعر الفعلي)، ومنه لا مجال لأي مستثمر أن يحقق أرباح غير عادية انطلاقا من تحليله لهذه المعلومات، مما يعني أن السوق كفء عند هذا المستوى. ولو تمعنا هذا النموذج مع التعريف السابق، والمقدمين من طرف فاما (Fama) لوجدنا أنهما يتضمنان نوعين من الكفاءة وهذا ما جعل مفهوم الكفاءة محاط بمطلبين أساسيين هما: الكفاءة التشغيلية والكفاءة التسعيرية⁽³⁾، ويعتبر شرح هذين المطلبين ضروري من أجل الوصول إلى التعريف الدقيق لمفهوم الكفاءة.

5-1- الكفاءة التشغيلية (الكفاءة الداخلية)

تعرف الكفاءة التشغيلية في السوق المالي على أنها " قدرة السوق على خلق التوازن بين العرض والطلب دون أن يتكبد المتعاملون فيه تكلفة عالية للسمسة، ودون أن يتاح للتجار والمتخصصين (صناع السوق) فرصة لتحقيق هامش ربح مغال فيه "⁽⁴⁾.

(1).Philippe Gillet, *L'efficience des Marchés Financiers*, Economica, Paris, France, 1999, p: 11.

(2) Jaque Teulie, Patrick Topsacalio, *Finance*, 2^{ème} édition, Vuibert, France, 1997, p : 79 – 80.

(3) B. Jaquillat, B. Solnik, C.Perignon, *Les Marchés Financier, gestion de porte feuille est des risques*, 5^{ème} édition, Dunod, Paris, 2009, p : 78.

(4) عبد الغفار حنفي، بورصات الأوراق المالية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص: 191.

انطلاقاً من هذا التعريف يتبين أن كفاءة التشغيل هي جميع العوامل التي تنشط وتحسن التعامل على الأوراق المالية في السوق المالي.

5-2- الكفاءة التسعيرية (الكفاءة الخارجية)

يطلق عليها أيضاً بعض المفكرين الكفاءة المعلوماتية (*Information efficiency*)، ويكون السوق المالي كفواً عند هذا المستوى إذا كانت جميع المعلومات المتوفرة والملائمة لتقييم الأصول المالية المتعامل بها في السوق، منعكسة في الأسعار، وفي اللحظة ذاتها التي تصل فيها، وسواء كانت هذه المعلومات متعلقة بالماضي أو معلومات حاضرة (تتوفر في وقت التقييم)، أو تعلق بتوقعات الأحداث في المستقبل، وبالتالي فإن سعر الأصل المالي في أي لحظة هو تقدير عادل لقيمته الحقيقية⁽¹⁾.

انطلاقاً من هنا يطلق بعض المفكرين في مجال الفكر المالي مصطلح الكفاءة التخصيصية (*Allocative Efficiency*) لهذا المطلب من متطلبات الكفاءة، لأنه انطلاقاً من القيمة الحقيقية يتمكن السوق المالي من توجيه الموارد المالية للمجالات الأكثر ربحية⁽²⁾. باعتبار أن القيمة الحقيقية للورقة المالية تعطي صورة عادلة لقيمة المؤسسة المصدرة لها.

وتجدر الإشارة إلى أن هذين المطلبين لمفهوم كفاءة السوق المالي غير مستقلين عن بعضهما، فلكي يحقق السوق المالي كفاءة التسعير يجب أن تتحقق له كفاءة التشغيل، بمعنى أنه لكي يعكس سعر الورقة المالية المعلومات الواردة ينبغي أن تكون التكاليف التي يدفعها المتعاملون للحصول على هذه المعلومات و إبرام الصفقات عند حدها الأدنى، كذلك فإن السوق المالي لا يمكنه تحقيق توزيع أمثل للموارد المالية المتاحة، إلا إذا كانت الأصول المالية المتداولة فيه مقيمة تقيماً عادلاً (بمعنى يعكس سعر الأصل المالي قيمته الحقيقية)، وهذا لن يتأتى إلا إذا كانت المعلومات متوفرة لجميع المتعاملين بصورة عادلة و بأقل تكلفة ممكنة، وكذلك تكلفة إبرام الصفقات تكون عند حدها الأدنى⁽³⁾.

بالمعنى العام نقول عن السوق المالي أنه كفء إذا حقق الأهداف الآتية بصفة مرضية وهي⁽⁴⁾:

- توزيع أمثل للموارد؛
- تقييم عادل للمعاملات؛
- الخدمات مقدمة بأقل تكلفة ممكنة.

(1) B. Jaquillat, B. Solnick, **Op. Cit**, p : 47.

(2) Jaque Teulie, Patrick Topsacalio, **op. cit**, p: 78.

(3) Philippe Spieser, **Information économique et marchés financiers**, Economica, Paris, France, 2000, p: 244.

(4) Jaque Teulie, Patrick Topsacalio, **op.cit**, p: 78.

ثانيا: أهداف قياس الكفاءة

يكمن هدف قياس الكفاءة في الوصول إلى مجموعة من النقاط (1):

1-هدف إعلامي

حيث يقدم قياس الكفاءة معلومات للمديرين والمسؤولين تساعد على اختيار الإستراتيجيات العملية وتحديد الأولويات على المستوى العام للمصرف من خلال معايير الكفاءة كما تهدف إلى توجيه الشخصيات بشكل مبدئي، حيث تحديد معايير قياس الكفاءة المصرفية هي طريقة مميزة لمعرفة الاختيارات الإستراتيجية على مستوى البنوك، حيث تسمح بتقليص مخاطر التعارض بين الأهداف العامة للمصرف والأفعال المتخذة على مستوى الوكالات البنكية التابعة لها، حيث يمكن أن يكون هذا التعارض غالبا نتيجة البعد الجغرافي للوكالات وكذلك نوعية وتخصص كل وكالة بالإضافة إلى التحولات الإستراتيجية، كما يمكن أن يؤدي قياس الكفاءة إلى إعلام كل المستويات في البنك بالنتائج المحققة ويخلق نوع من الاتصال بين موظفي ومسيري البنك.

2-هدف تحفيزي

يلعب قياس الكفاءة دورا أساسيا في تحفيز وتشجيع المسؤولين على تحقيق الأهداف المسطرة من خلال دفعهم على خلق الكفاءة داخل البنك وذلك من خلال نظام التعويضات والعقوبات.

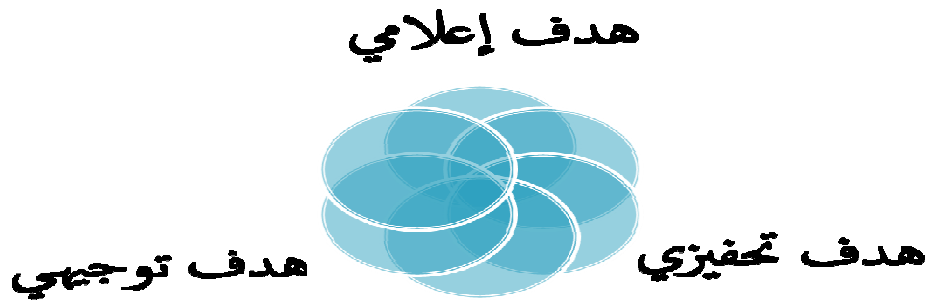
3-هدف توجيهي

إن قياس الكفاءة في المؤسسات يخلق نوعا من الحركية حيث يقال أنه نسير جيدا ما نقوم بقياسه، أي للتحكم جيدا لابد من القياس. فقياس الكفاءة يقدم للمديرين مجموعة من المعلومات والمعطيات تساعد على اتخاذ القرار المناسب، وبالتالي فإن عملية القياس تسمح بربط الكفاءة من أمام عملية التحكم وضمان متابعة تصميم اختيار القرارات الإستراتيجية من خلف عملية التحكم وبفضل عملية القياس نستخرج الانحرافات بين ما هو محقق وما هو مقدر، ومن تحليل هذه الانحرافات نتعرف على أسباب هذه الانحرافات وبالتالي تحديد الخطط العملية واتخاذ القرارات التصحيحية.

ويمكن تلخيصها من خلال الشكل التالي:

شكل(10): أهداف قياس الكفاءة

(1) Richard O & Zerbe Jr, *Economic efficiency in law and economics*, Edward Elgar Publishing, USA, 2001, p: 34.



الشكل من إعداد الباحث

المبحث الرابع

الكفاءة المصرفية

لا يختلف مفهوم الكفاءة في المؤسسات المصرفية عنه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى، خاصة من حيث المبدأ والمتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، ولكن قد يبرز الاختلاف عند قياس الكفاءة في المؤسسات المصرفية عنها في المؤسسات الاقتصادية الأخرى وذلك نتيجة لاختلاف طبيعة المصارف بالإضافة إلى صعوبة تحديد مدخلاتها ومخرجاتها.

وتفرق الكتابات في مجال قياس كفاءة المؤسسات المصرفية بين نوعين من الكفاءة هي كفاءة التكاليف أو ما يسمى بالكفاءة الكلية للتكاليف (*Overall Cost Efficiency*) وكفاءة الأرباح.

وستعرض بالدراسة هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

- كفاءة التكاليف؛
- كفاءة الأرباح؛
- الكفاءة في المصارف الإسلامية.

المطلب الأول: كفاءة التكاليف *Cost Efficiency*

تقيس هذه الكفاءة التغير في تكاليف البنك بالنسبة للتكاليف المقدرة لإنتاج مجموعة من المخرجات بواسطة الوحدات ذات الأداء الأفضل وتتميز بها البنوك الكفوة إداريا من خلال ممارستها رقابة على التكاليف واستخدامها لمدخلات بأسعار منخفضة، وبكميات تتناسب مع القدر اللازم للتشغيل الأمثل للبنك، كما أن كفاءة التكلفة يمكن أن تنتج من اعتماد إدارة البنك على تقنيات وتكنولوجيا إنتاجية تحقق تكاليف عند حدها الأدنى، وعمليا تقيس كفاءة التكلفة درجة اقتراب البنك من تكاليف أفضل ممارسة، ويعزى نقص الكفاءة في هذه الحالة إلى استخدام كمية أكبر من المدخلات، في ظل الأسعار السائدة لها وكمية المخرجات⁽¹⁾.

وتصنف كفاءة التكاليف إلى صنفين⁽²⁾: الكفاءة الفنية والكفاءة التخصيصية.

أولاً: الكفاءة الفنية أو التقنية *(Technical Efficiency)*

تقيس قدرة المصرف على استعمال مستوى معين من المدخلات لإنتاج أعظم مستوى من المخرجات أو إنتاج مستوى معين من المخرجات باستخدام أدنى مستوى من المدخلات من خلال اختيار المدخلات الأقل تكلفة. وبالتالي فإن الكفاءة الفنية تركز على قياس الانحراف بين مستوى الإنتاج المحقق والقدرة الحقيقية للإنتاج.

ثانياً: الكفاءة التخصيصية *(Allocative Efficiency)*

(1) عز الدين مصطفى الكور، نضال أحمد الفيومي، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، م3، ع3، الأردن، 2007، ص: 256.

(2) محمد إبراهيم السقا، هل تتحول الكويت لمركز مالي إقليمي: تحليل الكفاءة الفنية وكفاءة الربحية للبنوك التجارية بدولة الكويت مقارنة ببنوك دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م22، ع2، جدة، السعودية، 2008، ص: 34.

تقيس قدرة المصرف على استعمال الميزج الأمثل للمدخلات مع الأخذ بعين الاعتبار أسعار هذه المدخلات، وتنخفض الكفاءة التخصيصية عندما تكون نسبة المدخلات المنظورة مختلفة عن نسبة المدخلات المؤدية إلى تخفيض تكلفة المدخلات، وبالتالي تسمح بقياس القدرة على تخصيص المدخلات في النشاطات الأكثر مردودية.

المطلب الثاني: كفاءة الأرباح (Profit Efficiency)

تقيس هذه الكفاءة التغير في أرباح للبنك بالنسبة للأرباح المقدرة لإنتاج مجموعة من المخرجات بواسطة الوحدات ذات الأداء الأفضل، وتعكس كفاءة الأرباح هدف البنك المتمثل في تعظيم أرباحه من خلال إدخال كل من جوانب التكاليف والإيرادات الناجمة عن تغيرات المدخلات والمخرجات ويعزى نقص الكفاءة في هذه الحالة إلى فشل البنك في إنتاج كمية المخرجات المخطط لها أو الاستجابة للتغيرات في أسعار المدخلات أو المخرجات. وتصنف كفاءة الأرباح إلى نوعين كفاءة الأرباح المعيارية وكفاءة الأرباح البديلة.

أولاً: كفاءة الأرباح المعيارية

تقيس هذه الكفاءة التغير في أرباح للبنك بالنسبة للأرباح المقدرة لإنتاج مجموعة من المخرجات بواسطة الوحدات ذات الأداء الأفضل، وتعكس كفاءة الأرباح هدف البنك المتمثل في تعظيم أرباحه من خلال إدخال كل من جوانب التكاليف والإيرادات الناجمة عن تغيرات المدخلات والمخرجات ويعزى نقص الكفاءة في هذه الحالة إلى فشل البنك في إنتاج كمية المخرجات المخطط لها أو الاستجابة للتغيرات في أسعار المدخلات أو المخرجات.

ثانياً: كفاءة الأرباح البديلة

تقيس كفاءة الأرباح البديلة كفاءة الربحية للبنك أخذاً بعين الاعتبار عوامل البيئة، ومن ثم تعكس كفاءة الربحية جهود إدارة البنك وكذلك عوامل البيئة التي يعمل في إطارها البنك، وتختلف عن كفاءة الأرباح المعيارية في كونها تستخدم كميات الإنتاج بدلا من أسعار المخرجات.

المطلب الثالث: الكفاءة في المصارف الإسلامية

نسعى من خلال هذا العنصر توضيح كيفية قيام العمل المصرفي الإسلامي على تحقيق الكفاءة التشغيلية للموارد المالية المتاحة لديه في ظل استخدامه لمبدأ المشاركة، مقارنة بالنظام المصرفي التقليدي. إذ تتضح كفاءة المصرف الإسلامي في الاستثمار، والكفاءة في تخصيص الموارد المالية، والكفاءة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والكفاءة في التنمية البشرية.

أولاً: الكفاءة في الاستثمار

إن مبدأ المشاركة الذي تعمل به المصرفية الإسلامية يعني أنها وسيط استثماري بين أصحاب المدخرات (وحدات الفائض المالي) وطالبي التمويل (وحدات العجز المالي)، وليست وسيطاً بين المدخرين بوصفهم فريقاً مستقلاً، والمستثمرين بوصفهم فريقاً مستقلاً آخر، كما هو الحال في المصارف التقليدية، كما أن العائد الذي تنتظره وحدات الفائض المالي يتحدد تبعاً لنجاح المشروع الاستثماري، ومن ثم فهو دخل يرتبط ارتباطاً مباشراً بالنشاط الإنتاجي، فقد يكون مرتفعاً، وقد يكون منخفضاً، ومن ثم فإنه من المهم توافر فرص استثمارية ذات مخاطر واستحقاقات متنوعة لإشباع التفضيلات المختلفة للأصحاب المدخرات، وهذا الأمر لا يتوفر في إطار نظام الفائدة، إذ أن هناك قيوداً عديدة على ارتفاع أسعار الفائدة في السوق المصرفي، قيوداً يضعها البنك المركزي لأهداف اقتصادية كلية، وقيوداً أخرى تمارسها البنوك نفسها لأغراض السياسة الائتمانية. أما معدلات الربح في إطار آلية المشاركة فإنها تتغير بمرونة أكبر بكثير مقارنة بأسعار الفائدة في ظل آليات التمويل بالدين، ومن ثم فإن آلية المشاركة أكثر قدرة على جذب المدخرات لأغراض الاستثمار وتعبئتها، بخلاف آلية الفائدة التي لا يمكن تحريكها إلى أعلى أو إلى أسفل بمرونة كافية⁽¹⁾.

ثانياً: الكفاءة في تخصيص الموارد

تتحيز المصارف التقليدية بناءً على قاعدة الملائة المالية في توزيع الائتمان لصالح كبار الشركات والعملاء، ولصالح القطاع العام على حساب صغار التجار والقطاع الخاص، كما أن معيار الفائدة لا يعتبر معياراً سليماً لتخصيص الموارد في حالة ارتفاع الفائدة.

وفي المقابل تظهر كفاءة تخصيص الموارد في المصرف الإسلامي في عدم اعتماده على قاعدة الملائة المالية في تخصيص الموارد على وحدات العجز المالي؛ فالبنك الإسلامي يشاركها فيما يتحقق من ربح، ومن

(1) مجدي غيث، حكمة العمل المصرفي الإسلامي المبني على نظام المشاركة، إسلامية المعرفة، س 16، ع 62، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2010، ص: 101-102.

ثم فإنه من أجل تعظيم الربح لابد له أن يعطي تفضيلاً من عمليات التمويل للمشروعات التي تعطي عائداً أعلى، مع الاهتمام أيضاً بالعميل وأمانته، وعليه فإن آلية المشاركة في الربح والخسارة المتبعة في المصارف الإسلامية تختلف عن مبدأ الفائدة في القدرة على تخصيص الموارد المالية تبعاً لمعدلات العوائد المتوقعة، وتعتمد هذه النتيجة على الممارسات الكفؤة لعمليات المشاركة، فكلما ارتبطت هذه العمليات بالمعدلات المتوقعة للأرباح على أسس سليمة أصبحت أكثر كفاءة⁽¹⁾.

وكما هو معلوم أن معدل العائد على المشاركة غير ثابت زمنياً، وليس واحد في جميع الأنشطة، وهو بذلك سيعكس حقيقة الحاجة إلى رأس المال حسب الأنشطة المختلفة، وسيعكس أيضاً ضرورة النشاط ومعدلات إنتاجيته، ودرجة المخاطرة فيه، إذ من المتوقع أن تتفاوت حصص رأس المال حسب الاعتبارات السابقة الذكر، مما يجعل عائد المشاركة أكثر قرباً ودقة وتعبيراً عن الفرصة البديلة عند القيام بتخصيص الموارد.

ومن جهة أخرى يرى محمد عمر شابرا أنه يمكن النظر إلى كفاءة آلية المشاركة في تخصيص الموارد من خلال اعتبار المنظم القوة الأساسية وراء اتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث تجعل المدخرين والمصارف معنيين بنجاح تجارة المنظم، مما يؤدي إلى تحسين توافر المعلومات والمهارات والكفاءة والربحية بما يكفل التخصيص الأمثل للموارد⁽²⁾.

ثالثاً: الكفاءة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يلاحظ أن عدم الاستقرار الاقتصادي قد ازدادت حدته خلال العقدتين السابقتين، وانفجر عام 2008 أزمة مالية عالمية، وذلك نتيجة لاضطراب في الأسواق المالية الناتج عن التقلبات المفرطة في معدلات الفائدة، حيث يرى الدكتور محمد بوجلال أن هناك ثلاثة أسباب أدت إلى الأزمة المالية العالمية هي⁽³⁾:

- التعامل بالفائدة الذي يخرج النقود عن وظائفها الثلاثة، لتصبح سلعة (النقود تلد النقود)؛
- المجازفة على المكشوف في الأسواق المالية التي تؤدي إلى تشكيل الفقاعة المالية ذات الانعكاسات الخطيرة على الاقتصاد الحقيقي؛
- توريق الديون وظهور منتجات أو مشتقات مالية لا تستند إلى أصول حقيقية، وهذا ما يزيد من الغرر نتيجة لبيع الديون المنهي عنه شرعاً؛

(1) عبد الجبار السبهاني، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات، 2005، ص: 431.

(2) محمد عمر شابرا، مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، مرجع سابق، ص: 377.

(3) محمد بوجلال، مقارنة إسلامية للأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع6، جامعة الشلف، الجزائر، 2010، ص: 69.

وأشار عمر شابرا إلى دور المشاركة في تقليل احتمالية حدوث أزمة مصرفية مالية، حيث أن التحول إلى نظام مالي إسلامي يقوم على المشاركة قد يساعد جوهريا على تخفيف عدم الاستقرار في الأسواق المالية ومن ثم في الاقتصاد ككل⁽¹⁾.

رابعا: الكفاءة في تحقيق التنمية البشرية

يعتبر العمل المصرفي الإسلامي القائم على نظام المشاركة أكثر كفاءة في تحقيق التنمية البشرية، حيث أن جميع الأطراف تشارك وتفكر وتقدم وتقترح، ومن ثم تحمل المسؤولية، في حي أن المصارف التقليدية القائمة على نظام الفائدة تخلق فئة من الناس يعيشون دون مشقة أو بذل جهد.

خلاصة الفصل الأول

لقد اتضح لنا أن المصارف الإسلامية هي مؤسسات حديثة إذا ما قورنت بالتاريخ الطويل للبنوك التقليدية، ومع ذلك أثبتت انتشارها السريع في العالم والإقبال المتزايد على خدماتها وهذا لوجود حاجات مصرفية كامنة لم تشبعها المصارف التقليدية تتمثل في وجود عدد كبير من المسلمين يلتزمون بتعليمات الشريعة الإسلامية، ورغم أنها نشطت في بيئة غير ملائمة من حيث القوانين والأنظمة والظروف والأوضاع

(1) محمد عمر شابرا، مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، مرجع سابق، ص: 382.

الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية القائمة في المجتمعات الإسلامية، إلا أنها تنمو بشكل سريع على المستويين المحلي والدولي، ومن خلال مقارنتها بالمصارف التقليدية وجدنا أنها تختلف عنها من خلال النقاط التالية:

- تقوم المصارف التقليدية في معاملتها على أساس نظام الفائدة أخذا وعطاء بينما تقوم المصارف الإسلامية على نظام المشاركة في الربح والخسارة الذي أقرته الشريعة الإسلامية وكذلك صيغ الهامش المعلوم؛
- تخضع المصارف الإسلامية بالإضافة إلى الرقابة المالية إلى رقابة شرعية لمراقبة أعمال المصرف، بحيث يجب أن يتفق نشاطها مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- تعمل المصارف الإسلامية في تعاملاتها على التفريق بين المدين المعسر والمدين المماطل بحيث لا تفرض غرامات التأخير على المدين المعسر في حين أن المصارف التقليدية لا تعمل على ذلك؛
- بالرغم من تعدد صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية، إلا أن لكل منها أهميتها الخاصة بالنسبة للبنوك والمتعاملين معها والاقتصاد الوطني، فمع هذه الخيارات في الأساليب التمويلية المختلفة والبدائل المتعددة لها يمكن لكل بنك إسلامي وكل طالب تمويل أن يختار الصيغة التي تناسب مع احتياجاته وظروفه الاقتصادية والمالية، يضاف إلى ذلك أنه توجد إمكانية لاستنباط عدد من التقنيات التمويلية الأخرى لأن بعض المعاملات تتضمن عدة عقود مركبة، شريطة أن تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية وأن تحظى بموافقة الهيئة الشرعية؛
- أن العمل المصرفي الإسلامي له فلسفة مختلفة تماما عن فلسفة المصارف التقليدية، ذلك أن هذه الأخيرة تتاجر في النقود عن طريق بيع وشراء الائتمان والتكسب من الفرق، فهي قائمة على الربا وليس التعامل في السلع أو الخدمات، باستثناء الخدمات المصرفية، أما المصارف الإسلامية فهي تتقيد وظيفية النقود التي هي تسهيل انتقال السلع والخدمات وتتجنب الربا أخذا وعطاء، وتحل محله المشاركة سواء بين مال ومال (شركات الأموال) أو بين جهد ومال (المضاربة الشرعية) فالربح لا يستحق إلا بمال (كالمبادلات وشركات الأموال) أو عمل (كالإجارة وشركة الصنائع والمضاربة) أو ضمان (كشركة الوجوه).

ولا شك أن تجربة المصارف الإسلامية التي تربو عن الثلاثة عقود لها إيجابياتها وسلبياتها المتعددة باعتبارها عملا بشريا قابلا للخطأ والصواب والنجاح والفشل، كما أننا نعتقد أن سد الفجوات والمفارقات بين ما ينبغي أن يكون وما هو كائن في مسيرة المصارف الإسلامية يرتبط ببعض التدابير الجادة

التي يمكن اعتبارها من أولوية الأوليات على حساب التكاثر الكمي الذي يعتقد الكثير من الباحثين أنه لم يعبر عن مدى التزام هذه المصارف بأسسها النظرية.

ومن خلال استعراضنا لتطور مفهوم الكفاءة في الفكر الإداري، يبرز التأثير الشديد في مفهومها بالواقع والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع، وبالتالي فإن معايير الكفاءة في المنظمات تتأثر بالسياسة المحددة لأعمالها وبالأولويات الموضوعة لها، فهي بذلك ترتبط ارتباطا وثيقا بقيم المجتمع وأولوياته في وقت معين وظروف معينة.

كما يمكن أن نستنتج أن الكفاءة تتمثل في العلاقة بين وسائل الإنتاج المستخدمة والنتائج المحققة، حيث يمكن القول أن المؤسسة كفؤة إذا تم تحقيق النتائج مع استعمال عقلائي ورشيد للوسائل المتاحة، وأن الحل الكفء هو الذي يستعمل أقل الوسائل أو بعبارة أخرى الأقل تكلفة، ومن السهل أن يكون المسير فعالا (تحقيق الأهداف) ولكن غير كفء من خلال استعمال مفرط لوسائل الإنتاج مقارنة بالمعايير المقدرة، كما يمكن أيضا أن يكون المسير كفؤا ولكن غير فعال (حيث يستعمل الوسائل بشكل يوافق المعايير المقدرة ولكن دون تحقيق النتائج المسطرة)، كما يمكن أن يكون فعالا وكفئا في نفس الوقت وهذا يمكن أن نسميه بالأداء الجيد.

أما فيما يخص الكفاءة التشغيلية للمصارف فيمكن القول أنها تقاس من خلال حجم العمليات التي قام بها المصرف، وكذلك مستوى الخدمات والمنتجات المصرفية المقدمة، بالإضافة إلى الكفاءة في إدارة المخاطر في هذا البنك.

ويعتبر موضوع الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية موضوعا بالغ الأهمية وخاصة في الوقت الراهن بعد مضي ما يقارب خمسين سنة من نشأتها، حيث تحتاج إلى تقييم تجربتها لمعرفة نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف وإيجاد الحلول المناسبة لتجاوزها، ويتطلب ذلك مجموعة من المعايير والمؤشرات والتقنيات التي تسهل عملية التقييم، وكما هو معلوم في أدبيات الصيرفة التقليدية فإن هناك العديد من الأدوات والطرق لتقييم كفاءة المؤسسات بشكل عام والمؤسسات المالية على وجه الخصوص، فهل يمكن استخدام هذه الأدوات لتقييم كفاءة المصارف الإسلامية أم الأمر يحتاج إلى تكييف هذا المؤشرات مع طبيعة المصرفية الإسلامية. وسنحاول توضيح ذلك من خلال الفصل الموالي.

الفصل الثاني

طرق قياس الكفاءة التشغيلية في المصارف

الإسلامية

تمهيد

تفرض البنوك الإسلامية وجودها يوماً بعد يوم على الساحة المصرفية، رغم حداثة نشأتها التي لم تتعد الأربعة عقود، ورغم التحديات والعقبات والمنافسة القوية المفروضة من البنوك التقليدية، حيث وصل عددها اليوم إلى أكثر من 460 مؤسسة مالية إسلامية وبمعدل نمو يتجاوز 15% سنوياً، كل هذه المؤشرات والأرقام تستدعي منا الوقوف أمام هذه التجربة والتمحيص في نقاط القوة ومحاوله تعزيزها ونقاط الضعف والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها، وذلك من خلال تقييم كفاءة أدائها بالاعتماد على كل الوسائل والأدوات والطرق الحديثة والمتطورة، ويمكن ذكر أهم الطرق المعروفة في قياس الكفاءة المصرفية من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: طريقة النسب المالية
- المبحث الثاني: طريقة *CAMELS*
- المبحث الثالث: طريقة خلق القيمة
- المبحث الرابع: طريقة الكفاءة -X-

المبحث الأول

طريقة النسب المالية

تستخدم النسب المالية بشكل واسع في تقييم كفاءة أداء المؤسسات الاقتصادية، حيث سنتطرق من خلال المبحث إلى المطالب التالية:

-	نسب النشاط؛
-	نسب المردودية؛
-	نسب المديونية؛
-	نسب السيولة.

المطلب الأول: نسب النشاط

تعتبر نسب النشاط على مدى كفاءة البنك في استخدام وإدارة أصوله وموارده المالية، كما أنها تبين العلاقة بين الاستثمار في عناصر الأصول والإيرادات المحققة، وللوقوف على ذلك فانه يجب إجراء مقارنة بين مستوى الإيرادات وحجم الاستثمار في مختلف الأصول، وتتماز هذه النسب عن النسب الأخرى في كونها توفر مؤشرا ديناميكيا وذلك لأخذها بعين الاعتبار البعد الزمني عند تحليلها لقائمة المركز المالي⁽¹⁾.

أولاً: معدل دوران الأصول الثابتة

يتم الحصول على هذه النسبة وذلك بقسمة صافي الإيرادات على الأصول الثابتة، وتعد هذه النسبة مؤشرا على مدى كفاءة البنك في استغلال أصوله الثابتة لتوليد الإيرادات وكل زيادة في هذا المعدل عن المعدل المتوسط للنشاط، قد يعني إما الاستغلال الأمثل لأصول البنك الثابتة، وإما أن حجم الاستثمارات في تلك الأصول يقل عن المستوى المطلوب، أما إذا كان المعدل اقل من مثيلته على مستوى النشاط، فان هذا يعني إما انخفاض في استغلال الأصول الثابتة أو المغالاة في الاستثمار فيها مما يتطلب تخفيض حجم الأموال المستثمرة في هذه الأصول⁽²⁾.

(1) Abdus Samad, *Performance of Interest-Free Islamic Banks vis-à-vis Interest-Based Conventional Banks of Bahrain*, Journal of Economics and Management Vol.12, No.2, 2004, p: 6.

(2) Ari Kuncara Widagdo, Siti Rochmah Ika, *the Interest Prohibition and financial performance of Islamic Banks: Indonesian Evidence*, International Business Research, Vol.1, No.3, Jul 2008, p: 101.

معدل دوران الأصول الثابتة = الإيرادات / الأصول الثابتة

ثانيا: معدل دوران الأصول المتداولة

تدل هذه النسبة على مدى كفاءة البنك في استغلال أصوله المتداولة لتوليد الإيرادات وبالتالي تحقيق الربح والتقليل من الاعتماد على القروض ويتم الحصول على هذه النسبة بقسمة الإيرادات على الأصول المتداولة، ويعد هذا المعدل بمثابة مؤشر على مدى كفاءة البنك في إدارة ورقابة عناصر أصولها الأكثر تداولاً⁽¹⁾.

معدل دوران الأصول المتداولة = الإيرادات / الأصول المتداولة

ثالثا: معدل دوران إجمالي الأصول

يعد هذا المعدل شاملا مقارنة مع المعدلات السابقة حيث يبين مدى كفاءة البنك في استخدام أصوله المختلفة ويتم حساب هذا المعدل بقسمة الإيرادات على إجمالي الأصول⁽²⁾.

معدل دوران إجمالي الأصول = الإيرادات / مجموع الأصول

المطلب الثاني: نسب المردودية

يمكن التمييز بين نوعين من المردودية هما المردودية الاقتصادية والتي تتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من خلال استغلال رأس المال المستثمر، والمردودية المالية والتي تتمثل في المقارنة بين الأموال المستغلة والنتائج المحققة، وبالتالي يمكن تقييم مردودية المصارف أو المؤسسات المالية من خلال المؤشرات التالية:

أولا: المردودية المالية (معدل العائد على حقوق الملكية)

أعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة، مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة وقد أستخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف دافيد كول، كإجراء لتقييم أداء المصارف، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب

(1) عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص: 97.

(2) المرجع السابق، ص: 65-96.

يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم وأرباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها⁽¹⁾.

ويمكن توضيح العلاقة بين مؤشرات تقيس العائد من خلال نظام متكامل يعرف بنظام ديون (dupont system)، حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول، كما يبين قدرة الرافعة المالية على رفع العائد على حقوق الملكية إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول⁽²⁾. حيث يمكن قياس النسبة المثوية للعائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية، وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان أفضل بالنسبة للبنك، لأنه يمكنه من توزيع نسبة أكبر من الأرباح على المساهمين وكذلك زيادة نسبة الأرباح المحتجزة (الاحتياطيات)⁽³⁾.

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة (إجمالي حقوق الملكية)

ثانيا: المردودية الاقتصادية (معدل العائد على الاستثمار)

يعتبر معدل العائد على الاستثمار معدل تقليدي لقياس كفاءة المؤسسات المالية، حيث يقيس قدرة البنك على توظيف الأموال توظيفا أمثل (أكثر مردودية). أي يقيس مدى كفاءة البنك في استخدام مجموع أصوله وتعتمد هذه النسبة إلى حد كبير على الأرباح التي تتحقق من هذه الأصول⁽⁴⁾.

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

كما يتحدد معدل العائد على مجموع الأصول بمؤشرين هامين هما:

1- هامش الربح: الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف.

هامش الربح = النتيجة الصافية / إجمالي المبيعات

(1) محمد علي محمد العقول، قياس كفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 1997، ص: 46.

(2) محمد الجموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، ع3، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005، ص: 90 - 91.

(3) عبد الرحمن فائز الشهري، تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 1994، ص: 64.

(4) عدنان النعيمي، أرشد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، اليازوري، الأردن، 2008، ص: 407.

2- معدل دوران إجمالي الأصول (منفعة الأصول): حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول، أي إنتاجية الأصول.

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / مجموع الأصول
وبالتالي يمكن أن نستنتج أن:

المردودية الاقتصادية = هامش الربح × منفعة الأصول

فهذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ، فمثلاً إذا حققت مؤسسة ما عائد على الأصول مرتفع فيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف، وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول، أو عن طريق التحسين في كلا المجالين، بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما⁽¹⁾.

لكن يعاني هذا المعدل من بعض نقاط الضعف تجعل قيمته محدودة، فهناك من يرى بأن فاعلية الأصول في خلق الأرباح يجب أن تقاس على أساس النتيجة قبل وليس بعد خصم الفوائد والضريبة، ذلك أن مجموع الأصول تمول من المساهمين والدائنين ولذلك يجب على هذا المعدل أن يقيس العائد لهاذين الفرقين من المستثمرين⁽²⁾.

المردودية الاقتصادية = النتيجة قبل الفائدة والضريبة / مجموع الأصول

من خلال ما سبق، نلاحظ أن هناك علاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على مجموع الأصول من خلال ما يسمى بمضاعف حقوق الملكية أو الرافعة المالية حيث أن⁽³⁾:

معدل العائد على حقوق الملكية = العائد على مجموع الأصول × (إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية)

فإذا كانت المردودية الاقتصادية للمؤسسة المالية أكبر من معدل الفائدة الذي تقتض به المؤسسة المالية، فإن أثر الرفع المالي إيجابي على المردودية على المردودية المالية للمصرف، أما إذا كانت المردودية الاقتصادية أقل من معدل الفائدة الذي يقتض به المصرف، فإن الرفع المالي سيكون له أثر سلبي، أما إذا كانت المردودية الاقتصادية تعادل معدل الفائدة، فإن الرفع المالي سيكون له أثر حيادي على المردودية المالية للمصرف.

(1) طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 81-82.

(2) المرجع نفسه.

(3) المرجع نفسه.

من خلال الظروف والتحويلات الاقتصادية على مستوى البنوك والأسواق المالية تطلب الأمر تطوير مؤشرات حديثة أكثر ملائمة بالنسبة لقياس كفاءة البنوك ولعل أهم هذه المؤشرات هما مؤشر $(RAROC)$ ومؤشر القيمة السهمية.

ثالثاً: مؤشر $(RAROC)$ ⁽¹⁾

1- مفهوم مؤشر $(RAROC)$

بدأ استعمال مؤشر $(RAROC)$ لأول مرة من طرف مجموعة بنوك الترس (Trust) في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر السبعينات، ثم أستعمل بشكل واسع من طرف البنوك الأخرى، حيث أصبح يستعمل من طرف أغلب البنوك العالمية الكبرى، ففي نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي اعتبرت طريقة العائد المعدل منهجية رائدة لقياس الأداء ومن أفضل المعايير التي تطبقها المؤسسات المالية ⁽²⁾.

حيث تتضمن هذه الطريقة إدارة ثلاثة أنواع للمخاطر تتمثل في مخاطر السوق ومخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية، حيث يقيس معدل $(RAROC)$ المخاطر من خلال احتساب المفاضلة بين المخاطرة والعائد من عدة موجودات وأنشطة كما تعطي قاعدة اقتصادية لقياس كل المخاطر ذات الصلة بطريقة منسجمة، وتعتبر أداة للمسيرين يمكنهم بواسطتها صنع القرارات السليمة الخاصة بالموازنة بين المخاطرة والعائد لمختلف الأصول.

ويعرف معدل العائد المعدل على أنه النسبة بين العائد المعدل على مخاطر أصل مالي في فترة زمنية معينة وقيمة الخسائر غير المتوقعة أو رأس المال الاقتصادي وفقاً للعلاقة التالية ⁽³⁾:

$$RAROC = \text{العائد المعدل} / \text{رأس المال الاقتصادي}$$

$$RAROC = (\text{النتيجة} - \text{المؤونات الاقتصادية}) / \text{رأس المال الخاص الاقتصادي}$$

ثم بعد ذلك نقوم بمقارنة $(RAROC)$ مع معدل مرجعي الذي يقيس تكلفة الأموال أو تكلفة الفرصة البديلة للحصول على أسهم البنك من طرف المستثمرين، كما يمكن أيضاً أخذ التكلفة المتوسطة المرجحة

(1) *Risque Adjusted Return On Capital*

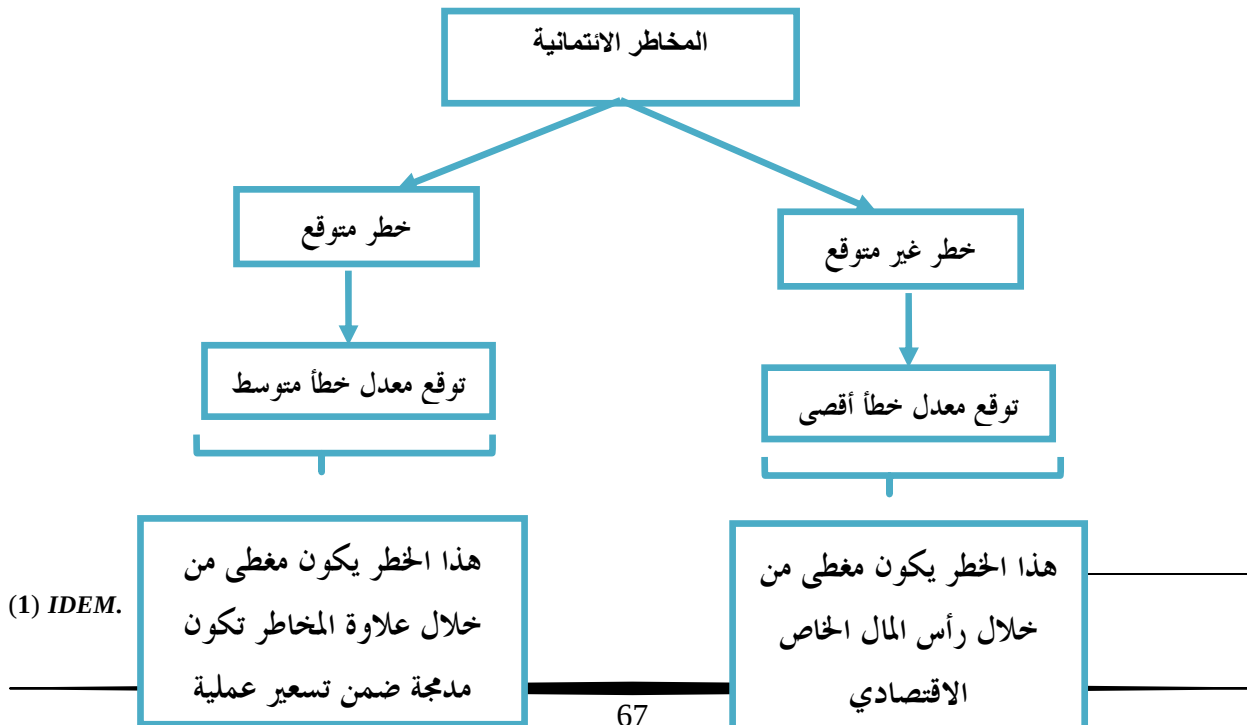
(2) طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، دراسة خاصة رقم 05، ترجمة عثمان بابكر ورضا سعد الله، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2003، ص: 51.

(3) Michel Dietsch et Joël Petey, *Mesure et gestion du risque de crédit dans les institutions financières*, Revue Banque Edition, Paris, 2003, p : 158.

كمعدل مرجعي أي تكلفة الأموال الخاصة زائد تكلفة الأموال المقترضة مرجحة على أساس وزن كل مصدر (1).

2- أهداف طريقة (RAROC) في القطاع المصرفي

- تسعير مختلف المنتجات والخدمات؛
 - قياس المردودية بالنسبة لكل الزبائن والمنتجات والصفقات والمحافظ الاستثمارية؛
 - تسمح (RAROC) بحساب احتمال عدم الحصول على القروض بشكل كمي لاتخاذ القرار المناسب؛
 - تحديد الخسائر القصوى يسمح بتحديد بدقة مستوى رأس المال الخاص الاقتصادي؛
 - تشكل طريقة (RAROC) أداة لإدارة الأصول والخصوم فيما يخص المخاطر؛
 - تعمل طريقة (RAROC) على تقييم المخاطر ومطابقتها مع المردودية المحققة لاتخاذ قرار إعادة تخصيص مختلف المخاطر؛
 - تهدف طريقة (RAROC) إلى جعل إجراءات منح القروض في المصارف أكثر عقلانية وأكثر شفافية في التفاوض مع المقترضين؛
 - تسمح أيضا (RAROC) بالتمييز بين نوعين من مخاطر الائتمان:
 - مخاطر الائتمان المتوقعة؛
 - مخاطر الائتمان الاستثنائية.
- ويمكن توضيح أنواع مخاطر الائتمان حسب طريقة (RAROC) من خلال الشكل رقم (11).
- شكل (11): أنواع مخاطر الائتمان حسب طريقة (RAROC).



Source: Christophe Godowski, *Impact d'un instrument de gestion sur le management, l'exemple de la méthode RAROC en milieu bancaire*; CERMAT, IAE de Tours, France, 2003, p : 125.

- يتعلق الخطر المتوقع بمتوسط الأخطاء والخسائر التي يتحملها البنك جراء عدم حصوله على مستحقاته من الزبائن، وتكون هذه الخسائر مؤمنة (مغطاة) من خلال إضافة علاوة مخاطر إلى معدل الفائدة على القرض؛
 - أما الخطر غير المتوقع أو الاستثنائي فيقوم البنك بتغطية هذا النوع من الخسائر الاستثنائية عن طريق تخصيص رأس المال الخاص الاقتصادي والذي يتمثل في الفرق بين المبلغ الأقصى للخسائر والمبلغ المتوسط للخسائر؛
 - في الإطار العام تعتبر (RAROC) أداة تسيير الأصول والخصوم لإدارة المخاطر حيث أن هذه النظرية تركز على النظرية الحديثة للمحفظة لـ ماركوفيتش (MARKOWWITZ) مطبقة على ميزانية البنوك، حيث تستعمل لتقييم المخاطر ومطابقتها مع العوائد المحصل عليها لاتخاذ قرار إعادة تخصيص مختلف المخاطر؛
 - في الإطار الخاص تهتم طريقة (RAROC) بالتوضيح للمستثمر العلاقة عائد/ مخاطرة المتوقعة عند دراسة ملف القرض.
- من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن طريقة (RAROC) يهدف بشكل رئيس إلى الوصول إلى العقلانية والرشادة في إجراءات منح القروض من خلال الموازنة بين العائد والمخاطرة بحيث تصبح أكثر شفافية في المفاوضات بين البنك وطالب القرض.

3- وظائف طريقة RAROC

يمكن توضيح وظائف الأساسية لطريقة RAROC في النقاط التالية⁽¹⁾:

- **وظيفة القائد:** حيث أن الكفاءة المالية لا تتمثل فقط في تقييم النتائج النهائية، ولكن لابد الأخذ بعين الاعتبار أهمية المخاطر المتوقعة لتحقيق النتائج المرجوة، حيث ساهمت طريقة (RAROC) في

(1) Christophe Godowski, *Impact d'un instrument de gestion sur le management, l'exemple de la méthode RAROC en milieu bancaire*; CERMAT, IAE de Tours, France, 2003; p: 135,136.

اعتبار أن إدارة المخاطر في البنوك تشكل عنصرا أساسيا للكفاءة التشغيلية، وكما أن المنطق المهني للإدارة أصبح لا يركز فقط في الحصول على أكبر جزء من السوق، ولكن أصبح يركز على تسيير العلاقة عائد/ مخاطرة، كما تساهم طريقة (RAROC) في نشر ثقافة إدارة المخاطر في المصارف حيث تعتبر كمعيار أساسي لقياس كفاءة العلاقة بين البنك والمؤسسة؛

- وظيفة التحليل والتنظيم: تلعب طريقة (RAROC) دور الوسيط بين طالب القرض ومحلل المخاطر في البنك حيث تساهم في التفاهم والاتفاق المتبادل، كما تساهم في تنظيم وضبط التركيبة الشخصية للطرفين، حيث تدعم عملية التفاوض بين الطرفين؛
- الوظيفة العملية: حيث تساهم عملية وضع طريقة (RAROC) في توحيد المراقبة المتبعة لكل عملية على حدا.

رابعا: المردودية التجارية

تهدف نسب المردودية التجارية إلى إيضاح السياسة التسعيرية للبنك ومدى نجاحها أي مدى نجاح الإدارة في التعامل مع التكاليف وتخفيضها ومن ثم مدى قدرتها على خلق الأرباح من الإيرادات، وذلك من خلال النسب التالية:

1- هامش إجمالي فائض الاستغلال

تعتبر هذه النسبة أكثر شمولاً من سابقتها، ذلك أنها لا تظهر مدى كفاءة الإدارة في التعامل مع عناصر تكلفة المنتج فحسب بل تمتد لتظهر لنا مدى كفاءة الإدارة في التحكم في جميع عناصر التكاليف المرتبطة بالنشاط كالتكاليف الإدارية والتوزيعية، حيث يمثل إجمالي فائض الاستغلال الرصيد بين إيرادات الاستغلال التي تم أو سوف يتم تحصيلها وكل نفقات الاستغلال التي تم أو سوف يتم دفعها.

إجمالي فائض الاستغلال = القيمة المضافة - (مصاريف العاملين + مصاريف متنوعة + ضرائب ورسوم) + إعانات الاستغلال.

هامش إجمالي فائض الاستغلال: إجمالي فائض الاستغلال/الإيرادات

2- هامش صافي الربح

يظهر لنا مدى كفاءة الإدارة في التحكم في جميع عناصر التكاليف المرتبطة بالنشاط.

هامش صافي الربح = النتيجة الصافية/الإيرادات

المطلب الثالث: نسبة المربونية

تعتبر هذه النسب على مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصوله بالمقارنة مع أمواله الخاصة، أي توضح العلاقة بين الديون والأموال الخاصة، ويهتم الدائنون بهذه النسب لأنها تعتبر بالنسبة لهم بمثابة مؤشر على ما إذا كان من الصواب منح المؤسسة قروض إضافية، أم أن الأمر غير ذلك نظرا لضخامة الأموال التي سبق للمؤسسة اقتراضها، وتتضمن مجموعة من النسب ندرس منها ما يلي:

أولاً: نسبة القروض إلى مجموع الأصول

تقيس هذه النسبة درجة مساهمة الدائنين في تمويل مجموع الأصول، وتشمل كل من الديون القصيرة والطويلة، وتحسب بقسمة مجموع القروض على مجموع الأصول وتفيد في تبيان النسبة المئوية للأموال التي تم الحصول عليها من المقرضين لتمويل الأصول حيث نلاحظ أن المقرضين دائماً يفضلون نسب متوسطة أو معقولة ذلك انه كلما انخفضت هذه النسبة كلما دل ذلك على هامش أمان بالنسبة لهم، لكن في حال تصفية المؤسسة ويبيع أصولها فإن المساهمين يفضلون نسب اقتراض مرتفعة تخص تعظيم الربح فيها.

$$\text{نسبة الاقتراض} = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول}$$

ثانياً: نسبة القروض إلى الأموال الخاصة

يتم حساب هذه النسبة بقسمة إجمالي ديون المؤسسة على الأموال الخاصة المتمثلة في رأس المال والأرباح المحتجزة والاحتياطيات والمخصصات.

$$\text{نسبة القروض إلى الأموال الخاصة} = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأموال الخاصة}$$

ثالثاً: نسبة هيكل رأس المال

تهدف إلى إبراز أهمية الديون الطويلة الأجل في تركيبة رأس المال وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة هيكل رأس المال} = \text{الديون طويلة الأجل} / \text{الأموال الدائمة}$$

المطلب الرابع: نسب السيولة

تقاس نسبة السيولة في البنوك بنسبة التوظيف إلى الودائع، أي مدى استخدام البنك للودائع لتلبية احتياجات العملاء، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة البنك في تلبية القروض الإضافية، ويفضل أن تقاس السيولة بنسبة الأصول السائلة وشبه السائلة إلى الودائع، وهناك العديد من النسب يمكننا من قياس سيولة البنك أهمها⁽¹⁾:

أولاً: نسبة الاحتياطي النقدي القانوني

وهو ذلك الاحتياطي التي تحتفظ به البنوك الإسلامية لدى البنك المركزي، وعادة يشكل نسبة معينة من إجمالي الودائع لدى البنك الإسلامي، هذه النسبة تحدد بموجب قانون وبشكل إلزامي من قبل السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاحتياطي النقدي القانوني} = \text{أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي} / \text{قيمة إجمالي الودائع} + \text{التزامات أخرى}$$

حيث أن الالتزامات الأخرى تتمثل في الشيكات، الحوالات والاعتمادات مستحقة الدفع، وبشكل عام الأرصدة النقدية المستحقة للبنوك الأخرى .

ثانياً: نسبة الرصيد النقدي

إن الرصيد النقدي لدى البنوك الإسلامية يتأثر بعمليات السحب والإيداع لدى البنوك ذاتها، والمهم في الأمر هو معرفة نسبة الرصيد النقدي لا قيمته، على اعتبار أن هذه النسبة تمثل المعيار الذي يمكننا من معرفة سيولة البنك، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \text{رصيد مودع لدى البنك المركزي} + \text{نقدية جاهزة لدى البنك} / \text{قيمة إجمالي الودائع} + \text{التزامات أخرى}.$$

ثالثاً: نسبة السيولة العامة

تعني هذه النسبة مدى قدرة البنك على سداد التزاماته المستحقة بشكل عام، وذلك بالاعتماد على أصوله السائلة والشديدة السيولة، وتحسب بالعلاقة التالية:

(1) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، بحث رقم 66، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2004، ص: 145-148.

نسبة السيولة العامة = رصيد مودع لدى البنك. المركزي + نقدية جاهزة البنك + أصول شديدة السيولة/ إجمالي الودائع + التزامات أخرى

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة البنك على تخطيط التدفق النقدي بما يمكنه من مواجهة السحوبات المفاجئة، وكذلك قياس مدى كفاءة البنك في إجراء توازن بين الربحية والسيولة، فمن المعروف أن النسب العالية من السيولة تكون في العادة على حساب الربحية، وتضم كل من الأوراق المالية والتجارية قصيرة الأجل.

المبحث الثاني

طريقة CAMELS

سنتناول بالدراسة هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

- طريقة CAMELS: تعريفها، نشأتها، تطورها؛
- عناصر طريقة CAMELS .

المطلب الأول: طريقة CAMELS: تعريفها، نشأتها، تطورها

أولاً: تعريف طريقة CAMELS

تتمثل طريقة (CAMELS) في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه⁽¹⁾، وتعتبر هذه الطريقة أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش

(1) تشكل البيانات المالية القاعدة الأساسية للتحليل الكمي بطريقة CAMELS حيث يجب أن توفر البنوك الوثائق المالية والمحاسبية تكون مراجعة ومدققة للسنوات الثلاث الأخيرة، بالإضافة إلى الوثائق الأخرى التي توفر معلومات على البرامج المستقبلية وكذلك تطورات البنك.

الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار (CAMELS) والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال ستة مؤشرات تتمثل أساسا في العناصر التالية⁽¹⁾:

Capital Adequacy	كفاية رأس المال
Asset Quality	جودة الأصول
Management Quality	جودة الإدارة
Earning Management	إدارة الربحية
Liquidity Position	درجة السيولة
Sensitivity to Market Risk	الحساسية اتجاه مخاطر السوق

حيث يرمز الحرف **C** لمدى كفاية رأس المال لحماية المودعين وتغطية المخاطر والحرف **A** لجودة المتوجات وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها بينما يرمز الحرف **M** للإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي، أما حرف **E** فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال والحرف **L** يرمز لقياس سلامة السيولة ومقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة وأخيرا الحرف **S** الذي يرمز لحساسية المصرف اتجاه مخاطر السوق⁽²⁾.

ثانيا: نشأة وتطور طريقة CAMELS

بدأ استخدام طريقة (CAMELS) في بداية عام 1980م من طرف البنك الفدرالي الأمريكي، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر (EWS)، وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها أمريكا منذ عام 1929م، ولقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللون الاقتصاديون إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذه الطريقة في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعًا، كما أثبتت الدراسات أيضا قدرة هذه الطريقة على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار، ولذلك فقد طالب الكثير من

(1) طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص: 103.

(2) Kramo N'guessan, *Rapport de mission sur l'analyse financière des risques des banques et des pays dans les marchés émergents*, New York, 4-10 décembre 2004, p : 5.

الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل⁽¹⁾، ورأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار (CAMELS) ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية⁽²⁾.

ثالثاً: كيفية استخدام معيار CAMELS في قياس كفاءة أداء الفروع وتصنيفها

تم تطوير معيار (CAMELS) بإدخال بعض التعديلات عليه يجعله أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي باستنباط نموذج يساعد المصارف المركزية على عمل تقييم وتصنيف داخلي لفروعها العاملة وقياس مستوى كفاءة أداء فروعها الداخلية المالي بدلا من الاعتماد فقط على الربحية كمعيار لقياس أداء الفروع، وذلك عملاً بمبدأ الرقابة الذاتية التي تسعى البنوك لتفعيله وفقاً لمعايير لجنة بازل الثانية حتى يقوم كل مصرف بتقييم نفسه بنفسه ويقف على حقيقة موقفه المالي قبل أن يتم تقييمه بواسطة البنك المركزي. ويتم تصنيف البنوك كما يلي:

تتراوح درجات التصنيف ما بين التصنيف (1) وهو الأفضل إلى التصنيف (5) وهو الأسوأ كالاتي:

جدول (6): تصنيف البنوك حسب طريقة CAMELS.

التصنيف رقم 1	قوي
التصنيف رقم 2	مرضي
التصنيف رقم 3	معقول
التصنيف رقم 4	هامشي (خطر).
التصنيف رقم 5	غير مرضي

Source: Kramo N'guessan; *Rapport de mission sur l'analyse financière des risques des banques et des pays dans les marchés émergents*, New York, 4-10 décembre 2004, p: 7.

حيث تتوزع درجات التصنيف بالتساوي على العناصر الستة المكونة للمعيار المذكور، ويعتمد التصنيف على تقييم 44 مؤشر منها 10 مؤشرات رقمية في شكل نسب ومعايير مالية بالإضافة إلى 34

(1) هناك خلاف حول إمكانية نشر نتائج تحليل معيار CAMELS للجمهور ما بين المؤيد والمعارض، فهناك من يرى أنها في غاية السرية ولذلك تقتصر فقط على السلطات الرقابية حتى لا يؤثر نشرها على ثقة الجمهور في المصارف والنظام المصرفي ككل، بينما يرى البعض الآخر ضرورة نشرها لتمليك الحقائق للجمهور ومن ثم يتخذ قراره على بينة من الأمر طالما أن النشر لا يؤثر على سلامة النظام المصرفي ولا يؤدي إلى فشله وانهياره ككل.

(2) Gunter Capelle-Blancard, Thierry Chauveau, *L'apport des modèles quantitatifs à la supervision bancaire en Europe*, Revue française d'économie, Vol 19, N° :1, 2004 ; p : 78.

مؤشر نوعي تؤخذ جميعا في الحساب بغرض الوصول إلى التصنيف النهائي لكل مصرف، ويتم التصنيف لكل مجموعة متشابهة من المصارف ولكل مصرف على حدة وفق المجموعة التي ينتمي إليها.

رابعاً: مميزات معيار CAMELS

يمكن تلخيص أهم مميزات معيار (CAMELS) في النقاط التالية⁽¹⁾:

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد؛
- توحيد أسلوب كتابة التقارير؛
- اختصار زمن التقييم بالتركيز على ستة بنود رئيسة وعدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية؛
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير ويزيد في مصداقيتها؛
- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقياً لكل مصرف على حدة ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسياً لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الستة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.

خامساً: مآخذ طريقة CAMELS

يمكن تلخيص أهم مآخذ طريقة (CAMELS) في النقاط التالية⁽²⁾:

- أعطى المعيار أوزان ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها، وحتى لو تم التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فإنه من الصعوبة بمكان تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذا أيضاً قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه؛
- يعتمد المعيار على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافاً ملحوظاً من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة؛
- يعتمد المعيار على قياس الأداء استناداً على المصارف الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، وعليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقاً لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.

(1) عبد النبي إسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، مجلة جامعة أسيوط، مصر، 2008، ص: 8.

(2) Anne-Claude Creusot, *Présentation de l'outil d'évaluation des performances CAMELS ; BIM n° 138*, novembre 2001, p : 2-4

المطلب الثاني: عناصر طريقة CAMELS

أولاً: كفاية رأس المال: (Capital Adequacy)

1- مفهوم كفاية رأس المال

يوضح مفهوم كفاية رأس المال العلاقة بين مصادر رأس مال المصرف والمخاطر المحيطة بموجوداته، وتعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة المصرف، حيث يمكن تعريف درجة الملاءة في البنك بأنها احتمال إعسار البنك، حيث كلما انخفض احتمال الإعسار ارتفعت درجة الملاءة⁽¹⁾، أما قياس الملاءة فإن الجهات الرقابية اعتمدت بداية نسبة الرافعة المالية التي تقيس نسبة رأس المال إلى الموجودات لقياس الملاءة، ثم جاءت مقررات لجنة بازل عام 1988 واعتبرت أن هذه النسبة لا تقيس الملاءة كونها لا تميز بين موجودات البنك تبعاً لدرجة المخاطرة، وقد أخذت بعين الاعتبار الدور الذي يلعبه رأس المال في تحمل الخسائر وأموال المودعين⁽²⁾.

وقد تم تمييز رأس المال إلى شريحتين: رأس المال الأساسي ورأس المال الثانوي، كما قسمت أصول البنك بناء على مقدار التباين في المخاطرة إلى أربع فئات رئيسية، حيث أعطيت لكل فئة منها أوزاناً ترجيحية حسب درجة مخاطر الأصول، ويعبر عن نسبة كفاية رأس المال (بازل1) بنسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة المرجحة. لكن بعد التطبيق لمعيار بازل1 ظهرت فيه بعض نقاط الضعف أبرزها⁽³⁾:

- أعطي من خلال هذا المعيار وزناً ترجيحياً للالتزامات القطاع الخاص تجاه البنوك 100% باستثناء القروض العقارية، وقد طالب المعيار البنوك بالاحتفاظ برأس مال بنسبة 8% من هذه الالتزامات وقد نتج عن ذلك عدم التمييز بين البنوك وفقاً لدرجة مخاطرتها؛
- قيام العديد من البنوك بنقل الأصول ذات المخاطر المنخفضة إلى خارج الميزانية من خلال التوريق الذي هو تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع درجة مخاطرة الجزء المتبقي من أصول البنك؛

(1) Alan Greenspan, *The Role of Capital in Optimal Banking Supervision and Regulations*, Economic Review, N: 10, 1998, p: 25.

(2) ماهر الشيخ حسن، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1984، ص: 9.

(3) Jean-Marc Figuet, *Quelques implications stratégiques des accords de Bâle-2*, article publié dans : *Management de la banque, risques, relation, organisation, coordination* par Éric Lamarque, Pearson éducation, France, 2005, p : 42.

- لم يأخذ المعيار القديم بعين الاعتبار المخاطر التشغيلية⁽¹⁾، والتي تعني احتمالية الخسارة الناجمة عن عدم كفاءة العمليات الداخلية، ومع التطورات التكنولوجية الراهنة زادت حدة وأهمية هذا النوع من المخاطر.

وبناء على ما سبق فإن لجنة بازل قامت في عام 2004م بتقديم معيار جديد لكفاية رأس المال بهدف تعزيز سلامة ومتانة النظام المالي والمصرفي العالمي وتعزيز التنافسية بين مؤسسات الجهاز المصرفي وتغطية أشمل للمخاطر التي تواجه البنوك، حيث سمي هذا المعيار بمعيار بازل 2.

2- الأسس التي يستند إليها معيار بازل 2

يقوم معيار بازل 2 على ثلاث ركائز أساسية تمثلت في النقاط التالية:

1-2- متطلبات دنيا لرأس المال

تختلف اتفاقية بازل 2 عن اتفاقية بازل 1 في تعريفها لمفهوم الأصول المرجحة بأوزان أخطارها، وذلك عن طريق تعديل طرق قياس وحساب هذه الأصول وتستهدف طرق القياس الجديدة دعم وتطوير قدرات البنوك على تقييم المخاطر، حيث تقوم هذه الركيزة على عنصرين أساسيين هما: إدخال بعض التعديلات على أساليب قياس مخاطر الائتمان واستحداث أسلوب جديد مباشر للتعامل مع مخاطر التشغيل، وذلك بجانب مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، وفي هذا السياق تقدم الاتفاقية الجديدة ثلاث طرق بديلة لقياس كل من مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل⁽²⁾، مما يسمح للبنوك والجهات الرقابية باختيار أفضل الأساليب التي تلائم درجة تطور العمليات المصرفية والبنية المؤسسية للأسواق المالية⁽³⁾.

نسبة كفاية رأس المال = رأس المال / المخاطر الائتمانية + المخاطر السوقية + المخاطر التشغيلية

(1) تعرف مخاطر التشغيل طبقاً للإطار الجديد لاتفاقية بازل 2 على أنها الخسائر التي قد تنشأ عن استخدام نظم تشغيل داخلية غير مناسبة، أو عدم كفاءة العنصر البشري، أو وجود ظروف خارجية غير مواتية.

(2) - بالنسبة لمخاطر الائتمان تقترح اتفاقية بازل 2 ثلاثة أساليب لقياس هذا النوع من المخاطر وهي:

- الأسلوب المعياري (Standardized Approach)
- أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي (Basic Internal Ratings Approach)
- أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم (Advanced Internal Ratings Approach)

- أما بالنسبة لمخاطر التشغيل تقترح أيضاً الاتفاقية ثلاثة أساليب وهي:

- أسلوب المؤشر الأساسي (Basic Indicator Approach)
- الأسلوب المعياري (Standardized Approach)
- أساليب القياس المتقدمة (Advanced Measurement Approches)

(3) Jean-Marc Figuet, *op.cit*, p : 42.

2-2- مراجعة السلطات الرقابية

تتم المراجعة من خلال تحديد وزن ترجيحي للمخاطر يعتمد على مدخلات يقوم بإعدادها البنك، ويتطلب هذا الأمر مراجعة السلطات الرقابية للتأكد من توفر متطلبات القياس على مستوى البنك أو مؤسسة التصنيف الائتماني، ومراجعة دقة القياس وإمكانية الاعتماد عليه، إضافة إلى الإجراءات التي ينبغي إتباعها حالة تراجع الملاءة.

2-3- انضباط السوق أو الشفافية المالية

يولي معيار بازل2 أهمية كبيرة لمراقبة السوق من خلال الشفافية التامة للإفصاح عن البيانات والمعلومات ومستوى الملاءة والأساليب المستخدمة لإدارة المخاطر، حيث تساعد البنوك والمراقبين على إدارة المخاطر ودعم استقرارها، إلى جانب تلافي إغراق السوق بالمعلومات التي يصعب تحليلها أو استخدامها في التعرف على الحجم الفعلي للمخاطر التي تواجه البنوك، وقد يلجأ المراقبون للعديد من الطرق القانونية لإلزام البنوك بإتباع متطلبات الإفصاح، ومنها على سبيل المثال إلزامها بنشر المعلومات في تقارير تكون متاحة للعامة، ويعتمد مدى التزام البنوك بمثل هذه المتطلبات على السلطة القانونية للمراقبين. ويمكن تلخيص تطورات حساب نسبة كفاية رأس المال من خلال الشكل رقم (12).

شكل (12). تطورات نسبة كفاية رأس المال.

نسبة كفاية رأس المال = رأس المال / الموجودات.

نسبة كفاية رأس المال = رأس المال / الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية

نسبة كفاية رأس المال = رأس المال / الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية.

الشكل من إعداد الباحث

3- كفاية رأس المال المقترحة ومدى توافقها مع طبيعة البنوك الإسلامية

نعلم أن طبيعة موجودات ومطلوبات المصارف الإسلامية وخصائصها الوظيفية تختلف كثيراً عن طبيعة موجودات ومطلوبات المصارف التقليدية، الأمر الذي ينشأ عنه عدم ملائمة منهجية حساب نسبة كفاية رأس المال التي أقرتها لجنة بازل بشكلها الحالي للتطبيق على المصارف الإسلامية (1).

وتتمثل المشكلة الأساسية هنا في أن منهجية بازل في إطار تحديد المخاطر المتعلقة برأس المال لم تتعاط مع أهم بنود المطلوبات في البنوك الإسلامية، وهي ودائع حسابات الاستثمار، والتي لا تعتبر ضمن بنود رأس المال المشارك في المخاطر، ولا تعتبر في الوقت نفسه ضمن بنود المطلوبات بالمعنى المتعارف عليه في البنوك التقليدية، والتي لا تتحمل المصارف الإسلامية أصلاً أية مخاطر، حيث أن هذه الودائع تشارك في تحمل مخاطر الاستثمار التي يقوم بها المصرف.

لذلك فإن العديد من المشكلات تظهر في سياق تطبيق هذه المنهجية ويتمثل بعضها في تحديد مكونات رأس المال الذي يتحمل المخاطر (بسط النسبة) والأخرى تتعلق بتحديد الموجودات المرجحة بالمخاطر (مقام النسبة) (2)، هذا ولما كانت ودائع حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية تعتبر أهم مصدر من مصادر أموالها إلى جانب الحسابات الجارية وحقوق المساهمين، وأن طبيعة هذه الودائع وعلاقتها برأس مال المصرف مختلفة تماماً عن طبيعة الودائع في البنوك التقليدية لأن العلاقة بين المصرف والمودع في المصرف الإسلامي علاقة مضاربة، بينما تعتبر الوديعة في البنك التقليدي بمثابة قرض يلتزم المصرف بسداده بغض النظر عن نتائج أعماله، ومن هنا يثار السؤال التالي: ما هي المخاطر التي يتعرض لها رأس مال المصرف الإسلامي نتيجة قبوله التعامل بودائع حسابات الاستثمار؟

إن ودائع حسابات الاستثمار في المصرف الإسلامي تتعرض إلى عدة مخاطر تنشأ عن إدارة تلك الحسابات، وقد يؤثر بعضها سلباً على رأس المال، وقد أشارت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المصرفية الإسلامية إلى هذا الموضوع حيث حددت هذه المخاطر في نوعين، مخاطر تجارية منقولة ومخاطر استثمارية، ولعله من المفيد مناقشة هذه المخاطر ومدى تأثيرها على رأس مال المصرف الإسلامي بغرض الوصول إلى تشكيل مقام النسبة اللازمة لحساب كفاية رأس المال.

3-1- المخاطر التجارية المنقولة

تقوم العلاقة بين المصرف الإسلامي وأصحاب ودائع الاستثمار على فقه عقد المضاربة الذي يقتضي أن يكون العائد لأصحاب هذه الحسابات متغيراً ويعتمد على نتائج الاستثمار ويمكن أن يكون هذا العائد

(1) إبراهيم عبد الحليم عباد، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه منشورة، دار النفائس، عمان، الأردن، 2008، ص: 124.

(2) Hennie Van Greuninig, Zemir Iqbal, *Risk analysis for Islamic banks*, the World Bank, Washington D.C, 2008, p: 224.

سالباً في حالة الخسارة، ولكن قد يجد المصرف نفسه وتحت ضغوط تجارية بحكم المنافسة في السوق مضطراً إلى دفع معدل عائد لأصحاب الودائع أعلى من معدل العائد الذي يدفعه. بموجب الشروط التعاقدية الواردة في عقد المضاربة متنازلاً في هذه الحالة عن جزء من حصته في الربح، وإلا ربما سيواجه المصرف حالة عمليات السحب المفاجئة من قبل المودعين في حالة الشعور بوجود انخفاض ملموس في العائد أو تعرض تلك الودائع إلى خطر الخسارة⁽¹⁾.

وعليه فإنه طبقاً لتعريف الملاعة وأثرها على إعمار البنك فإن الخسائر التي قد تتعرض إليها ودائع حسابات الاستثمار، تنتقل مخاطرها بفعل تلك الاعتبارات إلى رأس مال المصرف نفسه، وبالتالي يكون لها آثار إضافية واضحة على جزء من الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من تلك الحسابات والتي يشملها مقام احتساب النسبة.

3-2- المخاطر الاستثمارية

والمعلقة بمخالفة البنك لنصوص عقد وديعة الاستثمار أو ارتكابه مخالفة أو تقصير أو إهمال في إدارة الأموال المودعة لديه، وبالتالي فإن البنك يتحمل المسؤولية عن تلك الخسائر، الأمر الذي يدعو إلى تضمين مقام النسبة بعضاً من الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من ودائع حسابات الاستثمار⁽²⁾.

وبناء على ما سبق ولأغراض التطبيق في مواجهه كل من المخاطر التجارية المنقولة والمخاطر الاستثمارية، فقد قررت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أن تكون النسبة التي تدرج في مقام معادلة احتساب كفاية رأس المال (50%) من قيمة حسابات الاستثمار.

وفيما يتعلق بأثر كل من المخاطر التجارية المنقولة والمخاطر التشغيلية على عناصر البسط أيضاً، فإنهما بحكم تعريفهما مخاطر تتحملهما أموال المساهمين (البنك)، وليس حسابات الودائع، وبالتالي فإنه بإتباع منهجية بازل فلا يجوز أن يضاف أي جزء من حسابات الاستثمار إلى بسط النسبة، فرأس مال المصرف هو الذي يقدم الحماية لتلك الحسابات، في مواجهه هذه المخاطر، وإذا تم النظر إلى هذه الحسابات على أنها شبيهة بمكونات الشريحة الثانية حتى تصبح مؤهلة لإدراجها ضمن مكونات رأس المال، فإن الشرط الذي وضعته بازل هو أن لا تقل مدة استحقاق هذا الدين عن خمس سنوات، وهذا الأمر غير متحقق عملياً في المصارف الإسلامية فمعظم حسابات ودائع الاستثمار تقل مدة استحقاقها عن خمس سنوات، وبالتالي لا مبرر لإدراج ودائع حسابات الاستثمار ضمن تشكيل بسط النسبة.

(1) ثنائي محمود محمد الزعابي، تطوير نموذج احتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص: 85.

(2) المرجع السابق، ص: 85-86.

وبالتالي يكون احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لما اقترحتة لجنة كفاية رأس المال المنبثقة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عام 1999م كما يلي:

نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية = رأس المال المدفوع والاحتياطيات + احتياطيات مخاطر الاستثمار + احتياطيات إعادة التقويم / (الأصول الخطرة المرجحة الممولة من رأس المال + المطلوبات باستثناء حسابات الاستثمار المشتركة) + 50% من حسابات الاستثمار المخصص.

هذا ولما كانت مقررات لجنة بازل كما سبق عرضه، قد جاءت في الأصل لتقييم الدور الذي يمكن أن يتحمله رأس المال المصرفي، في مواجهه الخسارة وحماية أموال المودعين من خلال إعطاء أوزاناً ترجيحية لفئات الأصول تعكس درجات التباين في المخاطر التي تتعرض لها ، حيث أعطت أوزاناً ترجيحية وبالتالي فإن نسبة هذا المعيار هي:

رأس المال / الأصول المرجحة بالمخاطر $\leq 8\%$

3-3- نسبة كفاية رأس المال في بعض البنوك الإسلامية

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي.

جدول (7): نسبة كفاية رأس المال في بعض البنوك الإسلامية: 2000- 2008.

البنك السنة	بنك الراجحي	بنك الجزيرة	بنك أبوظبي الإسلامي
2000	27.00%	16%	37.17%
2001	24.50%	19%	38.27%
2002	25.90%	23.60%	31.86%
2003	24.40%	15.10%	24.70%
2004	18.80%	21.51%	21.40%
2005	18.20%	25.40%	14.10%
2006	25.30%	40.09%	12.20%
2007	23.60%	32.55%	16.73%
2008	14.60%	19.34%	11.84%

الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى التقارير السنوية للبنوك.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الثلاث كانت أكبر من 8% وهذا يعني أن بنك الراجحي والجزيرة وأبوظبي الإسلامي لديهم ملاءة جيدة، ونلاحظ أن هناك انخفاض في نسبة كفاية رأس المال على العموم، وهذا راجع إلى تغيير طريقة حساب النسبة حيث بعدما كانت هذه البنوك تطبق معيار بازل1، أصبحت تطبق النسبة المقترحة من طرف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المرتكزة أساسا على معيار بازل2.

ثانيا: جودة الأصول

يتم تحليل جودة الأصول من خلال نوعية محفظة الأوراق المالية والتي تقاس من خلال مؤشرين هما المحفظة ذات المخاطر وسياسة التخلي عن الديون، وكذلك نظام ترتيب محفظة الأوراق المالية والذي يتضمن تحليل الميزانية وتقييم سياسة البنك في تقييم مستوى مخاطر المحفظة، وأخيرا الموجودات الثابتة حيث تبين جودة الأصول مستوى مخاطر القروض والاستثمارات والأصول الثابتة وكذلك العمليات خارج الميزانية، وبالتالي من المفروض أن يكون للبنك القدرة على تعريف وقياس ومراقبة المخاطر، وذلك لتقييم جودة الأصول مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى المؤونات للديون المشكوك في تحصيلها⁽¹⁾، بالإضافة إلى معايير أخرى تتمثل فيما يلي:

- سمعة المؤسسة؛
- الإستراتيجية المتبعة؛
- حجم العمليات المحققة من طرف المؤسسة المالية؛
- انضباط واحترام إجراءات تسيير القروض وإدارة مخاطرها؛
- نوعية محفظة القروض والاستثمارات؛
- نوعية نظام الإدارة ونظام المراقبة الداخلي.

ثالثا: جودة الإدارة

حيث يتضمن هذا العنصر تحليل خمسة مؤشرات نوعية تتمثل أساسا في: الحوكمة، الموارد البشرية، الإجراءات، المراقبة، التدقيق ونظام المعلومات والتخطيط الاستراتيجي وبالتالي يتم تقييم جودة إدارة البنك من خلال المعايير التالية:

1- الحوكمة

(1) Anne-Claude Creusot; *op.cit*; p: 105-106.

حيث يتم تقييم عمل مجلس الإدارة على أساس تنوع الخبرة التقنية وقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الإدارة وذلك بفعالية ومرونة.

2- الموارد البشرية

ويشكل المعيار الثاني الذي يقيم ما إذا كانت مصلحة الموارد البشرية تقدم نصائح وتوجيهات وتؤثر بشكل واضح على المستخدمين، وذلك من خلال معيار التوظيف والتكوين، وكذلك نظام تحفيز العمال ونظام تقييم الأداء.

3- عملية المراقبة والتدقيق

حيث يتم تقييم درجة تشكيل العمليات الأساسية ومدى فعاليتها في تسير المخاطر على مستوى المنظمة، وذلك من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية ونوعية المراجعة الداخلية والخارجية.

4- نظام المعلومات

والذي يقيم كفاءة وفعالية نظام المعلومات في توفير تقارير سنوية دقيقة وفي الوقت المناسب.

5- التخطيط الاستراتيجي

والذي يحدد ما إذا كانت المؤسسة قد طورت منهج متكامل للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل، وما إذا كان مخطط التنمية قد تم تهيئته.

رابعاً: إدارة الربحية

يعرف الربح بأنه الفرق بين الإيرادات والتكاليف، ويعرف أيضاً على أنه الزيادة في العائد الناشئة عن المخاطرة، ويعرف الربح في النظام الإسلامي على أنه عوائد عناصر الإنتاج والتي تتمثل في الأرض ورأس المال والعمل، فعنصر العمل يمكن أن يحصل على أجر محدد أو يأخذ حصة معلومة من الربح أو الناتج كما في المضاربة والمزارعة والمساقات، وتحصل الأرض على إيجار أو حصة من الناتج، أما عائد رأس المال فهو الربح وليست الفائدة الربوية، أي يمكن تعريف الربح على أنه المبلغ المتبقي للمؤسسة بعد دفع عوائد عناصر الإنتاج التي تشترك في العملية الإنتاجية على أساس تعاقدية كالأجور والفائدة والريع، بالإضافة إلى الالتزامات الأخرى كالضرائب وأقساط الإهلاك.

حيث يتم تقييم الكفاءة المالية للبنوك من خلال مجموع النسب والمؤشرات ، ولعل أهم هذه النسب استعمالاً هي نسب المردودية من معدل العائد على مجموع الأصول ومعدل العائد على الأموال الخاصة، حيث يمكن أن يحدد معيار الربحية هدفين أساسيين يتمثلان في مستوى قيمة النتائج وتطوراتها وكذلك نوعية ودقة هذه النتائج. وبالتالي يمكن تقييم نتائج البنك بدلالة الأبعاد التالية:

- القدرة في توليد الأرباح غير الموزعة؛
- مستوى الاستقرار في النتائج؛
- مستوى تكاليف النشاطات؛
- مستوى فعالية نظام الموازنة التقديرية ونظام الإعلام في المؤسسة؛
- مستوى إدارة نشاطات الصرف والفوائد.

خامساً: إدارة السيولة

من أبرز التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية مشكلة السيولة بشقيها، إدارة فائض السيولة، ونقص السيولة. ففيما يتعلق بإدارة السيولة فتنشأ أصلاً من حقيقة أن هناك مفاضلة بين السيولة والربحية، وأن هناك تبايناً بين عرض الأصول السائلة والطلب عليها، وبينما لا يستطيع المصرف السيطرة على مصادر أمواله من الودائع، يمكن السيطرة على استخدامات هذه الأموال، وعلى ذلك فإن هناك أولوية تعطى لموقف السيولة عند توظيف الموارد. فالمصارف التقليدية تستطيع أن توظف فائض السيولة لديها وذلك من خلال تقديم القروض البنينة لليلة واحدة أو أكثر، أو من خلال الأسواق النقدية التي تتوفر فيها أدوات نقدية تلائم طبيعة عمل تلك المصارف.

أما في حالة المصارف الإسلامية، فإن الأمر يختلف تماماً فكما هو معلوم، فإن القروض بفوائد لا تجوز لا أخذاً ولا عطاءً، لذلك لا تستطيع هذه المصارف توظيف الفوائض لديها بهذه الطريقة، كما أنها لا تستطيع توظيفها في الأسواق النقدية وذلك لأن الأدوات في هذه الأسواق تعتمد على الفائدة المحرمة شرعاً. من هنا تبرز الحاجة إلى أدوات مالية إسلامية تستطيع المصارف الإسلامية من خلالها أن توظف الفائض لديها وفي نفس الوقت تبقى إمكانية تسيلها قائمة وبأقل تكلفة.

1- ماهية السيولة في البنوك

1-1- تعريف السيولة في البنوك

تعرف السيولة⁽¹⁾ بشكل عام على أنها القدرة على تحويل الأصول إلى نقديات بشكل سريع ودون تحقيق خسارة ، وبالتالي يمكن القول أن السيولة تبين قدرة المؤسسة على تحويل أصولها إلى نقود من خلال بعدين⁽²⁾:

(1) يعتبر مصطلح السيولة مصطلح عصري متداول، على أن هناك مصطلحات مرادفة استخدمت بديلاً عنه، والمصطلح المستخدم لدى الفقهاء هو التنضيق. بمعنى تحويل الموجودات السلعية إلى أثمان من الدنانير والدرهم وهو يقابل إلى حد ما مصطلح تحصيل السيولة ، وهناك مصطلح آخر مقابل للسيولة وهو التقليل ومعناه شراء سلع بالنقود ثم بيعها ووضع ثمن السلعة المباعة في سلعة أخرى وهو يقابل مصطلح توظيف السيولة، وبهذا نجد في التراث الفقهي استخداماً شاملاً لكل من معالجة عجز السيولة عن طريق التنضيق، ومعالجة فيض السيولة عن طريق التقليل.

(2) طارق الله خان، حبيب أحمد، مرجع سابق، ص: 42.

- يتمثل البعد الأول في الوقت الذي تتطلبه عملية تحويل الأصل إلى نقدية إذ كلما قصر ذلك الوقت كلما زادت درجة سيولة ذلك الأصل؛

- ويتمثل البعد الثاني في درجة التأكد التي ترتبط بعملية التحويل أي درجة التأكد من السعر الذي سوف تتم بموجبه عملية تحويل أصل إلى نقدية ولا تترتب عليه خسارة معتبرة للمؤسسة.

أما السيولة في البنك فيمكن تعريفها على أنها قدرة البنك على الوفاء لسحوبات المودعين وتلبية احتياجات الممولين في الوقت المناسب ودون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية⁽¹⁾. ويقصد بها أيضا الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأموال المصرفية المتعارف عليها وبالتالي فإن وفرة السيولة تعني وجود فائض في الأموال المتاحة عن قدرة المصرف على الإقراض، وحينئذ يستثمر هذا الفائض في الأصول السائلة مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف ولدى البنك المركزي، وهذا يعني أن السيولة تتحقق للجهاز المصرفي إذا كانت لديه القدرة على توفير الأموال لمواجهة الالتزامات التعاقدية ومتطلبات العملاء غير التعاقدية بأسعار مناسبة في جميع الأوقات⁽²⁾.

1-2- أهمية السيولة في البنوك

تعتبر السيولة من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها العملاء في تقييم البنوك والمفاضلة بينهم، حيث تمثل السيولة أهم وسائل وقاية البنك من مخاطر الإفلاس، وقدرته على مواجهة الالتزامات التي تتميز بالدفع الفوري، وتمتاز البنوك بهذه الخاصية دون غيرها من المؤسسات لأنها لا تستطيع أن تؤجل صرف شيك مسحوب عليها، أو تأجيل دفع وديعة مستحقة الدفع⁽³⁾، كما أنها لا تستطيع مطالبة المدينين بسداد ما عليهم من قروض وتمويلات لم يحن أجل استحقاقها بعد، بالإضافة إلى ذلك يصعب توقع حجم وتوقيت حركة الأموال من وإلى البنك، الأمر الذي يشكل صعوبة كبيرة أمام إدارة البنك في تحديد حجم السيولة المثلى⁽⁴⁾.

1-3- العوامل المحددة لدرجة السيولة في البنوك

(1) - Fuad AL-Omar, Mohammed Abdel-Haq, *Islamic Banking: theory, practice & challenges*, Oxford University Press, London, 1996, p: 109.

- Vogel Frank E, Hayes Samuel I. *Islamic Law and Finance, Religion, Risk and Return*, The Hague, London, Kluwer Law International, Boston, 1998, p: 198.

(2) أحمد سفر، المصارف والأسواق المالية التقليدية والإسلامية في البلدان العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس، لبنان، 2006، ص: 161.

(3) إذا استطاع المصرف توفير سيولة أمام كل التزاماته وفي وقته المحدد فإنه يكتسب ثقة الجمهور، حيث تعتبر الثقة بالمصرف أهم عنصر لنجاحه والتفاف الجماهير حوله، وأهم دافع لزيادة الودائع المصرفية والتعامل معه، كما أن توافر السيولة يجنب المصرف عن البيع الجبري لبعض الأصول الذي تترتب عليه بعض الخسائر.

(4) جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية، بين الحرية والتنظيم، التقليد والاجتهاد، النظرية والتطبيق، كتاب الأمة رقم 133، قطر، 1986، ص: 99.

- طبيعة الموارد في البنك واستخدامات الأموال لديه ومدد وتواريخ استحقاقها؛
- مدى تقلب الودائع، إذ أن نسبة كبيرة من الودائع المسحوبة من بنك ما تذهب إلى الإيداع في بنك آخر؛
- الاحتفاظ بكميات كبيرة من الأوراق المالية وأثر ذلك على عائد المحفظة؛
- نسبة رأس المال إلى الاستثمارات الخطرة ومدى استعداد إدارة البنك لتحمل المخاطر؛
- الحالة الاقتصادية السائدة، فإذا كانت حالة انكماش فيفضل الاحتفاظ بدرجة عالية من السيولة، وذلك خوفاً من عدم إمكانية تسديد الزبائن مستحقاتهم، وأما إذا كانت حالة رواج فإن الطلب سيزداد على الأموال وبالتالي يقوم البنك بتمويل المؤسسات والأفراد الأمر الذي يؤدي حتماً إلى انخفاض كمية السيولة في البنك.

1-4-أنواع السيولة في البنوك

- السيولة النقدية: وهي النقدية الجاهزة تحت تصرف المصرف، وتشمل ما يلي:
 - النقدية بالعملة الوطنية والأجنبية الموجودة في خزائن البنك؛
 - الودائع لدى البنوك الأخرى ولدى البنك المركزي؛
 - الشيكات تحت التحصيل.
- السيولة شبه النقدية: وهي الأصول التي يمكن تصفيتها أو بيعها أو رهنها ومنها (أذونات خزينة، كمبيلات مضمومة، أوراق مالية كالأسهم والسندات)، وهي أصول تسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة، حيث تتصف هذه الموجودات بأنها قصيرة الأجل كما تتوفر إمكانية بيع مثل هذه الموجودات عند الحاجة.

2- ماهية إدارة السيولة في البنوك

- يمكن تعريف إدارة السيولة في البنوك بأنها الملاحة بين تحصيل السيولة بأقصر وقت وأفضل سعر، وبين استثمارها وتوظيفها بصورة مجدية⁽¹⁾، حيث تهدف إدارة السيولة في البنك إلى النقاط التالية⁽²⁾:
- توفير الإدارة المصرفية السليمة التي تتخذ القرارات المناسبة بشأن الوصول إلى مستوى معين من حجم الودائع لا يكون زائداً عن الحاجة من خلال عدم القدرة على توظيفها الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدلات الربحية؛

(1) عبد الستار أبوغدة، بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، ج11، مجموعة البركة المصرفية، البحرين، 2010، ص:142.

(2) عبد القادر الدويك، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، المؤتمر الخامس للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في سورية، دمشق، 22-23 مارس 2010، ص:12.

- المحافظة على سيولة كافية لتلبية الاحتياجات الطارئة وذلك دون اللجوء إلى تصفية بعض الأصول (أسهم ، صكوك ، ودائع وكالة استثمارية الخ) ما قد يعرض البنك لتحقيق خسائر على هذه الأصول وخصوصا عندما لا تكون ظروف السوق مواتية؛
- تحقيق عائد مناسب ومنافس على استثمارات البنك؛
- تقليل مخاطر الاستثمار التي يمكن أن تنشأ عن عدم التأكد من المحيط بالأسواق المالية أو بظروف المؤسسات المالية المصدرة للأدوات المالية التي يستثمر فيها البنك، ويكون ذلك بشكل أساسي من خلال تنويع محفظة الأوراق المالية ووضع الحدود القصوى لها؛
- وضع الضوابط والقواعد والسقوف لتقليل مخاطرة البنك بمجالات التوظيف والوصول إلى مخاطرة مقبولة ومدروسة؛
- المراجعة الدورية لسياسة السيولة بما يتناسب مع نشاطات البنك؛
- وضع حدود دنيا لحجم السيولة بما يتلاءم ونشاطات البنك والنسب المحددة من قبل السلطات النقدية.

ويتم تقييم إدارة السيولة في البنوك من خلال الأبعاد التالية⁽¹⁾:

- كفاءة المسؤولين على تحديد وقياس ومراقبة السيولة؛
- القدرة على تحويل الأصول المتداولة إلى نقديات دون تحقيق خسارة؛
- القدرة على الدخول إلى سوق النقد وكذلك الحصول على مصادر تمويل؛
- مستوى تنوع مصادر التمويل؛
- مدى استقرار الودائع؛
- القدرة على توريق الأصول في الأسواق المالية.

3- متطلبات ومشكلات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

3-1- متطلبات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

تختلف طبيعة السيولة في النظام المصرفي الإسلامي عنها في النظام المصرفي التقليدي، من حيث أن البنوك الإسلامية لا تحتاج إلى توفير سقف معين من السيولة لمواجهة الطلب على الودائع الاستثمارية، وذلك لأن الودائع الاستثمارية تخضع لنظام المضاربة الشرعية الذي يقضي بعدم جواز سحب أموال الودائع قبل انتهاء أجل، وتدخل ضمن مشروع لا يجوز أن تخرج منه إلا بعد انتهاء المشروع، وبالتالي فإن تسهيلها

(1) Anne-Claude Creusot, *op.cit*, p : 4-5.

يحتاج إلى تنضيف حقيقي بالتصفية أو بالتنضيف الحكمي ومن هنا فإن المصرف الإسلامي ليس ملزماً برد الأموال إلى المضارب إلا بعد انتهاء فترة العقد (1).

3-2- مشكلات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

يمكن تلخيص أهم المشكلات التي تواجهها البنوك الإسلامية في إدارة سيولتها من خلال الشكل رقم (13).

شكل (13): مشكلات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية.



المصدر: عبد القادر الدويك، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، المؤتمر الخامس للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في سورية، دمشق، 22-23 مارس 2010، ص: 18.

4- الطرق التقليدية للحصول على السيولة وبدائلها الشرعية

4-1- المسعف الأخير والبديل الشرعي في الحصول على السيولة

تسمى الجهات الرقابية أو البنوك المركزية بالمسعف الأخير للبنوك في حالة حاجتها إلى السيولة، حيث تقوم هذه الجهات بتوفير السيولة المطلوبة ولكن بفائدة ربوية، حيث لا تستفيد من هذا الإسعاف البنوك الإسلامية في حين أن البنوك التقليدية تستفيد من ذلك، وفي ظل عدم وجود المقرض الأخير لتمويل عجز

(1) إبراهيم عبد الحليم عباده، مرجع سابق، ص: 64.

السيولة تجد المصارف الإسلامية مضطرة إلى الاحتفاظ بمستوى عال من السيولة، وبالتالي انعكاس ذلك على ربحيتها من جهة وعلى أرباح أصحاب حسابات الاستثمار من جهة أخرى⁽¹⁾.

ومن هنا يرى العديد من الباحثين أن العدالة تقتضي أن تسعى هذه الجهات الرقابية لتوفير السيولة للبنوك الإسلامية عن طريق أحد العقود الشرعية، من مضاربة أو وكالة بالاستثمار، أو نحو ذلك من العقود الشرعية.

ولكن يصعب تطبيق هذا الاقتراح في ظل نظام مصرفي تقليدي بحيث لا تسمح القوانين والتشريعات للبنك المركزي استثمار أمواله في مشاريع يمكن أن تحقق خسارة.

ويقترح محمد نجاة الله صديقي في هذه القضية، بأن تمنح البنوك الإسلامية قروضا بدون فائدة من البنك المركزي في حدود ما عندها من احتياطات عندما تكون في حاجة إلى سيولة وتحدد فترة زمنية مع السلطات النقدية لتسديد هذه القروض⁽²⁾.

ويتبين من هذا الاقتراح عدم موافقته للسياسة النقدية بحيث تعتبر الاحتياطات النقدية بمثابة ضمان للمودعين ووسيلة يتحكم بها البنك المركزي في خلق النقود وبالتالي لا يمكن استعمال الاحتياطات النقدية لتغطية سيولة البنوك الإسلامية.

كما يقترح كل من عمر شابرا وحبيب أحمد إنشاء وعاء مالي مشترك لدى المصارف المركزية، تساهم البنوك الإسلامية فيه بقدر محدد من نسبة ودائعها، ويتبع ذلك أن يكون لها الحق في الاقتراض من هذا الوعاء من غير فرض فوائد عليها شريطة أن يكون الاستخدام الصافي لهذه التسهيلات صفرا خلال فترة زمنية محددة. ويمكن أن ينظر لهذا الإجراء على أنه أحد أشكال التأمين التعاوني.

ويؤخذ على هذا الاقتراح على أنه يشكل عبء آخر على البنوك الإسلامية في تجميد مبالغ أخرى بالإضافة إلى الاحتياطي النقدي المفروض عليها من طرف السلطات النقدية.

4-2- دور الصكوك في حل مشكلة نقص السيولة في المصارف الإسلامية

تتعرض المصارف الإسلامية لمشكلة نقص السيولة⁽¹⁾ بسبب اختلاف طبيعة عمل المصارف الإسلامية عن نظيرتها التقليدية، فتنشأ أزمة السيولة من أن المصرف لا يستطيع في إطار المشاركة في الربح والخسارة

(1) محيي الدين أحمد، أسواق الأوراق المالية وأثرها الإنمائية في الاقتصاد الإسلامي، سلسلة صالح كامل للرسائل الجامعية في الاقتصاد الإسلامي، 1994، ص: 257.

(2) محمد نجاة الله صديقي، هل تؤدي أساليب التمويل الإسلامية إلى التوسع النقدي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، ع95، بنك دبي الإسلامي، مايو 1989، ص: 47.

أن يسترد تمويله ما لم يصل المشروع إلى مرحلة الإثمار الناجح⁽²⁾. وذلك أمر بديهي لأن الاستثمار يكون على شكل أصول عينية يصعب تسيلها بسرعة، ولكن في حال تصكيك هذه الاستثمارات فإنه يمكن بيع هذه الأدوات في السوق الثانوية والحصول على السيولة اللازمة.

كما تتعرض المصارف الإسلامية لأزمة السيولة لانتشار صيغ التمويل القائمة على أساس الدين⁽³⁾ - صيغ المراجعة بشكل رئيس - وهذه الأصول لا يمكن تداولها لأنها ستكون من قبيل بيع الدين المنهي عنه شرعاً. ولعل ذلك يكون من الأسباب التي تحت المصارف الإسلامية على تنويع استثماراتها من خلال تفعيل صيغ المشاركة والمضاربة والإجارة، بحيث يمكن تصكيكها عندئذ يمكن أن تكون صكوك المراجعة جزءاً من مجموعة أصول تكون الغالبية فيها للأعيان لا للنقود والديون، وبهذا تصبح قابلة للتداول.

3-4- سوق مصرفية بين المصارف الإسلامية

يقترح العديد من الكتاب والباحثين في الصيرفة الإسلامية ضرورة إيجاد سوق بين البنوك الإسلامية تسهل عملية إدارة السيولة بحيث يكو السوق قائم على العقود الشرعية المعروفة، حيث يتبين أن هذا الاقتراح أحسن وسيلة لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية، وعلى هذا الأساس يصبح من الضروري قيام السلطات النقدية بتشجيع وإيجاد سوق بين المصارف الإسلامية.

5- الطرق التقليدية لتوظيف السيولة وبدائلها الشرعية

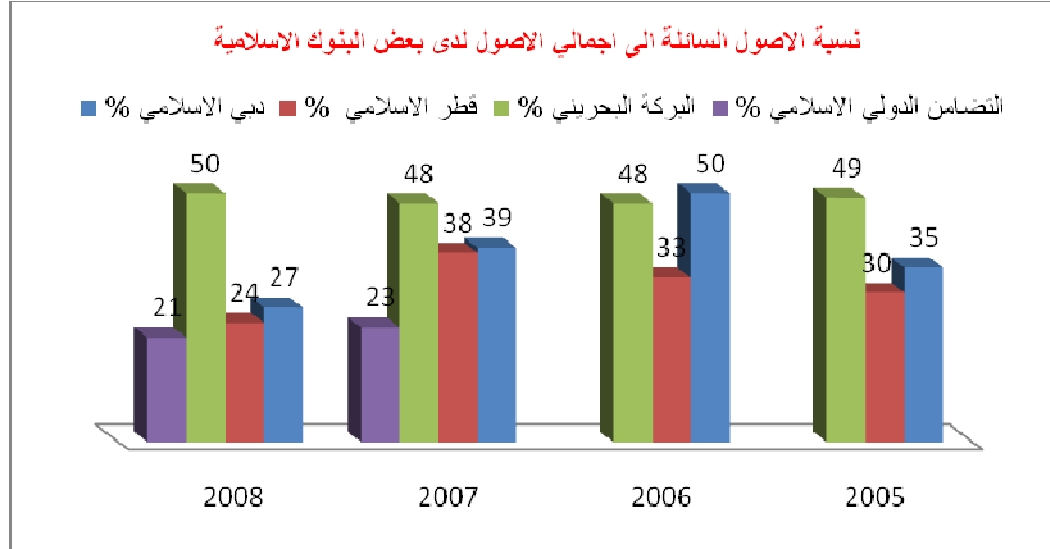
تواجه معظم البنوك الإسلامية فائض في السيولة، وهذا ينعكس على الأرباح وعوائد الاستثمار لديها في ظل المنافسة الكبيرة مع البنوك التقليدية على اعتبار أن ارتفاع إجمالي الأصول النقدية ينعكس على نسبة الأرباح إلى الأصول ويمكن توضيح نسبة السيولة في بعض المصارف الإسلامية خلال الفترة 2005-2008 من خلال الشكل رقم (14).

شكل(14): نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في بعض البنوك الإسلامية.

(1) مما لاشك فيه أن التأخر في سداد الديون يشكل عبئاً كبيراً على المصارف الإسلامية مهما كان سببه، سواء كان سببه المماطلة، أم التعثر في السداد بسبب المعسرة، فالنتيجة واحدة، وهي أن البنوك الإسلامية تفقد جزءاً من السيولة بسبب هذه المتأخرات المطلوبة، وعلى هذا الأساس تعمل البنوك الإسلامية على التنويع في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة وآجالها.

(2) عمر شابر، نحو نظام نقدي عادل، ترجمة سيد محمد سكر، دار البشير، عمان، الأردن، 1989، ص: 199.

(3) منور إقبال، أحمد أوصاف، طارق الله خان، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، ط2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2001، ص: 57-58.



المصدر: عبد القادر الدويك، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، المؤتمر الخامس للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في سورية، دمشق، 22-23 مارس 2010، ص: 22.

5-1- المسعف الأخير والبديل الشرعي في توظيف السيولة

في حالة وفرة السيولة لدى البنوك التقليدية فإنها تودعها لدى البنوك المركزية ولو ليلة واحدة، وهنا لا تتمكن البنوك الإسلامية من استغلال سيولتها لمدة قصيرة عن طريق البنوك المركزية، ومن هنا يرى أيضا العديد من الباحثين أن تتعامل البنوك المركزية مع البنوك الإسلامية عن طريق أحد العقود الشرعية المحققة للغرض للطرفين، مثل عقد المضاربة سواء كانت مباشرة أو عن طريق جهة أخرى، أو عن طريق الوكالة بالاستثمار⁽¹⁾.

5-2- دور الصكوك في حل مشكلة فائض السيولة في المصارف الإسلامية

تقدم الصكوك الإسلامية البديل المناسب لهذه المصارف، وحتى تستطيع هذه الأدوات من القيام بدورها لا بد من وجود سوق ثانوية للأوراق المالية الإسلامية، فكما هو معروف يزدهر العمل المصرفي بوجود أسواق مالية ثانوية ليتم من خلالها الاستثمار في أصول مالية قصيرة الأجل جداً، والتي تستطيع أن تحولها إلى نقد سائل بسرعة كبيرة، وبتكلفة تحويلية ضئيلة. كما أن هذه الأدوات المالية الإسلامية ستشكل الأساس الذي يمكن أن تقوم عليه سوق نقدية إسلامية⁽²⁾.

5-3- توظيف فائض السيولة بالبيع بالمراجحة في السلع الدولية

(1) علي محي الدين القرة داغي، إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية : دراسة فقهية اقتصادية، بحث مقدم إلى الدورة العشرين للمجمع الفقهي الإسلامي - رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، 25-29 ديسمبر 2010، ص: 3.

(2) Alice Hales, *Assets-Backed Securities Tapping Surplus Liquidity*, 2005, From Website: <http://www.db.riskwater.com/global/risk/foreign/islamicfinance/pdfs/is>.

تعتمد جل المصارف الإسلامية اليوم في إدارة السيولة قصيرة الأجل على المراجحة في سوق السلع الدولية وعلى وجه الخصوص سوق لندن للمعادن (LME)، وقد قدرت السوق المالية الإسلامية الدولية حجم المراجحات في سوق السلع الدولية بمائة مليار دولار بنهاية عام 2008، حيث تجري أكبر المصارف الإسلامية في الخليج عمليات مراجحة يومية تتراوح بين 3 و 5 مليارات دولار في اليوم .

ولقد رأت ماليزيا كيف تستفيد المؤسسات الغربية من أموال هذه الصناعة، حيث بلغت عمليات المراجحة في دفاتر شركة «داوي دي» في عام 2006 نحو ثلاث بلايين دولار، في حين تحرم منها الأسواق المالية والشركات في الدول الحاضنة لهذه الصناعة، فسعت لجذب هذه الأموال واستغلالها في تنشيط التجارة الداخلية بدلا من تركها تذهب للخارج، حيث قامت بإنشاء سوق بورصة السلع لتبادل السلع الأولية خصوصا زيت النخيل وهو المنتج الرئيس في البلاد ولغرض تسهيل عمليات المراجحة في هذه السوق فقد قام البنك المركزي بإنشاء شركة لتكون صانع سوق لسلع المراجحة⁽¹⁾.

6- المؤسسات الداعمة لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية

6-1- مركز إدارة السيولة في البحرين

تأسس مركز إدارة السيولة في يوليو عام 2002 بمبادرة من مؤسسة نقد البحرين كشركة بحرينية مساهمة بين بنك البحرين الإسلامي وبنك دبي الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية وبيت التمويل الكويتي وبترخيص رسمي كشركة استثمار مصرفية إسلامية وذلك برأسمال مصرح به 200 مليون دولار أميركي ورأسمال مدفوع 20 مليون دولار⁽²⁾.

ولعل من أهم الأهداف التي من أجلها أنشأ المركز هو المساهمة بفاعلية في تمكين المؤسسات المالية الإسلامية من إدارة سيولتها المالية من خلال أدوات تمويلية قصيرة ومتوسطة المدى متوافقة مع الشريعة الإسلامية وقابلة للتداول ومن ثم للتسييل ومساعدة الدول والحكومات الإسلامية في الاستفادة من أصولها المالية بدلا من الاقتراض الخارجي المرهق لميزانياتها وتحقيق التنسيق والتعاون بين المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى توظيف أموال الدول والمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في مشروعات نافعة

(1) إلا أن الوضع في بقية الدول الحاضنة لصناعة المال الإسلامي خصوصا في دول الخليج وهي المصدر الأول لأموال صناعة الصيرفة الإسلامية ما زال كما هو عليه، فما زالت أسواق الخليج ومؤسساته تصدر أموالها للخارج دون أي مبادرات تذكر في مجال تطوير أسواق السلع في هذه الدول رغم توفر السلع ووجود سيولة تبحث عن قنوات استثمارية بعيدا عن القنوات الاستثمارية التقليدية (العقار والأسهم) بحيث تستطيع هذه الدول توظيف أموال هذه الصناعة في خلق تنمية مستدامة تسهم في نهضة هذه الدول وتطورها، ومن هنا فإنه يجب على دول الخليج البحث جديا في إنشاء سوق مشتركة للسلع مع إنشاء شركات كبرى تكون صانعة للسوق بهدف تسهيل عمليات المراجحة لصناعة الصيرفة الإسلامية ويمكن لدول الخليج الاستفادة من التجربة الماليزية في هذا المجال على أن يكون إنشاء هذه السوق مرحلة أولية في سبيل الوصول لسوق إسلامية عالمية للسلع يتم فيها ربط جميع أسواق السلع في العالم الإسلامي إلكترونيا.

(2) منح مركز إدارة السيولة المالية (LMC) لقب أفضل مؤسسة تمويل في البحرين لعام 2005 من قبل مؤسسة اليوروموني للجودة.

تسهم في تمويل خطط التنمية في الدول الإسلامية واستقطاب الأموال المستثمرة في المراجحات الدولية التي لا توجد عليها رقابة شرعية دقيقة لتحقيق الأمل المنشود في استثمار المدخرات في مناطق جمعها لتعود بالخير والرفاه على أهلها، بالإضافة إلى تسهيل عملية خلق سوق نقدية بين المصارف الإسلامية، وهو ما يمكن المؤسسات المالية الإسلامية من إدارة سيولتها بشكل فعال طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، ولتحقيق هذا الهدف يعمل المركز بفاعلية في سوق الإصدارات الأولية لصكوك التمويل الإسلامية و تأسيس السوق الثانوي لتداول أدوات الخزانة المتوافقة مع الشريعة للمدد القصيرة لأسواق دول مجلس التعاون الخليجي. والجدير بالذكر أن المركز ساهم في ترتيب و تنظيم العديد من إصدارات الصكوك المتميزة والمتنوعة بلغ مجموع مبالغها حوالي 750 مليون دولار و آخرها صكوك الشركة التجارية العقارية - الكويت والبالغة 100 مليون دولار وإصدار صكوك مرفأ البحرين المالي والبالغة قيمتها 170 مليون دولار.

2-6- السوق المالية الإسلامية الدولية

تأسست في البحرين لتوفير ما تحتاجه البنوك الإسلامية الدولية من سيولة، ومنتجات مصرفية إسلامية. فقد وقعت البحرين اتفاقية عام 2001 مع ماليزيا وإندونيسيا والسودان وبروني والبنك الإسلامي للتنمية لإنشاء هذه السوق حيث تم ذلك في أبريل 2002، مركزها البحرين، وأنشئت كمؤسسة داعمة ومروجة لرأس المال الإسلامي، ومطورة لسوق النقد في صناعة التمويل الإسلامي، من أهداف هذه السوق:

- تأسيس وتطوير وتنظيم سوق مالية دولية تركز على أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛
- تحسين إطار العمل التعاوني بين المؤسسات المالية الإسلامية عالمياً؛
- تنسيق وتحسين السوق بتحديد الخطوط العامة لصناع القرار، وتسويق المنتجات والأدوات المالية الإسلامي؛
- السعي لإنشاء البيئة التي ستشجع كلاً من المؤسسات المالية الإسلامية وغير الإسلامية لتشارك بفاعلية في السوق؛
- العمل على تحسين إطار العمل التعاوني بين البلدان الإسلامية ومؤسساتها المالية.

سادساً: الحساسية اتجاه مخاطر السوق

بالنسبة للمؤسسات المصرفية تتعلق الحساسية بالدرجة الأولى بالمخاطر الاستثمارية، حيث تخضع هذه الأدوات لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع، وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس (VAR) والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، ويمكن تقييم درجة حساسية البنوك من خلال الأبعاد التالية:

- حساسية المؤسسات المالية لمخاطر السوق؛
- قدرة مسيري المؤسسات المالية على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر السوق؛
- مدى تعقد مخاطر العمليات غير المغطاة.

سابعاً: إضافة عنصر السلامة الشرعية: (Shariaa Compliant)

يعد معيار السلامة الشرعية أهم ما يميز المصرفية الإسلامية عن المصرفية التقليدية، حيث يعد إضفاء المشروعية على كافة التعاملات سواء من جانب الموارد أو الاستخدامات الهدف الأول الذي تسعى إلى تحقيقه المصرفية الإسلامية، كما أن المتعاملين مع المصارف الإسلامية يركزون بشكل كبير على هذا المعيار، بحيث يعتبرونه المعيار رقم واحد في المفاضلة بين البنوك الإسلامية، وأساس الثقة المتبادلة بين البنك وعملائه. وعلى هذا الأساس يمكن إضافة عنصر سابع لعناصر طريقة (CAMELS) يتمثل في عنصر السلامة الشرعية (S)، وبالتالي يمكن أن تصبح هذه الطريقة يرمز لها ب (SCAMELS).



7-1- مؤشرات الأداء المتعلقة بالسلامة الشرعية

ترتبط سلامة المعاملات المصرفية الإسلامية من الجانب الشرعي ارتباطاً وثيقاً بهيئات الرقابة الشرعية وذلك من خلال الرقابة الفاعلة والفعالة على ما يقوم به المصرف من معاملات، وكما هو بالنسبة لباقي عناصر تقييم الأداء من كفاية رأس المال أصول وسيولة وربحية ...، فإنه يرى العديد من الباحثين ومن بينهم الدكتور رفيق يونس المصري على ضرورة تطبيق مجموعة من المعايير يتم على أساسها تقييم أداء هيئات الرقابة الشرعية والتي يمكن توضيحها في الجدول (8).

جدول (8): معايير تقييم هيئات الرقابة الشرعية.

المعيار	المعنى
---------	--------

1/ معيار المشروعية الحقيقية	يجب أن تكون الفتوى شرعية حقيقية وليست حيلة من الحيل لتسهيل عمل المصرف
2/ معيار الكفاءة (كلفة المعاملات)	يجب أن لا تكون الفتاوى ذات تكلفة عالية بحيث تنقص من كفاءة البنك وتنافسيته
3/ معيار القبول لدى الجمهور	أن تكون الفتوى مقبولة لدى الجمهور الذي يحاول دائما أن يقارن بين المنتجات التقليدية والإسلامية
4/ معيار الأجر على الفتوى والاستقلالية	من باب عدم جواز الأجر على الفتوى فيفترض أن يكون أجر المفتي من عند هيئة مستقلة
5/ معيار المصادقية	يعني أن يكون لهيئة الرقابة الشرعية مصداقية وسمعة طيبة لدى الجمهور

المصدر: رفيق يونس المصري، اختبار الفتاوى المالية، هل المشكلة في الفتوى أم في التطبيق؟، حوار الأربعاء في 2007/10/24، مركز النشر العلمي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ص:

19- 26.

طريقة خلق القيمة

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى المطالب التالية:

- مفهوم خلق القيمة؛
- الأطراف التي توجه لهم خلق القيمة؛
- مؤشرات قياس خلق القيمة.

المطلب الأول: مفهوم خلق القيمة

تكمن الفكرة الأساسية لخلق القيمة⁽¹⁾ في أن المؤسسة تخلق قيمة للمساهمين إذا كانت مردودية الأموال المستثمرة أكبر من تكلفة مختلف مصادر التمويل المستخدمة (تكلفة رأس المال)، وبالتالي فإن قياس خلق القيمة يتطلب تحديد وبدقة مفهوم مردودية الأموال المستثمرة ومفهوم تكلفة رأس المال، وكيف يمكن توقع ذلك على المستوى التطبيقي⁽²⁾، ويمكن التمييز بين طريقتين أساسيتين لقياس خلق القيمة⁽³⁾، تتمثل الطريقة الأولى في طريقة التدفقات النقدية العائدة لـ رابورت (*Rapport*) سنة 1986، بينما تتمثل الثانية في الطريقة المطورة من طرف مكتب ستارن وستيوارت (*Stern and Stewart*) سنة 1991، والتي تعتمد على مفهومين أساسيين هما القيمة الاقتصادية المضافة (*EVA*) والقيمة السوقية المضافة (*MVA*)، وبطبيعة الحال فإن الطريقتين لهما نفس القاعدة النظرية، حيث أن القيمة الاقتصادية المضافة هي مفهوم مستخلص من النظرية الاقتصادية للعائد الاقتصادي المطورة من طرف ألفرد مارشال (*Alfred Marshall*) سنة 1890، كما أن مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة مرتبط كلياً بالنظرية المالية التي تبين أن قيمة المنشأة تساوي مجموع التدفقات المالية الحالية العائدة للمساهمين والدائنين الماليين⁽⁴⁾، ويعتمد المساهم في حسابه لخلق القيمة على مجموعة من المفاهيم تتمثل أساساً في⁽⁵⁾:

أولاً: الفوائد المتبقية

(1) تسمح نظرية خلق القيمة بمعرفة وتحديد أين وكيف ولماذا يتم القياس، ويمكن القول أن سلسلة بورتر (*PORTER Michael, 1985*) تعتبر المرجعية الأساسية والأكثر استعمالاً في هذا الجانب، حيث تنطرق هذه السلسلة إلى إشكالية القياس غير المالي من خلال خصائص المنتج الذي يحمل بدوره قيمة إلى المستهلك، وعلى هذا الأساس يقوم بورتر (*PORTER M*) بتقسيم المنشأة من خلال سلسلة القيمة إلى نشاطات محددة بدقة على مستوى المخطط الاستراتيجي.

(2) Michel Albouy, *Décisions financières et création de valeur*, Economica, Paris, 2000, p : 366-367.

(3) Sylvie de Coussergues, *Gestion de la banque: du diagnostic à la stratégie*, 3^{ème} édition, Dunod, Paris, 2002, p: 245.

(4) Xavier Comtesse et Jeffrey Huang, *La chaîne de valeur 2.0*, Think Studio, Genève, 2008, p:5.

(5) Philipe Lorino, *Méthodes et pratiques de la performance*, 3^{ème} édition, édition d'Organisation, Paris, 2003, p: 97.

والتي تساوي نتيجة الاستغلال ناقص المصاريف المالية لرأس المال المستثمر

ثانيا: معدل العائد الداخلي

وهو أعلى معدل يمكن من خلاله قبول الاقتراض لتمويل مشروع ما، حيث يعتمد لتحديده على التدفقات النقدية المتولدة من خلال الاستثمار، فمثلا إذا كان معدل العائد الداخلي لمشروع ما أقل من معدل الفائدة السائد في السوق، فإنه يرفض الاستثمار في هذا المشروع.

ثالثا: صافي القيمة الحالية

وهو يشير إلى الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة، وفي حالة المقارنة بين عدد الاقتراحات الاستثمارية، فيعتبر البديل الأفضل الذي يحقق أكبر صافي قيمة حالية ويمكن التعبير عنه بالصيغة التالية:

صافي القيمة الحالية = مجموع التدفقات النقدية الصافية الحالية

$$VAN = \sum_{t=1}^t \frac{B_t}{(1+i)^t} = \sum_{t=1}^t \frac{(R_t - D_t)}{(1+i)^t} + V_0$$

V_0 : القيمة المتبقية؛

R_t : التدفقات النقدية الداخلة؛

D_t : التدفقات النقدية الخارجة؛

I : سعر الخصم.

وبالتالي يمكن القول أن خلق القيمة هي الفرق بين القيمة الاقتصادية للأصل والقيمة المحاسبية للأصل والذي يتمثل في مبلغ الأموال المستثمرة في نشاط المؤسسة، أي أن خلق القيمة تتحدد من خلال العائد الاقتصادي الناتج عن ارتفاع عوائد الأموال المستثمرة على تكلفة رأس المال⁽¹⁾.

من خلال ما سبق يمكن الوصول لأهم الميزات التي تقدمها طريقة خلق القيمة⁽²⁾:

(1) Félix Bogliolo, *La création de valeur*, édition d'Organisation, Paris, 2001, p: 42.

(2) Nabet Agnès, *Les systèmes de gestion par la valeur: une analyse de leur impact sur les logiques de contrôle de deux groupes français*, thèse de doctorat en sciences de gestion, non publiée, Université Paris 09 Dauphine, 2001, p:65.

- تعتمد المؤشرات التقليدية لقياس كفاءة البنوك على المعلومات المحاسبية والتي لا تعكس القيمة الاقتصادية الحقيقية عكس مؤشرات خلق القيمة التي تركز بالدرجة الأولى على القيمة السوقية؛
- تقيس مؤشرات خلق القيمة الميزة التنافسية التي يمكن أن يتحصل عليها البنك من خلال الحجم والنوع ومعدل الفائدة المطبق؛
- كما أن عملية الانتقال إلى المعايير الدولية المحاسبية الجديدة يسهل عملية استعمال القيمة الاقتصادية المضافة نظرا لاعتماده على القيمة الحقيقية.

المطلب الثاني: الأطراف التي توجه طمح خلق القيمة

للوصول إلى المفهوم الدقيق لخلق القيمة لابد من معرفة الأطراف التي توجه إليهم خلق القيمة، ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: خلق القيمة للمساهم

أدت العولمة المالية إلى تعميم معيار القيمة للمساهم كنموذج لتقييم الأداء الاقتصادي للمؤسسة، حيث تعرف القيمة للمساهم من قبل على أنها القيمة الاقتصادية للمؤسسة بعد تخفيض ديونها⁽¹⁾، كما تعرف خلق القيمة للمساهم بأنها المردودية الإضافية الناتجة عن نشاطات المؤسسة بعد تغطية تكلفة مصادر التمويل في المؤسسة المقدرة بالتكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال⁽²⁾، ويتعلق خلق القيمة للمساهم بتعظيم المردودية لرأس المال المستثمر من طرف المساهمين أي تعظيم مردودية الأموال الخاصة.

وفي نص حول سياسة الحكم الراشد في المؤسسة يصرح الرئيس المدير العام لشركة (Chase Manhattan) بأن الهدف الرئيس للمؤسسة تجارية هو الحصول على عائد اقتصادي لفائدة ملاكها، وأن السبب الذي يجعل المسيرين يأخذون قبل كل شيء مصلحة المساهمين، لأنهم بكل بساطة هم المالكون، كما أن المؤسسة في النهاية هي المحرك الأساسي لشراء المجتمع، وبالتالي فخلق الثروة للمساهم يؤدي إلى خلق الثروة للمجتمع ككل، وبهذا فإن هدف خلق القيمة للمساهم بدون أدنى شك هو المصدر الأساسي للأمن الاجتماعي⁽³⁾ بالإضافة إلى عدالة التوزيع.

(1) Black. A, Wright. P, Bachmann .J, *Gestion de la valeur actionnariale*, Dunod, Paris, 1999, p : 14.

(2) Nguena.O.J, et al, *Introduction au management de la valeur*, Dunod, Paris, 2001 ; P : 15.

(3) Al Ehrbar, EVA, *Les défis de la création de la valeur*, Village mondial, Paris, 2000, p : 68-69.

ثانيا: خلق القيمة للعملاء

غيرت عولمة المنافسة وتسارع الابتكارات موازين القوى حول الزبون، حيث أن هذا الأخير يختار السلع والخدمات التي يريد شراءها بدلالة أربعة أبعاد⁽¹⁾:

- التكلفة والتي يسعى دائما لتقليصها؛
- النوعية والتي يسعى دائم لتعظيمها؛
- تاريخ التسليم الذي ينبغي أن يوافق توقعاته؛
- الإبداع.

حيث تفرض هذه التوقعات الجديدة للعميل على المؤسسة أن تؤقلم نظام معلوماتها وخاصة نظام الحاسبة التحليلية، بالطريقة التي نتج بها معلومات ملائمة لمتابعة الأبعاد الأربعة للأداء، والتي تسمح بخلق القيمة للعميل، ولقد طورت في الحاسبة التحليلية بعض الأفكار كالتسيير بمراكز النشاط وجدول القيادة التنبئي، وذلك بهدف قياس خلق القيمة للعميل وربط هذه الأخيرة بخلق القيمة للمساهم، وبوجود عدة أطراف تتأثر وتؤثر على قرارات ونتائج المؤسسة، وبالتالي فإن خلق القيمة الكلية تعتبر الهدف الأكثر موضوعية وشمولية.

ثالثا: خلق القيمة للأطراف الأخرى

تعود هذه المقاربة إلى الباحث فريدمان (Freedman) سنة 1994، حيث تأخذ بعين الاعتبار بالإضافة للمساهمين والعملاء بقية الأطراف الأخرى من عمال وموردين ومسيرين، فالميزة التي تكتسبها خلق القيمة للمساهم في المدى الطويل لا تعني تجاهل الأطراف الأخرى، حيث أن خلق القيمة للمساهمين تتطلب أن يكون للمؤسسة أكبر عدد من العملاء راضين عن المنتجات المقدمة من طرف عمال المؤسسة الأكفاء باعتمادها على أفضل الموردين والمسيرين، وباعتبار أن المؤسسة مجموعة عقود فإنها تربطها علاقات مع كل شركائها(العمال، المسيرين، الموردين، الدولة)، كلهم يتوحدون ويتعاونون لاستعمال رأس المال المقدم من المستثمرين لتقديم منتجات ذات نوعية للعملاء وبأحسن الطرق، وإذا كان المسيريون لا يعالجون بشكل سوي مصلحة طرف معين، كأن تقترح المؤسسة أجورا منخفضة للعمال وفي ظل محيط تنافسي لن تتمكن من الاحتفاظ بعمالها ذوي الخبرة والكفاءة، وأيضا إذا كانت لا تسدد وتتدخل في التسديد لمورديها

(1) Nguena.O.J, et al, op.cit, p:15.

فإنهم سوف يرفعون الأسعار أو يحتاجون لتسوية وضعيتهم، وكذلك إن لم تبلغ منتجاتها النوعية المطلوبة والمتفق عليها، فإن العملاء يتوجهون للمنافسين، كل هذا يؤدي إلى ما يسمى بهدم قيمة المؤسسة⁽¹⁾. وحسب تصريح لأحد الخبراء في مجلة (*Business Rountable*) سنة 1997، أنه لأجل تسيير أحسن للمؤسسة على المدى الطويل وفق هدف خلق القيمة للمساهمين، فإنه على المديرين ومجلس الإدارة الأخذ بعين الاعتبار مصالح باقي الأطراف، أي بعبارة أخرى أن الطريقة الأكيدة للحصول على عوائد وفيرة للمساهمين هي المعالجة الجيدة لمصالح باقي الأعوان، نظرا لتأثيراتهم على قيمة المؤسسة⁽²⁾.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس خلق القيمة

يمكن تقسيم مؤشرات قياس خلق القيمة حسب طبيعتها إلى ثلاثة أقسام⁽³⁾:

أولا: مؤشرات ذات طبيعة محاسبية

والتي سادت إلى غاية الثمانينات من القرن الماضي، حيث كانت المؤسسات تعتمد على النتيجة الصافية والعائد على السهم لقياس خلق القيمة، ثم بعد ذلك بدأت المؤسسات تعتمد على مؤشرات محاسبية أخرى تمثلت أساسا في كل من معدل العائد على الأموال الخاصة ومعدل العائد على الاستثمار.

ثانيا: مؤشرات ذات طبيعة اقتصادية

تتمثل مؤشرات ذات الطبيعة الاقتصادية أساسا في القيمة الاقتصادية المضافة (*EVA*) والتي يمكن توضيحها من خلال النقاط التالية:

1- تعريف مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة

ظهر هذا المؤشر على أعقاب المؤشرات المحاسبية التي اعتبرت غير دقيقة من جانب القيمة الحقيقية، لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار جانب المخاطرة، ولعل أهم المؤشرات ذات الطبيعة الاقتصادية تتمثل في القيمة الاقتصادية المضافة أو ما يسمى بالربح الاقتصادي، حيث تقيس القيمة الاقتصادية المضافة ثروة المؤسسة لدورة ما مع الأخذ في الحسبان تكلفة الديون والأموال الخاصة، ويرتكز مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة إلى الوصول إلى مستوى النتيجة من خلال القيمة المضافة لأنها تحسب بعد تعويض كل من الدائنين

(1) Al Ehrbar, *op.cit*, p: 70.

(2) *Ibid*, p: 71.

(3) Pierre Vernimmen, par Pascal Quiry & Yann le Fur, *Finance d'entreprise*, 5^e édition, Dalloz, 2002 ; p : 641-646.

والمساهمين على أساس المبالغ المستثمرة في المؤسسة⁽¹⁾، ويمكن الوصول إلى القيمة الاقتصادية المضافة من خلال المعادلة التالية:

$$PE = AE \times (Re - K)$$

حيث أن:

- PE : الربح الاقتصادي أو القيمة الاقتصادية المضافة؛

- AE : الأصل الاقتصادي؛

- Re : المردودية الاقتصادية بعد الضريبة؛

- K : التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال.

فمثلا إذا كانت مؤسسة تمتلك في بداية الدورة أصل اقتصادي بقيمة محاسبية ب 100 و.ن، وأن المردودية الاقتصادية تقدر ب 12% وأن التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال تقدر ب 10% وبالتالي تحقق المؤسسة ربح بنسبة 2% أي أنه لرأس مال يقدر ب 100 و.ن تخلق المؤسسة قيمة ب 2 و.ن. وبالتالي فإن الربح الاقتصادي له علاقة مع صافي القيمة الحالية لأنها عبارة عن مجموع الأرباح الاقتصادية بالقيمة الحالية وفقا للمعادلة التالية:

$$VAN = \sum_{i=0}^{\infty} \frac{EVA}{(1 + K)^i}$$

ولقد طور مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة كأداة لقياس كفاءة أداء المؤسسات سنة 1991 من طرف مكتب ستارن وستوارت (Stern and Stewart)⁽²⁾، أين أصبح كثير الاستعمال من طرف العديد من المؤسسات الكبيرة، وذلك بهدف تقييم كفاءة مسؤولي العمليات، كما أن هذا المؤشر جاء نتاج تطوير الباحث الاقتصادي (Alfred Marshall) سنة 1890 مفهوم العائد الاقتصادي، حيث عرفه بأنه الفائدة المتبقية للمساهمين بعد طرح تكاليف رأس المال، وهذا يعني أن القيمة التي يمكن أن تخلقها المؤسسة في فترة زمنية معينة لا بد من الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة للأموال الخاصة بالإضافة إلى التكاليف المسجلة محاسبيا⁽³⁾.

(1) James L. Grant, *Foundation of Economic Value Added, second edition*, John Wiley & Sons, Inc, Hoboken, New Jersey, 2003, p: 19.

(2) Jean-Yves Saulquin, Christian Maupetit, *EVA, performance et évaluation bancaire*, Journée de recherche sur "la performance de la mesure à l'action", Université François Rabelais IAE de Tours, France, 15 janvier 2004, p: 71.

(3) Al Ehrbar, *op.cit*, p: 55.

بعبارة أخرى يبين هذا المفهوم أن المؤسسة تحقق الأرباح إذا كانت الإيرادات المحققة كافية لتغطية التكاليف التشغيلية وكذا تكاليف رأس المال، كما تعتبر القيمة الاقتصادية المضافة معياراً لقياس كفاءة المؤسسة، حيث تسمح بقياس جودة فريق العمل، وبالتالي فإن القيمة الاقتصادية المضافة تساوي نتيجة الاستغلال قبل الضريبة ناقص تكلفة رأس المال المستخدم في المؤسسة.

القيمة الاقتصادية المضافة = نتيجة الاستغلال قبل الضريبة - التكلفة المتوسطة المرححة لرأس المال

حيث يعتمد في حساب القيمة الاقتصادية المضافة على القيمة الاقتصادية الحقيقية لتكلفة رأس المال وليس على القيمة التاريخية، فإذا كانت القيمة الاقتصادية المضافة موجبة يعني أن المؤسسة تحقق عائداً للأموال المستثمرة يفوق تكلفة الفرصة البديلة والعكس صحيح⁽¹⁾، ويمكن التعبير عن كيفية حساب القيمة الاقتصادية المضافة من خلال العلاقة التالية⁽²⁾:

$$EVA = Capital\ investi \times (ROIC - WACC)$$

حيث أن:

ROIC: معدل العائد على الأموال المستثمرة.

WACC: التكلفة المتوسطة المرححة لرأس المال.

2- مزايا وعيوب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة

2-1 مزايا مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة

يمكن تلخيص أهم مزايا مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة فيما يلي⁽³⁾:

- تساهم القيمة الاقتصادية المضافة في إظهار تكلفة مصادر التمويل؛
- تبين القيمة الاقتصادية المضافة الاستعمال الأمثل لأصول المؤسسة؛
- تكون القيمة الاقتصادية المضافة بمثابة إشارة لكل الأطراف في العملية الاستثمارية تميز المشاريع الاستثمارية التي تكون فيها المساهمة الصافية للنتيجة الإجمالية للمؤسسة أكبر من تكلفة رأس المال في المدى القصير؛
- تغير القيمة الاقتصادية المضافة، يبين تأثير العملية الاستثمارية وقدرة المؤسسة على مواجهة مخاطر المحيط الاقتصادية والاجتماعية؛

(1) Michael Boehlje, *Economic Value Added, Strategic Business Planning for Commercial Producers*, Center for Food and Agricultural Business, Purdue University, p: 2.

(2) Esa Mäkeläinen, *Introduction to Economic Value Added*, 1998, p: 8. from website: <http://senverb.boun.edu.tr/pdf/Introduction to Economic Value Added EVA.pdf>

(3) Jean-Yves Saulquin, Christian Maupetit, *op.cit*; p:73-74.

- تعتبر القيمة الاقتصادية المضافة طريقة لقياس الربحية الحقيقية للمؤسسة وتوجيهها بشكل صحيح من وجهة نظر المساهمين؛
 - تعمل على تخفيض مشاكل الوكالة من خلال تحفيز المسيرين وتشجيعهم على التصرف كأنهم ملاك للمؤسسة؛
 - تساهم في الربط بين الجانب الاستراتيجي والمالي، مما يسهل على المسيرين من تحكمهم بالأخص في نتائج الاستثمارات، واتخاذ القرارات.
- وبالتالي يمكن القول أيضا أن القيمة الاقتصادية المضافة تعد مؤشرا لقياس الأداء وفي نفس الوقت طريقة للتسيير، كما أنها طريقة للتحفيز، حيث نجدها تقوم بقياس أداء مسيري المؤسسات أمام المساهمين، فبذلك تصبح وسيلة تدفع المسيرين لبذل جهود نحو تحسين أداء مؤسساتهم، ويصبح الأمر أكثر حينما يتم ربط نظام المكافآت والحوافز بهذا المؤشر ليصبح وسيلة للتحفيز، وكونه طريقة للتسيير فيتمثل في قدرته على ترشيد القرارات المتخذة من طرف المسيرين، كما يمكن استخدامه في تقييم الإستراتيجيات وتقييم المشاريع الاستثمارية⁽¹⁾.

2-2- حدود وانتقادات مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة

- يمكن تلخيص الانتقادات وأوجه القصور المرتبطة بالقيمة الاقتصادية المضافة فيما يلي⁽²⁾:
- لا تأخذ القيمة الاقتصادية المضافة بعين الاعتبار مفهوم التدفقات النقدية المستقبلية وبالتالي فهي تعتمد فقط على نتيجة الدورة الحالية؛
 - تفضل القيمة الاقتصادية المضافة المشاريع الاستثمارية الأقل فترة في استرداد رأس المال وتقضي المشاريع ذات فترة الاسترداد الأطول التي يمكن أن تكون أكثر مردودية؛
 - باعتبار أن مقياس القيمة الاقتصادية المضافة كغيره من المقاييس المالية يتم حسابه من البيانات المالية المعدة في نهاية الفترة، فهو بذلك لا يساعد المسيرين على تحديد الأسباب الحقيقية لعدم الكفاءة التشغيلية، كما أنه يوفر معلومات قد تكون محدودة لأولئك الذين يتحملون مسؤولية إدارة عمليات المؤسسة، بينما يهتم مديرو عمليات التشغيل والمهندسون بصورة أكبر بالمقاييس غير المالية ويركزون على الحركات الأساسية لهذه المقاييس⁽³⁾.

(1) J.Caby et G.Hirigoyen, *La création de valeur de l'entreprise*, 2^{ème} édition, Economica, Paris, 2001, p: 28.

(2) S.David Young, F. Stephen O'Byrne, *EVA and Value-Based Management*, McGraw-Hill, New York, 2000, p: 48.

(3) هوارى سويسى، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، ع7، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009 / 2010، ص: 64.

ثالثاً: مؤشرات ذات طبيعة بورصية

تعتبر القيمة السوقية المضافة أو ما يسمى بخلق القيم البورصية والعائد الإجمالي للمساهمين أهم مؤشرين لقياس خلق القيمة.

1- القيمة السوقية المضافة: *Market Value Added*

وهي الفرق بين قيمة الأموال الخاصة زائد الديون وبين القيمة المحاسبية لمجموع الأصول ويعبر عنها بالوحدة النقدية، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

القيمة السوقية المضافة = رسملة البورصة + قيمة الديون الصافية - القيمة المحاسبية لمجموع الأصول

وفي حالة عدم توفر المعلومات الكافية نفترض أن قيمة الديون الصافية تساوي القيمة المحاسبية وبالتالي تصبح المعادلة كالتالي:

القيمة السوقية المضافة = رسملة البورصة - القيمة المحاسبية للأموال الخاصة

2- العائد الإجمالي للمساهمين: *Total Shareholders Return (TSR)*

هو عبارة عن معدل العائد على السهم مع معدل القيمة المضافة ويعبر عنه بالنسبة المئوية إذا ما اعتبرنا أن العائد الإجمالي للمساهمين (*TSR*) (تقييم الأسهم + توزيعات الأرباح) كمقياس لخلق القيمة، فمن المنطقي أن العائد الإجمالي المرتفع مفضل على العائد الإجمالي المنخفض، لكن في الحقيقة أن العائد الإجمالي لا يدل حقا أن المؤسسة نجحت أكثر من الأخرى، فمعدل العائد المطلوب من المؤسسة أو تكلفة رأس المال يرتفع بارتفاع المخاطر⁽¹⁾.

كما أن الفرضية التي يقوم عليها العائد الإجمالي للمساهمين المتمثلة في اعتبار أن توزيعات الأرباح يعاد استثمارها مباشرة في المؤسسة غير واقعية، لأنه لا يمكن لكل المساهمين أن يقوموا بإعادة الاستثمار في المؤسسة وحتى يتمكنوا من ذلك ينبغي أن يقوم البعض منهم ببيع الأسهم، فمثلا إذا كانت مؤسستين لهما نفس الرسملة في البورصة وبنفس المخاطر وكذا نفس العائد الإجمالي، ولنفترض أن كل توزيعات الأرباح أعيد استثمارها خارج هاتين المؤسستين بمعدل مساوي للتكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال، فإذا العائد الإجمالي لهاتين المؤسستين يفوق تكلفة رأس المال، فإن اهتمام المساهم يكون منصبا على المؤسسة التي تقوم بإعادة استثمار الأرباح⁽²⁾، أما إذا كانت تكلفة رأس المال أكبر من العائد الإجمالي فإن اهتمام المساهم سيكون منصبا على المؤسسة التي توزع الأرباح أكثر، بمعنى آخر أنه إذا كان العائد الإجمالي للمؤسستين يفوق تكلفة رأس المال المستثمر، وأن المؤسسة الأولى لا توزع الأرباح والأخرى توزع الأرباح فإن الأولى

(1) Al Ehrbar, *op.cit*, p: 92.

(2) *Idem*.

هي التي تخلق القيمة بشكل أكثر، وإذا كان العائد الإجمالي أقل من تكلفة رأس المال، فإن الثانية هي التي تخلق القيمة⁽¹⁾.

ويمكن تلخيص أهم مؤشرات قياس خلق القيمة من خلال الجدول رقم(9).

جدول(9): أهم مؤشرات قياس خلق القيمة.

رمز	مؤشرات مالية	مؤشرات اقتصادية	مؤشرات بورصية	مؤشرات محاسبية
الرمز	VAN	EVA	MVA	TSR
نقاط القوة	أحسن مقياس	يأخذ بعين الاعتبار مفهوم التكلفة المتوسطة المرححة لرأس المال	يعكس خلق القيمة الإجمالية وليس السنوية	يعكس على المدى المتوسط والطويل مردودية المساهم
نقاط الضعف	صعوبة حسابه من طرف المحلل الخارجي	محدود على سنة واحدة، ويصعب توقعه على عبر الزمن	يتأثر بحركية الأسواق المالية ويصعب تطبيقه على الشركات غير المدرجة في البورصة	محاسبي وبالتالي لا يأخذ بعين الاعتبار المخاطر، محدود بسنة واحدة ويجب مقارنته بنسب معينة لكي يصبح له معنى

Source: Pierre Vernimmen par Pascal Quiry et Yann Le Fur, Finance d'entreprise, 8^{eme} édition, Dalloz, 2010 ; p : 681.

وكخلاصة يمكن القول أن خلق القيمة هي الفرق بين القيمة الاقتصادية للأصل والقيمة المحاسبية للأصل والذي يتمثل في مبلغ الأموال المستثمرة في نشاط المؤسسة، أي أن خلق القيمة تتحدد من خلال العائد الاقتصادي الناتج عن ارتفاع عوائد الأموال المستثمرة على تكلفة رأس المال، كما يمكن أن نستنتج أن خلق القيمة للمؤسسة لا يحدد بالقيمة السوقية ولكن بالفرق بين هذه الأخيرة وتكلفة رأس المال المستثمر، ويمكن التعبير عن خلق القيمة للمساهم في المؤسسة عندما تكون مردودية رأس المال المستثمر تفوق تكلفتها، أما في الحالة العكسية (مردودية رأس المال المستثمر أقل من تكلفته) فنقول أن هناك هدم للقيمة.

ويمكن القول أيضا أن خلق القيمة يعد مؤشرا واضحا لقياس كفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، حيث يحدد وبدقة ما يقدمه المصرف الإسلامي للمساهمين وأصحاب الودائع الاستثمارية من قيمة مضافة،

(1) Félix Bogliolo, op.cit, p : 42.

وذلك بالمقارنة بين تكلفة مختلف مصادر التمويل ومردودية الأموال المستثمرة ونستنتج أيضا من مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة أنه يساير مفهوم حوكمة الشركات، باعتبارها تحاول أن تدفع بالمسيرين نحو رعاية مصالح المساهمين بتعظيم قيمة المؤسسة، وبذلك فهي تحاول تقليل تكاليف الوكالة وتعارض المصالح بين الملاك والمسيرين.

المبحث الرابع

طريقة الكفاءة (X)

سنطرق بالدراسة هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

- | |
|-----------------------------------|
| - مفهوم الكفاءة (X) وطرق تقديرها؛ |
| - مكونات الكفاءة (X). |

المطلب الأول: مفهوم الكفاءة (X) وطرق تقديرها

أولا: مفهوم الكفاءة (X)

طور مفهوم الكفاءة (X) من طرف الباحث لايبينستين (Leibenstein) عام 1966 من خلال الملاحظة المتمثلة في أن المؤسسات لا تستغل الموارد المتاحة بشكل أمثل، حيث لاحظ في بعض الأحيان أن هناك مؤسسات تظهر متماثلة من حيث الموارد والتكنولوجيا وعناصر الإنتاج لكن تختلف النتائج من مؤسسة إلى أخرى من حيث الإنتاجية ورقم الأعمال⁽¹⁾، وبالتالي فسر لايبينستين (Leibenstein) هذه الظاهرة بوجود مدخلات (X) تختلف عن العناصر التقليدية (رأس المال والعمل) والتي تعكس كفاءة

(1) Leibenstein.H, *Allocative efficiency versus X-efficiency*, American Economic Review, Vol. 56, 1966, p: 392-415.

المؤسسة في استغلال الموارد المتاحة بشكل أفضل⁽¹⁾، وإذا كان من الصعب ملاحظة مستوى المدخلات (X)، فمن الممكن تحديده بشكل تقريبي من خلال مفهوم الكفاءة (X) والتي تتمثل في تحديد نشاط المؤسسة من خلال حدود الكفاءة للإنتاج أو التكاليف.

وتتمثل درجة الكفاءة (X) عند لاينستين (*Leibenstein*) بالنسبة لتركيب المدخلات، في النسبة بين مستوى الإنتاج المحقق وأكبر مستوى إنتاج يمكن تحقيقه، وتتمثل درجة الكفاءة بالنسبة لمستوى المخرجات في النسبة بين أدنى تكلفة ممكن تحملها والتكلفة المتحملة.

ثانيا: طرق تقدير الكفاءة (X)

تتطلب عملية تقدير الكفاءة (X) تطبيق مجموعة من التقنيات القياسية، حيث قام بارقر وهمفري (*Humphrey Berger*) بتطبيق خمس تقنيات مختلفة، ويمكن تقسيم الطرق المستعملة في تحديد كفاءة المؤسسات المالية والبنوك إلى مجموعتين تتمثل المجموعة الأولى في الطرق المعلمانية (العشوائية) والتي طورت من طرف آينر وآخرون (*Aigner et Al*) سنة 1977، والطرق اللامعلمانية والتي طورت من طرف شارنز وآخرون (*Charnes et Al*) سنة 1978⁽²⁾، حيث تختلف الطريقتين أساسا على مستوى الفرضيات المطبقة على المعطيات، بالإضافة إلى قضية الأخذ أو عدم الأخذ بعين الاعتبار الأخطاء العشوائية⁽³⁾.

كما أن أغلب الطرق المعلمانية المطبقة على المؤسسات المالية تركز على الكفاءة في التكاليف في حين أن الطرق اللامعلمانية تركز على العلاقة بين المدخلات والمخرجات، وبالتالي فإن الطرق المعلمانية تكون على أساس وجود شكل وظيفي لدالة الإنتاج مثل دالة كوب دوغلاس والدالة المتسامية اللوغاريتمية، والتي يتم تقديرها اقتصاديا من خلال معطيات العينة المدروسة، في حين أن الطرق اللامعلمانية تشكل حدود الإنتاج من خلال استعمال البرمجة الخطية، ونتيجة لذلك فإن جميع المشاهدات تأخذ بعين الاعتبار الشكل الوظيفي لدالة الإنتاج، ولعل أهم طريقتين والأكثر استعمالا تتمثلان في⁽⁴⁾:

- طريقة التحليل العشوائي: (*Stochastic Frontier Analysis*)
- طريقة التحليل بتطويق البيانات: (*Data Envelopment Analysis*)

(1) Abdelaziz Rouabah, *op.cit*, p: 62.

(2) Fadzlan Sufian, *The Efficiency of Islamic Banking Industry: A Non-Parametric Analysis with non-discretionary input variable*, Islamic Economic Studies, IRTI, Vol.14, No.1& 2, Aug 2006 & Jan 2007, p: 60.

(3) Donsyah Yudistira, *Efficiency in Islamic Banking: an Empirical Analysis of 18 Banks*, Islamic Economic Studies, IRTI, Vol. 12, No. 1, August 2004, p: 3.

(4) Berger A., Humphrey D, *Efficiency of financial Institutions: International Survey and Directions for Future Research*, European Journal of Operational Research, No.98, 1997, p: 175-212.

1- طريقة التحليل بتطويق البيانات: Data Envelopment Analysis (DEA)

1-1- تعريف طريقة التحليل بتطويق البيانات

طورت هذه الطريقة من طرف جازنر وكوبار ورودس (Charnes, Cooper, and Rhodes) سنة 1978 والذي عرف فيما بعد بنموذج (CCR) لتقييم كفاءة القطاع العام غير الربحي، في حين استعملت لأول مرة في القطاع المصرفي من طرف شارمان وقولد (Sherman and Gold) عام 1985⁽¹⁾. وهي تطبيق لمجموعة من تقنيات البرمجة الخطية، يتم من خلالها تقدير دالة الحدود ومكونات عدم الكفاءة، حيث نجد البنوك الأكثر كفاءة بشكل مباشر في المنحنى الحدودي، وكلما ابتعدنا عن المنحنى الحدودي دل ذلك على وجود ما يسمى بعدم الكفاءة التشغيلية⁽²⁾، لكن هذه الطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار أخطاء القياس أو الآثار العشوائية، ولا تحتاج طريقة تطويق البيانات فرضية التوزيع (distributional assumptions) أو دالة نوعية، ولكن ليست عشوائية مقارنة بطريقة التحليل العشوائي، كما تتضمن تحديد التكلفة المنخفضة لكمية المدخلات باستعمال تقنيات البرمجة الخطية⁽³⁾.

ولقد أثبت بانكر وآخرون (Banker et Al) سنة 1984 بأن قياس الكفاءة المحدد في أعمال شارنر وآخرون (Charnes et Al) سنة 1978 يمكن تقسيمها إلى قسمين الكفاءة الفنية وكفاءة الحجم، كما عرفت طريقة التحليل بتطويق البيانات في السنوات الأخيرة نجاحا كبيرا من خلال استعمالها في البحوث والدراسات الميدانية، وخاصة بعد التغييرات والتعديلات التي أحدثت على هذه التقنية من طرف ترال وسيفورد (Thrall et Seiford) سنة 1990 ميلار ونولاس (Miller et Noulas) سنة 1996 وسميك (Semmick) سنة 2001، حيث أن طريقة التحليل بتطويق البيانات تحدد المشاهدات بطريقة تبين الحدود، فالبنوك التي تكون على هذه الحدود تكون بنوك كفاءة والتي تكون داخل هذه الحدود تكون غير كفاءة، ولا تعني بالضرورة أن تكون البنوك كفاءة إذا كانت تقوم بإنتاج أعلى مستوى من المخرجات من خلال مستوى معين من المدخلات، ولكن تعني الأداء الأفضل لإنتاج المخرجات وتشكل مرجع أساسي بالنسبة للبنوك الأخرى⁽⁴⁾.

(1) Mohamed Khaled Bader et al, *Cost, revenue and profit efficiency of Islamic versus conventional banks: international evidence using data envelopment analysis*, Islamic Economic Studies, IRTI, Vol.15, No.2 January 2008, p:29

(2) Taqi N.Al-Faraj, Abdulaziz S. Bu-Bshait, *Evaluation of Bank Branches by Means of Data Envelopment Analysis*, International Journal of Operations & Production Management, University Press, Vol.13 No.9, 1993, p:46.

(3) Randall Campbell, Kevin Rogers and Jon Rezek, *Efficient Frontier Estimation: A Maximum Entropy Approach*, Department of Finance and Economics Mississippi State University; p: 6.

(4) Fadzan Sufian, *op.cit*, p: 62.

ويعتمد تطبيق طريقة التحليل بتطويق البيانات وفقاً للعلاقات التالية (1):

$$\begin{aligned}
 & \text{Min}_{x_i} \quad C_i \\
 & \text{s. t.} \quad y_i \leq \sum_{i=1}^N \mu_i y_i, \\
 & \quad x_{il} \geq \sum_{i=1}^N \mu_i x_{il}, \\
 & \quad x_{ik} \geq \sum_{i=1}^N \mu_i x_{ik}, \\
 & \quad x_{if} \geq \sum_{i=1}^N \mu_i x_{if}, \\
 & \quad \mu_i \geq 0, \quad i = 1, \dots, N, \\
 & \quad \sum_{i=1}^N \mu_i = 1,
 \end{aligned}$$

1-2- أهداف طريقة التحليل بتطويق البيانات

تعد طريقة التحليل بتطويق البيانات أداة مفيدة بالنسبة لقياس الكفاءة للوحدات المقدمة للخدمات مثل البنوك والتي تهدف إلى ما يلي (2):

- تحديد البنك الأفضل أداء من بين الوحدات المختلفة؛
- تحديد البنك الأسوأ أداء من بين الوحدات المختلفة؛
- المساعدة على تحديد الأهداف لرفع مستويات الكفاءة؛
- المساعدة في عملية إعادة توزيع الموارد اللازمة لرفع مستويات الكفاءة؛
- مراقبة الكفاءة عبر الزمن.

1-3- تقييم طريقة التحليل بتطويق البيانات

يمكن تقييم طريقة التحليل بتطويق البيانات من خلال تحديد إيجابيات وسلبيات هذه الطريقة (3):

(1) Aude Hubrecht, Michel Dietsch, Fabienne Guerra, *Mesure de la performance des agences bancaires par une approche DEA*, Revue Finance Contrôle Stratégie, Vol. 8, N° 2, juin 2005, p : 148.

(2) محمد إبراهيم السقا، هل تتحول الكويت لمركز مالي إقليمي، مؤتمر حول إدارة التنمية والتنافسية، المتعدد بكلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، 2003، ص: 6.

(3) محمد عبد الرحمن إسماعيل، تقييم أداء نماذج تحليل مغلف البيانات في ظل وجود مشاهدات متطرفة، مجلة الإدارة العامة، م49، ع4، الرياض، السعودية، نوفمبر 2009، ص: 747-760.

1-3-1- إيجابيات طريقة التحليل بتطويق البيانات

- تستعمل طريقة التحليل بتطويق البيانات في دراسة كفاءة مختلف الوحدات الإنتاجية وخصوصا بالنسبة للعينات الصغيرة، حيث تقوم هذه الطريقة بتحليل كل وحدة إنتاجية على حدة وقياس كفاءتها مقارنة بمجموع وحدات العينة المدروسة، ويشكل هذا العنصر الميزة الأساسية لهذه الطريقة بالإضافة إلى المرونة العالية في استعمال المعطيات المرجوة؛
- إن دراسة العلاقة بين المدخلات والمخرجات ليست محصورة في دالة محددة مسبقا حيث لا تتطلب الطريقة المعلمانية (Parametric) تقدير مختلف المعاملات لأي دالة، وبالتالي تعتبر ميزة مهمة بالنسبة لطريقة التحليل بتطويق البيانات نظرا لمحدودية المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا المستعملة من طرف وحدات الإنتاج؛
- تسمح هذه الطريقة بدراسة وبكل سهولة الحالات متعددة المدخلات والمخرجات، وتسمح بإمكانية إدخال متغيرات إضافية بكل سهولة؛
- كما أن طريقة التحليل بتطويق البيانات تأخذ بعين الاعتبار القيم القصوى؛
- تسمح بتفسير مزدوج للمدخلات والمخرجات من خلال قدرتها على تعظيم العلاقة بينهما؛
- تسمح بالتمييز بين عدم الكفاءة التقنية وعدم الكفاءة في الحجم والنطاق.

1-3-2- سلبيات طريقة التحليل بتطويق البيانات

- الحساسية العالية بالنسبة لنوعية البيانات، فأى خطأ صغير في العلاقة بين المدخلات والمخرجات يمكن أن تغير من نتائج الدراسة؛
- كثرة الحسابات الناتجة عن حجم البرامج الخطية والواجب حلها بالنسبة لكل وحدة إنتاجية.
- تعتبر هذه الطريقة نسبية وبالتالي لا يمكن التوصل إلى نتائج دقيقة تبين مدى كفاءة الوحدات المدروسة؛
- لا يمكن معرفة مساهمة مختلف المتغيرات، لأنه لا يتم تقدير مختلف معاملات الدالة مثلما هو الحال في الطرق المعلمانية؛
- تعتبر هذه الطريقة أن مقدار الخطأ يساوي الصفر عكس الطريقة المعلمانية التي تأخذ بعين الاعتبار الخطأ في الدالة المقدرة للكفاءة، وبالتالي فإن هذه الفرضية يمكن أن تؤثر على نوعية النتائج وبالتالي التفسيرات، وبالخصوص إذا ما كان المحيط المدروس يتميز بالصدمات العشوائية؛
- كما أن طريقة تطويق البيانات لا تأخذ بعين الاعتبار الكفاءة التخصيصية (Allocative efficiency) عند عملية التحليل وبالتالي لا تأخذ بعين الاعتبار تغير أسعار المعاملات.

2- طريقة التحليل العشوائي: (SFA) Stochastic Frontier Analysis

وتدعى أيضا هذه الطريقة بنموذج الخطأ المركب، طورها كل من آينار ولوفال وشميت وفاندن براوك، (Van den Broeck, Schmidt, Lovell Aigner) عام 1977، ومن خلال القواعد الأساسية لنظرية الكفاءة (X) تبين طريقة التحليل العشوائي المنحني الحدودي الذي يمثل مجموعة النقاط الأكثر كفاءة، حيث أن المسافة بين كل ملاحظة والمنحني تمثل درجة عدم الكفاءة، كما يمكن أن تبتعد الملاحظات المسجلة عن المنحني لسببين إضافيين، يتمثل السبب الأول في وجود أخطاء القياس، أما السبب الثاني فيتمثل في وجود صدمات خارجية مثل تغيرات السياسة الاقتصادية وتطورات الأسواق المالية العالمية التي تؤثر حتما على المؤسسات المصرفية⁽¹⁾.

وبالتالي فإن إدخال هذه التأثيرات العشوائية من خلال طريقة التحليل العشوائي يتم بتقسيم الأخطاء إلى قسمين: يتمثل القسم الأول في عدم الكفاءة ويتمثل القسم الثاني في الخطأ العشوائي والذي يضم أخطاء القياس والصدمات الخارجية، ويفترض أن يتبع الجزء العشوائي توزيعا طبيعيا متماثلا، يكون موجب بالنسبة لدالة التكاليف وسالب بالنسبة لدالة الإنتاج، بينما تتبع عدم الكفاءة توزيع غير متماثل، تضم كل من عناصر نقص الكفاءة الفنية (أي استخدام قدر أكبر من المدخلات) وعدم الكفاءة التخصيصية (أي الفشل في التكيف مع التغيرات في الأسعار النسبية للمدخلات)⁽²⁾.

وتأخذ دالة التكاليف الشكل التالي:

$$C_i = f(y_i, p_i; \beta) + v_i + u_i$$

حيث أن:

C_i : تكلفة الإنتاج للبنك i

y_i : كمية المخرجات للبنك i

p_i : أسعار المدخلات

β : معاملات دالة التكاليف

v_i : الخطأ العشوائي

u_i : عدم الكفاءة

أما دالة الربح فتأخذ الشكل التالي:

(1) Kabir Hassan and Khaled A.Hussein, *Static and Dynamic Efficiency in the Sudanese Banking System*, Review of Islamic Economics, No.14, 2003, p: 16.

(2) Randall Campbell, Kevin Rogers and Jon Rezek, *op.cit*, p: 5.

$$\pi_{it} = f(y_{it}, p_{it}; E_{ct})$$

حيث أن:

π_{it} : ربح البنك i

E_{ct} : العوامل الخاصة بالدولة المعنية

المطلب الثاني: مكوّنات الكفاءة (X)

اقترح فارل (Farrell) سنة 1957 أن كفاءة أي مؤسسة تتكون من مفهومين يتمثل المفهوم الأول في الكفاءة الفنية ويتمثل الثاني في الكفاءة التخصيصية أو ما يسمى بالكفاءة السعرية⁽¹⁾، ويمكن توضيح ذلك أكثر كمايلي:

أولاً: الكفاءة الفنية أو التقنية: (Technical Efficiency)

تقيس قدرة المؤسسة على إنتاج أعظم مستوى من المخرجات من خلال استعمال مستوى معين من المدخلات أو إنتاج مستوى معين من المخرجات باستخدام أدنى مستوى من المدخلات. وبالتالي فإن الكفاءة الفنية تركز على قياس الانحراف بين مستوى الإنتاج المحقق والقدرة الحقيقية للإنتاج، ويمكن تقسيم هذه الكفاءة إلى قسمين كفاءة فنية تامة وكفاءة الحجم⁽²⁾.

ثانياً: الكفاءة التخصيصية: (Allocative Efficiency)

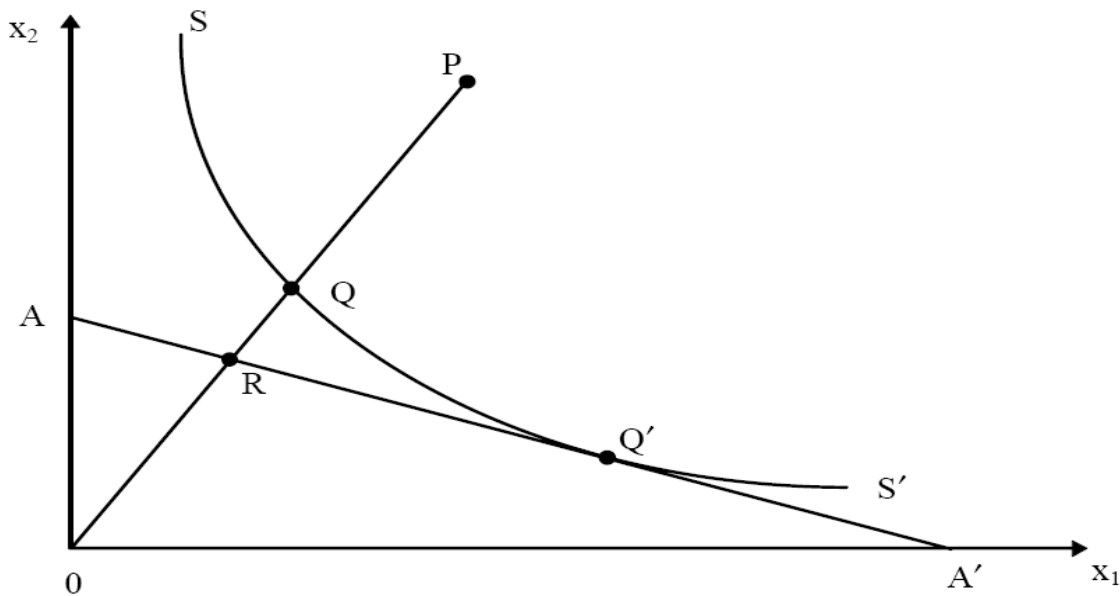
(1) Farrell, M.J., *The Measurement of Productive Efficiency*, Journal of Royal Statistical Society Association, series 120, 1957, p: 253.

(2) Kabir Hassan, *The Cost, Profit and X- Efficiency of Islamic Banks*, Economic Research Forum, 12th Annual Conference, Egypt, 19th – 21th December 2005, p: 3.

تقيس قدرة المؤسسة على استعمال المزيغ الأمثل للمدخلات مع الأخذ بعين الاعتبار أسعار هذه المدخلات، وتنخفض الكفاءة التخصيصية عندما تكون نسبة المدخلات المنظورة مختلفة عن نسبة المدخلات المؤدية إلى تخفيض تكلفة المدخلات⁽¹⁾، وبالتالي تسمح بقياس القدرة على تخصيص المدخلات في النشاطات الأكثر مردودية⁽²⁾.

ويمكن توضيح الفرق بين الكفاءة التخصيصية والكفاءة الفنية في حالة وجود مدخلين X_1, X_2 ، وكيف يمكن قياسهما من خلال الشكل رقم (15)⁽³⁾.

شكل (15): الكفاءة الفنية والكفاءة التخصيصية.



Source : Paolo Gurda & Abdelaziz Rouabah, *Efficacité et performance des banques en Europe: une analyse "stochastic frontier" sur des données en panel*, Cellule de Recherche en Economie Appliquée, Luxembourg, No. 99-5, Novembre 1999, p: 6.

(1) عبد الله محمد العبيدان، تأثير أنشطة البنود خارج الميزانية العمومية في كفاءة البنوك التجارية الكويتية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م20، ع1، جدة، السعودية، 2006، ص: 39.

(2) محمد عبد الرحمن إسماعيل، تقييم أداء نماذج تحليل مغلف البيانات في ظل وجود مشاهدات متطرفة، مجلة الإدارة العامة، م49، ع4، الرياض، السعودية، نوفمبر 2009، ص: 751 – 752.

(3) Michael Martin, Timothy G. TAYLOR, *A Comparison of the Efficiency of Producers*, Colombian Economic Journal, Vol 1, N: 1, 2003, p: 252.

حيث يمثل المنحنى SS' مجموع العوامل الكفاءة تقنيا لمستوى معين من المخرجات، فكل النقاط داخل المنحنى غير كفاءة تقنيا لهذا المستوى من الإنتاج، فمثلا في النقطة P عدم الكفاءة التقنية تمثل بالخط QP حيث يمكن إنتاج نفس المستوى من المخرجات مع تخفيض في جميع المدخلات على أساس النسبة QP/OP .

- بالنسبة للكفاءة الفنية يمكن قياسها من خلال النسبة OQ/OP التي تتراوح بين الصفر والواحد، ولقد اقترح فارل (Farrell) سنة 1957 قياس درجة الكفاءة التقنية من خلال النسبة OQ/OP التي تتراوح بين الصفر والواحد.

- أما فيما يخص الكفاءة التخصيصية فيكون تركيب مجموع العوامل كفاً تخصيصياً إذا كان معدل الإحلال التقني يساوي نسبة أسعار العوامل، فمثلا بالنسبة للنقطة Q' الناتجة عن تقاطع المنحنى SS والخط AA' فهي كفاءة تخصيصياً والتي تمثل نقطة الإنتاج بأقل تكلفة⁽¹⁾، وبالتالي يمكن القول أن ناتج جداء الكفاءة الفنية والكفاءة التخصيصية $OQ/OP \cdot OR/OQ$ يمثل الكفاءة الاقتصادية OR/OP .

(1) Randall Campbell, Kevin Rogers and Jon Rezek, *op.cit*, p: 5

ملخص الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

• تتضمن طريقة *CAMELS* عناصر فنية ومالية وإدارية يمكن من خلالها تقييم أداء المصرف من جميع الجوانب، مع العلم أنها تنطبق على المصارف الإسلامية كما في البنوك التقليدية ولكن مع الفارق في الطبيعة المختلفة للتوظيفات المصرفية في المصارف الإسلامية، وطبيعة الودائع، والعلاقة مع المودعين وباقي المعاملات الأخرى، ورغم هذه الاختلافات فإن المصارف الإسلامية معنية بتطبيق أدوات رقابية جديدة ومتطورة تسهم في الكشف المبكر عن الانحرافات وتحديد مسبباتها والتنبيه إلى أوجه القصور والأخطاء قبل وقوعها.

• يمكن إضافة معيار سابع لتقييم أداء المصارف الإسلامية والمتمثل في معيار السلامة الشرعية وبالتالي تصبح الطريقة تسمى *SCAMELS*

• ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار *CAMELS* ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.

• إن عملية تحليل كفاية رأس المال تهدف إلى قياس قدرة البنوك على مواجهة التزاماتها في الآجال المحددة وكذلك تهدف إلى تبيان مدى قدرة البنك على تغطية المخاطر المحتملة من خلال رأس المال والمؤونات المكونة.

• تمثلت أبرز التعديلات التي جاءت في معيار بازل (2) في إضافة مخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وإجراء تعديلات جوهرية على مخاطر الائتمان، وقد تمثلت أهم الملامح الأساسية التي أقرتها لجنة بازل (2) ليس فقط في قياس المخاطر المذكورة، وإنما في تطبيق نماذج متطورة لقياس المخاطر، مع توفر مجموعة من البدائل لقياس كل نوع من أنواع المخاطر التي قد يتعرض إليها البنك، مع إعطاء أهمية بالغة للإفصاح عن الطرق المستخدمة وأساليب قياسها بالإضافة إلى موافقة السلطات الرقابية على ذلك لإعطائها الصلاحية الكاملة في مراجعة دقة هذه النماذج والتأكد من فاعليتها في تقييم المخاطر.

الفصل الثالث

العوامل المحركة للكفاءة التشغيلية

للمصارف الإسلامية

تمهيد

يتأثر نشاط المصارف بعدة عوامل يمكن تقسيمها إلى مجموعتين أساسيتين: عوامل داخلية ترجع إلى إدارة المصرف ذاته والسياسة التي تنتهجها في تسيير عملياته، وعوامل خارجية لا يد للمصرف فيها وتأثر في نشاطه بدرجات متفاوتة ومثلها الأزمات التي تفرضها التشريعات المصرفية والخطة العامة للدولة والسياسة النقدية والائتمانية المنفذة، وبالتالي نسعى من خلال هذا الإطار إلى تحديد الشروط الأساسية لتمكين مسيري المصارف الإسلامية تحقيق الكفاءة التشغيلية.

ويمكن تفسير الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية من خلال أربع نظريات أساسية تمثل المباحث الأساسية لهذا الفصل:

- المبحث الأول: نموذج البعد الثلاثي: هيكل السوق، سلوك المؤسسة، أداء المؤسسة (S.C.P)؛
- المبحث الثاني: نظرية وفورات الحجم ووفورات النطاق؛
- المبحث الثالث: نظرية المرونة السعرية للمدخلات ودرجة الإحلال؛
- المبحث الرابع: نظرية حوكمة الشركات.

المبحث الأول

نموذج البعد الثلاثي: هيكل السوق - سلوك المؤسسة - أداء المؤسسة (S.C.P)

يهدف نموذج (S.C.P) إلى تفسير كفاءة أداء المؤسسات (Performance) من خلال هيكل السوق (Structure) الذي تنشط فيه وذلك من خلال طريقة عمل المؤسسات داخل هذا السوق (Comportement)، حيث يبين نموذج الهيكل-السلوك-الأداء (S.C.P) أن هيكل السوق وبالتحديد درجة التركيز يعتبر عامل محدد لسلوك وأداء المؤسسات، حيث كلما تكون درجة التركيز أكبر تكون إمكانية تجميع المؤسسات أكبر وبالتالي تكون هذه المؤسسات أكثر كفاءة في الأداء. وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى المطالب التالية:

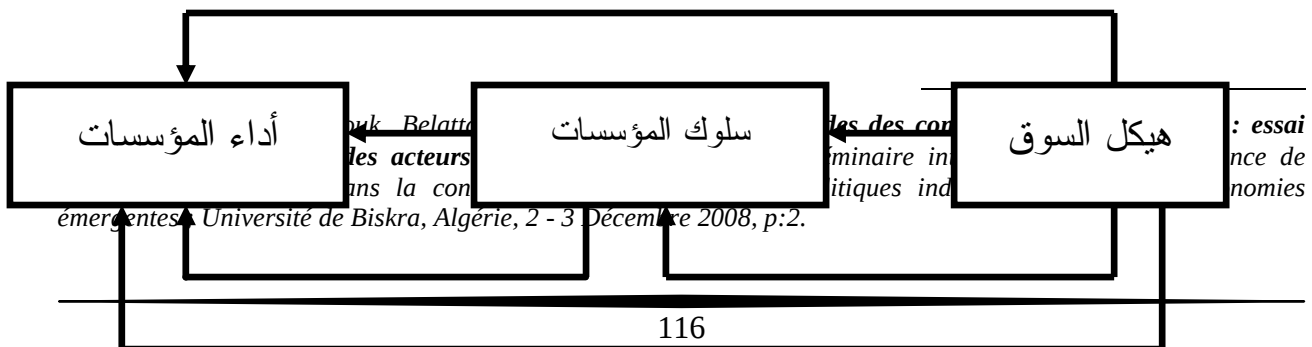
- أساسيات نموذج الهيكل-السلوك-الأداء (S.C.P)؛
- مساهمات نموذج S.C.P في دراسة السوق المصرفي.

المطلب الأول: أساسيات نموذج الهيكل-السلوك-الأداء (S.C.P)

أولاً: تعريف نموذج الهيكل-السلوك-الأداء (S.C.P)

يعتبر نموذج (S.C.P) المرجع النظري في الاقتصاد الصناعي في تحليل الأسواق والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات، حيث طور من طرف ماسون (Mason) عام 1939 ثم عدل من طرف بان (Bain) سنة 1968، فمنذ ظهوره استعمل هذا النموذج لتحليل الإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات وذلك من خلال دراسة أثر هيكل السوق على سلوك المؤسسات وبالتالي على أدائها⁽¹⁾، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (16).

شكل (16): نموذج الهيكل-السلوك-الأداء (S.C.P).



Source: Ababacar Mbengue, *Paradigme SCP, théorie évolutionniste et management stratégique: données ancienne, résultat nouveaux*, XIV^{ème} conférence Internationale de management stratégique, pays de la Loire, Angers, 2005, p:3

ومما لا شك فيه أن النجاح السريع الذي حققه نموذج (S.C.P) يفسر من خلال بساطته، حيث أن العناصر الأساسية محددة بوضوح، كما أن هذا النموذج غير مرتبط بصناعة معينة، بحيث يمكن تطبيقه على مختلف القطاعات بما فيها القطاع المصرفي⁽¹⁾. ويمكن توضيح العناصر الأساسية للنموذج من خلال العنصر الموالي.

ثانيا: تحليل العناصر المكونة لنموذج (S.C.P)

1- هيكل السوق

يمكن تحديد هيكل السوق من خلال مجموعة من العوامل تتمثل أساسا في عوامل المحيط والقواعد والقوانين التنظيمية وشدة المنافسة ومستوى العرض والطلب في السوق، وكذلك حواجز وشروط الدخول إلى السوق، ويمكن أن نميز بين نوعين من هياكل السوق، يتمثل الأول في الهيكل المسطح أو البسيط أين يتم التنظيم داخل السوق (تنافسي)، أما الثاني فيتمثل في الهيكل المعقد أين يتم التنظيم خارج السوق (غير تنافسي)⁽²⁾.

كما يعبر الاقتصادي بان (Bain) عن هيكل السوق بأنه يعني تلك الخصائص التي تنظم السوق والتي تترك تأثيرا إستراتيجيا على طبيعة المنافسة والتسعير داخل ذلك السوق، ويقترح بان (Bain) أربع خصائص رئيسة لهيكل السوق تتمثل أساسا في⁽³⁾:

- درجة تركيز البائعين: أي عدد المصانع المنتجة لسلعة ما وتوزيعها النسبي من حيث الحجم.
- درجة تركيز المشترين: أي عدد المشترين للسلع في السوق وتوزيعهم النسبي.

(1) روجر كلارك، اقتصاديات الصناعة، ترجمة فريد بشير الطاهر، دار المريخ، السعودية، 1994، ص: 30.

(2) Ababacar Mbengue, *Paradigme SCP, théorie évolutionniste et management stratégique: données ancienne, résultat nouveaux*, XIV^{ème} conférence Internationale de management stratégique, pays de la Loire, Angers, 2005, p:3

(3) مدحت القرشي، الاقتصاد الصناعي، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص: 28.

- درجة الاختلاف والتنوع فيما بين السلع: أي الفرق بين مستوى نوعية المنتجات المختلفة في السوق.

- شروط الدخول والخروج من وإلى السوق: أي مدى السهولة التي يمكن للمؤسسات الدخول فيها إلى السوق والخروج منه.

1-1- أنواع هياكل السوق

يوجد العديد من الأشكال التي يمكن أن تأخذها الأسواق حسب طبيعة ودرجة المنافسة الموجودة في السوق، والتي يمكن توضيحها في النقاط التالية:

1-1-1- سوق المنافسة التامة

قلما يتم تحقيق المنافسة التامة في السوق حيث يقوم هذا الشكل على خمسة خصائص تتمثل فيما يلي⁽¹⁾:

- كثرة عدد المؤسسات المنتجة وكثرة عدد المستهلكين بحيث لا يستطيع أحد منهم أن يؤثر في السوق بمفرده ولا مع مجموعة أخرى؛

- حرية الدخول والخروج من السوق، أي قدرة أي من طرفي السوق سواء المستهلكين من ناحية أو المنتجين أن يلعب أحدهم دور الآخر، فالمستهلك يمكن أن يتحول إلى بائع والعكس صحيح، من هنا فأي فرصة ربحية ستجذب عدد غير محدود من المنافسين؛

- الشفافية التامة في المعلومات بالنسبة للمستهلكين والمنتجين، حيث يجب أن يعرف المنتج كل متغيرات المنافسين تتمثل في التكاليف وحجم الإنتاج والتكنولوجيا المستعملة؛

- انسيابية الحركة الحرة لعوامل الإنتاج دون قيود أو عراقيل، مما يعني سرعة استجابة العرض لأي تغيير في الطلب؛

- تجانس السلع المنتجة يعني أن كل منتجات نفس الصناعة متماثلة، وبالتالي تكون الأسعار متساوية بالنسبة لهذه السلع، أي أن سعر السوق محدد وكذلك العوائد.

وبالتالي يمكن القول أن في ظل المنافسة التامة لا يمكن للأعوان الاقتصاديين التأثير على توازن الأسعار

في السوق، أي بعبارة أخرى يمكن اعتبار السعر كأنه معطى، أي أن تنظيم السوق هو الذي يضمن ألبا أسعار وأحجام المنتجات وكذلك التخصيص الأمثل للموارد.

1-1-2- سوق الاحتكار

(1) حسين العمر وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الصناعي، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 2002، ص: 175-176.

يسود الاحتكار سوق الصناعة عندما تسيطر مؤسسة واحدة على عملية الإنتاج أو البيع أو حتى الشراء ولا تواجه بالتالي أي نوع من المنافسة من قبل مؤسسة أخرى داخل الصناعة، وبالتالي يعتبر سوق سلعة ما سوق احتكار تام إذا تميز السوق بالخصائص التالية⁽¹⁾:

- وجود منتج أو بائع وحيد في السوق؛
- عدم وجود بدائل قريبة لسلعة المحتكر؛
- وجود عوائق تمنع دخول منتجين جدد إلى سوق المحتكر.

1-1-3- سوق المنافسة الاحتكارية

- ويعتبر هذا السوق قريب الشبه من سوق المنافسة الكاملة، ومن خصائص هذا السوق:
- وجود عدد كبير من المؤسسات الصغيرة بحيث لا تستطيع أي مؤسسة التأثير على سعر السوق؛
 - السلع متشابهة لكنها غير متجانسة، حيث يمكن التفرقة بين السلع الموجودة في السوق؛
 - سهولة الدخول إلى السوق.

1-1-4- سوق احتكار القلة

- ويعتبر هذا السوق أقرب إلى سوق الاحتكار التام، ويتميز هذا السوق بالخصائص التالية:
- وجود عدد قليل من المنشآت التي تملك كبيرة من السوق؛
 - وجود عوائق تمنع دخول منتجين جدد إلى السوق؛
 - وجود علاقات تبادلية بين المنتجين في السوق؛
 - يتوافر في هذا السوق حوافز للاتفاق بين المنتجين في السوق على البيع بسعر معين، أو تقسيم مناطق البيع بين المنتجين.

1-2- تعريف سلطة السوق

إن أغلب الطرق التحليلية في الاقتصاد الصناعي تنطوي ضمناً في كنف مفهوم "سلطة السوق" والذي يتضمن سلطة المؤسسات على الأسواق (الاحتكار، واحتكار القلة) وسلطة الشركات المتعددة الجنسيات أمام نظيراتها على المستوى المحلي (ظروف العمل، التمويل بالموارد الأولية....)، وسلطة توجيه الخيارات التكنولوجية (التقدم التكنولوجي، عوائق الدخول)، وأخيراً سلطة تسيير اليد العاملة (شروط

(1) محمد البناء، الاقتصاد التحليلي، مدخل حديث لتحليل المشاكل الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص: 286.

الجذب للعمالة، التأثير في الأجور⁽¹⁾، ويستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى درجة الاحتكار الناجمة عن العناصر المختلفة المكونة لهيكل السوق، حيث يعطي الاحتكار للمؤسسة أو مجموعة المؤسسات درجة من التحكم والسيطرة على السعر وعلى الإنتاج ونوعية المنتجات، بينما في حالة وجود المنافسة فإن فعالية وتأثير المؤسسة في السوق سوف يكون ضعيفا.

ويمكن تعريف مستوى سلطة السوق بشكل عام على أساس الشرط الأساسي لتعظيم الربح أو على أساس شرط الأمر الأول الذي يفسر مباشرة سلطة السوق أو من خلال مؤشر لارنار⁽²⁾.

1-2-1-تعظيم الربح: المنهج التقليدي

نفترض أن المتغيرات الداخلية للسوق تتمثل في سعر السلعة المتبادلة P والكمية المنتجة Q حيث يمكن تعريف بشكل عام ربح المؤسسة كما يلي:

$$\pi = PQ_j - C_j(Q_j) \dots\dots\dots (01)$$

حيث أن: $C_j(Q_j)$ تمثل تكلفة المؤسسة

ويتم تحديد مستوى الكمية المنتجة من خلال تعظيم الربح من خلال العلاقة التالية:

$$\text{Max}_{Q_j} \pi = PQ_j - C_j(Q_j)$$

ويتضمن الشرط الأساسي لتعظيم الربح تساوي الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية.

- ففي ظل الاحتكار يعطي لنا تعظيم الربح العلاقة التالية:

$$P + \frac{\partial P}{\partial Q} \cdot \frac{\partial Q}{\partial Q_j} \cdot Q_j = \frac{\partial C_j(Q_j)}{\partial Q_j} \dots\dots\dots (02)$$

وبالتالي فإن شرط تعظيم الربح في حالة الاحتكار عبارة عن المساواة بين الإيراد الحدي والتكلفة الحدية.

- وفي ظل المنافسة التامة يمثل P مستوى إنتاج المؤسسة، وبالتالي فإن الإيراد الحدي الحاصل عليه يساوي السعر.

$$P = \frac{\partial C_j(Q_j)}{\partial Q_j}$$

(1) Saeed Al-Muharrami, *Market structure and competitive conditions in the Arab GCC banking System*, Journal of Banking & Finance, N: 30, 2006, p: 3492.

(2) Joaquin Maudos, *Market structure and performance in Spanish banking using a direct measure of efficiency*, Applied Financial Economics, No: 8, Routledge, UK, 1998, p: 191.

1-2-2- شرط الأمر الأول يفسر مباشرة سلطة السوق

تتطلب عملية قياس سلطة السوق الأخذ بعين الاعتبار التغير الإجمالي للعرض في السوق الناتج عن تغير الكمية المنتجة من طرف المؤسسة j ، وبالتالي يتعلق الأمر برد الفعل العام للسوق لتغير الكمية المنتجة من طرف المؤسسة j . نفترض أن λ_j تمثل المرونة العشوائية للإنتاج المؤسسة j مقارنة مع إنتاج القطاع.

$$\lambda_j = \frac{Q}{Q_j} \cdot \frac{\partial Q}{\partial Q_j} \dots\dots\dots (03)$$

وبتعويض المعادلة رقم(03) في المعادلة رقم(02) نتحصل على ما يسمى بشرط الأمر الأول للمؤسسة التي تظهر المرونة العشوائية λ_j

$$P + \lambda_j \cdot \frac{\partial P}{\partial Q} \cdot Q = \frac{\partial C_j(Q_j)}{\partial Q_j} \dots\dots\dots (04)$$

ومن خلال المعادلة رقم(04) يبين شرط الأمر الأول أن λ_j يقيس درجة التوافق بين الإيراد الحدي للمؤسسة والإيراد الحدي للسوق.

• فإذا كان $\lambda_j = 0$ يعني أن المؤسسة لا تؤثر على الكمية المنتجة من طرف القطاع (حالة المنافسة التامة).

• فإذا كان $\lambda_j \neq 0$ يعني أن المؤسسة تتحكم في الإنتاج الإجمالي للصناعة (حالة الاحتكار). وبالتالي فإن λ_j يشكل قياس مباشر لسلطة السوق حيث يعكس مدى قدرة المؤسسة على التأثير على الإنتاج الإجمالي للقطاع وبالتالي على أسعار السوق.

1-2-3- مؤشر لارنر (Indice de Lerner)

بقسمة طرفي المعادلة رقم (04) على P نتحصل على مؤشر لارنر (Lerner) للمؤسسة j والذي يبين الانحراف النسبي بين السعر والتكلفة الحدية .

$$\ell_j = \frac{P - \partial C_j / \partial Q_j}{P} = \frac{\partial P}{\partial Q} \cdot \frac{Q}{P} \cdot \lambda_j \dots\dots\dots (05)$$

وإذا اعتبرنا أن مرونة الطلب العكسية تساوي مقلوب المرونة e للطلب وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كمايلي:

$$l_j = \frac{P - \partial C_j / \partial Q_j}{P} = -\frac{\partial P}{\partial Q} \cdot \frac{Q}{P} \cdot \lambda_j = -\frac{1}{\epsilon} \lambda_j = \frac{\lambda_j}{\xi} \dots\dots\dots (06)$$

حيث أن ξ يمثل القيمة المطلقة للمرونة السعرية للطلب.

وعلى أساس المعادلة رقم (06) نلاحظ أن مؤشر لارنر $Lerner$ الذي يقيس مدى قدرة المؤسسة على فرض أسعار أعلى من التكلفة الحدية عبارة عن دالة متزايدة بالنسبة لسلطة السوق λ_j ودالة متناقصة بالنسبة للقيمة المطلقة للمرونة السعرية للطلب.

1-3- درجة التركيز

إن موضوع التركيز الصناعي يشكل حجر الزاوية في تحليل الهياكل الصناعية، بالأخص تلك التطبيقات على الصيغة: هيكل-سلوك-أداء، كما أن تنوع المؤسسات وانتهاجها لعدة سلوكيات من شأنها أن تضفي نوعاً من الخصوصية على صناعة ما، وبالتالي التأثير على أداء الصناعة ككل، كما يمكن أن يؤثر هيكل هذه الأخيرة على أداء القطاع.

والمقصود بتركز السوق هو إلى أي مدى يتركز الإنتاج في إحدى الصناعات أو الأسواق في أيدي عدد محدود من المؤسسات، لذا في قياس تركيز السوق ينصب الاهتمام على كل صناعة أو سوق بشكل منفرد، وعلى العدد والحجم النسبي للمؤسسات في كل الصناعة، وبافتراض ثبات باقي العوامل المؤثرة في التركيز، فإن السوق يكون أكثر تركيزاً كلما قل عدد الشركات المنتجة أو زاد التباين بين أنصبتها في السوق⁽¹⁾.

1-4- ضوابط السوق في الاقتصاد الإسلامي

يقوم السوق في الاقتصاد الإسلامي بدور رئيس في تخصيص الموارد، حيث تعمل السوق كآلية توازن بين حاجات الأفراد المستهلكين والتي تترجم في صورة طلب، وبين الموارد المتاحة وطريقة استخدامها في صورة عرض.

ومما يميز الاقتصاد الإسلامي في هذا الجانب أنه يعمل على ضبط السوق بضوابط تضمن كفاءة هذا السوق، وعم انحرافها في عملية التخصيص نحو إنتاج السلع الكمالية التي هم فئة قليلة من أفراد المجتمع، ومما

(1) Sudin Haron, *Determinants of Islamic Bank Profitability*, Global Journal of Finance and Economics, USA, Vol 1, No 1, March 2004, p: 6.

يساعد السوق على أداء هذا الدور بكفاءة نظام التوزيع في الاقتصاد الإسلامي الذي يسعى إلى تقليل التفاوت في الدخل والثروة بين أفراد المجتمع كحافز على حسن تخصيص الموارد في المجتمع⁽¹⁾.

ومن أهم ضوابط الاقتصاد الإسلامي تجاه السوق لدعم التخصيص الكفء لموارد المجتمع مايلي⁽²⁾:

- منع تداول السلع الضارة؛
- منع الغش وإخفاء عيوب السلعة؛
- النهي عن بيع الغرر والجهالة وبيع ما لا يملك؛
- تطبيق معايير الجودة من خلال تحريم تطفيف الكيل والوزن؛
- تحريم الدخل غير المشروع من خلال النهي عن النجش، وسوم الرجل على سوم أخيه، وتحريم الاحتكار؛
- الضوابط الأخلاقية في السوق خلال الصدق والأمانة، وكذا السماحة والسهولة في البيع والشراء.

2- سلوك المؤسسات: (Comportement)

نعني بسلوك المؤسسات السياسات والإستراتيجيات التي تتبعها المؤسسات من أجل التأثير على حجم نفوذها في السوق مثل سياسات التسعير أو الإنتاج أو الإعلان، ويتأثر سلوك المؤسسات في الصناعة بهيكل الصناعة الذي تعمل في ظله المؤسسة، ففي صناعة تتسم بدرجة عالية من التركيز نتوقع أن يميل سلوك المؤسسات في هذه الصناعة نحو الاحتكار التام في حالة أن درجة التركيز كاملة، أو احتكار القلة في حالة أن درجة التركيز أقل من الواحد، ويتجه سلوك المؤسسة نحو المنافسة الكاملة إذا كانت الصناعة تتصف بدرجة تركيز منخفضة، كذلك فإنه في ظل وجود عوائق ضخمة أمام دخول مؤسسات جديدة إلى الصناعة، نتوقع أن يتسم سلوك المؤسسة في هذه الصناعة بالميل نحو الاتفاق الضمني من أجل الحفاظ على درجة نفوذها في الصناعة والحصول على أرباح مرتفعة وغير عادية⁽³⁾.

3- أداء المؤسسات: (Performance)

تتمثل الفرضية الأولى لنموذج S.C.P في أنه كلما تكون درجة التركيز أكبر (عدد قليل من المؤسسات) تؤدي عموماً إلى منافسة أقل شدة (تفسر من خلال أسعار مرتفعة وأحجام ضعيفة) ، وتكمن الفكرة الأساسية لنموذج S.C.P في كون أن هيكل الصناعة يحدد سلوك المؤسسات ويؤثر على كفاءتها،

(1) خالد المقرن، الأسس النظرية للاقتصاد الإسلامي، ط2، مطابع الحميضي، السعودية، 2009، ص: 195.

(2) المرجع السابق، ص: 195-200.

(3) أحمد سعيد باخمزة، اقتصاديات الصناعة، ط2، دار الزهراء، السعودية، 2001، ص: 46 - 47.

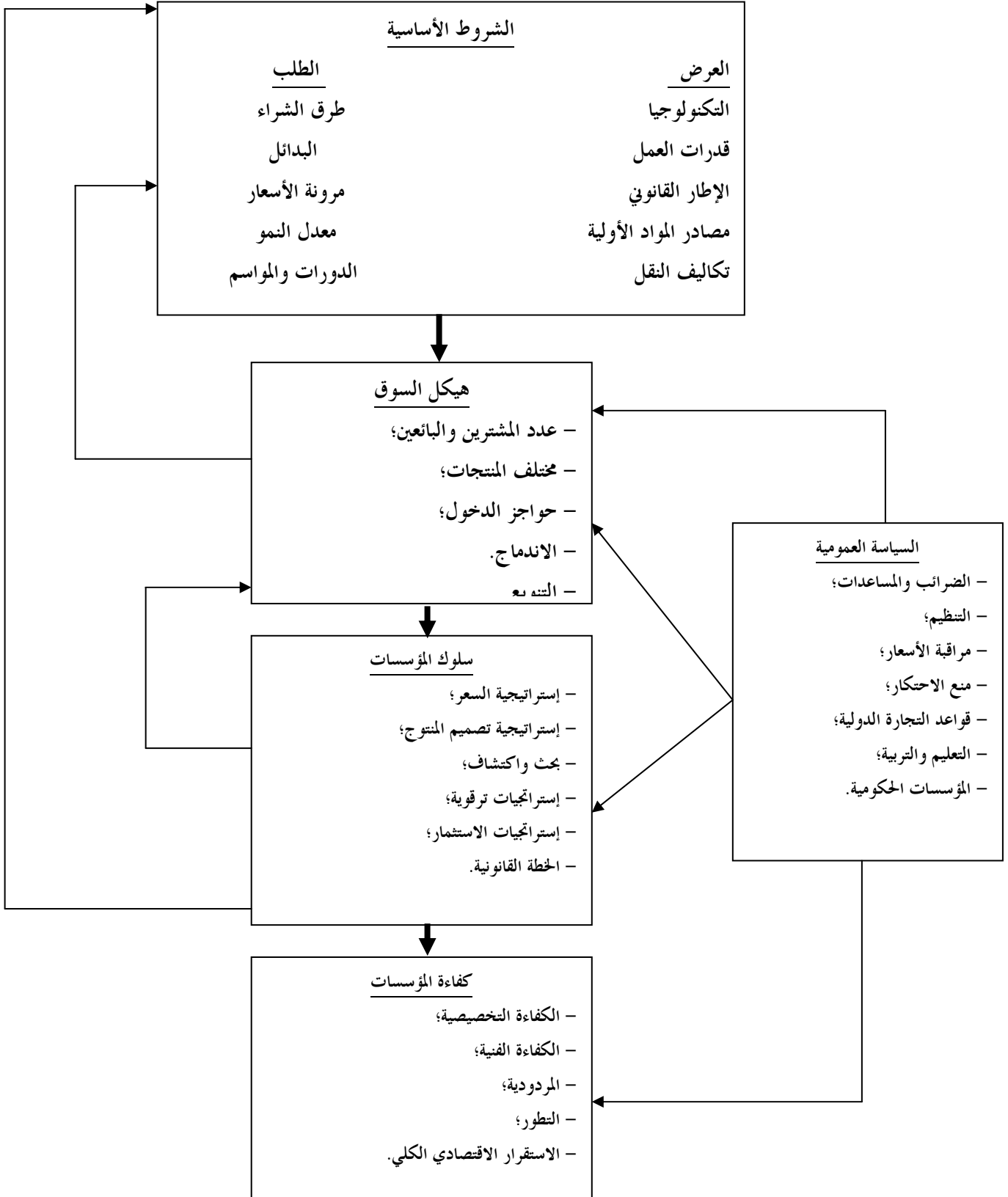
كما يعتبر عامل درجة التركيز العامل الأكثر تأثيراً من عوامل هيكل السوق بالنسبة للعرض والطلب في السوق⁽¹⁾.

فالعلاقة *S.C.P* تبين أن سلوك وأداء المؤسسات تتحدد من خلال هيكل السوق، أي بعبارة أخرى أن عدد وحجم وتركز العارضين من جهة وشروط الدخول إلى السوق والقوانين التنظيمية من جهة أخرى تحدد نتائج المؤسسة، وتهدف العلاقة *S.C.P* إلى تفسير كفاءة المؤسسات من خلال خصائص السوق الذي تنشط فيه (الهيكلة) وعن طريق كيفية عمل المؤسسات في هذا السوق (سلوك). وبالاعتماد على نماذج خطية بسيطة تبين نظرية *S.C.P* بأن هيكل السوق وبالتحديد درجة التركيز هو عبارة عن محدد لتركيبية ومردودية المؤسسات، ففي إطار هذا النموذج كلما كانت درجة التركيز مرتفعة كانت إمكانية تجميع المؤسسات أكبر وبالتالي أكثر كفاءة، وهذا ما أثبتته مجموعة من الدراسات الأوروبية والأمريكية⁽²⁾، ويمكن تلخيص نموذج *S.C.P* في الشكل (17).

(1) Racha Ghayad, *op.cit*, p: 123

(2) Chawki El Moussawi, *Evaluation du degré de concurrence et de l'efficacité productive : le cas de l'industrie bancaire libanaise*, Thèse de doctorat en sciences économiques, non publiée, Université de Limoges, France, 2004, p : 31.

شكل (17): الهيكل التنظيمي لنموذج S.C.P



Source: Gaël Vettori, *Economie d'échelle dans le secteur bancaire Suisse, thèse de doctorat en sciences économiques, non publiée, Université de Genève, Suisse, 2002, p:8.*

المطلب الثاني: مساهمة نموذج S.C.P في دراسة السوق المصرفي

أولاً: أهمية نموذج S.C.P في دراسة السوق المصرفي

يعتبر نموذج S.C.P النموذج المرجعي لنظرية المنظمة الصناعية، حيث طبق بشكل واسع في الستينات والسبعينات من القرن الماضي في الصناعة المصرفية وذلك لدراسة العلاقة بين هيكل السوق والكفاءة المصرفية، حيث يسمح هذا النموذج بتفسير أثر وجود أحد خصائص السوق مثل درجة تركيز العرض والحوافز القانونية على كفاءة أداء القطاع المصرفي⁽¹⁾.

وتنبع أهمية نموذج S.C.P في قطاع المصارف من كون المصارف ذات طبيعة تميل إلى التركيز، وأن نموذج S.C.P هو الإطار الأكثر استخداماً في سبيل تحليل أثر التركيز على أداء الصناعة المصرفية، ولقد استنتج أغلب الباحثين وجود ارتباط موجب بين درجة تركيز النظام المصرفي وكفاءة أداء المؤسسات المصرفية⁽²⁾.

وحسب دياتش عام (1992) Dietsch يعتبر نموذج S.C.P القاعدة النظرية لدراسة المنافسة في السوق المصرفي، وذلك من خلال دراسة أثر شروط الدخول على درجة التركيز وتأثير هذه الأخيرة على الأسعار والهوامش المحققة من طرف المصارف، أي أن درجة التركيز في السوق تؤثر بشكل مباشر على درجة المنافسة بين المصارف⁽³⁾.

كما أستعمل أيضاً نموذج S.C.P لقياس أثر درجة تركيز الودائع على الكفاءة المصرفية من طرف كوفمان (1966) Kaufman وماير (1967) Meyer وفيليبس (1967) Philips و بروشار Brucher (1970) عن طريق معدل الفائدة الإجمالي على قروض الاستثمار.

كما أستعمل نموذج S.C.P لقياس أثر درجة تركيز الودائع على الكفاءة المصرفية من طرف الباحثين كوفمان (Kaufman) سنة 1966 وماير (Meyer) سنة 1967 وفيليبس (Philips) في نفس السنة، وبروشار (Brucher) سنة 1970⁽⁴⁾.

ثانياً: شروط الدخول والكفاءة المصرفية

(1) Ibrahim Al-Karasneh and Ayten M.Fatheldin, *Market structure and performance in the GCC banking sector: Evidence from Kuwait, Saudi Arabia, and UAE*, AMF Economic papers, No.11, Abu Dhabi, March 2005, p: 13.

(2) Lawrence G. Goldberg, Anoop Rai, *the structure – performance relationship for European banking*, Journal of Banking and Finance, No. 20, 1996, p: 747.

(3) Saeed Al-Muharrami et al, *Market structure and competitive conditions in the Arab GCC banking system*, Journal of Banking and Finance, No.30, 2006, p: 3490.

(4) Racha Ghayad, *op.cit*, p: 125.

يمكن أن يساهم وجود حواجز للدخول في استقرار هيكل السوق حيث يتحكم في حركة رؤوس الأموال⁽¹⁾، وفي ظل وجود حواجز كبيرة للدخول للسوق المصرفي يؤدي حتما إلى درجة تركيز كبيرة بالنسبة للمؤسسات الضخمة، الأمر الذي يؤدي إلى توليد أرباح إضافية، وفي إطار دراسة النشاط المصرفي فإن حواجز الدخول لها عدة مصادر تتمثل أساسا في وفورات الحجم وخاصة الحواجز التنظيمية، ولعل أهم هذه الحواجز هو الوصول إلى الحجم الأدنى المطلوب، وهذا ما يبرر أهمية مراقبة وجود أو عدم وجود وفورات حجم في المصارف⁽²⁾.

ويشكل مفهوم حواجز الدخول عنصرا جديا مهم بالنسبة لنظرية S.C.P حيث أنه في ظل عدم وجود حواجز للدخول، تنخفض حتما قدرة المؤسسات على إيجاد حلول الاحتكار من خلال المنافسة الموجودة، فإذا كان المنافسين الموجودين لديهم إمكانية الحصول على هوامش إيجابية، فيمكن أن يتخذوا قرار الدخول إلى السوق، وفي هذه الحالة فإن المؤسسات الموجودة أصلا لهم الخيار في تخفيض الأسعار إلى مستوى يجعل الدخول إلى السوق غير مربح بالنسبة للمنافسين الجدد أو تحمل المنافسة وإبقاء الأسعار والهامش على حالها، كما يمكن بالنسبة للمؤسسات الموجودة أصلا في السوق خلق حواجز أخرى للدخول من خلال حماية نوعية، أو من خلال إصدار قوانين تنظيمية من طرف السلطات العمومية تحدد قواعد مضبوطة للدخول⁽³⁾.

ثالثا: درجة التركيز والكفاءة المصرفية

أفاد بان سنة 1951 وفق نظرية الهيكل-السلوك-الأداء SCP بأن الأسواق الأكثر تركزا وبسبب المنافسة المنخفضة لأسباب تحالفية أو احتكارية، تؤدي إلى وضع أسعار غير ملائمة للمستهلكين، وتساهم في تحقيق أرباح عالية للمؤسسات، وبالتالي تفسر عن طريق السلوك التسعيري غير التنافسي⁽⁴⁾، أي أن تركيز السوق يزيد من احتمالات التحالف بين الشركات الكبرى داخل الصناعة، وبالتالي يزيد الأرباح إلى مستويات غير عادية وغير تنافسية⁽⁵⁾.

رابعا: حدود استعمال نموذج S.C.P في القطاع المصرفي

(1) Jean Pierre Angelier, *Economie industrielle : éléments de méthode*, OPU, Algérie, 1993, p : 57.

(2) Heggstad.A, *Market structure, risk and profitability in commercial banking*, Journal of Finance, N°4:1977.

(3) Ibrahim W.T.Chirwa, *Market structure, liberalization and performance in the Malawian banking industry*, African Economic Research Consortium, Nairobi, July 2001, p: 14.

(4) عز الدين مصطفى الكور، نضال أحمد الفيومي، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء المصارف التجارية دراسة تطبيقية على المصارف التجارية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، م3، ع3، الأردن، 2007، ص: 255.

(5) Abdullah M. Al-Obaidan, *Market structure and performance in the commercial Banking Industry of Emerging Markets*, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, Issue 12, 2008, p:105.

يهدف نموذج *S.C.P* لفهم تركيبة المصارف على مستوى السوق المصرفي، لكن تبقى بعض نقاط الضعف تشوب النموذج على المستويين النظري والتطبيقي، حيث يركز عموماً على تبسيط عمل المؤسسات المصرفية، بالإضافة إلى أن هذا النموذج لا يأخذ بعين الاعتبار عند عملية التحليل جوانب جد مهمة فيما يخص هيكل السوق المصرفي.

خامساً: استخدام نموذج *S.C.P* في دراسة القطاع المصرفي الإسلامي

بطبيعة الحال من المهم جداً دراسة أثر هيكل السوق المصرفي الإسلامي على أداء المصارف الإسلامية، وعلى حد علمنا فإن الدراسات الميدانية التي أجريت حول محددات أداء المصارف الإسلامية لم تستعمل نموذج *S.C.P* لأن أغلب الدراسات التي أجريت كانت على مستوى بنوك إسلامية تنشط في سوق يتميز بالاحتكار ولا توجد فيه منافسة بين المصارف الإسلامية الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة قياس أثر درجة التركيز على الأداء.

ومما تجدر الإشارة إليه أن قضايا التركيز المصرفي والمنافسة في القطاع المصرفي الإسلامي، تحتاج إلى العديد من الدراسات والأبحاث وأن من التوجيهات المفيدة للبحوث المستقبلية، الاهتمام الإضافي بقضايا التركيز والمنافسة في المصارف الإسلامية، التي قد تزود صناع القرار بمعلومات متطورة، تساعد في وضع تصور حول صناعة المصارف الإسلامية، وتساعد في صياغة السياسات والإستراتيجيات المناسبة.

المبحث الثاني

وفورات الحجم ووفورات النطاق في المصارف

سنتناول بالدراسة هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

- وفورات الحجم؛
- وفورات النطاق.

المطلب الأول: وفورات الحجم

أولاً: مفهوم وفورات الحجم

- تتضمن هذه النظرية جميع العوامل التي تبين أنه كلما زاد حجم المؤسسة أو أحد عناصرها تنخفض التكلفة الوحيدة للإنتاج والعكس صحيح⁽¹⁾، ولقد لخص كل من وارف وهارينغتون (Harrington & Warf) سنة 1995 العوامل التي تؤثر في التكلفة الوحيدة للإنتاج في النقاط التالية⁽²⁾:
- الوفورات الداخلية على مستوى وحدات الإنتاج، حيث ينتج انخفاض التكاليف الوحيدة للإنتاج من التشغيل الكامل لوسائل الإنتاج؛
 - الوفورات الداخلية على المستوى العام للمؤسسة: تأتي انخفاض التكاليف الوحيدة للإنتاج من شدة المنافسة والتأثيرات السياسية، أو من مصادر تنظيمية ومالية لمؤسسة كبيرة أو منظمات أخرى، والعكس صحيح؛
 - الوفورات الداخلية للنطاق: ينجم انخفاض التكاليف الوحيدة للإنتاج عن عدد المنتجات المختلفة أو الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة؛

(1) Maurice Baudoux, *Les économies d'échelle et leur degré d'exploitation*, édition Cujas, Paris, 1972, p : 18.

(2) Harrington.J.W & Warf, *Industrial Location: principles, practice and policy*, Routledge, London 1995, p: 33.

- الوفورات الخارجية: ينجم انخفاض التكاليف الوحودية للإنتاج عن تقارب المؤسسات من نفس النوع أو القطاع؛
- الوفورات الخارجية المحلية: ينجم انخفاض التكاليف الوحودية للإنتاج عن وجود المؤسسة في منطقة عمرانية مع توفر البنية التحتية لوسائل الاتصال والنقل وعدد كبير من العمال والموظفين.
- وتتمثل وفورات الحجم بالنسبة للبنك في الوفر الذي يحققه في تكلفة الوحدة بزيادة حجم الإنتاج، وبالتالي يمكن القول أن وفورات الحجم الإجمالية تتمثل في وفورات التكاليف التي تنتج عن الزيادة النسبية في مجموع المنتجات⁽¹⁾.
- كما تعرف وفورات الحجم من الجانب النظري على أنها النسبة بين تغير حجم الإنتاج وتغير حجم عوامل الإنتاج، أي بعبارة أخرى تكون هناك وفورات حجم عندما يرتفع الإنتاج بشكل نسبي أكبر من التكاليف، أما من الجانب التطبيقي تقاس وفورات الحجم من خلال انخفاض التكلفة الوحودية الناتجة عن ارتفاع حجم الإنتاج⁽²⁾.
- ويمكن التعبير عن المفهوم التقليدي لوفورات الحجم بالنسبة لمصرف لديه منتج واحد من خلال العلاقة التالية⁽³⁾:

$$EEG = \Delta y / y / \Delta c / c$$

حيث أن:

Δy : التغير في حجم الإنتاج.

Δc : التغير في التكلفة الإجمالية.

Y : حجم الإنتاج.

C : التكلفة الإجمالية.

أي أن وفورات الحجم تقاس من خلال المقارنة بين مرونة الكمية المنتجة مع التكلفة الإجمالية لعملية الإنتاج.

وبالتالي تكون لدينا ثلاث حالات:

- EEG أكبر من 1: يعني وجود وفورات حجم أن نسبة الزيادة في الإنتاج كانت أكبر من نسبة الزيادة في التكاليف، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض التكاليف الإجمالية.

(1) Gaël Vettori, *Economie d'échelle dans le secteur bancaire Suisse*, thèse de doctorat en Sciences Economiques non publiée, Université de Genève, Suisse, 2002, p : 30.

(2) Gary Wolff, *Economies of Scale & Scope in River Basin Management*, Final Paper for IDE, The Pacific Institute, Oakland California, 15 November 2004, p:7.

(3) Jean Pierre Angelier, *Economie industrielle*, OPU, Algérie, 1993, p : 52.

- EEG أقل من 1: هذا يعني عدم وجود وفورات حجم (وفورات حجم سالبة)
- EEG يساوي 1: هذا يعني أن وفورات الحجم ثابتة أي أن نسبة الزيادة في التكاليف تساوي نسبة الزيادة في الإنتاج.

وبالتالي يمكن القول أن وفورات الحجم هي نسبة التغير في الإنتاج الناشئة عن تغير مدخلات الإنتاج بنسب متساوية، ويمكن التعبير عن وفورات الحجم عن طريقة العلاقة بين التكاليف الكلية والنتائج على خط توسع المنشأة ، أي أنه مقدار التغير في التكاليف الكلية الناتجة عن تغير مستويات الإنتاج النهائي⁽¹⁾. ويمكن التعبير عنها من خلال المعادلة التالية:

$$ES = \sum \frac{\delta \ln Tc}{\delta \ln Yi} \dots\dots\dots(07)$$

حيث أنه إذا كان:

$$ES = 1 \Leftrightarrow \text{لا توجد وفورات حجم}$$

$$ES < 1 \Leftrightarrow \text{وفورات حجم إيجابية}$$

$$ES > 1 \Leftrightarrow \text{وفورات حجم سلبية}$$

ثانيا: أنواع وفورات الحجم

يمكن التمييز بين نوعين من وفورات الحجم ، وفورات الحجم الداخلية ووفورات الحجم الخارجية⁽²⁾:

1- وفورات الحجم الداخلية

تعني وفورات الحجم الداخلية أن تكلفة الإنتاج الكلية للوحدة تعتمد على حجم المؤسسة، وتتعلق وفورات الحجم هنا بالمؤسسة بحد ذاتها، حيث تعطي وفورات الحجم الداخلية إيجابيات على مستوى إدارة الإنتاج والتي تنجم عن فعل عامل اقتصادي واحد وعن مجموعة من الموارد، فيؤدي تقسيم العمل في المؤسسة حتما إلى تحقيق وفورات حجم وكذلك اختيار طريقة الإنتاج، كما أن عملية التكوين في المؤسسة تساهم بشكل مباشر في زيادة وفورات الحجم من خلال تخفيض الأخطاء العملية. كما أن وجود الوظائف الفكرية على مستوى المؤسسة المالية يساهم بشكل مباشر في زيادة وفورات الحجم من مجموعة من الأفكار

(1) عبد الرحيم الساعاتي ومحمود العصيمي، تقدير دالة تكاليف المصارف الإسلامية والمصارف التجارية: دراسة مقارنة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، م7، جدة، السعودية، 1995، ص: 11.

(2) Gaël Vettori, *op.cit*, p:33.

التي يمكن أن يساهم بها فريق العمل، ويمكن تقسيم وفورات الحجم الداخلية إلى نوعين من الوفورات الساكنة والمتحركة⁽¹⁾.

1-1- وفورات الحجم الداخلية الساكنة

تسمح وفورات الحجم الداخلية الساكنة بتخفيض تكلفة الوحدة من خلال زيادة حجم الإنتاج عبر الزمن، حيث تكون مرونة التكاليف مقارنة مع تغير الإنتاج أقل من الواحد. وبالتالي يمكن القول بأن وفورات الحجم الداخلية الساكنة مرتبطة مباشرة مع خطوات الإنتاج في المؤسسة.

1-2- وفورات الحجم الداخلية المتحركة

تسمح وفورات الحجم الداخلية المتحركة بتخفيض التكاليف الوحشية من خلال زيادة الإنتاج المتراكم، فارتفاع إنتاج المؤسسة يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية من خلال عملية التمهين، فهذه الوفورات تأتي في سياق مستقل عن الإنتاج، حيث يمكن أن تأتي من خلال تطوير الهيكل التنظيمي أو التطور التكنولوجي أو من خلال قدرة الموظفين على العمل أكثر.

2- وفورات الحجم الخارجية

تتعلق هذه الوفورات بمحيط المؤسسة التي تنشط فيه، حيث تعتمد تكلفة الإنتاج الكلية للوحدة الواحدة على حجم القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة وليس على حجم المؤسسة، وتتمثل وفورات الحجم الخارجية في جميع المزايا التي تحصل عليها المؤسسة من المحيط الذي تنشط فيه، وبالتالي تنجم عن فعل مجموعة من العوامل الاقتصادية، وكما هو الحال بالنسبة لوفورات الحجم الداخلية فإن وفورات الحجم الخارجية يمكن تقسيمها إلى نوعين ساكنة ومتحركة⁽²⁾.

1-2- وفورات الحجم الخارجية الساكنة

تكون هناك وفورات حجم خارجية ساكنة إذا كانت مرونة تكلفة الوحدة للمؤسسة بالنسبة للقطاع أقل من الواحد، حيث تنخفض تكلفة الوحدة بالنسبة للمؤسسة إذا كان هناك ارتفاع بالنسبة لإنتاج المؤسسات الأخرى في نفس القطاع، فإذا كان أصل هذه العوامل الخارجية موجود على مستوى القطاع فإن الوفورات الخارجية يطلق عليها وفورات المكان (*Les économies de localisation*) من خلال إيجاد موردين أكثر تخصصاً ويد عاملة أكثر تكويناً على مستوى سوق العمل، وإذا كان أصل

(1) Maurice Baudoux, *op.cit*, p:17.

(2) Nathan A & Neave, *Operating Efficiency Of Canadian Banks*, *Journal of Financial Services Research*, No.6, 1992, p: 265-276.

الوفورات الخارجية موجودة على مستوى الجهة الجغرافية التي تنتمي إليها المؤسسة فهنا يصبح الحديث عن الاستعانة بالعوامل الخارجية في المناطق الحضرية، حيث أن تكلفة الوحدة تنخفض مع زيادة حجم إنتاج كل مؤسسات الجهة، فمثلا قرب المستهلكين يقلل من تكاليف النقل وتكاليف التسويق،...، كما أن إمكانية استبدال الآلات يكون بشكل سريع⁽¹⁾.

2-2- وفورات الحجم الخارجية المتحركة

ترتكز وفورات الحجم الخارجية المتحركة أساساً على معدل نمو القطاع، حيث تظهر وفورات الحجم إذا كان تركيز المؤسسات يساعد على تحويل معرفة وتكنولوجيا مؤسسة ما إلى أخرى، حيث يعتقد مارشال (MARSHALL) سنة 1961 أن أغلب التحولات التي تتعلق بالمعرفة والتكنولوجيا تكون داخل القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة، بينما يعتقد جاكوبس (Jacobs) سنة 1984 بأن هذه التحويلات تأتي من خارج القطاع، وبالتالي فإن وفورات الحجم الخارجية الساكنة تسمح بشرح هيكل القطاع الصناعي بينما تفسر وفورات الحجم الخارجية المتحركة سبب اختلاف معدلات نمو القطاعات.

ثالثاً: مصادر وفورات الحجم

يحدد براتن (Pratten) سبعة مصادر لوفورات الحجم يمكن تلخيصها في النقاط التالية⁽²⁾:

- التكاليف المستقلة عن حجم الإنتاج، وتمثل أساساً في التكاليف الثابتة والتي يمكن تحميلها لكل الإنتاج كالتكاليف الأولية مثل تكاليف تصميم المنتج، وتكاليف تطوير تقنيات جديدة للإنتاج...؛
- وفورات ناتجة عن التخصص وتقسيم العمل، حيث يمكن المنشآت الكبيرة الاستفادة من هذا التخصص، وذلك من خلال إيجاد مزايا عاملة أكثر كفاءة من خلال تكوين جيد ومتخصص، كما يمكن الحصول على وفورات حجم خارجية عن طريق اختيار موردين متخصصين؛
- وفورات ناتجة عن التركيز على المصدر، وذلك من خلال تطبيق قاعدة أكبر عدد من الموارد حيث أن هذه المؤسسة تمتلك مجموعة من الآلات المتماثلة، يمكن أن تضطلع بأنه ليست لكل الآلات نفس الأخطاء في نفس الوقت، أي بعبارة أخرى هذا المفهوم يتعلق بقضية توزيع المخاطر؛
- وفورات ناتجة عن أحسن اختيار لتقنيات الإنتاج والإدارة؛
- وفورات ناتجة عن شراء آلات أكثر كفاءة تحقق وفراً في المواد الخام وتكون أقل تكلفة في إدارتها من حيث العمال المطلوبين لتشغيلها؛

(1) Chawki Elmousaoui, *op.cit*, p: 317.

(2) Pratten. C, *Economies of scale in manufacturing industries*, Cambridge University Press, 1971, p: 10.

- وفورات ناتجة عن إمكانية الحصول على المواد الخام بأسعار أقل تكلفة نتيجة لشراء كميات كبيرة منها مقارنة بالمؤسسات الصغيرة؛
- وفورات التركيز الناتجة عن وجود عدة شركات في منطقة صناعية واحدة يسمح لها بالحصول على مزايا مختلفة تخفض من حجم التكاليف.

رابعا: قياس وفورات الحجم

توجد عدة طرق وتقنيات لقياس وفورات الحجم، حيث سنتطرق إلى ثلاث تقنيات الأكثر استعمالا والمتمثلة في⁽¹⁾:

1- الطريقة الإحصائية

حيث يتم الاعتماد على هذه الطريقة بالمقارنة بين النتائج المحققة من خلال دالة بين الربح والحجم، لكن يبقى المشكل المطروح هو أنه من الممكن جدا أن يكون تغير الربح بسبب خارج عن زيادة الحجم.

2- الطريقة المحاسبية

حيث يتم التقييم بشكل مباشر تطور التكاليف المحاسبية بدلالة الحجم، ولكن يبقى الإشكال أيضا مطروح على المستوى العملي، حيث يشترط أن يبقى عمر رأس المال نفسه وأن التكنولوجيا المستعملة لم تتغير.

3- طريقة المهندسين

تعد هذه الطريقة أكثر دقة من سابقتها ولكن أقل استعمالا نظرا لتعقيدها، حيث تعتمد هذه الطريقة على إضافة مجموعة من المعطيات الافتراضية إلى تكاليف مختلف مستويات الإنتاج من طرف المسيرين والمهندسين والاقتصاديين وكذلك المحاسبين، وبالتالي يمكن حساب التكاليف المحتملة لمختلف المستويات من الحجم.

ولعل أهم ميزة بالنسبة لهذه الطريقة تتمثل في أنه يمكن التركيز على مسار معين للإنتاج، مع إزالة المؤثرات الأخرى على الحجم مثل آثار التمهين، أو آثار السعر وبالتالي تكون النتائج أقل انحرافا، ولكن نظرا لاعتمادها فقط على وفورات الحجم على مستوى المعدات ومستوى الورشات يصبح من الصعب جدا الحصول على معلومات قابلة للمقارنة وأن التكنولوجيا تكون غير متغيرة، بالإضافة إلى أنها لا تمكننا من قياس وفورات الحجم الخارجية، وتقارن فقط بين تكاليف المعدات لمختلف الأحجام.

(1) أحمد سعيد باخمزة، مرجع سابق، ص: 84-85.

المطلب الثاني: وفورات النطاق

أولاً: مفهوم وفورات النطاق

تقوم نظرية وفورات النطاق على المقارنة بين تكاليف الإنتاج لكل منتج على حدا وتكلفة إنتاج مجموعة منتجات، فإذا كانت تكلفة إنتاج مجموعة منتجات أقل من مجموع تكلفة إنتاج كل منها على حدا يقال أن لديها اقتصاديات النطاق، حيث يتم تحليل وفورات النطاق لمعرفة المزيح الأمثل من المنتجات⁽¹⁾. ويمكن الحصول على وفورات النطاق بحساب تكامل التكاليف لمنتوجين Y_i و Y_j كالتالي⁽²⁾:

$$\frac{\partial^2 T_c}{\partial y_i \partial y_j} < 0 \quad i \neq j$$

تكون هناك وفورات نطاق إذا كان برنامج إنتاج عدد من المنتجات أو الخدمات أقل تكلفة من تقسيم برامج إنتاج نفس الكمية من هذه المنتجات أو الخدمات، أي تكون هناك وفورات نطاق إذا كان المعدل الإجمالي لتكلفة الإنتاج تنخفض نتيجة ارتفاع عدد السلع المنتجة. وتتميز وفورات النطاق بانخفاض التكلفة إذا قامت المؤسسة بتوفير مجموعة مختلفة من المنتجات أكثر من تخصصها في إنتاج أو توزيع مخرج واحد، وتكون هناك وفورات نطاق إذا كان بإمكان المؤسسة إنتاج مستوى معين من المخرجات أقل تكلفة من إتحاد مجموعة من المؤسسات المستقلة. وكخلاصة يمكن القول أنه تكون وفورات نطاق إذا كان المعدل الإجمالي لتكلفة الإنتاج ينخفض نتيجة ارتفاع عدد المنتجات.

ثانياً: أنواع وفورات النطاق

توجد ثلاثة أنواع من وفورات النطاق، وفورات

1- وفورات النطاق الإجمالية

تبين وفورات النطاق الإجمالية وجود تكامل بين مختلف المنتجات المصرفية، حيث يتضمن حساب EGG تقييم على مستوى الإنتاج بالنسبة لكل منتج i ، وبالتالي يمكن تحديد EGG لمجموعة من المنتجات من خلال المعادلة التالية:

(1) عبد الرحيم الساعاتي ومحمود العصيمي، مرجع سابق، ص: 20.

(2) John D.Murray, Robert W.White, *Economies of scale and economies of scope in multiproduct financial institutions: a study of British Columbia Credit Unions*, the Journal of Finance, No.3. June 1983, p: 890.

$$EGG = \left(\frac{C(Y_1, 0, \dots) + C(0, Y_2, 0, \dots) + \dots + C(0, 0, \dots, Y_i)}{C(Y_1, Y_2, \dots)} \right) - 1 \quad \dots\dots\dots(07)$$

- إذا كان : $EGG > 0 \Leftarrow$ عدم وجود وفورات نطاق وبالتالي يفضل التخصيص في عقد معين
- إذا كان : $EGG < 0 \Leftarrow$ وجود وفورات نطاق وبالتالي يفضل عدم التخصيص في عقد معين وتوفير مجموعة من المنتجات والخدمات.

2- وفورات نطاق خاصة بمنتج معين

تبين وفورات خاصة بمنتج معين تأثير فصل المنتج i عن مجموع المنتجات الأخرى، فإذا كان من الأفضل على مستوى التكاليف إلغاء المنتج i من مجموع المنتجات الأخرى يعني أن هذا المنتج لا يقدم وفورات نطاق ، ويمكن قياس ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$EGSP_i = \left(\frac{C(Y_1, 0, 0, \dots, 0) + C(0, Y_2, Y_3, \dots)}{C(Y_1, Y_2, \dots, Y_3, \dots)} \right) - 1 \quad \dots\dots\dots(08)$$

- إذا كان $EGSP_i > 0 \Leftarrow$ وجود وفورات نطاق خاصة بالمنتج i وبالتالي يكون من الأفضل إدخال المنتج i ضمن مجال التنويع
- إذا كان : $EGSP_i < 0 \Leftarrow$ عدم وجود وفورات نطاق (وفورات نطاق سلبية) وبالتالي من الأفضل على مستوى التكاليف إلغاء المنتج i من مجموع المنتجات.

3- وفورات التنويع

بالإضافة إلى وفورات الحجم يمكن للمؤسسات المصرفية الاستفادة من وفورات التكاليف عن طريق الإنتاج المتعلق بمجموعة من المخرجات، تعتمد هذه الوفورات على وجود تكامل في التكاليف بين مختلف المخرجات، حيث يبين تكامل التكاليف أن هامش التكلفة لمخرج معين ينخفض إذا ارتفعت الكمية المنتجة لمخرج آخر.

ثالثاً: طرق الحصول على وفورات النطاق

يمكن تلخيص كيفية الحصول على وفورات النطاق في النقاط التالية⁽¹⁾:

1- مرونة في التصنيع

(1) Banker.R.D, H.H. Chang, and S.K. Majumdar.S.K, *Economies of Scope in the U.S. Telecommunications Industry*, Information Economies and Policy, US Legal. Inc, USA, June 1998.p:37.

يؤدي نظام التصنيع المرن إلى تحقيق وفورات نطاق، حيث يسمح بتحويل خط إنتاج إلى آخر بأسرع وقت وأقل تكلفة، فإذا كان المنتج بإمكانه تصنيع عدة منتجات باستعمال نفس الآلات، وإذا كانت هذه الأخيرة تتميز بمرونة عند تغير طلب السوق على شكل أو نوع السلعة، فإن المصنع تكون لديه القدرة على إضافة مجموعة من المنتجات الجديدة الأخرى على نفس خط الإنتاج، فارتفاع نطاق المنتجات يخلق حواجز دخول مؤسسات جديدة وكذلك ميزة تنافسية بالنسبة للمؤسسة نفسها.

2- إستراتيجية التنوع

غالباً ما تنتج وفورات النطاق من خلال إستراتيجية التنوع وهو ما يسمى أيضاً بوفورات التنوع، وتكون هذه الإستراتيجية عملية إذا قامت المؤسسة بتصنيع أعلى وأوسع من القدرات والمصادر والخبرة الموجودين في ظل مستوى منافسة كبيرة، حيث تختار المؤسسة إستراتيجية التنوع لمحاولة استغلال وفورات النطاق بين مختلف الوحدات، حيث تنخفض التكلفة عندما تقوم المؤسسة بتحويل خبرة عمل معين إلى عمل جديد⁽¹⁾.

3- الاندماج

تعتبر اليوم موجة الاندماجات في الولايات المتحدة الأمريكية محاولة لخلق وفورات النطاق، حيث تحاول المؤسسات الصيدلانية توحيد قواها فيما يخص بحوث تطوير منتجات جديدة. ويشير هذا المصطلح إلى إتحاد أو تكامل مؤسستين أو أكثر بغيت السيطرة على السوق، وهناك ثلاث أنواع من الاندماج يتمثل النوع الأول في الاندماج الأفقي بين المؤسسات التي تنتج منتجات متطابقة ويتمثل النوع الثاني في الاندماج أو التكامل العمودي والذي يكون بين المؤسسات التي يوجد بينها حلقات وظيفية متتالية بين منتجاتها، أي أن إنتاج مؤسسة معينة يمثل مستلزم لإنتاج المؤسسة الأخرى، أما النوع الثالث فيتمثل في الاندماج التجميعي أي تكامل لمؤسسات تنتج منتجات مختلفة والتي هي ليست بديلة لبعضها البعض⁽²⁾.

(1) Ryan, M.J., *The Distribution Problem, the More for Less (Nothing) Paradox and Economies of Scale and Scope*, European Journal of Operational Research, February 2000, p: 24.

(2) مدحت القرشي، مرجع سابق، ص: 35.

المبحث الثالث

المرونة السعرية للطلب على المداخل ودرجة الإحلال بين مختلف المداخل

سنتناول بالدراسة هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

- المرونة السعرية للطلب على المدخلات؛
- درجة الإحلال بين مختلف المدخلات.

المطلب الأول: المرونة السعرية للطلب على المداخل

أولاً: مفهوم المرونة السعرية للطلب

تتمثل المرونة السعرية للطلب في درجة استجابة الكمية المطلوبة من سلعة ما لتغير سعرها، أي أن المرونة تقيس حساسية الكمية المطلوبة لتغيرات سعر السلعة. بمعنى أنها تقيس حجم التغير في الكمية المطلوبة من السلعة نتيجة لتغير سعرها⁽¹⁾.

ثانياً: كيفية قياس المرونة السعرية للطلب

تقاس المرونة السعرية للطلب بقسمة التغير النسبي في الكمية المطلوبة على التغير النسبي في السعر كما توضحه المعادلة التالية⁽²⁾:

$$\text{معامل المرونة السعرية} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية}}{\text{التغير النسبي في السعر}}$$

(1) حسين العمر وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الصناعي، ط1، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 2002، ص: 83.

(2) Jean Pierre Angelier, *op.cit*, p: 62.

ولما كانت العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعرها هي علاقة عكسية، لذا فإن اتجاه هذين المتغيرين يكون دائما باتجاهين متعاكسين، وعلى هذا الأساس فإن الإشارة الجبرية تكون دائما سالبة، بمعنى أن تغير السعر في اتجاه معين سوف يؤدي إلى تغير الكمية المطلوبة وباتجاه معاكس، لهذا فإن التركيز يتم هنا على المعامل العددي للمرونة بغض النظر عن الإشارة التي لا يجب تفسيرها رياضيا وإنما اقتصاديا فقط، حيث تشير الإشارة السالبة إلى العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك صيغتين من صيغ قياس المرونة وهما مرونة النقطة ومرونة القوس⁽²⁾:

1- مرونة النقطة السعرية للطلب

تقيس مرونة النقطة المرونة السعرية للطلب عند نقطة معينة على منحنى الطلب وعادة ما تستخدم للحصول على المرونة السعرية للطلب باستخدام دالة الطلب بأخذ المشتقة الأولى لهذه الدالة من خلال العلاقة التالية:

$$\ell_d = \frac{(Q_2 - Q_1)/Q_1}{(P_2 - P_1)/P_1} \dots\dots\dots(09)$$

حيث أن:

ℓ_d : مرونة الطلب السعرية.

Q_1 : الكمية المطلوبة من السلعة عند السعر P_1

Q_2 : الكمية المطلوبة من السلعة عند السعر P_2

2- مرونة القوس السعرية للطلب:

تقيس مرونة القوس السعرية متوسط التغير بين نقطتين وعادة ما تستخدم لقياس المرونة من واقع جدول الطلب حيث تعطي نتائج أكثر قبولا من استخدام مرونة النقطة وذلك من خلال العلاقة التالية:

$$\ell_d = \frac{(Q_2 - Q_1)/(Q_1 + P_2)}{(P_2 - P_1)/(P_1 + P_2)} \dots\dots\dots(10)$$

ثالثا: حالات المرونة السعرية للطلب

يمكن التمييز بين خمس حالات للمرونة السعرية للطلب⁽¹⁾:

(1) محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الجزئي: تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص: 75.

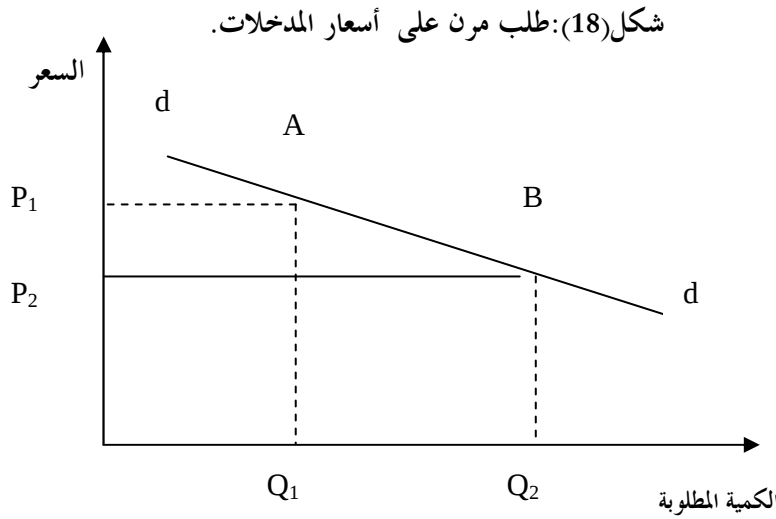
(2) هال فاريان، الاقتصاد الجزئي التحليلي: مدخل حديث، ترجمة محمد راشد أبوزيد، أحمد يوسف عبد الخير، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2000، ص: 373.

1- الحالة الأولى أين يكون الطلب مرن: $\ell_d > 1$

حيث يعني أن أي تغير في السعر يؤدي حتما إلى تغير أكبر في الكمية المطلوبة ويكون معامل المرونة في هذه الحالة أكبر من الواحد، فمثلا إذا انخفض السعر بمقدار 10% فإن ذلك يؤدي إلى زيادة ولتكن ب 15%.

$$\ell_d = \frac{15\%}{10\%} = 1.5$$

إذن الطلب مرن لأن النتيجة أو معامل المرونة أكبر من الواحد، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (18).



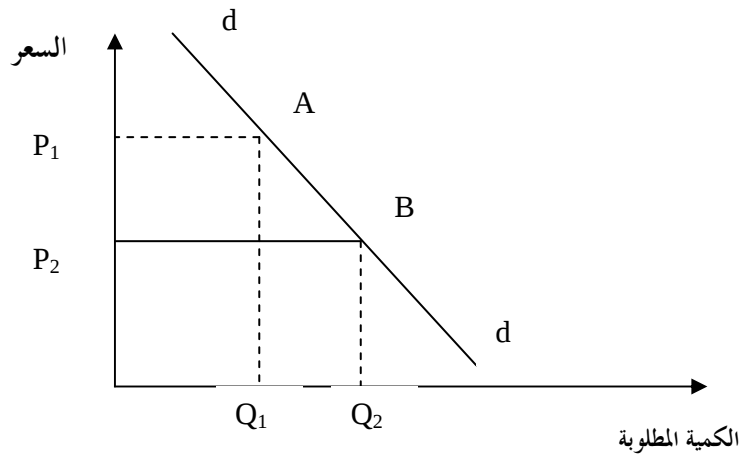
2- الحالة الثانية أين يكون الطلب قليل المرونة: $\ell_d < 1$

ويعني أن أي تغير في سعر السلعة سوف يؤدي إلى تغير أقل من الكمية المطلوبة، ويكون معامل المرونة في هذه الحالة أقل من الواحد، وهذا يعني أنه مثلا لو انخفض السعر بمقدار 20% فإن ذلك يؤدي إلى زيادة ولتكن 10%.

$$\ell_d = \frac{10\%}{20\%} = 0.5$$

إذن الطلب قليل المرونة لأن النتيجة أو معامل المرونة أقل من 1، حيث نلاحظ أن انخفاض السعر من P_1 إلى P_2 أدى إلى زيادة الكمية المطلوبة من Q_1 إلى Q_2 ولكن بنسبة أقل. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (19).

شكل (19): طلب قليل المرونة على أسعار المدخلات.

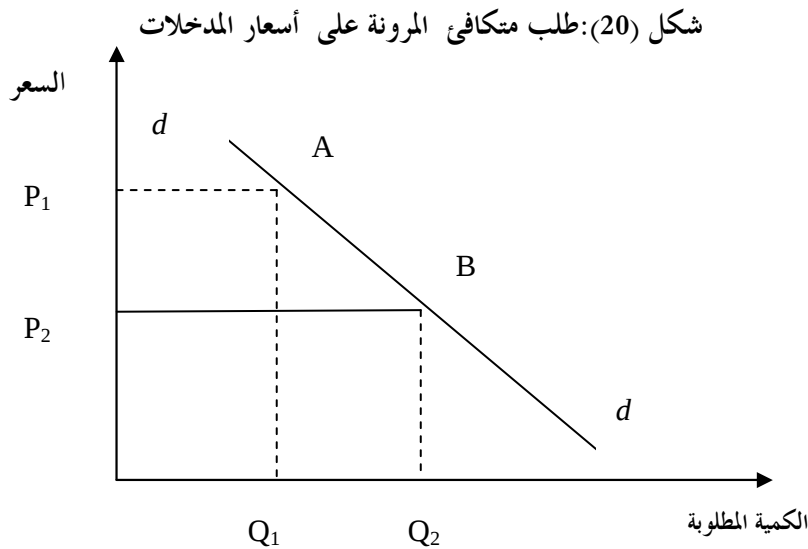


3- الحالة الثالثة أين يكون الطلب متكافئ المرونة: $\ell_d = 1$

ويعني أن أي تغير في سعر السلعة سوف يؤدي إلى نفس التغير في الكمية المطلوبة، ويكون معامل المرونة في هذه الحالة يساوي الواحد، وهذا يعني أنه مثلاً لو إنخفض السعر بمقدار 10% فإن ذلك يؤدي إلى زيادة في الكمية بنسبة 10%

$$\ell_d = \frac{10\%}{10\%} = 1$$

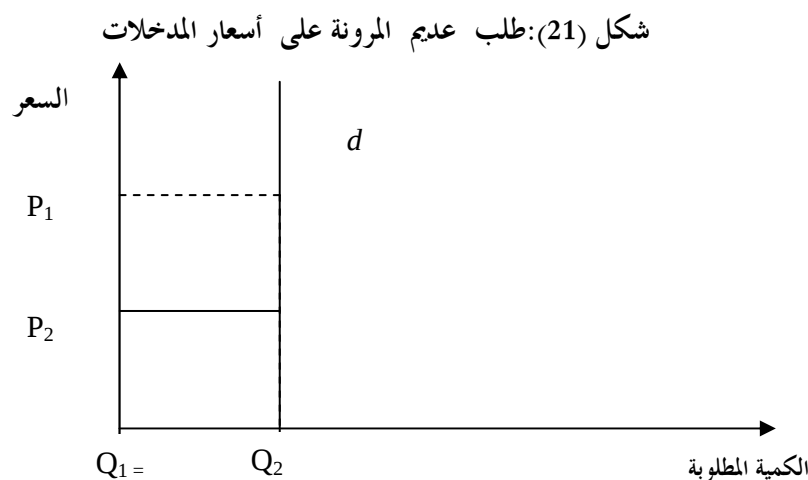
ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (20).



4- الحالة الرابعة أين يكون الطلب عديم المرونة: $\ell_d = 0$

ويعني أن أي تغير في سعر السلعة سوف يؤدي إلى عدم التغير في الكمية المطلوبة، ويكون معامل المرونة في هذه الحالة يساوي الصفر، وهذا يعني أنه مثلاً لو انخفض السعر بمقدار 10% فإن ذلك يؤدي إلى زيادة في الكمية بنسبة 0%.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (21).



المطلب الثاني: مرونة الإحلال بين المدخلات

أولاً: مفهوم مرونة الإحلال بين المدخلات

تحدد مرونة الإحلال العلاقة بين المدخلين X_2, X_1 في العملية الإنتاجية ، فإذا كانت مرونة الإحلال موجبة دل ذلك على إمكانية الإحلال بين المدخلين X_2, X_1 أي أنهما عنصرين إحلاليين أي يمكن أن يحل أحدهم محل الآخر في العملية الإنتاجية، أما إذا كانت سالبة فيدل ذلك على أن المدخلين مكملان لبعضهما البعض في العملية الإنتاجية⁽¹⁾ Complimentary.

ثانياً: كيفية قياس مرونة الإحلال بين المدخلات

أثبت يوزاوا (Uzawa) سنة 1962 أن مرونة الإحلال التي استخدمها ألين (Allen) سنة 1938 يمكن كتابتها بالصورة التالية⁽²⁾:

$$\sigma_{ij} = \frac{(B_{ij} + S_i S_j)}{S_i S_j} \quad i \neq j \quad \dots\dots\dots(11)$$

$$\sigma_{12} = \frac{(B_{12} + S_1 S_2)}{S_1 S_2}$$

$$\sigma_{13} = \frac{(B_{13} + S_1 S_3)}{S_1 S_3}$$

$$\sigma_{23} = \frac{(B_{23} + S_2 S_3)}{S_2 S_3}$$

(1) H.Binswanger, *Cost function approach to the measurement elasticities of substitution*, American Journal of Agricultural Economics, May1974, p: 377-386.

(2) Idem.

وتعرف مرونة إحلال المورد (σ) بأنها معدل التغير النسبي في الموارد لمعدل التغير النسبي في معدل الإحلال التقني أي أن:

$$\begin{aligned}\sigma &= \frac{\partial(X_2/X_1)}{(X_2/X_1)} / \frac{\partial(f_1/f_2)}{(f_1/f_2)} \\ &= \frac{\partial(X_2/X_1)}{\partial(f_1/f_2)} \cdot \frac{f_1/f_2}{X_2/X_1} \\ &= \frac{\partial(X_2/X_1)}{\partial MRTS} \cdot \frac{MRTS}{(X_2/X_1)}\end{aligned}$$

وتنحصر قيمة (σ) عادة بين (الصفر ومالا نهاية) لمنحنيات سواء الإنتاج المحدبة، وكلما كبرت قيمة (σ) ازدادت درجة الإحلال بين الموردين X_2, X_1 ، وإذا بلغت قيمة (σ) مالا نهاية فإن الإحلال بين الموارد يكون كامل، أما إذا كانت قيمة (σ) مساوية للصفر فإنه لا يوجد إحلال بين الموارد.

ومن الجدير بالذكر أن قيمة (σ) تتباين من نقطة إلى أخرى على المسطح الإنتاجي، وفي هذه الحالة فإننا نكون أمام دالة إنتاج تتسم بتغير قيمة مرونة الإنتاج *Variable Elasticity of Substitution* (VES). غير أنه إذا كانت قيمة (σ) ثابتة لبعض الدوال فإن هذه الدوال يطلق عليها دوال الإنتاج ذات مرونة الإحلال الثابتة *Constant Elasticity of Substitution* (CES) إلا أنه إذا كانت قيمة مرونة الإحلال ثابتة و تساوي الوحدة فإننا أمام دالة إنتاج كوب دوغلاس (C-D) *Cobb-Douglas*.

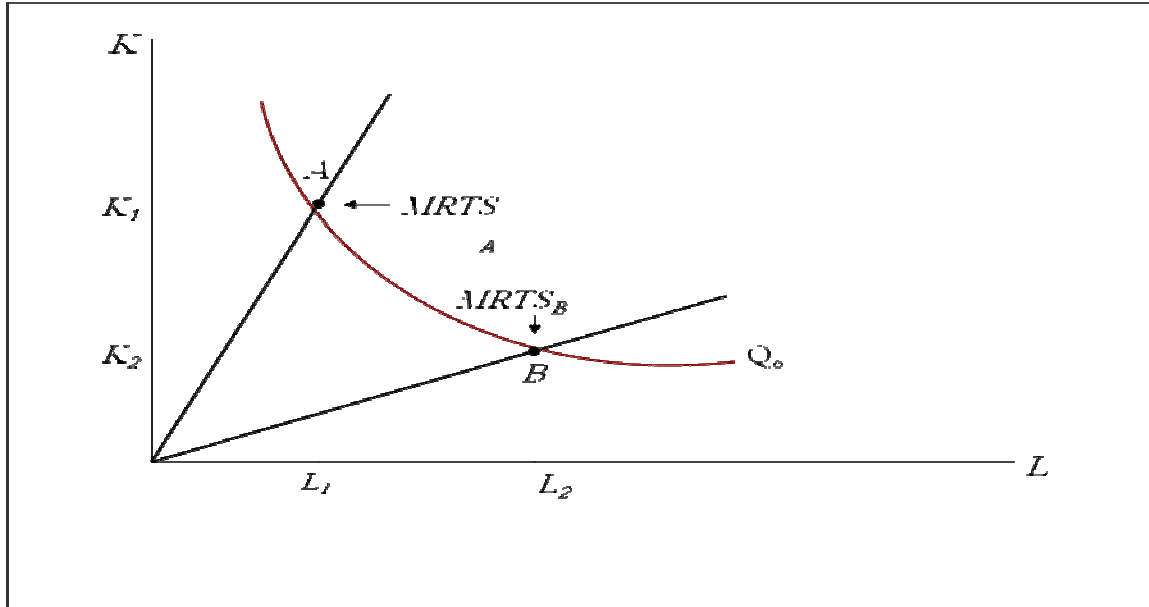
تهدف مرونة الإحلال (*Elasticity of Substitution*) إلى معرفة مدى سهولة إحلال عنصر إنتاجي محل عنصر إنتاجي آخر للحصول على نفس المستوى من الإنتاج، وتعرف على أنها التغير النسبي في نسب عناصر الإنتاج إلى التغير النسبي في الأسعار النسبية لهذه العناصر وعلى افتراض أن دالة الإنتاج تتكون من عنصرين فقط هما العمل (L) ورأس المال (K) وأن سعر عنصر العمل هو (w) وسعر عنصر رأس المال هو (r)، لذا فإنه يمكن تعريف مرونة الإحلال (σ) على أنها التغير النسبي في نسبة رأس المال إلى العمل الناتجة عن التغير النسبي في نسبة سعر العمل ورأس المال، ويمكن صياغتها بالشكل التالي:

$$\begin{aligned}\sigma &= \frac{\% \Delta(K/L)}{\% \Delta(w/r)} = \frac{\Delta(K/L)/(K/L)}{\Delta(w/r)/(w/r)} \dots\dots\dots \\ &= \frac{d(K/L)}{d(w/r)} \cdot \frac{(w/r)}{(K/L)}\end{aligned}$$

ومن تعريف مرونة الإحلال نجد أنها تتعلق بشكل منحنى الناتج المتساوي، وبالتحديد في درجة انحنائه أو تقعره، وتبحث في مدى سهولة إحلال عنصر العمل محل عنصر رأس المال عند تغير الأسعار النسبية مع البقاء على نفس منحنى السواء.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (22).

شكل رقم (22): مرونة الإحلال بين عناصر الإنتاج.



Source: H.Binswanger, *Cost function approach to the measurement elasticities of substitution*, May 1974, American Journal of Agricultural Economics, p: 380.

يمكن قياس نسبة رأس المال إلى العمل عند أي نقطة على منحنى الناتج المتساوي. بميل الخط الصادر من نقطة الأصل إلى هذه النقطة، ففي الشكل رقم (22) نلاحظ أن نسبة رأس المال إلى العمل عند النقطة A أكبر منها عند النقطة B أي أن:

$$\left(\frac{K}{L}\right)_A > \left(\frac{K}{L}\right)_B$$

والسبب في ذلك هو أن كمية رأس المال المستخدمة عند النقطة A أكبر من كمية رأس المال المستخدمة عند النقطة B: ($K_1 > K_2$)، كما أن كمية العمل المستخدمة عند النقطة A أقل من كمية العمل المستخدمة عند النقطة B ($L_1 < L_2$)، نستنتج من ذلك أن النسبة تنخفض مع الاستمرار في إحلال العمل محل رأس المال مثل الانتقال من A إلى B على منحنى السواء Q_0 .

أما بالنسبة للمقام في المعادلة (7.3) فإنه يمثل التغير النسبي في نسبة أسعار عناصر الإنتاج، وحيث إن تعظيم الإنتاج يتطلب تساوي نسبة أسعار عنصري الإنتاج مع معدل الإحلال الفني (النسبة بين الإنتاجية الحدية لعنصري الإنتاج) أي أن:

$$MRTS = \frac{MP_L}{MP_K} = \frac{w}{r}$$

وكما نعلم فإنه عند الانتقال من النقطة A إلى B على منحنى السواء المتساوي Q0 فإن معدل الإحلال الفني يتناقص مع زيادة الوحدات المستخدمة من العمل (↓MPL) وانخفاض الكميات المستخدمة من رأس المال (↑MPK) أي أن:

$$MRTS_A > MRTS_B$$

أو

$$\left(\frac{w}{r} \right)_A > \left(\frac{w}{r} \right)_B$$

وبالتعويض عن ذلك في المعادلة () نحصل على الصيغة التالية لمرونة الإحلال:

$$\sigma = \frac{\% \Delta \left(\frac{K}{L} \right)}{\% \Delta MRTS} = \frac{\partial \left(\frac{K}{L} \right)}{\partial (MRTS)} \cdot \frac{MRTS}{\left(\frac{K}{L} \right)}$$

وتجدر الإشارة إلى أن معامل مرونة الإحلال بين عنصري الإنتاج (σ) يأخذ دائماً قيمة موجبة لأن قيمة البسط بالسالب وقيمة المقام أيضاً بالسالب، والسبب في كون كل من البسط والمقام يأخذ قيمة سالبة هو أن إحلال العمل محل رأس المال (الانتقال من النقطة A إلى B على منحنى السواء Q0) يترتب عليه انخفاض النسبة $\left(\frac{K}{L} \right)$ التي في البسط وكذلك انخفاض MRTS الذي في المقام.

ثالثاً: حالات مرونة الإحلال بين المدخلات

يلاحظ أن قيمة معامل مرونة الإحلال تتراوح بين صفر وما لانهاية.

1- مرونة الإحلال تساوي ما لانهاية

تكون (σ = ∞) : عندما يأخذ منحنى الناتج المتساوي شكل خط مستقيم. بمعنى أن هناك إحلالاً تاماً بين عنصري العمل ورأس المال، والسبب في ذلك هو أن MRTS لن يتغير مع تغير $\left(\frac{K}{L} \right)$.

2- مرونة الإحلال تساوي الصفر

ستكون مرونة الإحلال مساوية للصفر ($\sigma = 0$) عندما يأخذ منحنى الناتج المتساوي شكل زاوية قائمة، وذلك يعني أنه ليس هناك إمكانية للإحلال بين عناصر الإنتاج حيث $\left(\frac{K}{L}\right)$ ستكون ثابتة.

المبحث الرابع

نظرية الحوكمة

لقد وضعت الأحداث التي مر بها الاقتصاد العالمي مفهوم الحوكمة على قمة اهتمام مجتمعات الأعمال والمؤسسات المالية الدولية، فمنذ سنة 1997 تاريخ حدوث الأزمة المالية الآسيوية، مروراً بفضيحة شركة "إنرون" سنة 2003، إلى الأزمة المالية الحالية، كلها حوادث أبرزت أهمية الحوكمة كمنهاج أمثل للمعالجة والوقاية من الأزمات.

ولعل السؤال المطروحان بهذا الصدد هما:

- هل يوجد فرق في الحوكمة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية؟
 - كيف يمكن للحوكمة أن تساهم في تحديد كفاءة المصارف الإسلامية؟
- وستتناول بالدراسة هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

- | |
|--|
| <ul style="list-style-type: none">- الحوكمة من المنظور التقليدي؛- الحوكمة في القطاع المصرفي؛- الحوكمة من المنظور الإسلامي؛ |
|--|

المطلب الأول: الحوكمة من المنظور التقليدي

أولاً: أصل مصطلح الحوكمة

يعتبر مصطلح الحوكمة مصطلحا حديث الاستعمال في اللغة العربية وهو أحد المحاولات العديدة لترجمة مصطلح (Governance) باللغة الإنجليزية، ويعود أصل كلمة (Governance) إلى اللغة اليونانية (Kubernan) والذي كان يعني قيادة الباخرة الحربية أو الدبابة (piloter un navire ou un char)، ثم أستعمل بعد ذلك في اللغة اللاتينية بكلمة (Gubernare) بنفس المعنى ثم ظهر في سنة 1478 في اللغة الفرنسية بمصطلح (Gouvernance)، وكان يقصد به فن أو طريقة الحكم (Art ou manière de gouverner)، وكان يستعمل في ذلك الوقت كمرادف لمصطلح الحكومة (Gouvernement)، ولكن لم يصبح مستعملا عند الفرنسيين حيث أعتبر من اللغة الفرنسية القديمة، ثم أستعمل بعد ذلك في القرن السادس عشر في اللغة الإنجليزية بالمصطلح الحالي (Governance)، ولم يعد للاستعمال في اللغة الفرنسية إلا في بداية التسعينيات من القرن الماضي (1).

ولقد ساهم في بروز هذا المصطلح العديد من الاقتصاديين والسياسيين وبعض المؤسسات الدولية مثل المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث أستعمل هذا المصطلح بداية على المستوى الكلي أي على مستوى الدول وذلك بنفس المعنى القديم، أي فن وطريقة الحكم مع إضافة نقطتين أساسيتين هما:

- التمييز بين مصطلح الحوكمة (Gouvernance) ومصطلح الحكومة (Gouvernement)، حيث تعتبر الحكومة أحد عناصر الحوكمة؛
 - تطوير نظام إدارة الأعمال العمومية يركز على مشاركة المجتمع المدني على كل المستويات.
- وبالتالي يمكن القول أن مصطلح الحوكمة أستعمل أولا على المستوى الدولي وهذا ما يعرف بالحوكمة الدولية، ثم أستعمل على المستوى الجزئي (الشركات) وهذا ما يعرف بحوكمة الشركات.

ثانيا: تعريف حوكمة الشركات (2) Corporate governance

عرفت جمعية Cadbury حوكمة الشركات على أنها "الأسلوب الذي يحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من جهة وبين الأهداف الفردية والمشاركة من جهة أخرى، وأن إطار حوكمة الشركات يشجع على الاستخدام الفعال للموارد ويبحث أيضا على توفير نظم المحاسبة والمساءلة عن إدارة هذه الموارد، والهدف من ذلك هو التقريب قدر الإمكان بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع" (3).

(1) Encyclopédie de wikipedia ; sur le site: <http://fr.wikipedia.org/w/index.php?oldid=45800587>.

(2) لقد تم ترجمة كلمة Corporate governance إلى عدة مصطلحات مثل الحكم الراشد والحاكمة الحكم المؤسسي والحوكمة ولكن يعتبر مصطلح حوكمة الشركات الأكثر شيوعا واستعمالا.

(3) Cadbury Committee, Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance, London, Gee and Co Ltd. 1992, p: 26.

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) ⁽¹⁾ فتعرّف الحوكمة على أنها " مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف الأخرى التي لها اهتمام بالمؤسسة (أصحاب المصالح) ، كما أنها تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها، وبالتالي فإن الحوكمة الجيدة هي التي توفر لكل من المجلس والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المؤسسة وتسهل عملية إيجاد مراقبة فعالة، وبالتالي تساعد المؤسسة على استغلال مواردها بكفاءة" ⁽²⁾.

وتعرف أيضا بأنها الهيكل الذي تسعى من خلاله المؤسسة إلى تحقيق أهدافها والوسائل والطرق المتبعة عن طريق مجلس الإدارة الذي يلعب الدور المهم في تحقيق هذه الأهداف ⁽³⁾، كما تعرف أيضا بأنها مجموعة قواعد العمل والرقابة التي تحكم المؤسسة في إطارها الزمني والمكاني ⁽⁴⁾.

وتعرف الحوكمة أيضا على أنها مجموعة قواعد وإجراءات تهدف لضمان السير الحسن للمؤسسة وتوجيه المسيرين ليكونوا أكفاء وعلى دراية بكل القواعد القانونية والوظيفية ⁽⁵⁾.

ويقول شرخام (Charkham) أن المشكل الجوهرى للحوكمة هو إيجاد توازن بين السلطة والمسؤولية، أما قوماز (Gomez) (1996) فيقول أن هدف التحليل في الحوكمة يقع بين حدين، الحد الأول خاص بحرية الأفراد والحد الثاني خاص بالخضوع لقواعد الإنتاج الجماعي، أما بالنسبة لشارليتي (Charlety) (1994) فيرى أن الحوكمة تتمركز على نظرية الوكالة بحيث يمثل الحوكمة على أنها مجموعة إجراءات تهدف لحل مشكلة الوكالة، سواء بإعطاء المسيرين تحفيزات ليكون التسيير وفق مصالح موكلها، أو بتوفير المعلومات الملائمة للمساهمين لتمكينهم (عن طريق ممثلهم في مجلس الإدارة) من مراقبة وتوجيه ومتابعة نمط تسيير المؤسسة ⁽⁶⁾.

وبصفة عامة يمكن القول أن حوكمة الشركات هي الأدوات والإجراءات المنظمة لشبكة العلاقات التي تربط مختلف الأطراف من مساهمين ومسيرين ومجلس الإدارة وعملاء وموردين... وتتضمن بشكل صريح أو ضمني أسئلة حول السلطة والرقابة والمسؤولية، في إطار تحديد إستراتيجية التوجه العام لأداء المؤسسة.

(1) OCED: Organization for Economic Co-operation and Development.

(2) OECD (2000), Principles of Corporate Governance.

(3) Hirogoyen.G, Caby.J, *La création de valeur de l'entreprise*, Economica, paris, 2001, p : 51

(4) Bessire.D ; Meunier .J, *Conception du gouvernement des entreprises et modèles d'entreprise : une lecture épistémologique*, Finance d'entreprise, CREFIB, Economica, Paris, 2001, p: 186.

(5) Marc Ingham et al, *L'art de la finance - Finance d'entreprise et finance de marché, principes et applications*, Village Mondial , Paris, 1998 ; p : 348.

(6) Bessire.D ; Meunier .J, *Op.cit*; p:187.

ثالثاً: أسباب تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في الآونة الأخيرة

بالرغم من أن ظهور مفهوم حوكمة الشركات يعود إلى الثلاثينات من القرن الماضي إلا أن الاهتمام الملحوظ بها يرجع إلى منتصف الثمانينات⁽¹⁾، حيث عملت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على إصدار مجموعة من المبادئ، كما صدرت العديد من القرارات والتقارير الرسمية الدولية والمحلية تحث على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات مثل صدور قانون ساربتز او كسلي (*Sarbanes-Oxley Act*) في عام 2002 في الولايات المتحدة الأمريكية والذي من أبرز ملامحه انه يجرم المسؤولين الذين يستغلون مناصبهم من أجل الثراء على حساب أصحاب المصالح الأخرى، كما أن من أهم بنوده التأكيد على المسؤولين الكبار في الشركة لتقديم تأكيد شرقي على صحة وسلامة القوائم المالية، وأنها تعكس الوضع الحقيقي للشركة كما تضمن التأكيد على مراجعي حسابات الشركة ممارسة مسؤولياتهم عن طريق الفحص المستقل للقوائم المالية للشركة والشهادة على صحتها واعتمادها، وكذلك صدور قانون الأمن المالي في فرنسا (*la loi de sécurité financière*) الذي يحدد شروط ممارسة مهنة مراجعة الحسابات والتنقيط والاتصال المالي للشركات المدرجة في البورصة، كما فرضت الهيئات الدولية لتنظيم المحاسبة (*IAS/IFRS Committee*)⁽²⁾ تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على الشركات المدرجة في البورصة⁽³⁾، كما أقدمت لجنة بازل للرقابة المصرفية على وضع قواعد احترازية من خلال اتفاقية بازل 1 أو ما سميت بنسب كوك ثم اتفاقية بازل (2) أو ما سميت بنسب ماكدونا، بدأ تطبيقها ابتداء من 2005 بهدف حماية الأموال الخاصة وتقوية السلامة المصرفية⁽⁴⁾.

ويمكن تلخيص أسباب تزايد الاهتمام بحوكمة الشركات في النقاط التالية:

- إفرازات العولة المالية وذلك بتعدد حاملي أسهم الشركات المدرجة في البورصة المنتشرين عبر العالم وبالتالي صعوبة مراقبة عمليات الشركات من طرف المساهمين؛
- سيطرة المديرين التنفيذيين على الشركة واستغلالها لمصالحهم الشخصية بالدرجة الأولى، وذلك إما لضعف مجالس الإدارة أو بالتواطؤ معهم؛
- تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في العديد من المؤسسات الوطنية والدولية؛

(1) Thierry Widen. G et al, *Développement durable et gouvernement d'entreprise : un dialogue prometteur*, édition d'organisation, Paris, 2003, p : 102.

(2) - IAS: International Accounting Standard
- IFRS: International Financial Reporting Standard

(3) معايير محاسبية تهدف إلى الدفاع عن حقوق المساهمين والتي تركز أساساً في تقييم الأصول والخصوم على أساس القيمة الحقيقية أو ما تسمى بالقيمة العادلة ترجمة من اللغة الإنجليزية (*fair value*)

(4) Zied et Pluchart.J.J, *La gouvernance de la banque islamique, proposition de communication*, Université de Picardie, France, février 2006, p: 3.

- انهيار العديد من الشركات مثل إفلاس مصرف الاعتماد التجاري الدولي عام 1991، بحجم خسائر بلغت 60 مليار دولار أمريكي، وانهيار وإفلاس مؤسسة الادخار والإقراض الأمريكية 1994، بخسارة قدرت بمبلغ 179 مليار دولار، وأزمة شرق آسيا 1997، وكذلك أزمة شركة *Enron* في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001، وكذلك أزمة شركة *Worldcom* الأمريكية للاتصالات عام 2002.

رابعاً: مبادئ حوكمة الشركات

ظهرت نظرية الحوكمة نتاج تطوير العديد من نظريات الإدارة الحديثة مثل نظرية حقوق الملكية ونظرية التكاليف والمعاملات ونظرية الإشارة⁽¹⁾، وعلى وجه الخصوص نظرية الوكالة، كما تركز هذه النظرية أساساً على فرضية تعارض المصالح بين المساهمين والإدارة والأطراف الأخرى ذات المصالح، حيث يسعى كل طرف منهم إلى تعظيم مردوديته وتخفيف المخاطر التي تواجه مصالح الشركة بشكل مباشر ومصالحهم الشخصية بشكل غير مباشر، وبالتالي تقترح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (*OECD*) من خلال نظرية الحوكمة في الاجتماع الوزاري لتلك الدول بتاريخ 26-27 مايو 1999م مجموعة من المبادئ والقواعد والإجراءات تهدف إلى ضمان حقوق كل الأطراف ذات المصلحة ومن ثم الرفع من كفاءة أداء الشركة، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية⁽²⁾:

- توفير الحماية للمساهمين من خلال تأمين أساليب نقل الملكية والمشاركة الفعالة في التغييرات الأساسية بالشركة، والإفصاح عن الإجراءات المالية للشركة؛
- المعاملة المتساوية لكافة المساهمين حيث يضمن إطار حوكمة الشركات تحقيق المساواة في معاملة كافة المساهمين بمن فيهم الأقلية والمساهمين الأجانب؛
- يجب أن تعتمد سلطات الإدارة بالشركات على سياسة تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح والحفاظ عليها، ووجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح، وأن تكفل تلك الأولويات عنصر تحسين مستويات الأداء، وذلك من خلال الإفصاح السليم عن القوائم المالية؛
- يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح والشفافية في كافة الأمور الأساسية المتعلقة بالشركة بما فيها الوضع المالي والأداء والملكية وإدارة الشركة، كما ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات

(1) تعتبر نظرية الإشارة أداة مهمة للرفع من كفاءة الأسواق المالية، حيث تساهم بشكل مباشر في تخفيض حدة عدم تماثل المعلومات بين المسيرين والمستثمرين من خلال توفير المعلومات أو تصحيح بعض التفسيرات السلبية لبعض المعلومات الموجودة في السوق المالي

(2) Bancel.F, *La gouvernance des entreprises*, Economica, Paris, 1997, p:35.

وكذلك الإفصاح عنها بأسلوب يتفق والمعايير المحاسبية والمالية بما يؤدي إلى ضمان التوجيه والرقابة الفعالة علي إدارة الشركة؛

- يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات وضع تخطيط استراتيجي للشركة والمراقبة الفعالة لأداء الإدارة والتأكيد علي مسئولية مجلس الإدارة تجاه الشركة والمساهمين، بما يؤدي إلى إدراك الشركات للمصالح البيئية والاجتماعية للمجتمعات.

وكخلاصة يمكن القول أن الحوكمة تركز على أربعة مبادئ رئيسية تتمثل في العدالة والمسؤولية والمساءلة والشفافية.

خامسا: أهمية حوكمة الشركات

يتفق الكثير من الباحثين والمهتمين على أهمية حوكمة الشركات وما تمثله من دفع لعجلة التنمية ورفع مستوى الأداء وتخفيض درجة المخاطرة المتعلقة بالفساد الإداري والمالي على مستوى الشركات والدول على حد سواء، ويمكن التمييز بين أهمية الحوكمة بالنسبة للمؤسسة وبالنسبة للمساهمين من خلال ما يلي (1):

1- أهمية الحوكمة بالنسبة للمؤسسة

- رفع الكفاءة الاقتصادية للشركة من خلال وضع أسس للعلاقة بين مديري الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين؛
- العمل على وضع إطار تنظيمي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق تلك الأهداف التي تراعي مصلحة المساهمين؛
- تؤدي إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين لاسيما الأجانب منهم لتمويل المشاريع التوسعية؛
- تطبيق قواعد الحوكمة يزيد من ثقة المستثمرين لأن تلك القواعد تضمن حماية حقوقهم.

2- أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين

- تساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت، حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر على أداء الشركة في المستقبل؛

(1) Spivey Stephen, *Corporate Governance & The Role of Government* , International Journal of Disclosure & Governance , Vol.1 , No. 4 , September 2004 , p:310.

- الإفصاح الكامل عن أداء الشركة والوضع المالي والقرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه الشركات.

3- أهمية الحوكمة في خلق القيمة

تهدف الحوكمة حسب التعاريف السابقة أساسا لضمان إتباع المسيرين أهداف خلق الثروة المحددة من طرف المساهمين، كما أن المسيرين يتلقون أجورا بقدر ما يقدمونه، بمعنى القيمة الفعلية للخدمات المقدمة، وتتم الحوكمة بدرجة كبيرة بعلاقة المسيرين والمساهمين، لأن هؤلاء فقط الذين لا تتوفر لديهم عقود تسمح لهم بضمان مصالحهم، وتعارض المصالح بين الطرفين يمكن أن يتقلص بربط أجور المسيرين بأدائهم، لتصبح بعد ذلك مشكلة التعارض في المصالح بين المساهمين والمسيرين محلولة جزئيا، وبالنسبة لبعض الكتاب فإن امتلاك لجزء من رأس المال في المؤسسة يعتبر مؤشر ثقة وإشارة جيدة على الأداء المستقبلي لباقي الأطراف الأخرى⁽¹⁾.

ولقد عبر ليلاند وبايل (Leland et Pyle) (1977) بوضوح عن المحتوى المعلوماتي لهذه الإشارة، وخاصة أنه كلما زادت أهمية نصيب المسيرين في رأس مال المؤسسة كلما كان هناك خلق للقيمة، وبالنسبة لبناني وآخرون (Bagnani et al) (1994) فإنه كلما كانت مساهمة المسيرين في رأس المال ذات وزن، أقبل المسكرون على المشروعات الأقل مخاطرة، وبالتالي يسلك المسكرون سلوك الدائنين⁽²⁾.

المطلب الثاني: الحوكمة في القطاع المصرفي

أولا: مفهوم الحوكمة في المصارف

تتمثل الحوكمة من المنظور المصرفي في الطريقة التي تدار بها شؤون المصرف، من خلال الدور المنوط به كل من الإدارة ومجلس الإدارة، بما يؤثر في تحديد أهداف المصرف ومراعاة حقوق المستفيدين من التمويل وحماية حقوق المودعين⁽³⁾.

ثانيا: أهمية الحوكمة في المصارف

تزداد أهمية الحوكمة في المصارف مقارنة بالمؤسسات الأخرى، نظرا لطبيعتها الخاصة، حيث أن إفلاس المصارف لا يؤثر فقط على الشركاء الخاصين من زبائن ومودعين ومقرضين، ولكن يؤثر أيضا على

(1) Nguena.O.J, et al, *Introduction au management de la valeur*, Dunod, Paris, 2001, p : 54-55.

(2) Ibid, p : 131.

(3) المعهد المصرفي المصري، مفاهيم مالية، نظام حوكمة المصارف، ع6، د.ت، ص:2. (متوفرة على مستوى الموقع: www.ebi.gov.eg)

استقرار المصارف الأخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينهم فيما يعرف بسوق مابين المصارف، وبالتالي يؤثر على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي ومن ثم حتما على الاقتصاد ككل، وخاصة إثر التحولات العالمية التي حدثت من عولمة وتطورات تكنولوجية وسياسات التحرير المالي⁽¹⁾، الأمر الذي أدى حتما إلى ارتفاع حجم المخاطر على مستوى القطاع المصرفي، وبالتالي يمكن القول أن الحوكمة في المصارف لديها أهمية عمومية⁽²⁾.

كما إن إشكالية الحوكمة تعتبر أكثر تعقيدا في القطاع المصرفي من القطاعات الأخرى، باعتبار أن المصارف تحتوي على مجموعة من العناصر لا توجد في القطاعات الأخرى مثل التأمين على الودائع وإدارة المخاطر النظامية والنوعية وتقدير رأس المال المخصص للمقترضين ونظام الرقابة الداخلية وكذلك هيكل رأس المال الذي يكون عموما يتشكل بنسبة كبيرة من الديون ونسبة قليلة من الأموال الخاصة، كما أن مصادر الأموال في المصرف تكون أغلبها على شكل ودائع يشترط أن تكون متوفرة عند الطلب من طرف المودعين، في حين أن أصول المصرف تكون في أغلبها قروض متوسطة وطويلة الأجل.

وبالتالي تكون المراقبة أكثر تشددا على مستوى المصارف مقارنة بالمؤسسات الأخرى حيث تتميز بوجود تداخل في المصالح بين مختلف الأطراف بشكل معقد، وبالتالي لابد من وجود نظام حوكمة واضح وجيد يساهم في توضيح حقوق وواجبات كل الأطراف المعنية⁽³⁾، كما أن تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف بشكل جيد سيؤدي حتما إلى زيادة الكفاءة التشغيلية من خلال تخفيض تكاليف المدخلات وتعظيم أرباح المخرجات الأمر الذي يؤدي حتما إلى زيادة قيمة المؤسسة في السوق المالي⁽⁴⁾.

ثالثا: محددات تنفيذ الحوكمة في المصارف

يتوقف التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية على جودة مجموعتان من المحددات، هي المحددات الداخلية والمحددات الخارجية، حيث تتمثل المحددات الداخلية في القواعد والأسس التي تحدد طريقة اتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين. بما يؤدي إلى تخفيض التعارض بين مصالح هذه الأطراف، بينما تتمثل المحددات الخارجية في عناصر تنظيمية تتضمن المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي

(1) أثبتت العديد من الدراسات أن إتباع سياسات التحرير المالي في ظل بيئة مؤسساتية غير متطورة يرفع من احتمال حدوث الأزمات المصرفية والمالية، وأن عدم فعالية آليات الحوكمة المصرفية يمثل مصدرا قويا لحدوث تلك الأزمات، أي أن ضعف الحوكمة المصرفية يؤدي إلى ضعف القطاع المصرفي خصوصا تحت تأثير التحرير المالي.

(2) Ghazi Louizi, *Impact du conseil d'administration sur la performance des banques tunisiennes*, XVème Conférence Internationale de Management Stratégique, Annecy / Genève 13-16 Juin 2006, p:3-4.

(3) Mehran. H, *Corporate governance in the banking and financial services industries*, Journal of Financial Intermediation, vol.13, 2004, p: 05.

(4) Sebastian .M, *International and Mena wide trends and developments in bank and corporate governance*, corporate governance for banks in Saudi Arabia forum, Riyadh, 22-23 may 2007 p: 06.

يشمل على القوانين المنظمة للسوق وكفاءة القطاع المالي وتوفير التمويل اللازم للمشروعات ودرجة تنافسية سوق السلع وعناصر الإنتاج وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية والشركات العاملة في أسواق المال وشركات الاستثمار، وإلى عناصر خاصة تتضمن أصحاب المصالح والمؤسسات الخاصة والمهنيين من المحاسبين والمراجعين والقانونيين وغيرهم⁽¹⁾.

رابعاً: دور المصارف المركزية في تفعيل الحوكمة في المصارف

تلعب المصارف المركزية دوراً أساسياً في تفعيل وإرساء الحوكمة على مستوى المصارف وذلك من خلال إجراءات الرقابة المصرفية ووسائل الوقاية والضبط والسيطرة الداخلية بالقدر الذي يحقق الحماية الكافية لأصول المؤسسات المالية والمصرفية وحقوق المودعين، ويضمن سلامة مركزها المالي وتدعيم استقرارها المالي والإداري⁽²⁾.

المطلب الثالث: الحوكمة في المصارف الإسلامية

أولاً: الحوكمة من المنظور الإسلامي

يقول محسن الخضيرى: "أن العمل الإداري في الإسلام له مقوماته العقدية القائمة على العقيدة الإسلامية تضع لها قيوداً ومحددات، وترسم لها طريقاً يحكم سلوك القائد الإداري، والمنظمة الإدارية، والأفراد العاملين فيها، سواء في علاقاتهم ببعضهم البعض، أو علاقاتهم مع المجتمع المحيط بهم، ومن ثم تصبح الإدارة الإسلامية ذات رسالة شاملة لكل العبادات والمعاملات والأخلاق في إطار متكامل يستحيل فصل جزء منها على الأجزاء الأخرى"⁽³⁾

نلاحظ من خلال هذا التعريف للعمل الإداري في الإسلام أنه يشير نوعاً ما إلى مفهوم حكومة الشركات، حيث يركز فيه على العلاقة بين مختلف الأطراف المهتمة بالمؤسسة، وهو أساس قيام نظرية

(1) Fawzi.S, *Assessment of corporate governance in Egypt*. working paper No. 82, the Egyptian Center of Economic Studies, Egypt, April 2003, p: 04.

(2) Jean-Pierre, *La stabilité financière nouvelle urgence pour les banques centrales*, bulletin de la banque de France, No.84, décembre 2000, p : 07.

(3) محسن أحمد الخضيرى، الإدارة في الإسلام، وقائع ندوة رقم 21، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 1990، ص: 145.

الحوكمة أي ضبط العلاقة بين كل الأطراف بشكل يعالج مشكلة تعارض المصالح، ويركز في تعريفه على دور مبادئ الشريعة الإسلامية في تفعيل هذا العلاج، والمتمثلة أساساً في أربعة مبادئ هي العدالة والمسؤولية والمساءلة والشفافية،

فأما **العدالة** فتعتبر من المنظور الإسلامي من أهم الأسس التي تقوم عليها العقود الشرعية، وذلك ما نجده في آيات عديدة في القرآن الكريم، منها قول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾⁽¹⁾ وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾⁽²⁾.

وأما **المسؤولية** والتي تعني تحديد المسؤولية المقررة على كل طرف بدقة، والعمل على أدائها بكل صدق وأمانة، وأن مسؤولية كل طرف في الشركات حددتها الشريعة الإسلامية بشكل دقيق، لأن أي مسؤولية يتحملها المسلم بناء على تعاقد مع غيره لا يكون مسئولاً فقط أمام من تعاقد معه، إنما هو مسئول أولاً أمام الله عز وجل⁽³⁾، وفقاً لقوله تعالى: ﴿وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه، ويخرج له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشوراً﴾⁽⁴⁾ (13) وقوله عز وجل: ﴿يوم يبعثهم الله جميعاً فينبهم بما عملوا أحصاه الله ونسوه﴾⁽⁵⁾ وجاء في قول النبي (ص) ﴿كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته﴾⁽⁶⁾، كما أن المسؤولية في الشريعة الإسلامية مسؤولية لا تنتهي بقرار أأخذ في ضوء البيانات والمعلومات الصادقة، بل هي ممتدة إلى نتائج هذا القرار⁽⁷⁾.

وبالنسبة **للمساءلة**، أي بمعنى ضرورة محاسبة كل مسئول عن التزاماته، وربط مدى الوفاء بها بنظام للجزاء في صورة إثابة المجد ومعاقبة المقصر، من خلال نظام داخلي في الشركة للحوافز وللعقوبات وتطبيقه على الجميع، وكذا وجود نظام قضائي عادل وحاسم في الدولة، ومن المنظور الإسلامي وضعت الشريعة

(1) القرآن الكريم، سورة النساء، الآية: 135.

(2) القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية: 152.

(3) محمد بن صالح العثيمين، شرح السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية لشيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية، تحقيق أبو عمرو الأثري، ط1، دار الغد الجديد، القاهرة، مصر، 2007، ص: 23.

(4) القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآيتان: 13-14.

(5) القرآن الكريم، سورة المجادلة، الآية: 6.

(6) حديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وأحمد، وأصل الحديث هو: ﴿كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته، فالإمام الذي على الناس راع، وهو مسئول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها، وهي مسئولة عن رعيته، والولد راع في مال أبيه، وهو مسئول عن رعيته، والعبد راع في مال سيده وهو مسئول عن رعيته، ألا فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته﴾.

(7) - محسن أحمد الخضير، الإدارة في الإسلام، مرجع سابق، ص: 166؛

- حيث جاء في كلام عمر بن الخطاب أمير المؤمنين رضي الله عنه حين سأل الناس: "أرأيتم إن استعملت عليكم خير من أعلم ثم أمرته بالعدل أكنت قضيت بما علي؟ قالوا نعم؛ قال لا حتى أنظر في عمله بما أمرته أم لا".

في تنظيمها لعقود المعاملات أسساً لمحاسبة كل طرف على مدى التزامه بأداء ما عليه من واجبات في العقد، وقررت عقوبات حاسمة لمن يخلّ بها، والأمر لا يقتصر على الجزاء الشرعي أو الإداري أو القضائي، وإنما يتعداه إلى الجزاء الإلهي.

أما بالنسبة للشفافية، بمعنى الصدق والأمانة⁽¹⁾ والدقة والشمول للمعلومات، التي تُقدّم عن أعمال الشركة، للأطراف الذين لا تمكنهم ظروفهم من الإشراف المباشر على أعمال الشركة، التي لهم فيها مصالح، للتعرف على مدى أمانة وكفاءة الإدارة، في إدارة أموالهم والحفاظ على حقوقهم، وتمكينهم من اتخاذ القرارات السليمة في علاقاتهم بالشركة.

من خلال هذا الطرح نستنتج أن الشريعة الإسلامية تتضمن كل مبادئ حوكمة الشركات التي جاءت بها المنظمات الدولية والمفكرين الغربيين، فهنا يمكن أن يطرح السؤال التالي: هل المصارف الإسلامية بغنى عن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات مادّات تعاليم الشريعة الإسلامية تضم كل تلك المبادئ من عدالة وشفافية ومسؤولية ومساءلة؟ وللإجابة على هذه السؤال سنحاول التعرض في العنصر الموالي إلى الحوكمة في المصارف الإسلامية.

وربما أصبح هذا المفهوم أكثر فأكثر تعقيدا في المصارف الإسلامية لما لهذه الأخيرة من عمليات مصرفية معقدة تختلف شكلا ومضمونا عن العمليات المصرفية التقليدية، بالإضافة إلى وجود مجلسين هما مجلس الإدارة ومجلس الشريعة (هيئة الرقابة الشرعية) تتداخل في بعض الأحيان أهدافهما. وكما توصلت العديد من الدراسات إلى أن إتباع المبادئ السليمة للحوكمة يؤدي إلى توفير الاحتياطات اللازمة ضد الفساد الإداري ويساهم في تشجيع وترسيخ الشفافية في الحياة الاقتصادية.

ثانيا: خصوصية الحوكمة في المصارف الإسلامية

تميزت تجارب المصارف الإسلامية بالعديد من الاختلالات في التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية والقواعد التي سطرها لها المنظرون الأوائل، حتى أصبح الكثير من الكتاب والباحثين والخبراء ينتقدونها

(1) نلاحظ أن كلمة الأمانة تكررت في كل المبادئ، حيث تعتبر المصدر الأساسي لكل نشاط والخور الرئيسي لكل وظيفة وأساس كل عمل، فنجد أن الأمانة تتضمن كل المبادئ من عدالة ومسؤولية ومساءلة وشفافية، فجاء في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾ (سورة المؤمنون، الآية: 8)، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (سورة الأنفال، الآية: 27)، وقول الرسول الكريم (ص): ﴿لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ﴾ (حديث صحيح رواه أحمد وابن حبان عن أنس بن مالك)، فهي بذلك أساس كل التعاملات التجارية؛ وهذه النتيجة خرج بها كبار الاقتصاديين وعلى رأسهم إيفان سيمون (Yves Simon) صاحب موسوعة التسيير (الإدارة) (encyclopédie de gestion) في ملتقى دولي أقيم بجامعة باريس دوفين في 22 فيفري 2008 بعنوان الثقة في المعاملات التجارية (la confiance dans les transactions commerciales)

واصفين إياها بأنها تقوم فقط بمحاكاة لعمليات المصارف التقليدية وتحاول إيجاد الطرق والحيل لتبرير عملياتها غير الشرعية لتضعها تحت إطارا إسلاميا في الظاهر وفيه الكثير من الربا والغرر في الباطن. وهذا ما يدفعنا لطرح السؤال التالي: بماذا تتميز حوكمة المصارف الإسلامية عنها في التقليدية؟ وكذلك اختبار الفرضية التي مفادها: أن الحوكمة في المصارف الإسلامية تختلف عن الحوكمة في المصارف التقليدية، نظرا لاختلاف المبادئ التي تقوم عليها المصارف الإسلامية والتي تقوم عليها المصارف التقليدية.

وباستخدام المنهج الاستقرائي الذي يعني الانطلاق من العام للوصول إلى الخاص أو من الكل إلى الجزء، فيتمثل العام لدينا هنا في أن المصارف الإسلامية تختلف شكلا ومضمونا عن المصارف التقليدية، حيث تعتمد الأولى على مجموعة من المبادئ لا يمكن التنازل عن أي واحد منهم، وإلا فقط المصرف إسلاميته، وتتمثل هذه المبادئ أساسا في:

- مبدأ المشاركة في الربح والخسارة أو الغنم بالغرم؛

- مبدأ المتاجرة على أساس الملكية؛

- مبدأ التزام المصرف في معاملاته بأحكام الشريعة الإسلامية.

بينما تعتمد الثانية على مبدأ الفائدة الثابتة أخذا وعطاء، ولا تشترط في ذلك مشروعية المشاريع الممولة.

وعلى هذا نجد أن العقود التي تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة تتميز بدرجة عالية من المخاطرة مقارنة بالعقود التي تقوم على الفائدة المحددة مسبقا، مما يستلزم إدارة عادلة ورقابة فعالة وشفافية واضحة توضح حقوق وواجبات كل طرف.

كما أن مبدأ الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية لا ينظر إليه فقط من باب تطبيق مبدأ الغنم بالغرم أو عدم تمويل المشاريع الحرام، وإنما ينظر إليه أيضا من باب التزام الأشخاص القائمين على المصرف بمبادئ الشريعة الإسلامية في سلوكياتهم وتصرفاتهم.

وكذلك من خلال تركيبة العناصر الأساسية للحوكمة، حيث تتضمن المصارف التقليدية أربعة عناصر تتمثل في المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة وكذلك أصحاب المصالح الأخرى، بينما يزيد عن هؤلاء في المصارف الإسلامية عنصر خامس يتمثل في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية التي تسهر على مراقبة مدى توافق أعمال المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية، فيكون بذلك نظام الحوكمة في المصارف الإسلامية مختلفا عن نظام الحوكمة في المصارف التقليدية، ويمكن أن نقول أن المصارف الإسلامية يواجهها نظام حوكمة مزدوجة (*double governance*) تركز على مبادئ الحوكمة الأنجلوسكسونية المفروضة من

طرف المساهمين والزبائن غير المسلمين والهيئات الدولية لتنظيم المصارف ونظام حوكمة إسلامية مفروضة من طرف المساهمين والزبائن المسلمين بالإضافة إلى هيئات الرقابة الشرعية⁽¹⁾.

أي أن الحوكمة في المصارف الإسلامية تتميز بما يلي:

- المصارف الإسلامية ملزمة في تطبيقها للحوكمة بمراعاة بشكل أكثر مصالح أصحاب الودائع الاستثمارية القائمة على مبدأ المضاربة أي درجة عالية من المخاطرة، مقارنة بمصالح أصحاب الودائع في المصارف التقليدية التي تقل مخاطرهم نظراً لثبات فوائدهم المصرفية؛
 - وجود حوكمة مزدوجة ناتجة عن وجود مجلسين مختلفين هما مجلس الإدارة بهدف مراقبة الجانب الإداري للمصرف و هيئة الرقابة الشرعية بهدف مراقبة مدى توافق العمليات المصرفية مع الشريعة الإسلامية؛
 - وجود هدفين مختلفين في نفس المصرف يمكن أن يزيد في حدة تعارض المصالح وبطبيعة الحال ربما سيخلق بعض الصعوبات في نشاط المصرف الإسلامي.
- ويمكن عرض المبادئ الإرشادية التي جاءت في معيار حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا في ديسمبر 2006.

ثالثاً: معيار حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا⁽²⁾.

وقد تضمن المعيار سبعة مبادئ إرشادية علي النحو التالي⁽³⁾:

1. يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية اعتماد التوصيات ذات العلاقة مثل مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وورقة لجنة بازل للإشراف المصرفي وتعليمات وتوجيهات السلطات الإشرافية، وقد أوصى المبدأ بضرورة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها؛

(1) Umer.M.C and Ahmad.h, *Corporate Governance in Islamic Financial Institutions*, Occasional paper No. 06, I.R.T.I, Islamic Development Bank, Jeddah, 2002, p: 19.

(2) يعتبر هذا المعيار أول معيار صدر بخصوص حوكمة الشركات في المصارف الإسلامية، ولقد اعتمدته الكثير من الدول كمرجع لوضع المبادئ الأساسية للحوكمة في المصارف الإسلامية على غرار مجلس النقدي السعودي والمصرف المركزي السوري...

(3) مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر 2006، ص: 6-10.

2. تزويد مجلس الإدارة بالتقارير التي تبين مدى التزام مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية بالمعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا والتي تسري على قطاع الخدمات المالية الإسلامية، وقد جاءت التوصية بضرورة قيام المصارف بإنشاء لجنة المراجعة؛
3. يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتحمل مسؤولية ائتمانية تجاه أصحاب حسابات الاستثمار، مع الإفصاح والشفافية عن المعلومات، وقد جاءت التوصية بأن يتم ذلك من خلال لجنة ضوابط الإدارة؛
4. تكليف لجنة ضوابط الإدارة بمراقبة " احتياطي معدل الأرباح " و " احتياطي المخاطر " والتوصية لمجلس الإدارة حول كيفية استخدامه؛
5. لا بد وأن يبقى تنوع الآراء الشرعية من الخصائص الدائمة لقطاع الخدمات المالية الإسلامية، ويجب أن يحصل المراجعون الداخليون والمراقبون الشرعيون علي التدريب اللازم والمناسب لتحسين مهاراتهم من حيث مراجعة مدى الالتزام بالشرعية؛
6. يجب أن تعتمد مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية الشفافية في اعتمادها تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها الصادرة عن علماء الشريعة للمؤسسة، ويجب علي المؤسسة الالتزام بقرارات الهيئة الشرعية المركزية أو الإفصاح عن سبب عدم الالتزام؛
7. يجب على المؤسسات المالية الإسلامية توفير المعلومات لأصحاب حسابات الاستثمار حول أسس توزيع الأرباح قبل فتح حساب الاستثمار وخاصة نسبة المشاركة في الأرباح والخسائر.

رابعاً: آليات واستراتيجيات تطوير الحوكمة في المصارف الإسلامية

1. تبنى آليات واستراتيجيات لتأسيس المزيد من مؤسسات البنية التحتية الداعمة للمصارف الإسلامية كأحد الأدوات الداعمة لمتطلبات الحوكمة؛
2. إنشاء مجلس أعلى للفتوى يتكون من صفوة من شيوخنا وعلمائنا ذوي المعرفة الرفيعة بأحكام الشرع وبالمعاملات المصرفية، ليساهم في إثراء القرارات الشرعية؛
3. تفصيل العقود وتحديد شروطها وأحكامها بدقة من الناحيتين الدينية والتنظيمية بما يتعد عن أي تدليس أو جهالة أو غرر؛

خامساً: كيفية مساهمة حوكمة المصارف الإسلامية في تحديد كفاءتها

يعتبر موضوع الكفاءة المصرفية ومحدداتها موضوعاً بالغ الأهمية لما تلعبه المؤسسات المصرفية من دور رئيس في تمويل الاقتصاد من خلال دور الوساطة الذي تلعبه بين وحدات الفائض المالي ووحدات العجز

المالي، لذلك تعتبر عملية تقييم كفاءة الأداء لهذه المؤسسات أمراً ضرورياً يزيد من ثقة أصحاب الودائع والمستثمرين على حد سواء.

وخلصنا فيما سبق أن الحوكمة تهدف بتنظيم العلاقات بين مختلف الأعوان ذوي المصالح المختلفة، والحد من استغلال المسيرين لمركزهم وتوفيرهم على المعلومات في تسيير المؤسسة وفقاً لأهدافهم الشخصية، أي أنها تهدف لتقسيم عادل لخلق القيمة بين مختلف الأعوان، مما يؤدي حتماً إلى الرفع من كفاءتها التشغيلية، كما أن وضع أسس للعلاقة بين الإدارة ومجلس الإدارة وهيئة الرقابة والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى يؤدي إلى تجنب تعارض المصالح ووضوح حقوق وواجبات كل طرف يرفع من إمكانية استغلال الوسائل المتاحة بشكل أمثل ومن ثم رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية للمصرف.

ولكن في نفس الوقت وجود هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية يؤدي حتماً إلى عدم إمكانية هذه الأخيرة الاستثمار في نشاطات محرمة في الشريعة الإسلامية، مما يدفع إلى تخفيض هامش أرباح المسيرين في المصارف الإسلامية مقارنة بمثيلاتهم على مستوى المصارف التقليدية، حيث سيعمل مسيري المصارف الإسلامية على إلغاء كل العمليات المصرفية التي لا توافق الشريعة الإسلامية حتى ولو كانت مربحة جداً.

كما أن عدم اتسام هيئة الرقابة الشرعية بالفعالية والكفاءة والوضوح في إصدار الفتاوى يمكن أن يكلف المصرف الإسلامي تكاليف إضافية تؤثر على تنافسيته وكفاءته أمام المصرف التقليدي الذي لا يتحمل هذه المصاريف الإضافية، وفي نفس الوقت ربما يؤدي إلى نفور جمهور الزبائن ومن ثم انخفاض حجم العمليات مما يؤدي حتماً إلى انخفاض الكفاءة التشغيلية للمصرف الإسلامي⁽¹⁾.

وبالتالي يمكن القول أن نجاح المصارف الإسلامية يعتمد على تحقيق الكفاءتين في نفس الوقت الكفاءة الدينية لهيئة الرقابة الشرعية والكفاءة المالية والتشغيلية للإدارة والأطراف الأخرى.

وللإجابة عن السؤال المطروح نقول أن الحوكمة تؤثر بشكل مباشر على كفاءة المصارف الإسلامية وذلك من خلال حوكمة الإدارة وحوكمة هيئة الرقابة الشرعية، فالتطبيق الجيد لمبادئها جنباً إلى جنب يؤدي إلى الرفع من كفاءة أداء المصرف الإسلامي والعكس صحيح.

وكخلاصة يمكن القول أن أهمية الحوكمة تتضح من أهدافها التي تتمثل في تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعاً مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدي إلى تنمية الاستثمارات، والمدخرات وتعظيم الربحية.

(1) رفيق يونس المصري، اختبار الفتوى، مرجع سابق، ص: 20.

وأن وجود نظام فعال وقادر على توفير الثقة ومكافحة الفساد في المصارف الإسلامية سيعود عليها بمزيد من النجاح، وسيدعم توسع عملياتها، على أن ذلك يتطلب دعم ما تقوم به الإدارات ذات العلاقة بالحوكمة داخل المؤسسة المالية كإدارة الالتزام والمراجعة الداخلية والقانونية وكذا إدارة الرقابة الشرعية بنوعيتها الداخلية والخارجية.

كما أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية يأتي من خلال تفصيل العقود وتحديد شروطها وأحكامها بدقة من الناحيتين الدينية والتنظيمية بما يتعد عن أي تدليس أو جهالة أو غرر.

وأن المصرف الإسلامي يكون كفتا إذا نجح مسيريه في تحقيق الهدفين في نفس الوقت، هدف مالي لتلبية طلبات المساهمين والمستثمرين وهدف ديني لصحة العمليات المصرفية من الناحية الشرعية.

ملخص الفصل الثالث

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

- إن وفورات الحجم تتمثل بالنسبة للمصرف في الوفرة الذي يحققه في تكلفة الوحدة بزيادة حجم الإنتاج، وبالتالي يمكن القول أن وفورات الحجم الإجمالية تتمثل في وفورات التكاليف التي تنتج عن الزيادة النسبية في مجموع المنتجات؛
- أما وفورات النطاق ومن خلال المقارنة بين تكاليف الإنتاج لكل منتج على حدا، فإذا كانت تكلفة إنتاج مجموعة منتجات أقل من مجموع تكلفة إنتاج كل منها على حدا يقال أن لديها اقتصاديات النطاق، حيث يتم تحليل وفورات النطاق لمعرفة المزيج الأمثل من المنتجات؛

- تهدف العلاقة S.C.P إلى تفسير كفاءة المؤسسات من خلال خصائص السوق الذي تنشط فيه (الهيكل) وعن طريق كيفية عمل المؤسسات في هذا السوق (تركيبية) ؛
- بالاعتماد على نماذج خطية بسيطة تبين نظرية S.C.P بأن هيكل السوق وبالتحديد درجة التركيز هو عبارة عن محدد لتركيبية ومردودية المؤسسات، ففي إطار هذا النموذج كلما كانت درجة التركيز مرتفعة كلما كانت إمكانية تجميع المؤسسات أكبر وبالتالي أكثر كفاءة في الأداء؛
- من المهم جدا دراسة أثر هيكل السوق المصرفي الإسلامي على الكفاءة المصرفية للمصارف الإسلامية، وعلى حد علمنا فإن الدراسات الميدانية التي أجريت حول محددات كفاءة المصارف الإسلامية لم تستعمل نموذج S.C.P لأن أغلب الدراسات التي أجريت كانت على مستوى بنوك إسلامية تنشط في سوق يتميز بالاحتكار ولا توجد في منافسة بين المصارف الإسلامية الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة قياس أثر درجة التركيز على الكفاءة؛
- إن إشكالية تطبيق مبادئ الحوكمة تعتبر أكثر تعقيدا في القطاع المصرفي من القطاعات الأخرى، باعتبار أن المصارف تحتوي على مجموعة من العناصر لا توجد في القطاعات الأخرى مثل التأمين على الودائع وإدارة المخاطر النظامية والنوعية وتقدير رأس المال المخصص للمقترضين ونظام الرقابة الداخلية وكذلك هيكل رأس المال الذي يكون عموما يتشكل بنسبة كبيرة من الديون ونسبة قليلة من الأموال الخاصة، كما أن مصادر الأموال في المصرف تكون أغلبها على شكل ودائع يشترط أن تكون متوفرة عند الطلب من طرف المودعين، في حين أن أصول المصرف تكون في أغلبها قروض متوسطة وطويلة الأجل؛
- إن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية يأتي من خلال تفصيل العقود وتحديد شروطها وأحكامها بدقة من الناحيتين الدينية والتنظيمية بما يتعد عن أي تدليس أو جهالة أو غرر؛
- إن المصرف الإسلامي يكون كفتا إذا نجح مسيريه في تحقيق الهدفين في نفس الوقت، هدف مالي لتلبية طلبات المساهمين والمستثمرين وهدف ديني لصحة العمليات المصرفية من الناحية الشرعية.

الجزء التطبيقي

دراسة قياسية ومالية للكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية

والمصارف التقليدية

الفصل الرابع

دراسة قياسية للكفاءة التشغيلية للمصارف

الإسلامية والمصارف التقليدية

تمهيد

يساعد تقدير دالة التكاليف في تقييم الكفاءة التشغيلية بهدف اكتشاف العديد من القضايا المهمة للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، كالحجم الأمثل والمزيج الأمثل من المنتجات اللذين يمكن التوصل إليهما عن طريق قياس وفورات الحجم ووفورات النطاق، وكذلك الكفاءة في التحكم في التكاليف وتحليلها إلى كفاءة فنية وكفاءة تخصيصية، وذلك عن طريق تقدير دالة التكاليف المتسامية اللوغاريتمية لمجموعة من المصارف التقليدية ومجموعة من المصارف الإسلامية، وسيتم التطرق لهذا الفصل من خلال المباحث الثلاثة التالية:

- المبحث الأول: عرض لأدبيات دالة تكلفة المصارف والمنهجية العامة لقياس كفاءة المصارف؛
- المبحث الثاني: النموذج المستخدم في تقدير دالة التكاليف؛
- المبحث الثالث: نتائج الدراسة القياسية.

المبحث الأول

عرض لأدبيات دالة تكلفة المصارف والمنهجية العامة لقياس كفاءة المصارف

سنتناول بالدراسة هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

- عرض لأدبيات دالة تكلفة المصارف؛
- المنهجية العامة لقياس كفاءة المصارف.

المطلب الأول: عرض للدراسات المستخرجة لدالة تكلفة المصارف

تتميز الدراسات السابقة عن دالة تكلفة المصارف بالوفرة حيث استخدمت أساليب مختلفة في دراستها، وتوصل الباحثون إلى نتائج مختلفة.

أولاً: الدراسات التي استخدمت التحليل الجدولي ودالة كوب دوغلاس

قام كل من الهذاف (Alhadeff) (1954) وهورفيتش (Horvitz) (1962) باستخدام التحليل الجدولي (Tabulation Analysis) لدراسة تكلفة المصارف في كاليفورنيا، وقارنا متوسط تكلفة البنك بحجم إيداعاته، وتوصلا إلى أن هناك وفورات حجم حتى 5 ملايين دولار من الإيداعات، وبعد ذلك تظل الوفورات ثابتة.

وقد قام همفري (Humphrey) (1987) باستخدام التحليل الجدولي إلى جانب تحليل الانحدار البسيط (Sample Regression Analysis)، وقد قسم المصارف حسب أحجامها إلى 13 فئة وقد توصل إلى أن الاختلاف في التكاليف المتوسطة بين أصغر وأكبر حجم يتراوح بين 2 إلى 4 أمثال.

أما شايفر وماكغي (Schweiger and McGee) (1961) و Gramley (1962) فقد استخدموا تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) واستطاعوا معرفة أثر العوامل الأخرى التي تؤثر على التكاليف إلى جانب الحجم، مثل أنواع الأصول والمتغيرات الهيكلية، وقد توصلا إلى وجود وفورات حجم، غير أن هذه الوفورات استنفذت بعد وصول حجم الودائع إلى خمسين مليون دولار.

أما نيلسون (Nelson) (1985) فقد درس إمكانية وجود وفورات الحجم للفروع التي يقوم البنك بافتتاحها فوجد أن هناك وفورات في حجم الفروع تصل إلى 200 ألف دولار لإجمالي الأصول، ولكنه وجد أيضاً أن المصارف قد لا تستغل الحجم الأمثل للفروع وتقوم بافتتاح فروع جديدة للوصول إلى عملائها وهذا يجعل الفروع تعمل بمستوى يقل عن الحجم الأمثل لها.

أما شافر (1985) *Shaffer* فقد استخدم دالة تكاليف خطية في اللوغاريتمات ليفسر ظاهرة وجود بنوك صغيرة إلى جانب بنوك كبيرة في ولاية لينوي، وقام بترتيب المصارف حسب أحجامها، كما قام بتقدير دالة التكاليف فوجد أن هناك وفورات حجم للبنوك ذات الأحجام الكبيرة، ولكن المصارف الصغيرة استطاعت البقاء بسبب تخصصها في تقديم خدمة أو خدمات معينة.

أما بانستن (1965) *Benston* وبل ومورفي (1968) *Bell and Murphy* فقد استخدموا دالة كوب دوغلاس وكانت المخرجات في هذه الدراسة متوسط عدد حسابات الإيداعات والقروض، أما بالنسبة لأسعار المدخلات فهي الأجور وأسعار المواد وإيجار رأس المال الحقيقي، وقد وجدت الدراسة أن هناك وفورات حجم للودائع تحت الطلب والقروض العقارية، بينما وجدت أن الودائع لأجل وأقساط ديون قطاع الأعمال لها وفورات موجبة في بعض السنوات وسالبة في سنوات أخرى.

أما إدجار وآخرون (1971) *Edger et al* فقد اشتقوا دالة التكاليف من كوب دوغلاس العامة للإنتاج في دراسة المصارف الأسترالية وتوصلوا إلى أن هناك سبعة بنوك من أصل ثمانية لديها وفورات حجم.

ثانيا: الدراسات التي استخدمت دالة التكاليف المتسامية اللوغاريتمية

نظرا لبساطة وعدم الدقة في طريقة التحليل الجدولي والقيود الكثيرة المفروضة في صيغة كوب دوغلاس فقد اتجهت كثير من الدراسات إلى استخدام دالة التكاليف المتسامية اللوغاريتمية، وذلك لأنها دالة مرنة تسمح بتعدد المدخلات والمخرجات ولا تفترض أية قيود على مرونة الإحلال ووفورات الحجم والنطاق، فمثلا استخدم بانستن وآخرون (1982) *Benston et al* هذه الدالة لتقدير وفورات الحجم لعينة تتراوح بين 747 و752 بنك للفترة بين 1975 و 1978، وقد كانت مخرجات كل بنك هي الودائع تحت الطلب والودائع الادخارية والقروض العقارية وأقساط الديون التجارية والصناعية ومتوسط حجم الحسابات، وكانت أسعار المدخلات المستخدمة هي الأجور وسعر رأس المال المادي وعدد المكاتب للبنك، وقد وجد أن هناك وفورات حجم لدى فروع البنك في الوقت الذي تعاني فيه المصارف الرئيسة من وفورات حجم سلبية، ولكن حينما أخذ بعين الاعتبار الزيادة في التكلفة الكلية التي تحدثها إضافة فروع جديدة وذلك بحساب وفورات الحجم المضافة وجد أنه حتى الفروع ليس لديها وفورات حجم.

وقام لورانس وشاي (1984) *(Lawrence and Shay)* باستخدام دالة التكاليف اللوغاريتمية في نموذج كانت مخرجاته هي الودائع والقروض والاستثمارات ونشاطات البنك الأخرى وكانت التكاليف الإجمالية تتضمن الأجور ومدفوعات الفائدة وإيجار أجهزة الكمبيوتر، أما أسعار المدخلات فكانت معدل الأجور وسعر الفائدة ومعدل إيجار الكمبيوتر وقد استخدموا طريقة زلنر في تقدير معادلات الانحدار غير

المرتبطة ظاهريا *Zellner's Seemingly Unrelated regression (SUR)* وذلك بحل مجموع المعادلات المكونة للنموذج آنيا، وكانت المعادلات هي دالة التكاليف المتسامية اللوغاريتمية بالإضافة إلى دوال مشاركة حصص المدخلات *Input Share Equation* وقد توصلنا إلى وجود وفورات الحجم للبنوك الصغيرة والكبيرة، كما أن تكاليف المنتجات ذات علاقة تكاملية حيث أن تكلفة إنتاج أكثر من منتج تكون أقل من مجموع تكلفة إنتاج كل منتج على حدة، أو بمعنى آخر توجد اقتصاديات النطاق.

المطلب الثاني: المنهجية العامة لقياس كفاءة البنوك

تتضمن المنهجية العامة لقياس كفاءة البنوك أربع خطوات أساسية:

أولاً: تحديد نوع الكفاءة المراد قياسها

تتمثل الخطوة الأولى في تحديد نوع الكفاءة المراد قياسها، حيث تتنوع الكفاءة إلى كفاءة فنية وكفاءة تخصيصية وكفاءة الأرباح وكفاءة التكاليف والكفاءة الاقتصادية.

ثانياً: اختيار طريقة التقدير

تتمثل هذه الخطوة في اختيار طريقة التقدير والتي تنقسم إلى طرق معلماتية (*Parametric*) وطرق لامعلماتية (*Nonparametric*).

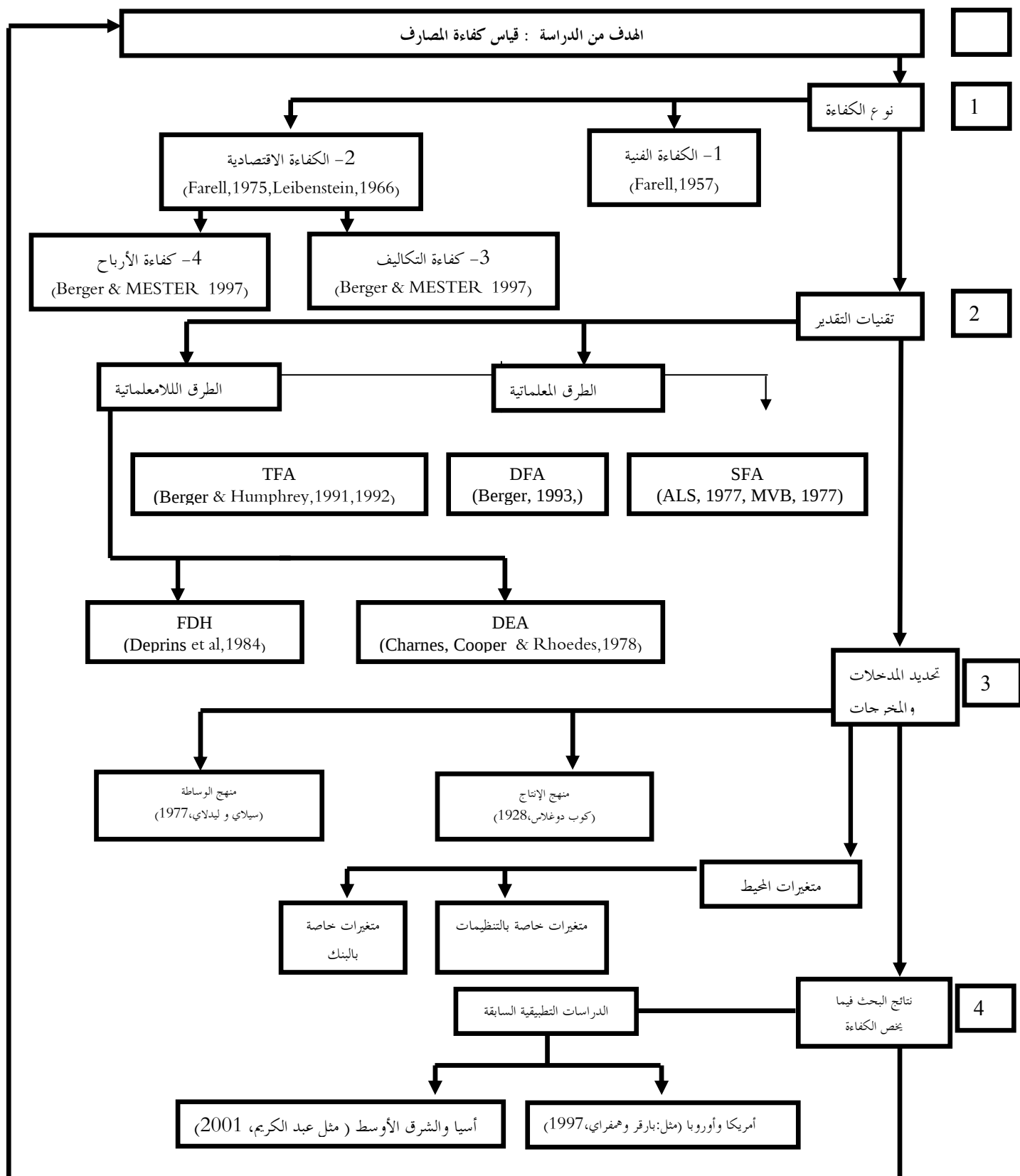
ثالثاً: تحديد مدخلات ومخرجات النموذج

تتمثل الخطوة الثالثة في تحديد مدخلات ومخرجات النموذج من خلال إتباع أحد المنهجين منهج الوساطة أو منهج الإنتاج.

رابعاً: الوصول إلى النتائج المتعلقة بكفاءة المصارف محل الدراسة.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (23).

شكل (23): المنهجية العامة لقياس كفاءة المصارف.



Source: Hamim Syahrums et al, *A Conceptual Framework for survey of banking efficiency study*, Unitar E-Journal, vol.2, No.2, June 2006, p: 5.

المبحث الثاني

النموذج المستخدم في تقرير دالة التكاليف

تتسم القياسات التطبيقية للكفاءة كما ذكرنا سابقا باستخدام نوعين من النماذج هما: النماذج العشوائية المعلمانية القائمة على أساس تحليل الانحدار، أو ما يمكن أن نطلق عليه الأساليب التقليدية والذي يعد طريقة تحليل الحدود العشوائي (SFA) أكثر هذه النماذج استخداما وشيوعا، والنماذج غير العشوائية اللامعلمانية القائمة على أساس البرمجة الخطية والذي يعد تحليل تطويق البيانات (DEA) أكثر هذه النماذج استخداما، ولقد تم في هذه الدراسة استخدام طريقة تحليل الحدود العشوائي (SFA)، حيث يتم من خلالها توفيق دالة انحدار للبيانات الخاصة بالوحدات الممثلة للعينة، ثم يتم تقييم الكفاءة على أساس الفروق بين وحدة الإنتاج والدالة المقدرة لعينة الوحدات الإنتاجية مجتمعة.

وستتناول بالدراسة هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

- التعريف بالنموذج؛
- عينة ومتغيرات المصارف المستخدمة في النموذج؛
- البيانات الإحصائية.

المطلب الأول: التعريف بالنموذج

أولا: نشأة وتطور دالة التكاليف

تعتبر دالة التكاليف في التحليل الاقتصادي لمدخلات الطلب وعناصر الإحلال، مثالا جيد للعلاقة القوية بين النظرية الاقتصادية والاقتصاد القياسي، حيث تهدف النظرية الاقتصادية إلى تعظيم الأرباح إلى أقصى ما يمكن أو تقليص التكاليف إلى أدنى ما يمكن، ويهدف الاقتصاد القياسي إلى تفسير وتحليل العوامل التي تؤدي إلى ذلك، وكانت البدايات في ذلك إلى كوب ودوغلاس من خلال اشتقاقهما لمعادلات العرض والطلب من دوال الإنتاج، وتحديدتهما للشرط الضروري لتوازن المنتج⁽¹⁾.

(1) C.Cobb, P.Douglas, *Theory of production*, American Economic Review, Vol.18, 1928, p: 13.

ولقد استخدم رنجر فريش (Ranger Frish) سنة 1935 قياس مروونات الإحلال بين المدخلات من خلال نظرية الإنتاج والتكاليف عن طريق الإنتاجية الحدية بين المدخلات، وكان أول من استخدم هذه الطريقة لقياس الإحلال بين المدخلات في صناعة الشكولاته⁽¹⁾، كما عمل بعد ذلك كل من أراو وشينري ومنهاس وسولو (Arrow, Chenry, Minhas, Solow) عام 1961، على إيجاد معدل الإحلال الحدي بين المدخلات للحصول على الدالة الضمنية للإنتاج، وتطوير ما يسمى بدالة مرونة الإحلال الثابتة ذات عائد الغلة الثابت⁽²⁾.

ثم استخدم بعد ذلك إيرلي هيدي (Early Heady) طريقة المربعات الصغرى لتقدير العلاقة بين المدخلات والمخرجات في عدة نماذج لدالة الإنتاج، وقدم مع جون ديلون (John Dillon) دالة الحدود من الدرجة الثانية بالصيغة اللوغاريتمية، وأضاف الجذر التربيعي لدالة كوب دوغلاس السابقة⁽³⁾، ثم توالى الدراسات بعد ذلك لمعالجة هذه القيود، حيث قدم ديوارت (Diwert) عام 1971 دالته الخطية بالشكل التالي⁽⁴⁾:

$$y = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \alpha_i \sqrt{x_i} + \sum_{i=1}^n \sum_{j=1}^n \alpha_{ij} \sqrt{(x_i x_j)}$$

ثم طرحت بعد ذلك دالة كوب دوغلاس العامة (The generalized Cobb-Douglas Function) عام 1973م بالصيغة التالية⁽⁵⁾:

$$\ln y = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \sum_{j=1}^n \alpha_{ij} \ln \left(\frac{x_i x_j}{2} \right)$$

وفي عام 1973، قدم كريستنسن وجورجينسون ولايو (Christensen, Jorgenson and Lau) دالة التكاليف المتسامية اللوغاريتمية⁽⁶⁾، حيث يمكن كتابة الصيغة العامة لها في حالة تعدد المدخلات والمخرجات على الشكل التالي:

(1) Ranger Frish, *The principle of substitution*, Nordisk Tidsskrift for Teknisk, Oklahoma, Vol.1:1, 1935, p: 12-27.
 (2) Arrow et al, *Capital Labor Substitution and Economic Efficiency*, Review of Economics and Statistics, Vol.43:5, 1961, p: 225.
 (3) Early Heady, John Dillon, *Agricultural Production Functions*, University Press, Iowa State, 1961.
 (4) A.Diwert, *An application of the shepherd duality theorem*, Journal of Political Economy, Vol.1:79(May, June),1971, p:481-507
 (5) Diewert.W.E, *Functional Form for profit and transformation functions*, Journal of Economic Theory, June, Vol.6:3, 1973, p: 248-316.
 (6) L.Christensen, D.Jorgensen, L. Lau, *Transcendental Logarithmic Production Frontiers*, Review of Economics and Statistics, Vol.55:1, Feb1973, p: 28-45.

$$C = g(\ln y_1, \ln y_2, \dots, \ln y_m, \ln p_1, \ln p_1, \dots, \ln p_N)$$

ثانيا: دالة التكاليف المتسامية اللوغاريتمية (Translog Cost Function)

تستخدم دالة التكاليف المتسامية اللوغاريتمية اليوم بشكل واسع في الدراسات القياسية لدراسة سلوك المنتج، وللتحقق من طبيعة الإحلال بين المدخلات في أي نقطة أو مساحة من المدخلات وطبيعة دوال الطلب على عناصر الإنتاج، وهي عبارة عن إمداد لسلسلة تايلور اللوغاريتمية، وبمفاضلة هذه الدالة بالنسبة لسعر كل مدخل من مدخلاتها نحصل على سلسلة من المعادلات المشتقة هي معادلات المشاركة أو الحصص، وبتطبيق سلسلة تايلور التوسعية على دالة التكاليف نحصل على دالة التكاليف المتسامية للإنتاج المتعدد بالصيغة العامة التالية⁽¹⁾:

$$\begin{aligned} \ln TC &= A_0 + \sum_i A_i \ln Y_i + \sum_i B_i \ln P_i \\ &+ \frac{1}{2} \sum_i \sum_j A_{ij} \ln Y_i \ln Y_j \\ &+ \frac{1}{2} \sum_i \sum_j B_{ij} \ln P_i \ln P_j \\ &+ \sum_i \sum_j G_{ij} \ln P_i \ln Y_j \end{aligned} \quad \dots\dots\dots(12)$$

حيث أن:

TC: التكلفة الكلية؛

Y: المخرجات؛

P: أسعار المدخلات؛

A, B, G: معاملات دالة التكاليف.

وحتى يمكن بناء استنتاجات منطقية من دالة التكاليف فإنها يجب أن ترادف دالة إنتاج نمطية معتادة الخصائص (مشتقاتها الجزئية موجبة تنسجم مع إيجابية الناتج الحدي لكل عنصر ومشتقاتها الجزئية الثانية سالبة تنسجم مع تناقص الإنتاجية الحدية)، هذه المرادفة تتطلب وضع قيود على دالة التكاليف حيث يجب أن تكون متجانسة من الدرجة الأولى في أسعار المدخلات، وأن تكون دالة متزايدة في المخرجات وأسعار المدخلات وأن تكون دالة مقعرة. بمعنى أن المصفوفة الجاكوبية يجب أن تكون شبه مؤكدة السلبية، وبفرض هذه القيود نحصل على دالة تكاليف دنيا لكل مستوى من الإنتاج.

(1) E.Berndt, L.Christensen, *The translog function and the substitution of equipment structure and labor in US. Manufacturing 1968-1980*, Journal of Econometrics, Vol.1, 1982, p: 81-113.

$$\begin{aligned}
 \ln TC = & A_0 + A_1 \ln Y_1 + A_2 \ln Y_2 + A_3 \ln Y_3 + B_1 \ln P_1 + B_2 \ln P_2 + B_3 \ln P_3 \\
 & + \frac{1}{2} A_{11} (\ln Y_1)^2 + A_{12} (\ln Y_1)(\ln Y_2) + A_{13} (\ln Y_1)(\ln Y_3) + \frac{1}{2} A_{22} (\ln Y_2)^2 \\
 & + A_{23} (\ln Y_2)(\ln Y_3) + \frac{1}{2} A_{33} (\ln Y_3)^2 + \frac{1}{2} B_{11} (\ln P_1)^2 + B_{12} (\ln P_1)(\ln P_2) \\
 & + B_{13} (\ln P_1)(\ln P_3) + \frac{1}{2} B_{22} (\ln P_2)^2 + B_{23} (\ln P_2)(\ln P_3) + \frac{1}{2} B_{33} (\ln P_3)^2 \\
 & + G_{11} (\ln P_1)(\ln Y_1) + G_{12} (\ln P_1)(\ln Y_2) + G_{13} (\ln P_1)(\ln Y_3) \\
 & + G_{21} (\ln P_2)(\ln Y_1) + G_{22} (\ln P_2)(\ln Y_2) + G_{23} (\ln P_2)(\ln Y_3) \\
 & + G_{31} (\ln P_3)(\ln Y_1) + G_{32} (\ln P_3)(\ln Y_2) + G_{33} (\ln P_3)(\ln Y_3) \quad \dots\dots\dots(13)
 \end{aligned}$$

التجانس من الدرجة الأولى للتكلفة الكلية بالنسبة لأسعار المدخلات يتطلب وضع القيود التالية⁽¹⁾:

$$\begin{aligned}
 \sum_i B_i = 1 \quad \text{أي أن:} \quad & B_1 + B_2 + B_3 = 1 \\
 & B_{11} + B_{12} + B_{13} = 0 \\
 \sum_j B_{ij} = 0 \quad \text{أي أن:} \quad & B_{21} + B_{22} + B_{23} = 0 \\
 & B_{13} + B_{12} + B_{33} = 0 \\
 & G_{11} + G_{12} + G_{13} = 0 \\
 \sum_j G_{ij} = 0 \quad \text{أي أن:} \quad & G_{21} + G_{22} + G_{23} = 0 \\
 & G_{13} + G_{12} + G_{33} = 0
 \end{aligned}$$

وبالتالي يصبح شكل دالة التكاليف كما يلي:

$$\begin{aligned}
 \ln TC = & A_0 + A_1 \ln Y_1 + A_2 \ln Y_2 + A_3 \ln Y_3 + B_1 (\ln P_1 - \ln P_3) \\
 & + B_2 (\ln P_2 - \ln P_3) + \ln P_3 + \frac{1}{2} A_{11} (\ln Y_1)^2 + A_{12} (\ln Y_1)(\ln Y_2) \\
 & + A_{13} (\ln Y_1)(\ln Y_3) + \frac{1}{2} A_{22} (\ln Y_2)^2 + A_{23} (\ln Y_2)(\ln Y_3) + \frac{1}{2} A_{33} (\ln Y_3)^2 \\
 & + \frac{1}{2} B_{11} (\ln P_1 - \ln P_3)^2 + B_{12} (\ln P_1 - \ln P_3)(\ln P_2 - \ln P_3) + \frac{1}{2} B_{22} (\ln P_2 - \ln P_3)^2 \\
 & + G_{11} (\ln P_1 - \ln P_3)(\ln Y_1) + G_{12} (\ln P_2 - \ln P_3)(\ln Y_1) \\
 & + G_{21} (\ln P_1 - \ln P_3)(\ln Y_2) + G_{22} (\ln P_2 - \ln P_3)(\ln Y_2) \\
 & + G_{31} (\ln P_1 - \ln P_3)(\ln Y_3) + G_{32} (\ln P_2 - \ln P_3)(\ln Y_3) \quad \dots\dots\dots(14)
 \end{aligned}$$

(1) Md.Abdul Awwal Sarker, *Islamic banking in Bangladesh: performance, problems and prospects*, International Journal of Islamic Financial Services, vol.1, No.3, 2004, p: 12.

ومن دالة التكاليف المتسامية اللوغاريتمية نشق دوال حصص عناصر الإنتاج أو ما يسمى بدوال مشاركة المدخلات بالنسبة للعمل ورأس المال العيني ورأس المال النقدي كالتالي⁽¹⁾:

$$S_i = B_i + \sum_j B_{ij} \ln P_j + \sum_j G_{ij} \ln Y_j$$

أي أن:

$$S_1 = B_1 + B_{11} \ln P_1 + B_{12} \ln P_2 + B_{13} \ln P_3 + G_{11} \ln Y_1 + G_{12} \ln Y_2 + G_{13} \ln Y_3$$

$$S_2 = B_2 + B_{21} \ln P_1 + B_{22} \ln P_2 + B_{23} \ln P_3 + G_{21} \ln Y_1 + G_{22} \ln Y_2 + G_{23} \ln Y_3 \dots\dots\dots(15)$$

$$S_3 = B_3 + B_{31} \ln P_1 + B_{32} \ln P_2 + B_{33} \ln P_3 + G_{31} \ln Y_1 + G_{32} \ln Y_2 + G_{33} \ln Y_3$$

المطلب الثاني: عينة ومتغير (المصارف المستخرجة في النموذج)

أولاً: عينة المصارف المستخدمة في النموذج

تتكون العينة المدروسة من 32 مصرفاً تم اختيارها على أساس توافر البيانات تتضمن 17 بنكاً إسلامياً و15 بنكاً تقليدياً موزعة بين 8 دول هي: (الإمارات، الكويت، البحرين، قطر، السعودية، الأردن، مصر، اليمن)، وقد تم الحصول على المعلومات من شركة زاوية (zawya) والتقارير السنوية للبنوك الإسلامية والمصارف التقليدية محل الدراسة لمدة تسع سنوات خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000 و2008. ويمكن توضيح عينة المصارف المدروسة من خلال الجدول رقم (10).

(1) R.Shephard, *Theory of cost and production function*, Princeton University Press, New Jersey, 1970, p: 25.

جدول (10): عينة المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية محل الدراسة حسب البلد.

البلد	المصارف الإسلامية	الرمز	السنوات	المصارف التقليدية	الرمز	السنوات
الإمارات	بنك أبوظبي الإسلامي	ABD	2008 – 2000	بنك دبي التجاري	CDB	2008 – 2001
	بنك دبي الإسلامي	DIB	2008 – 2002	بنك أبوظبي التجاري	ADC	2008 – 2000
	بنك الشارقة الإسلامي	SHR	2008 – 2002	بنك الإمارات الدولي	EIB	2008 – 2000
	بنك الإمارات الإسلامي	EMA	2008 – 2003	بنك الخليج الأول	FGB	2008 – 2001
الكويت	بيت التمويل الكويتي	KFH	2008 – 2002	بنك الكويت والشرق الأوسط	KMB	2008 – 2000
	بنك الكويت الدولي	KIB	2008 – 2007	بنك الكويت التجاري	CKB	2008 – 2000
	بنك بويان	BOB	2008 – 2006			
البحرين	بنك البحرين الإسلامي	BHR	2008 – 2000			
	بنك البحرين الشامل	SHB	2008 – 2001	البنك الأهلي المتحد	AUB	2008 – 2000
	بنك البركة البحرين	BBG	2008 – 2004			
قطر	بنك قطر الإسلامي	QTR	2008 – 2003	بنك الدوحة	DOB	2008 – 2002
	بنك قطر الإسلامي الدولي	QRI	2008 – 2002	بنك قطر الوطني	QNB	2008 – 2001
				بنك الأهلي قطر	AHB	2008 – 2000
السعودية	بنك الراجحي	RJH	2008 – 2001	بنك الوطني التجاري	NCB	2002 – 2008
	بنك البلاد	BIL	2008 – 2005	البنك الوطني العربي	ANB	2008 – 2001
				بنك الرياض	RYB	2008 – 2000
الأردن	بنك الأردن الإسلامي	JOR	2008 – 2003			
مصر	بنك فيصل الإسلامي	FIB	2008 – 2001	بنك مصر الوطني	ENB	2008 – 2000
اليمن	بنك سبأ الإسلامي	SIB	2008 – 2007	بنك الخليج المصري	EGB	2008 – 2002

الجدول من إعداد الباحث

يتبين من الجدول رقم (10) أن بيانات بعض المصارف غير متضمنة لجميع سنوات الدراسة، وذلك حسب المعلومات المتوفرة على مستوى شركة زاوية والتقارير المالية السنوية المتوفرة للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، ولذلك سنعمل على جمع البيانات المقطعية لجميع المصارف مع بيانات السلسلة الزمنية لكل بنك (Pooling Time Series and Cross Section Data).

ثانياً: تحديد المدخلات والمخرجات البنكية

قبل تطوير دالة التكاليف للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية لابد من تحديد دقيق لمدخلات ومخرجات البنك، حيث ينبغي الإشارة هنا إلى أن أحد أهم المشكلات التي تواجه البحث في هذا المجال هو تعريف ما هو المقصود بالمخرجات والمدخلات بالنسبة للبنوك⁽¹⁾، إذ ليس هناك اتفاق بين الكتابات الاقتصادية في هذا المجال حول تعريف كل من المدخلات والمخرجات سواء بالنسبة للبنك التقليدي أو

(1) Mohammad Shamsher et al, *Efficiency of Conventional versus Islamic Banks: international evidence using the SFA*, Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, Vol.4, No.2, May, Augusts 2008, p: 115.

البنك الإسلامي، ولذلك تمثل عملية حساب الكفاءة في حالة المؤسسات البنكية مشكلة حقيقية، ولعل أوضح جوانب هذه المشكلة يتمثل في ما إذا كانت الخدمة المقدمة للعميل تعد من المخرجات أو المدخلات في عملية الإنتاج، وأقصد بذلك الودائع والتي تعد أحد أهم الخدمات التي تقدمها البنوك للجمهور، وهي من هذا المنطلق يمكن تصنيفها على أنها أحد المخرجات، إلا أن المصارف تستخدم الودائع كأحد المدخلات الأساسية لتقديم القروض.

من ناحية أخرى فإن عمليات قياس الكفاءة تواجه مشكلة أخرى وهي غياب مقياس واضح ومحدد لأسعار المدخلات، ومن ثم تختلف نتائج الكفاءة حسب طبيعة النموذج المستخدم في القياس وكيفية تحديد أسعار المدخلات وأسعار المخرجات⁽¹⁾.

وبشكل عام هناك منهجين أساسيين يتم من خلالها تحليل التركيبة البنكية يتمثلان في منهج الإنتاج ومنهج الوساطة.

1- منهج الإنتاج: (Production approach)

طور منهج الإنتاج من طرف بانستن (Benston) سنة 1965، حيث يعرف البنك حسب هذا المنهج على أنه مؤسسة تنتج خدمات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين: تتمثل الأولى في الموارد من الودائع (الودائع لأجل والودائع الادخارية)، وتتمثل الثانية في الاستخدامات من قروض وأوراق تجارية، ومن وجهة نظر التكاليف، كل الخدمات تعتبر مخرجات، ووحدة القياس تأخذ عموماً عدد الحسابات والقروض الاستثنائية، ولضرورة البناء المنطقي فإن مصاريف الفوائد حتماً تكون خارج نطاق التحليل وتأخذ فقط بعين الاعتبار التكاليف التشغيلية للبنك⁽²⁾.

وقد وجه نقد أساسي لمدخل الإنتاج يتمثل في أنه يتجاهل تكلفة الفوائد التي تدفعها المصارف، والتي قد تتجاوز 50% من نفقاته.

2- منهج الوساطة: (Intermediation approach)

طور منهج الوساطة من طرف سيللي وليندلي (Sealy & Lindley) سنة 1977، تحت فرضية مفادها أن عملية الإنتاج في مؤسسة مالية تتطلب الوساطة المالية، حيث تعمل المصارف على جمع رؤوس الأموال ثم استخدام هذه الأموال من خلال الوساطة في منح القروض، وبالتالي تعتبر الودائع والعمل ورأس المال العيني والنقدي كمدخلات، والقروض والخدمات الأخرى كمخرجات وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة تتضمن التكاليف التشغيلية والتكاليف المالية. أي أن منهج الوساطة يختلف عن منهج الإنتاج في كونه يعتبر

(1) محمد إبراهيم السقا، مرجع سابق، ص: 39.

(2) Sealey C.W, Lindley J.T, *Inputs, outputs and a theory of production and cost at depository financial Institutions*, Journal of Finance, vol. 32 (4) 1997, p: 1251-1256.

أن الودائع مثل العمل ورأس المال العيني كمدخلات بنكية بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار المصاريف المالية في عملية التحليل.

ونظرا للانتقادات الموجهة لمدخل الإنتاج كان مدخل الوساطة أكثر استخداما في التطبيقات العملية، ولقد تم استخدامه في هذه الدراسة، الذي يعتبر البنك وسيط بين وحدات العجز التمويلي ووحدات الفائض التمويلي، أين يمكن اعتبار الودائع كمدخلات.

وتوضح بعض الدراسات أن اختيار منهج تحديد المدخلات والمخرجات البنكية يؤثر على نتائج الكفاءة ولكن لا يؤثر على الترتيب العام لمستويات كفاءة المصارف محل الدراسة⁽¹⁾.

2-1- مدخلات المصارف

من خلال الدراسات السابقة وحسب منهج الوساطة، تتضمن عموما مدخلات المصارف رأس المال النقدي المتكون من الودائع والأموال المقترضة ورأس المال العيني والمتمثل في الأصول الثابتة والعمل.

أ- الموارد البشرية: (العمل) اقترح كل من باندت ودفيس (*Bandt et Davis*) قياس العمل من خلال عدد الموظفين بالتشغيل الكامل، وبالتالي فإن مجموع عدد الموظفين يمثل في العموم أحسن قياس قد تم استعماله لتقييم هذا النوع من المدخلات، حيث يقيم سعر العمل على أساس النسبة بين مصاريف العمال وعدد العمال في البنك.

ب- رأس المال العيني: على عكس عنصر العمل الذي لا يشكل أي صعوبة أو أي اختلاف في تقييمه، فإن عنصر رأس المال العيني يطرح إشكالية أساسية في التقييم، حيث تختلف الأصول المادية من بنك لآخر حسب طبيعته، ولقد قام كل من دايفيس وباندت (*Bandt et Davis*) سنة 2000 بقياس رأس المال العيني عن طريق الموجودات الثابتة، وبالتالي يقاس سعر رأس المال العيني من خلال النسبة بين تكاليف الاستغلال وقيمة الأصول الثابتة.

ج- رأس المال النقدي: عرف كل من دايفيس وباندت (*Bandt et Davis*) سنة 2000 رأس المال النقدي على أساس مجموع الودائع، ويتم حساب سعر رأس المال النقدي من خلال النسبة بين مصاريف الفوائد المدفوعة ومجموع الودائع في البنك.

2-2- مخرجات المصارف

أ- القروض: وتتضمن جميع أنواع القروض المقدمة للأفراد أو المؤسسات لمدة قصيرة أو طويلة للاستغلال أو الاستثمار.

(1) Chawki El Moussawi, Hassan Obeid, *Evaluating production Efficiency of Islamic Banking in GCC: Anon Parametric Approach*, International Journal of Finance and Economics, Issue 53, 2010, p: 184.

ب- الأوراق المالية: وتتضمن الاستثمار في بورصة الأوراق المالية على شكل أسهم أو سندات.
ج- الاستثمارات الحقيقية: والمتمثلة في استثمار المصارف لأموالها في مشاريع حقيقية بشكل مباشر من خلال المشاركة مع مؤسسات أخرى.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن اختيار المدخلات والمخرجات المستخدمة في النموذج تؤثر بشكل واضح على نتائج الكفاءة، ويمكن تلخيص المتغيرات المستخدمة في نموذج تقدير دالة التكاليف في مجموعة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية محل الدراسة في الجدول رقم (11).

جدول (11): المتغيرات المستخدمة في النموذج.

التصنيف	اسم المتغير	رمز المتغير	المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية
التكاليف	التكاليف الكلية	Tc	المصاريف التشغيلية + أرباح موزعة لأصحاب الودائع	المصاريف التشغيلية + الفوائد المدفوعة لأصحاب الودائع
المخرجات	المخرج الأول للبنك	Y1	المراجعة + السلم + الإحارة + الإستصناع	قروض + منتجات إسلامية
	المخرج الثاني للبنك	Y2	المضاربة + المشاركة + منتجات إسلامية أخرى	الاستثمارات في الأوراق المالية
	المخرج الثالث للبنك	Y3	استثمارات في فروع + استثمارات خاصة + استثمارات أخرى	استثمارات في فروع + استثمارات خاصة + استثمارات أخرى
المدخلات	المدخل الأول للبنك	X1	العمالة: مصاريف الموظفين	العمالة: مصاريف الموظفين
	المدخل الثاني للبنك	X2	رأس المال العيني: الأصول الثابتة	رأس المال العيني: الأصول الثابتة
	المدخل الثالث للبنك	X3	رأس المال النقدي = مجموع الودائع = حسابات الادخار والحسابات الجارية + حسابات الاستثمار + ودائع العملاء	رأس المال النقدي = مجموع الودائع = حسابات الادخار والحسابات الجارية + حسابات الاستثمار + ودائع العملاء
أسعار المدخلات	متوسط الأجر للعامل	P1	مصاريف الموظفين/ عدد العمال	مصاريف الموظفين/ عدد العمال
	سعر رأس المال العيني	P2	مجموع الإهلاكات/ الأصول الثابتة	مجموع الإهلاكات/ الأصول الثابتة
	سعر رأس المال النقدي	P3	أرباح موزعة لأصحاب الودائع/ مجموع الودائع	فوائد مدفوعة لأصحاب الودائع/ مجموع الودائع

الجدول من إعداد الباحث

يتضمن نموذج تقدير كفاءة المصارف متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة، حيث تتمثل هذه الأخيرة في التكاليف الكلية والتي تتضمن المصاريف التشغيلية والمبالغ المدفوعة لأصحاب الودائع (الفوائد للبنوك التقليدية والأرباح بالنسبة للبنوك الإسلامية)، بينما تتمثل المتغيرات المستقلة في ثلاثة مخرجات وثلاثة مدخلات، بالنسبة للبنوك الإسلامية يتمثل المخرج الأول في التمويل التجاري من مراجعة وسلم واستصناع وإحارة، بينما يتمثل المخرج الثاني في التمويل بالمشاركة في الربح والخسارة من مضاربة ومشاركة، ويتمثل المخرج الثالث في الاستثمارات الحقيقية المباشرة في المشاريع الاستثمارية.

أما بالنسبة للبنوك التقليدية فيتمثل المخرج الأول في القروض بجميع أنواعها بالإضافة إلى منتجات إسلامية تقدمها بعض المصارف التقليدية، ويتمثل المخرج الثاني في الأوراق المالية، بينما يتمثل المخرج الثالث في الاستثمارات الحقيقية.

أما فيما يخص المدخلات سواء بالنسبة للبنوك التقليدية أو المصارف الإسلامية، فيتمثل المدخل الأول في العمالة والتي يمكن التعبير عنها من خلال مصاريف الأجور ويمكن قياس سعرها بقسمة مجموع مصاريف الموظفين على عدد الموظفين، ويتمثل المدخل الثاني في رأس المال العيني والذي يمكن التعبير عنه من خلال الأصول الثابتة، بحيث يقاس سعر رأس المال العيني بقسمة مجموع الإهلاكات على مجموع الأصول الثابتة، بينما يتمثل المدخل الثالث في رأس المال النقدي والذي يمكن التعبير عنه بمجموع الودائع، وبالتالي يقاس سعر رأس المال النقدي من خلال قسمة مجموع المبالغ المدفوعة لأصحاب الودائع على مجموع الودائع.

المطلب الثالث: البيانات الإحصائية

أولاً: تطور متغيرات المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2000-2008
يمكن تلخيص متوسط متغيرات المصارف الإسلامية خلال الفترة 2000-2008 في الجدول رقم (12).

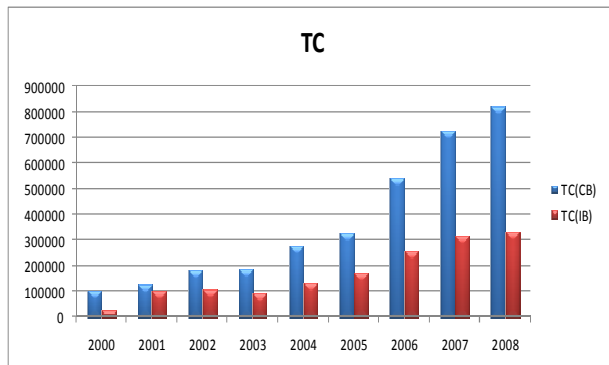
جدول (12): متوسط متغيرات المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية خلال الفترة 2000-2008

الوحدة (ألف دولار أمريكي)

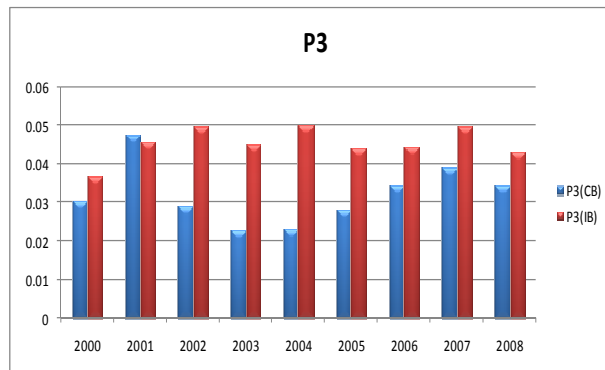
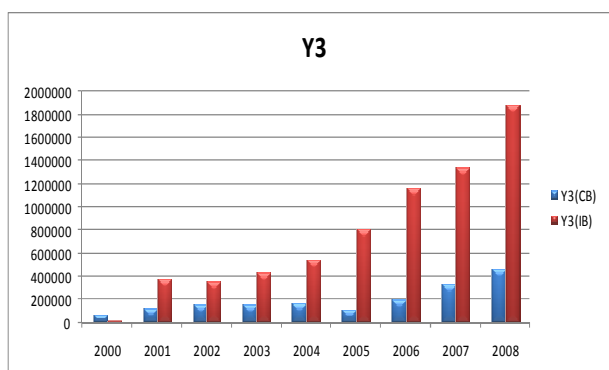
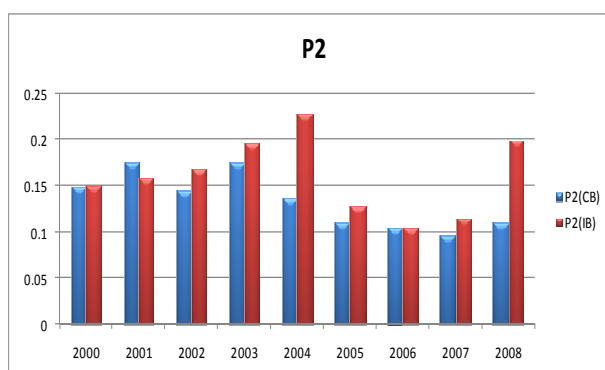
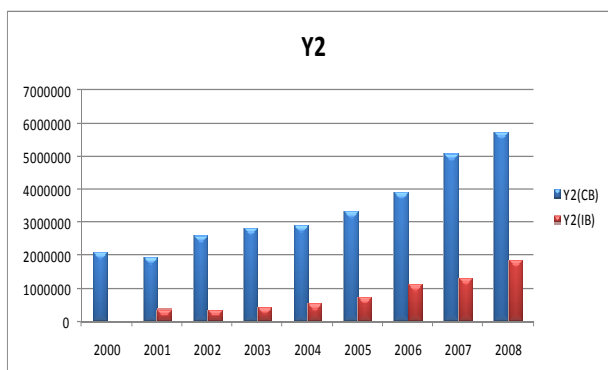
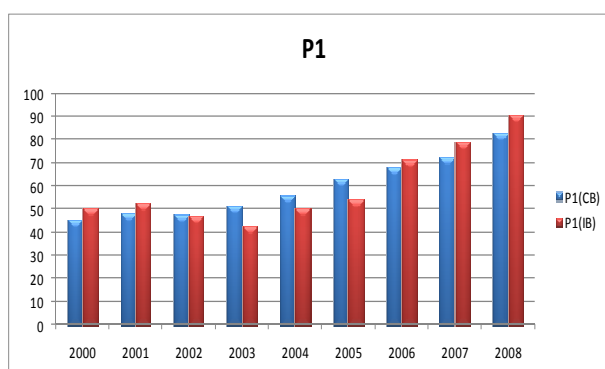
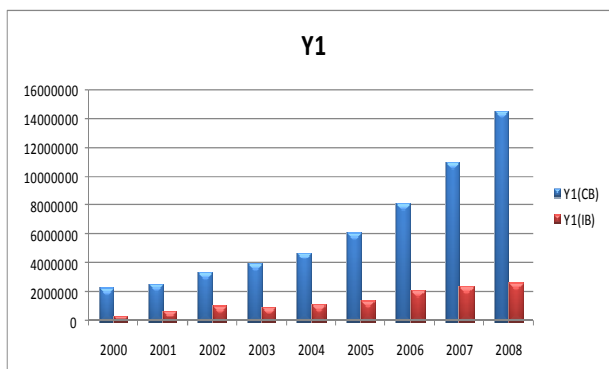
المصارف الإسلامية (IB)							السنة
P3 (IB)	P2 (IB)	P1 (IB)	Y3 (IB)	Y2 (IB)	Y1 (IB)	TC (IB)	
0,0369	0,1515	50,8400	24.418.50	24.418,50	469.112,00	28.691,00	2000
0,0459	0,1589	52,7620	391.522.60	391.522,60	790.627,80	102.660,80	2001
0,0499	0,1685	47,2313	364.989.10	364.989,10	1116.653,70	109.993,30	2002
0,0450	0,1966	42,9086	443.786.90	443.786,90	1.023.220,70	95.913,92	2003
0,0505	0,2292	50,6926	556.953.90	556.953,90	1.205.227,20	136.492,80	2004
0,0440	0,1293	54,6109	813.239.40	813.239,40	1.524.686,50	171.180,80	2005
0,0444	0,1046	71,8676	1.179.670,00	1.179.670,00	2.240.093,70	262.914,50	2006
0,0501	0,1153	79,4005	1.348.962,00	1.348.962,00	2.471.532,20	318.754,10	2007
0,0432	0,2002	91,2350	1.888.586,00	1.888.586,00	2.707.084,20	337.514,50	2008
المصارف التقليدية (CB)							السنة
P3 (CB)	P2 (CB)	P1 (CB)	Y3 (CB)	Y2 (CB)	Y1 (CB)	TC (CB)	
0,0307	0,1506	45,9582	72.436,50	2.131.501,75	2.337.103,63	105.356,37	2000
0,0477	0,1761	48,5205	123.414,16	1.994.459,33	2.595.078,08	128.147,50	2001
0,0293	0,1463	48,1785	165.868,86	2.628.639,87	3.411.374,40	182.861,60	2002
0,0229	0,1761	51,9040	162.225,00	2.861.997,60	4.031.324,73	186.682,73	2003
0,0233	0,1375	56,3956	172.608,60	2.930.029,13	4.799.792,00	283.887,53	2004
0,0284	0,1107	63,0834	117.614,26	3.390.989,27	6.232.735,13	331.516,53	2005
0,0348	0,1044	68,6718	207.946,86	3.974.311,67	8.181.783,27	545.306,60	2006
0,0391	0,0965	73,2890	344.651,60	5.086.562,67	11.106.636,10	728.814,00	2007
0,0348	0,1105	83,5034	475.653,26	5.793.155,27	14.566.527,50	823.676,40	2008

الجدول من إعداد الباحث استنادا إلى المعلومات المتوفرة في شركة زاوية (zawya) والتقارير السنوية للبنوك الإسلامية والمصارف التقليدية محل الدراسة.

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل رقم (24).



شكل (24): متوسط متغيرات المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية خلال الفترة 2000-2008



الأشكال من إعداد الباحث استنادا إلى البيانات الموجودة في الجدول (12)

وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

من خلال الجدول رقم (12) والتمثيل البياني رقم (24) اللذان يوضحان تطور متوسط متغيرات المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية محل الدراسة ما بين الفترة 2000 و2008، نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة للتكلفة الكلية: فيما يخص المصارف الإسلامية، نلاحظ أنها تتزايد بشكل مستمر، حيث ارتفعت من 28.691 ألف دولار أمريكي سنة 2000 إلى 337.514 ألف دولار أمريكي سنة 2008، أي أنها تضاعفت حوالي 10 مرات، ونفس الشيء فيما يخص المصارف التقليدية، حيث نلاحظ أيضا أنها ارتفعت من 105.356 ألف دولار أمريكي سنة 2000 إلى 823.676 ألف دولار أمريكي سنة 2008، أي أنها تضاعفت حوالي 8 مرات، وهذا ما يمكن إرجاعه إلى ارتفاع حجم نشاط المصارف. كما نلاحظ أيضا أن متوسط التكلفة الكلية للبنوك التقليدية أكبر من متوسط التكلفة الكلية للبنوك الإسلامية عبر مختلف سنوات الدراسة، وهذا ما يفسر بأن حجم نشاط المصارف التقليدية أكبر من حجم نشاط المصارف الإسلامية، ويمكن تأكيد ذلك من خلال حجم المخرجات.

- بالنسبة للمخرج الأول فيما يخص المصارف الإسلامية: صيغ التمويل التجاري (المراجعة والسلم والإجارة والإستصناع): نلاحظ أنها ارتفعت من 469.112 ألف دولار أمريكي سنة 2000 إلى 2.707.084 ألف دولار أمريكي سنة 2008، أي أنها تضاعفت حوالي 6 مرات. أما فيما يخص المصارف التقليدية (القروض ومنتجات إسلامية): نلاحظ أنها ارتفعت من 2.337.103 ألف دولار أمريكي سنة 2000 إلى 14.566.527 ألف دولار أمريكي سنة 2008، أي أنها تضاعفت أيضا حوالي 6 مرات. ونلاحظ أيضا أن متوسط حجم القروض في المصارف التقليدية أكبر من متوسط حجم التمويل التجاري في المصارف الإسلامية عبر مختلف سنوات الدراسة.

- بالنسبة للمخرج الثاني فيما يخص المصارف الإسلامية وهي صيغ المشاركة في الربح والخسارة (المضاربة والمشاركة ومنتجات إسلامية أخرى): نلاحظ أنها ارتفعت من 24.418 ألف دولار أمريكي سنة 2000 إلى 1.888.586 ألف دولار أمريكي سنة 2008، أي تضاعفت حوالي 77 مرة. وهذا ما يفسر بنمو حجم عمليات الصيرفة الإسلامية بشكل كبير عبر العالم خلال هذه الفترة، أما فيما يخص المصارف التقليدية (الاستثمارات في الأوراق المالية): نلاحظ أنها ارتفعت من 2.131.501 ألف دولار أمريكي سنة 2000 إلى 5.793.155 ألف دولار أمريكي سنة 2008، أي تضاعفت حوالي 3 مرات.

- بالنسبة للمخرج الثالث (الاستثمارات الحقيقية): فيما يخص المصارف الإسلامية نلاحظ أنها ارتفعت من 132.718 ألف دولار أمريكي سنة 2000 إلى 2.713.978 ألف دولار أمريكي سنة 2008، أي أنها تضاعفت حوالي 20 مرة. أما فيما يخص المصارف التقليدية: نلاحظ أنها ارتفعت من 72.436 ألف دولار أمريكي سنة 2000 إلى 475.653 ألف دولار أمريكي سنة 2008، أي أنها تضاعفت حوالي 6 مرات.
 - بالنسبة لسعر المدخل الأول (العمال): والذي يعبر عن تكلفة العامل الواحد خلال السنة نلاحظ أن متوسط سعر العمال في المصارف الإسلامية كان 50,84 ألف دولار أمريكي سنة 2000، وارتفع إلى 91,23 ألف دولار أمريكي سنة 2008، أي زيادة في المتوسط بنسبة 79,44%. في حين أن في المصارف التقليدية كان متوسط سعر العمال 45,95 ألف دولار أمريكي سنة 2000، وارتفع إلى 83,50 ألف دولار أمريكي سنة 2008، أي زيادة في المتوسط بنسبة 81,71%. أي أن تكلفة العامل في المصارف الإسلامية أكبر نسبيا من تكلفة العامل في المصارف التقليدية، ويمكن إرجاع ذلك إلى سببين هو محاولة المصارف الإسلامية استقطاب كوادر مؤهلة من خلال إعطاء أجور مرتفعة بالإضافة إلى قيام المصارف الإسلامية بعدة دورات تدريبية للموارد البشرية نظرا لاختلاف طبيعة عمل المصارف الإسلامية.
 - بالنسبة لسعر المدخل الثاني (رأس المال العيني)، والذي يعبر عن تكلفة الأصول الثابتة، نجد أنها أكبر في المصارف الإسلامية محل الدراسة من المصارف التقليدية في جميع سنوات الدراسة إلا في سنة 2001.
 - بالنسبة لسعر المدخل الثالث (رأس المال النقدي)، والذي يعبر عن تكلفة الودائع ، نلاحظ أيضا أن تكلفة الودائع في المصارف الإسلامية أكبر منها في المصارف التقليدية في جميع سنوات الدراسة إلا في سنة 2001، ويمكن تفسير ذلك بأن المصارف الإسلامية تعتمد نظام المضاربة وبالتالي تتحد أرباح الودائع على أساس الأرباح التي يحققها البنك خلافا للبنوك التقليدية التي تتحدد فيها فوائد أصحاب الودائع مسبقا وبنسب ثابتة، وبالتالي فتكلفة الودائع هي أرباح حقيقية ناتجة حركية اقتصادية، في حين أن تكلفة الودائع في المصارف التقليدية هي تكلفة مسبقة للحصول على التمويل، كما أن المصارف الإسلامية تحاول تقديم نسب مرتفعة نوعا ما لجذب عدد كبير من العملاء.
- وبالتالي وعلى أساس الحجم، يمكن القول أن هذه المؤشرات تؤدي بالمصارف الإسلامية محل الدراسة إلى أن تكون أقل كفاءة في الأداء من المصارف التقليدية محل الدراسة، حيث لاحظنا أن حجم المخرجات

في المصارف التقليدية أكبر من حجم المخرجات في المصارف الإسلامية، وفي نفس الوقت وجدنا أن أسعار المدخلات والتي تعبر عن التكاليف في المصارف الإسلامية أكبر منها في المصارف التقليدية، ويمكن تعليل ذلك بميزة الخبرة البنكية وتوسع شبكة الفروع، بالإضافة إلى خبرة وتكوين موظفي المصارف التقليدية التي تزيد في كفاءة هذه الأخيرة.

ثانيا: متغيرات المصارف محل الدراسة حسب كل بنك سنة 2008

1- قيمة متغيرات المصارف الإسلامية حسب كل بنك سنة 2008

يمكن تلخيص متوسط متغيرات المصارف الإسلامية حسب كل بنك عام 2008 في الجدول رقم

(13).

جدول (13): قيمة متغيرات المصارف الإسلامية حسب كل بنك سنة 2008

الوحدة (ألف دولار أمريكي)

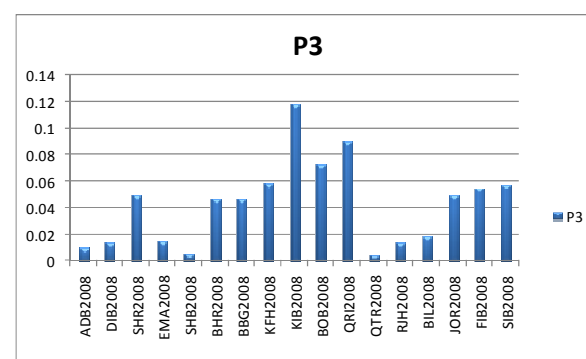
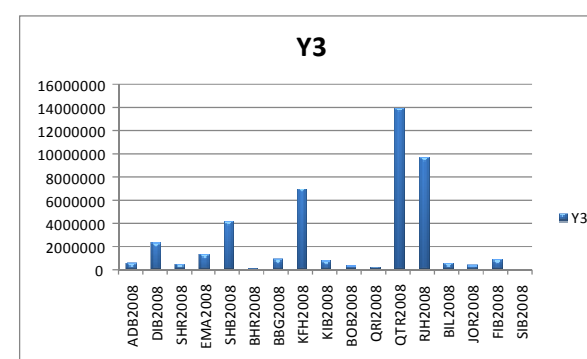
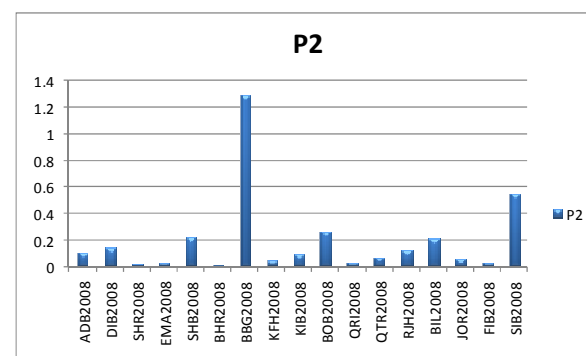
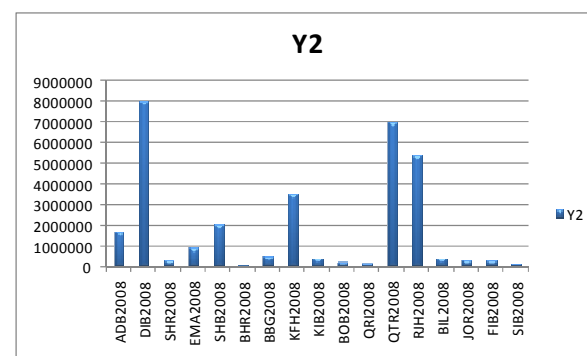
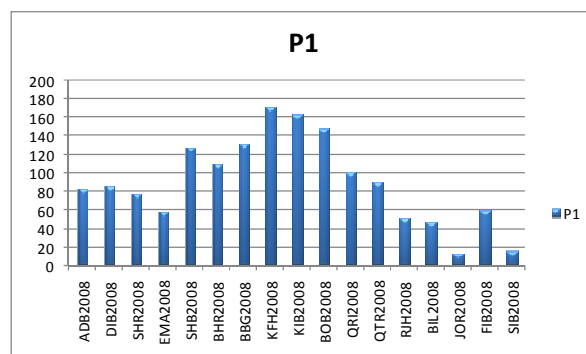
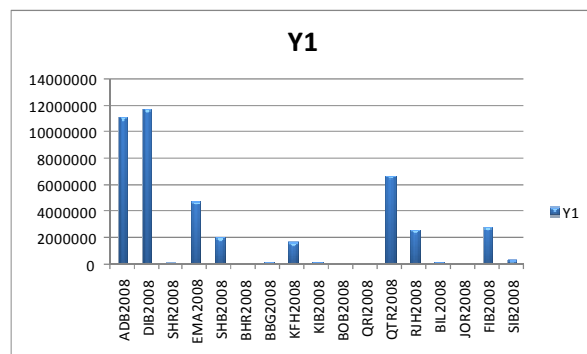
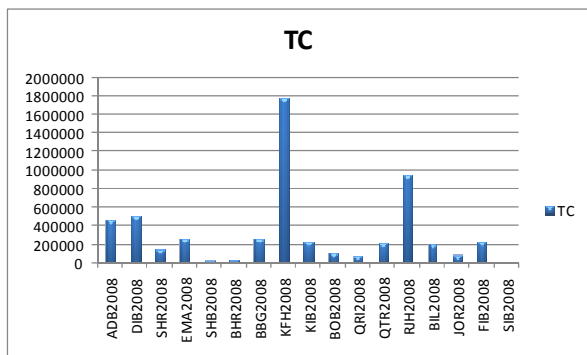
بنك	TC	Y1	Y2	Y3	P1	P2	P3
ADB2008	471.911	11.249.171	1.729.114	768.622	84,69	0,1192	0,0107
DIB2008	510.810	11.790.324	8.069.334	2.419.327	87,19	0,1544	0,0137
SHR2008	148.147	213.204	351.662	627.915	78,21	0,0222	0,0496
EMA2008	278.365	4.838.820	970.542	1.486.037	59,62	0,0321	0,0153
SHB2008	41.039	2.091.319	2.134.366	4.266.724	129,20	0,2220	0,0058
BHR2008	46.228	48.236	96.472	190.936	110,24	0, 0129	0,0473
BBG2008	272.340	274.348	548.696	1.095.384	132,21	1,2995	0,0473
KFH2008	1.788.652	1.790.660	3.581.320	7.160.632	171.63	0,0482	0,0593
KIB2008	239.590	241.598	483.196	964.384	164,20	0,1041	0,1193
BOB2008	120.377	1.22.385	244.770	487.532	148,14	0,2725	0,0729
QRI2008	90.840	92.848	185.696	369.384	102,14	0,0359	0,0905
QTR2008	219.079	6.834.718	7.055.805	14.109.602	90,28	0,0752	0,0050
RJH2008	957.522	2.698.497	5.394.986	9.832.450	52,98	0,1336	0,0136
BIL2008	201.407	236.651	471.294	741.181	48,25	0,2200	0,0200
JOR2008	94.787	167.403	332.798	570.809	14,14	0,0630	0,0503
FIB2008	230.009	2.930.160	317.078	1.034.329	60,32	0,0310	0,0553
SIB2008	26.643	400.089	138.825	12.377	17,56	0,5579	0,0586

الجدول من إعداد الباحث استنادا إلى المعلومات المتوفرة في شركة زاوية (Zawya) والتقارير السنوية للبنوك الإسلامية محل

الدراسة

ويمكن توضيح ذلك من خلال الأشكال التالية:

شكل (25): قيمة متغيرات المصارف الإسلامية حسب كل بنك سنة 2008



الأشكال من إعداد الباحث استنادا إلى البيانات الموجودة في الجدول (15)

وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

من خلال الجدول رقم (13) والتمثيل البياني رقم (25) اللذان يوضحان قيمة متغيرات المصارف

الإسلامية محل الدراسة سنة 2008 نلاحظ أن:

- فيما يخص التكلفة الكلية: نجد أن أكبر تكلفة تعود لبيت التمويل الكويتي ب 1.788.652 ألف دولار أمريكي، ثم بنك الراجحي ب 975.522 ألف دولار أمريكي، ثم بنك دبي الإسلامي ب 510.810 ألف دولار أمريكي، ثم بنك أبوظبي الإسلامي ب 471.911 ألف دولار أمريكي، ثم بنك الإمارات الإسلامي ب 278.365 ألف دولار أمريكي، ثم بنك البركة البحرين ب 272.340 ألف دولار أمريكي، ثم بنك الكويت الدولي ب 239.590 ألف دولار أمريكي، ثم بنك فيصل الإسلامي بمصر ب 230.009 ألف دولار أمريكي، ثم بنك قطر الإسلامي ب 219.079 ألف دولار أمريكي، بينما تعود أقل تكلفة إلى بنك سبأ الإسلامي ب 26.643 ألف دولار أمريكي.
- فيما يخص المخرج الأول (المراجعة والسلام والإجارة والإستصناع): نلاحظ أن أكبر حجم يعود إلى بنك دبي الإسلامي ب 11.790.324 ألف دولار أمريكي، ثم بنك أبو ظبي الإسلامي ب 11.249.171 ألف دولار أمريكي، ثم بنك قطر الإسلامي ب 6.834.718 ألف دولار أمريكي، وأن أصغر حجم يعود إلى بنك البحرين الإسلامي ب 48.236 ألف دولار أمريكي.
- فيما يخص المخرج الثاني (المضاربة والمشاركة ومنتجات إسلامية أخرى): نلاحظ أن أكبر حجم يعود أيضا إلى بنك دبي الإسلامي ب 8.069.334 ألف دولار أمريكي وأصغر حجم يعود إلى بنك البحرين الإسلامي ب 96.472 ألف دولار أمريكي.
- بالنسبة للمخرج الثالث (الاستثمارات الحقيقية): أكبر حجم يعود إلى بنك قطر الإسلامي ب 14.109.602 ألف دولار أمريكي، وأصغر حجم يعود إلى بنك سبأ الإسلامي ب 12.377 ألف دولار أمريكي.
- بالنسبة لسعر المدخل الأول (سعر العامل): نجد أن أكبر سعر للعامل (تكلفة العمال) على مستوى المصارف الإسلامية محل الدراسة يعود لبيت التمويل الكويتي ب 171,63 ألف دولار أمريكي، وأن أصغر سعر للعمال في بنك الأردن الإسلامي ب 14,14 ألف دولار أمريكي.
- بالنسبة لسعر المدخل الثاني (سعر رأس المال العيني): أكبر سعر يعود لبيت التمويل الكويتي نحو 1,29 وأصغر سعر يعود إلى بنك الشارقة الإماراتي نحو 0,022.
- بالنسبة لسعر المدخل الثالث (سعر رأس المال النقدي) نلاحظ أن أكبر سعر - والذي يعبر عن تكلفة الودائع - يعود لبنك الكويت الدولي بمعدل 11,93% وأن أصغر تكلفة على الودائع يتحملها بنك قطر الإسلامي بمعدل 0,5%.

2- قيمة متغيرات المصارف التقليدية حسب كل بنك سنة 2008

يمكن تلخيص متوسط متغيرات المصارف الإسلامية حسب كل بنك عام 2008 في الجدول رقم

(14).

جدول(14): قيمة متغيرات المصارف التقليدية حسب كل بنك سنة 2008

الوحدة(ألف دولار أمريكي)

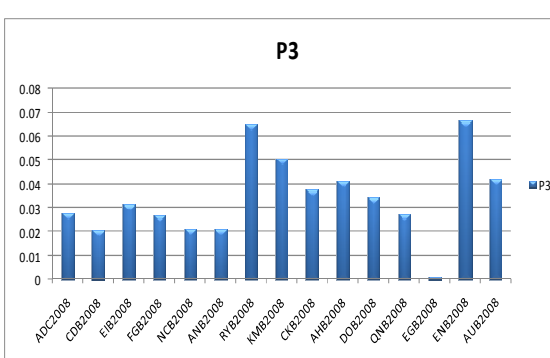
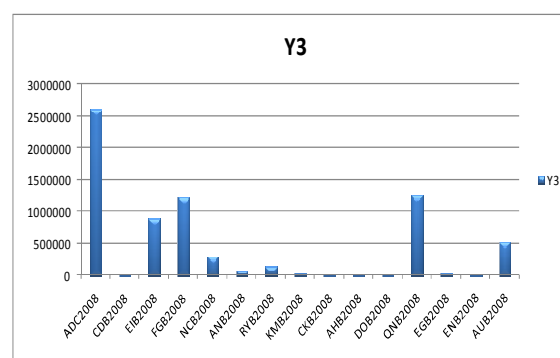
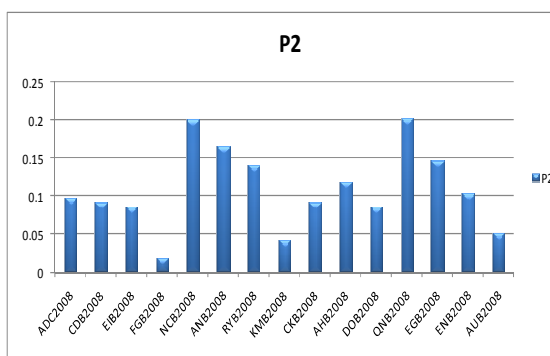
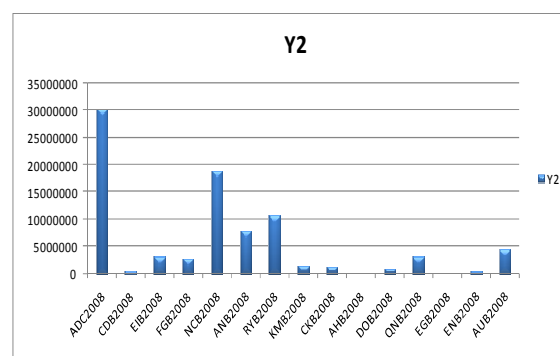
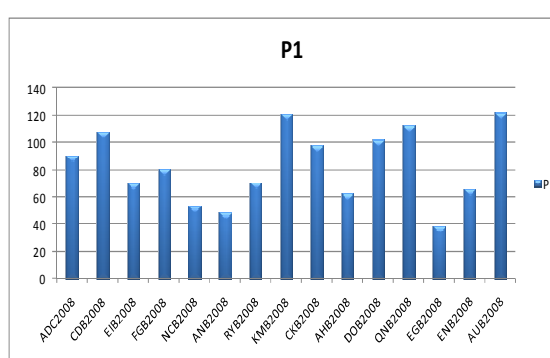
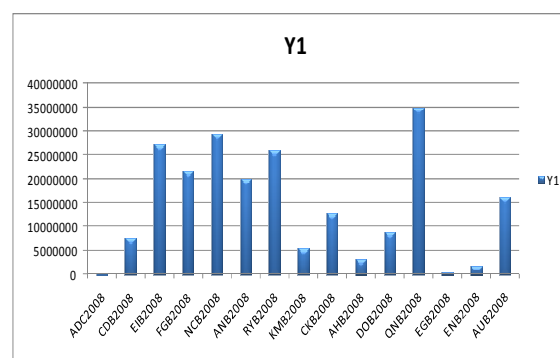
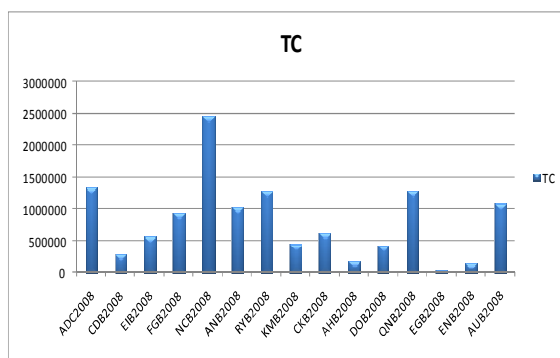
P3	P2	P1	Y3	Y2	Y1	TC	Banks
0,0281	0,0988	90,6928	2.620.604	30.239.886	338.990	1.351.102	ADC2008
0,0211	0,0924	108,1946	0	622.839	7.869.909	303.054	CDB2008
0,0318	0,0869	70,5384	892.458	3.120.259	27.325.244	576.984	EIB2008
0,0272	0,0192	81,1784	1.237.237	2.879.017	21.917.720	953.752	FGB2008
0,0217	0,2012	54,3333	296.713	18.938.233	29.602.149	2.471.657	NCB2008
0,0217	0,1665	49,1786	79.021	7.822.907	2.017.4381	1.030.709	ANB2008
0,0656	0,1415	71,5324	136.880	10.748.682	2.614.7394	1.299.622	RYB2008
0,0509	0,0432	121,4567	29.159	1.528.330	5.759.337	467.960	KMB2008
0,0381	0,0938	98,7425	0	1.372.913	12.959.184	635.500	CKB2008
0,0418	0,1196	63,3149	0	184.661	3.210.873	198.409	AHB2008
0,0348	0,0872	102,4386	3.358	927.995	8.995.683	436.810	DOB2008
0,0278	0,2033	113,3248	1.262.121	3.244.072	35.066.303	1.307.282	QNB2008
0,0016	0,1468	39,5256	31.965	161.768	73.3861	55.983	EGB2008
0,0669	0,1044	66,2418	10.361	491.836	1.896.706	168.902	ENB2008
0,0425	0,0528	121,8587	534.916	4.613.931	16.500.179	1.097.420	AUB2008

الجدول من إعداد الباحث استنادا إلى المعلومات المتوفرة في شركة زاوية(zawya) والتقارير السنوية للبنوك الإسلامية محل

الدراسة

ويمكن توضيح ذلك من خلال الأشكال التالية:

شكل (26): قيمة متغيرات المصارف التقليدية حسب كل بنك سنة 2008



الأشكال من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الموجودة في الجدول (14)

وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

من خلال الجدول رقم (14) والتمثيل البياني رقم (26) اللذان يوضحان قيمة متغيرات المصارف

التقليدية محل الدراسة سنة 2008 نلاحظ أن:

- فيما يخص التكلفة الكلية: نجد أن أكبر تكلفة تعود للبنك الوطني التجاري (الأهلي) بالسعودية نحو 2.471.657 ألف دولار أمريكي، بينما تعود أقل تكلفة إلى البنك الخليجي المصري نحو 55.983 ألف دولار أمريكي.
- فيما يخص المخرج الأول (القروض): نلاحظ أن أكبر حجم يعود إلى بنك قطر الوطني نحو 35.066.303 ألف دولار أمريكي، وأن أصغر حجم يعود إلى البنك الوطني التجاري (الأهلي) بالسعودية نحو 338.990 ألف دولار أمريكي.
- فيما يخص المخرج الثاني (الاستثمار في الأوراق المالية): نلاحظ أن أكبر حجم يعود للبنك الوطني التجاري (الأهلي) بالسعودية (NCB) نحو 30.239.886 ألف دولار أمريكي وأصغر حجم يعود إلى البنك الخليجي المصري (EGB) نحو 161.768 ألف دولار أمريكي.
- بالنسبة للمخرج الثالث (الاستثمارات الحقيقية): أكبر حجم يعود إلى البنك الوطني التجاري (الأهلي) بالسعودية (NCB) نحو 2.620.604 ألف دولار أمريكي، وأصغر حجم يعود إلى بنك دبي التجاري وبنك الكويت التجاري وبنك الأهلي القطري، أين لا توجد أي استثمارات حقيقية.
- بالنسبة لسعر المدخل الأول (سعر العامل): نجد أن أكبر سعر للعامل (تكلفة العمال) على مستوى المصارف التقليدية محل الدراسة يعود للبنك الأهلي المتحد بالبحرين ب 121,85 ألف دولار أمريكي، وأن أصغر سعر للعمال في البنك الخليجي المصري (EGB) ب 39,52 ألف دولار أمريكي.
- بالنسبة لسعر المدخل الثاني (سعر رأس المال العيني): أكبر سعر يعود للبنك الوطني التجاري (الأهلي) بالسعودية (NCB) بمعدل 20,12% وأصغر سعر يعود إلى بنك الخليج الأول بالإمارات (FGB) بمعدل 1,92%.
- بالنسبة لسعر المدخل الثالث (سعر رأس المال النقدي) نلاحظ أن أكبر سعر - والذي يعبر عن تكلفة الودائع - يعود للبنك الوطني المصري (ENB) بمعدل 6,69%، وأن أصغر تكلفة على الودائع يتحملها البنك الخليجي المصري (EGB) ب 0,1%.

المبحث الثالث

نتائج الدراسة القياسية

سنستطرق بالدراسة من خلال هذا المبحث إلى المطالب التالية:

- تقدير معاملات دالة التكاليف ودوال مشاركة المدخلات؛
- حساب مروونات الإحلال؛
- حساب مروونات الطلب السعرية؛
- تقدير وفورات الحجم؛
- تقدير الكفاءة التشغيلية.

المطلب الأول: تقدير معاملات دالة التكاليف ودوال مشاركة المدخلات

إن عدد المعاملات المراد تقديرها في دالة التكاليف المتسامية اللوغاريتمية هو واحد وعشرون (21) معاملا، لذا فإنه يتعذر استخدام بيانات كل بنك أو مجموعة من المصارف على حدا، والأسلوب المستخدم في هذه الدراسة هو جمع البيانات المقطعية لجميع المصارف مع بيانات السلسلة الزمنية لكل بنك (Pooling Time Series and Cross Section Data).

ويمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير معاملات دالة التكاليف المتسامية اللوغاريتمية، ولكن يعاب على هذه الطريقة إهمالها لمعلومات إضافية موجودة في دوال مشاركة المدخلات (Share equation)، بالإضافة إلى أن عدد المتغيرات المستقلة كبير جدا فإنه يتوقع ظهور مشكلة الارتباط الخطي المتعدد في طريقة المربعات الصغرى، والطريقة الأكثر استخداما هي تقدير دالة التكاليف ودوال المشاركة كمجموعة من المعادلات، لأن ذلك يزيد من درجات الحرية بدون زيادة المعاملات المقدرة، وحيث أن مجموع نسبة مشاركة المدخلات في التكاليف يساوي بالضرورة الواحد الصحيح، فيمكن إسقاط إحدى معادلات مشاركة المدخلات.

لذا فإننا سوف نستخدم في هذه الدراسة دالة التكاليف المتسامية اللوغاريتمية (المعادلة:14، ص:172)، ودالة مشاركة العمل ودالة مشاركة رأس المال العيني كمجموعة من المعادلات (المعادلة:15، ص:173) لتقدير معاملات الدوال، والطريقة المتبعة في هذه الدراسة هي طريقة الانحدار غير المرتبط ظاهريا (Seemingly Unrelated Regression)، وهو النموذج الذي اقترحه أرنولد زلنر Arnold Zellner

(1962) لذا تسمى أيضا بطريقة زلر، وهو عبارة عن تعميم لنموذج الانحدار الخطي والذي يتضمن مجموعة من معادلات الانحدار، لكل منها متغير تابع خاص، ومتغيرات مفسرة مختلفة، وكل معادلة ذات الانحدار الخطي يمكن تقديرها بشكل منفصل، ولهذا السبب سميت بطريقة الانحدار غير المرتبط ظاهريا (SUR).

أولاً: تقدير معاملات دالة التكاليف ودوال مشاركة المدخلات للبنوك الإسلامية

جدول (15): معاملات دالة التكاليف ودوال مشاركة المدخلات للبنوك الإسلامية

Dependent Variable: LTC, S ₁ , S ₂					
Method: Seemingly Unrelated Regression					
Date: 03/13/10 Time: 09:40					
Sample: 2000 2008					
Included observations: 9					
Number of cross-sections used: 17					
Total panel (unbalanced) observations: 104					
One-step weighting matrix					
المتغيرات	المعاملات	قيم المعاملات	الانحراف المعياري	احصائية-t	احتمال الخطأ
C	A ₀	4.183561	0.603001	6.937896	0.0000
LY ₁	A ₁	-2.475001	0.215217	-11.50005	0.0000
LY ₂	A ₂	-0.940394	0.215003	-4.373869	0.0000
LY ₃	A ₃	2.271148	0.242233	9.375902	0.0000
LP ₁ -LP ₃	B ₁	0.475541	0.210070	2.263727	0.0262
LP ₂ -LP ₃	B ₂	2.982734	0.287958	10.35822	0.0000
(LY ₁) ²	A ₁₁	0.631595	0.034551	18.28023	0.0000
(LY ₁)*(LY ₂)	A ₁₂	-0.239559	0.057805	-4.144279	0.0001
(LY ₁)*(LY ₃)	A ₁₃	-0.933589	0.072820	-12.82049	0.0000
(LY ₂) ²	A ₂₂	0.393108	0.047451	8.284481	0.0000
(LY ₂)*(LY ₃)	A ₂₃	-0.224349	0.066812	-3.357944	0.0012
(LY ₃) ²	A ₃₃	0.497674	0.053134	9.366409	0.0000
(LP ₁ -LP ₃) ²	B ₁₁	-0.288707	0.057504	-5.020636	0.0000
(LP ₁ -LP ₃)(LP ₂ -LP ₃)	B ₁₂	-0.405977	0.066826	-6.075119	0.0000
(LP ₂ -LP ₃) ²	B ₂₂	0.179947	0.029401	6.120348	0.0000
(LP ₁ -LP ₃)LY ₁	G ₁₁	0.612137	0.050732	12.06607	0.0000
(LP ₂ -LP ₃)LY ₁	G ₁₂	-0.351792	0.031502	-11.16734	0.0000
(LP ₁ -LP ₃)LY ₂	G ₂₁	-0.221562	0.088506	-2.503349	0.0143
(LP ₂ -LP ₃)LY ₂	G ₂₂	0.321685	0.029898	10.75949	0.0000
(LP ₁ -LP ₃)LY ₃	G ₃₁	-0.141399	0.105964	-1.334409	0.0857
(LP ₂ -LP ₃)LY ₃	G ₃₂	-0.307865	0.026731	-11.51694	0.0000
R-squared (LTC)	0.883298	Durbin-Watson stat		0.482361	
R-squared (S ₁)	0.5378592	Durbin-Watson stat		0.4662598	
R-squared (S ₂)	0.5642728	Durbin-Watson stat		0.5254831	

الجدول من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews)

يوضح الجدول رقم (15) المعاملات المقدرة للنموذج وقيمة "t" الإحصائية، والانحراف المعياري واحتمال الخطأ، وتظهر النتائج أن قيمة معامل التحديد (R^2) تقدر ب 0,88 أي أن هناك علاقة قوية بين التكاليف الكلية والمخرجات وأسعار المدخلات في المصارف التقليدية لدالة التكاليف المتسامية اللوغاريتمية، و 0,53 لدالة مشاركة العمل و 0.56 لدالة مشاركة رأس المال العيني، كما تظهر النتائج أن معامل دوربن واتسن (Durbin Watson) قد بلغت قيمته الإحصائية 0,48 لدالة التكاليف المتسامية اللوغاريتمية،

و0,46 لدالة مشاركة العمل و0,52 لدالة مشاركة رأس المال العيني، مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation)

ثانيا: تقدير معاملات دالة التكاليف ودوال مشاركة المدخلات للبنوك التقليدية

جدول (16): معاملات دالة التكاليف ودوال مشاركة المدخلات للبنوك التقليدية.

Dependent Variable: LTC, S ₁ , S ₂					
Method: Seemingly Unrelated Regression					
Date: 03/29/10 Time: 09:21					
Sample: 2000 2008					
Included observations: 9					
Number of cross-sections used: 15					
Total panel (unbalanced) observations: 125					
One-step weighting matrix					
Variable	المعاملات	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	A ₀	-27.44371	2.076036	-13.21929	0.0000
LY ₁	A ₁	3.845593	0.265831	14.46632	0.0000
LY ₂	A ₂	1.414662	0.169088	8.366449	0.0000
LY ₃	A ₃	-0.757176	0.041796	-18.11604	0.0000
LP ₁ -LP ₃	B ₁	-1.040054	0.342777	-3.034202	0.0030
LP ₂ -LP ₃	B ₂	0.157307	0.349623	0.449932	0.0537
(LY ₁) ²	A ₁₁	-0.025982	0.012509	-2.077122	0.0403
(LY ₁)*(LY ₂)	A ₁₂	-0.152532	0.012802	-11.91454	0.0000
(LY ₁)*(LY ₃)	A ₁₃	-0.022055	0.003516	-6.272806	0.0000
(LY ₂) ²	A ₂₂	-0.008349	0.005027	-1.660900	0.0997
(LY ₂)*(LY ₃)	A ₂₃	0.077707	0.002799	27.76525	0.0000
(LY ₃) ²	A ₃₃	-0.008785	0.000614	-14.30898	0.0000
(LP ₁ -LP ₃) ²	B ₁₁	-0.090617	0.021692	-4.177461	0.0001
(LP ₁ -LP ₃)(LP ₂ -LP ₃)	B ₁₂	0.280501	0.038325	7.319107	0.0000
(LP ₂ -LP ₃) ²	B ₂₂	-0.067749	0.019169	-3.534251	0.0006
(LP ₁ -LP ₃)LY ₁	G ₁₁	-0.008277	0.026778	-0.309114	0.0579
(LP ₂ -LP ₃)LY ₁	G ₁₂	0.000186	0.015543	0.011982	0.0905
(LP ₁ -LP ₃)LY ₂	G ₂₁	0.146368	0.028686	5.102449	0.0000
(LP ₂ -LP ₃)LY ₂	G ₂₂	-0.176787	0.021834	-8.096868	0.0000
(LP ₁ -LP ₃)LY ₃	G ₃₁	0.017087	0.004843	3.528317	0.0006
(LP ₂ -LP ₃)LY ₃	G ₃₂	0.013666	0.004136	3.304432	0.0013
R-squared (LTC)	0.929298	Durbin-Watson stat		1.504892	
R-squared (S ₁)	0.625461	Durbin-Watson stat		1.432587	
R-squared (S ₂)	0.647259	Durbin-Watson stat		1.558975	

الجدول من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews)

يوضح الجدول رقم (16) المعاملات المقدرة للنموذج وقيمة "t" الإحصائية، والانحراف المعياري واحتمال الخطأ، وتظهر النتائج أن قيمة معامل التحديد (R^2) تقدر ب 0,92 أي أن هناك علاقة قوية بين التكاليف الكلية والمخرجات وأسعار المدخلات في المصارف الإسلامية، لدالة التكاليف المتسامية اللوغاريتمية، و 0,62 لدالة مشاركة العمل و0.64 لدالة مشاركة رأس المال العيني، كما تظهر النتائج أن معامل دوربن واتسن (Durbin Watson) قد بلغت قيمته الإحصائية 1,50 لدالة التكاليف المتسامية

اللوغاريتمية، و1,43 لدالة مشاركة العمل و1,55 لدالة مشاركة رأس المال العيني، مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation).

المطلب الثاني: حساب مرونة الإحلال

تقيس مرونة الإحلال درجة الإحلال بين اثنين من مدخلات الإنتاج، فإذا كانت مرونة الإحلال موجبة دل ذلك على إمكانية الإحلال بين المدخلين (Substitution)، أما إذا كانت سالبة فيدل ذلك على أن المدخلين متكاملين (Complementary).

ولحساب مرونة الإحلال تم تطبيق المعادلة رقم(11) باستخدام بيانات كل بنك على حدة بالنسبة لمجموعة المصارف التقليدية ومجموعة المصارف الإسلامية.

أولاً: مرونة الإحلال في المصارف الإسلامية

1- مرونة الإحلال في المصارف الإسلامية حسب كل بنك

يمكن تلخيص مرونة الإحلال التي تم تقديرها لمجموعة المصارف الإسلامية من خلال تطبيق المعادلة رقم(11) حسب كل بنك من خلال الجدول رقم (17).

جدول (17): مرونة الإحلال بين المدخلات في المصارف الإسلامية حسب كل بنك.

المصارف الإسلامية	مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني	مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال النقدي	مرونة الإحلال بين رأس المال النقدي ورأس المال العيني
بنك أبوظبي الإسلامي	0,898	0,410	0,524
بنك دبي الإسلامي	0,915	0,613	0,823
بنك الشارقة الإسلامي	0,073	0,719	1,214
بنك الإمارات الإسلامي	0,477	0,638	1,126
بنك الشامل	0,561	0,685	0,962
بنك البحرين الإسلامي	-0,089	0,556	0,681
بنك البركة البحرين	0,779	0,454	0,621
بيت التمويل الكويتي	1,188	0,501	0,654
بنك الكويت الدولي	0,450	0,773	1,548
بنك بوبيان	0,167	0,761	1,809
بنك قطر الإسلامي الدولي	-0,135	0,432	0,664
بنك قطر الإسلامي	1,298	0,245	0,653
بنك الراجحي	1,074	0,714	1,791
بنك البلاد	0,544	0,363	0,602
بنك الأردن الإسلامي	-0,996	0,647	0,615
بنك فيصل الإسلامي مصر	1,000	0,584	0,713
بنك سبأ الإسلامي	-0,089	0,625	0,634
المتوسط	0,698	0,571	0,919

الجدول من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews)

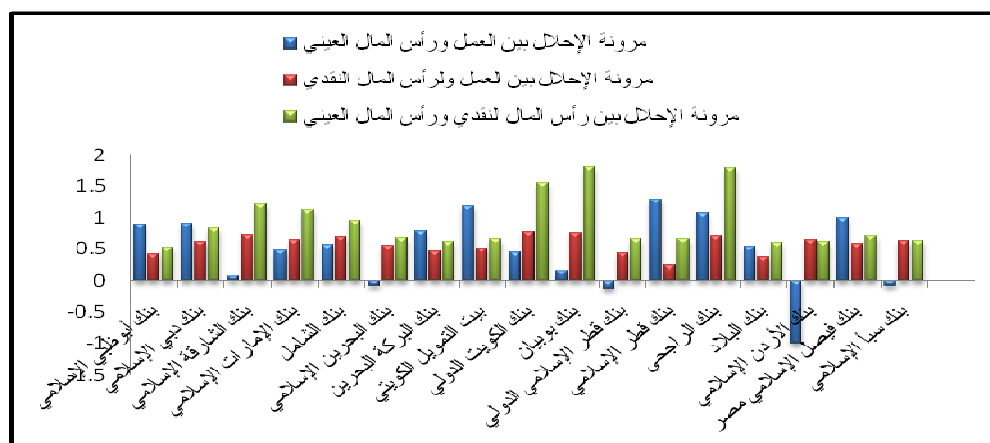
من خلال الجدول رقم (17) نلاحظ أن مرونة الإحلال بين مختلف المدخلات موجبة في أغلب المصارف الإسلامية، أي أن هناك إمكانية الإحلال بين مختلف المدخلات.

بالنسبة لدرجة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني: نلاحظ أنها موجبة في أغلب المصارف الإسلامية، إلا في بنك البحرين الإسلامي وبنك قطر الإسلامي الدولي وبنك الأردن الإسلامي وبنك سبأ الإسلامي كانت سالبة، مما يدل على أن هناك تكامل بين العمل ورأس المال العيني في هذه المصارف، بمعنى أن أي زيادة في رأس المال العيني يتطلب زيادة في العمل، وهذا لانخفاض حجم أصول هذه المصارف مقارنة بالمصارف الإسلامية الأخرى، الأمر الذي يتطلب زيادة العمالة والميكنة (رأس المال العيني) معاً، حتى تستطيع بعدها المصارف زيادة الميكنة وتخفيض حجم العمالة لديها، وحينئذ تصبح المرونة موجبة، ولقد بلغ متوسط هذه المرونة 0,698، أي أن درجة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني تقدر في المتوسط نحو 0,698 في المصارف الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2000-2008.

أما بالنسبة لدرجة الإحلال بين العمل ورأس المال النقدي: نلاحظ أنها موجبة في جميع المصارف الإسلامية، يحتل فيها بنك الكويت الدولي المرتبة الأولى، بينما يحتل بنك قطر الإسلامي المرتبة الأخيرة، ويقدر متوسط درجة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني ب 0,571، أي أن زيادة رأس المال النقدي لا يتطلب بالضرورة زيادة حجم العمل بل قد يؤدي إلى انخفاض العمالة نتيجة الاتجاه إلى الميكنة؛

وأما بالنسبة لدرجة الإحلال بين رأس المال العيني ورأس المال النقدي: فهي كذلك موجبة في جميع المصارف الإسلامية، ونلاحظ أن هناك إمكانية إحلال مرتفعة بين رأس المال العيني ورأس المال النقدي، أي أن زيادة رأس المال العيني لا يتطلب بالضرورة زيادة في رأس المال النقدي، وقدر متوسط درجة الإحلال ب 0,919 بين هذين المدخلين في مجموع المصارف الإسلامية المدروسة، وهي بذلك تعتبر أعلى من درجة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني والعمل ورأس المال النقدي. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (27).

شكل (27): مرونة الإحلال بين المدخلات في المصارف الإسلامية حسب كل بنك.



الشكل من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الموجودة في الجدول (17) وباستخدام برنامج الإكسل (Excel).

2- مرونة الإحلال في المصارف الإسلامية حسب البلد

يمكن تلخيص مرونة الإحلال لمجموعة المصارف الإسلامية حسب كل بنك من خلال الجدول

رقم (18).

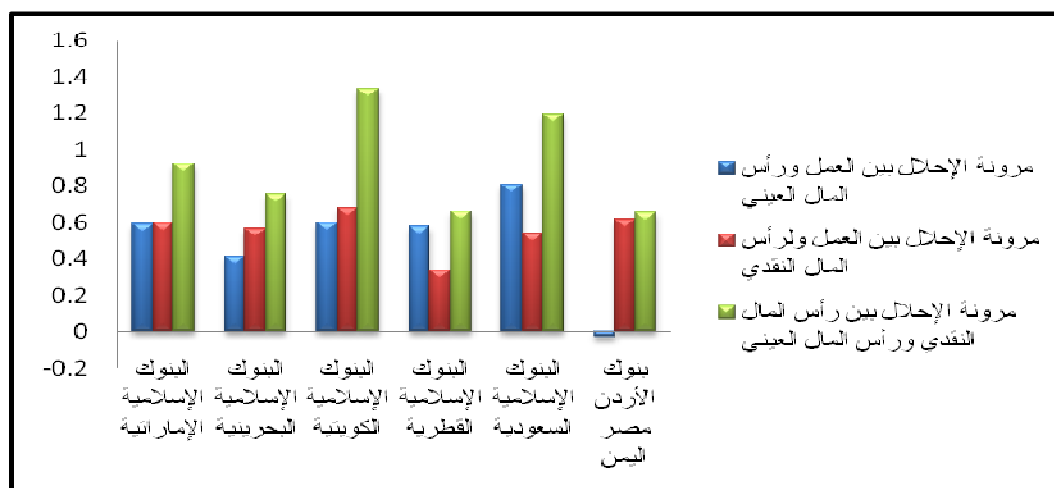
جدول (18): مرونة الإحلال بين المدخلات في المصارف الإسلامية حسب البلد.

المصارف الإسلامية حسب البلد	مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني	مرونة الإحلال بين العمل ولرأس المال النقدي	مرونة الإحلال بين رأس المال النقدي ورأس المال العيني
المصارف الإسلامية الإماراتية	0,590	0,595	0,921
المصارف الإسلامية البحرينية	0,417	0,565	0,754
المصارف الإسلامية الكويتية	0,601	0,678	1,337
المصارف الإسلامية القطرية	0,581	0,338	0,658
المصارف الإسلامية السعودية	0,809	0,538	1,196
بنوك الأردن مصر اليمن	-0,028	0,618	0,654

الجدول من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews)

يوضح الجدول رقم (18) مقارنة بين مرونة الإحلال في المصارف الإسلامية حسب البلد، حيث نجد أنه بالنسبة لدرجة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني، تعتبر المصارف الإسلامية السعودية أكثر مرونة في الإحلال بين العمل ورأس المال العيني بدرجة 0,809، بينما توضح درجة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني في المصارف الإسلامية بمصر والأردن واليمن مجتمعة، أن هناك تكامل بين العمل ورأس المال العيني في هذه الدول، بمعنى أن أي زيادة في رأس المال العيني يتطلب زيادة في العمل، وهذا لانخفاض حجم أصول هذه المصارف الأمر الذي يتطلب زيادة العمالة والتجهيزات الرأسمالية معاً، ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل رقم (28).

شكل (28): مرونة الإحلال بين المدخلات في المصارف الإسلامية حسب البلد.



الشكل من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الموجودة في الجدول (18).

وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

ثانياً: مرونة الإحلال بين المدخلات في المصارف التقليدية

1- مرونة الإحلال بين مدخلات في المصارف التقليدية حسب كل بنك

يمكن تلخيص مرونة الإحلال لمجموعة المصارف التقليدية من خلال الجدول رقم (19).

جدول (19): مرونة الإحلال بين المدخلات في المصارف التقليدية حسب كل بنك.

المصارف التقليدية	مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني	مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال النقدي	مرونة الإحلال بين رأس المال النقدي ورأس المال العيني
بنك أبوظبي التجاري	0,756	0,518	0,632
بنك دبي التجاري	0,656	0,712	0,324
بنك الإمارات الدولي	0,917	0,625	0,325
بنك الخليج الأول	0,923	0,443	0,964
بنك الوطني التجاري	0,833	0,498	1,538
البنك الوطني العربي	0,425	0,735	1,243
بنك الرياض	0,619	0,245	0,787
بيت الكويت والشرق الأوسط	0,737	0,334	0,945
بنك الكويت التجاري	1,254	0,635	0,532
بنك الدوحة	0,978	0,479	0,436
بنك قطر الوطني	0,886	0,318	0,876
بنك الأهلي قطر	0,654	0,765	0,464
بنك مصر الوطني	0,327	0,842	1,222
بنك الخليج المصري	0,642	0,313	1,032
بنك الأهلي المتحد البحرين	0,847	0,545	0,934
المتوسط	0,763	0,533	0,816

الجدول من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews)

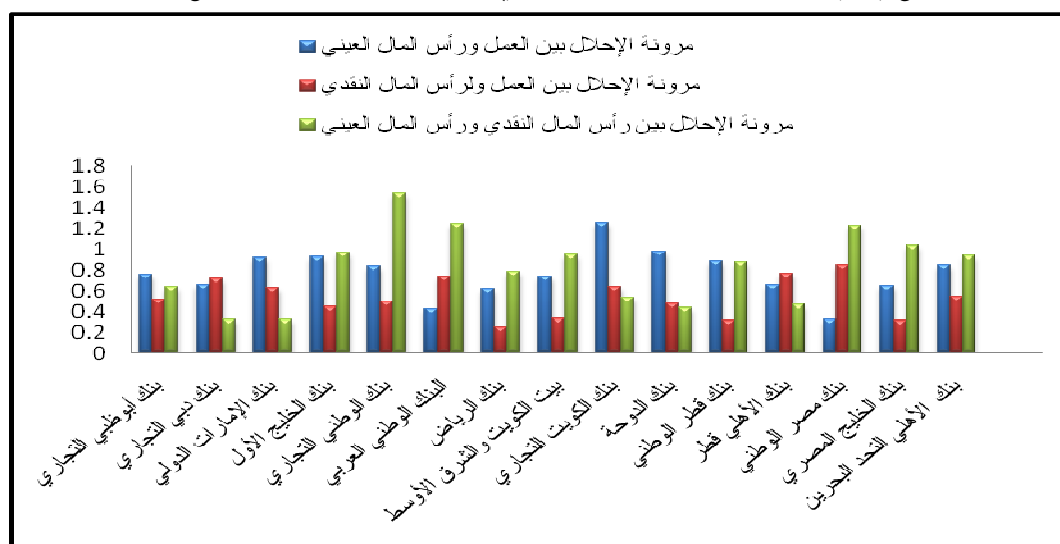
من خلال الجدول رقم (19) نلاحظ أن مرونة الإحلال بين مختلف المدخلات موجبة في جميع المصارف التقليدية، أي أن هناك إمكانية الإحلال بين مختلف المدخلات.

بالنسبة لدرجة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني: نلاحظ أنها أيضا موجبة في جميع المصارف التقليدية، بمعنى أن أية زيادة في رأس المال العيني لا تتطلب زيادة في العمل، ولقد بلغ متوسط هذه المرونة نحو 0,763.

أما درجة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني: نلاحظ أنها موجبة في جميع المصارف التقليدية، يحتل فيها بنك مصر الوطني المرتبة الأولى، بينما يحتل بنك الرياض المرتبة الأخيرة، ويقدر متوسط درجة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني بـ 0,533.

وأما بالنسبة لدرجة الإحلال بين رأس المال العيني ورأس المال النقدي: فهي كذلك موجبة في جميع المصارف التقليدية، ونلاحظ أن هناك إمكانية إحلال مرتفعة بين رأس المال العيني ورأس المال النقدي، أي أن زيادة رأس المال العيني لا يتطلب بالضرورة زيادة في رأس المال النقدي، وقدر متوسط درجة الإحلال بـ 0,816، وهي بذلك تعتبر في المصارف التقليدية كما في المصارف الإسلامية أعلى من درجة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني والعمل ورأس المال النقدي. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (29).

شكل (29): مرونة الإحلال بين المدخلات في المصارف التقليدية حسب كل بنك.



الشكل من إعداد الباحث استنادا إلى البيانات الموجودة في الجدول (19) وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

2- مرونة الإحلال بين المدخلات في المصارف التقليدية حسب البلد

يمكن تلخيص مرونة الإحلال لمجموعة المصارف التقليدية حسب البلد من خلال الجدول رقم (20).

جدول (20): مرونة الإحلال بين المدخلات في المصارف التقليدية حسب البلد.

المصارف التقليدية	مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني	مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال النقدي	مرونة الإحلال بين رأس المال العيني ورأس المال النقدي
-------------------	---	---	--

العيني			
0,561	0,574	0,813	المصارف التقليدية الإماراتية
1,189	0,492	0,625	المصارف التقليدية السعودية
0,738	0,484	0,995	المصارف التقليدية الكويتية
0,592	0,520	0,839	المصارف التقليدية القطرية
1,127	0,577	0,484	المصارف التقليدية المصرية
0,934	0,545	0,847	المصارف التقليدية البحرينية

الجدول من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews)

من خلال الجدول رقم (20) نجد أن:

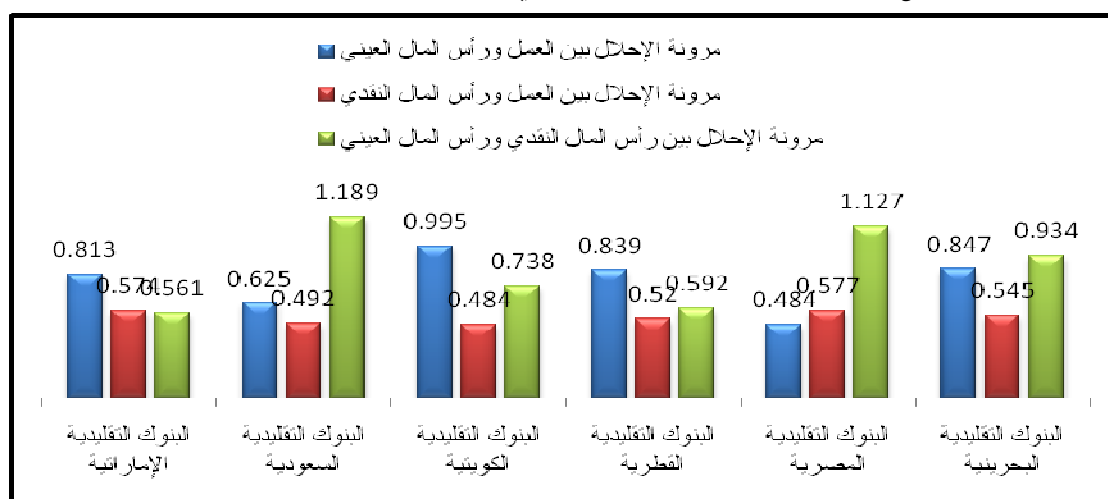
بالنسبة لدرجة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني، تعتبر المصارف التقليدية الكويتية أكثر مرونة بدرجة 99,5%، بينما تعتبر المصارف التقليدية المصرية أقل مرونة بدرجة 48,4%.

أما بالنسبة لدرجة الإحلال بين العمل ورأس المال النقدي، فنجد أن المصارف التقليدية المصرية أكثر مرونة بدرجة 57,7% والمصارف التقليدية الكويتية أقل مرونة بدرجة 48,4%.

وأما بالنسبة لدرجة الإحلال بين رأس المال العيني ورأس المال النقدي، فنجد أن أكبر درجة إحلال تعود للبنوك التقليدية السعودية ب 118,9% وأصغر درجة تعود إلى المصارف التقليدية القطرية ب 59,2%، وهذا يعني أن أي زيادة في رأس المال العيني لا تتطلب زيادة في رأس المال النقدي، ويمكن تفسير ذلك بكون حجم المصارف التقليدية.

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل رقم (30).

شكل (30): مرونة الإحلال بين المدخلات في المصارف التقليدية حسب البلد.



الشكل من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الموجودة في الجدول (20) وباستخدام برنامج الإكسل (Excel).

ثالثاً: مقارنة بين مرونة الإحلال في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

يمكن مقارنة مرونة الإحلال في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من خلال الجدول رقم

(21).

جدول (21): مقارنة بين مرونة الإحلال بين المدخلات في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.

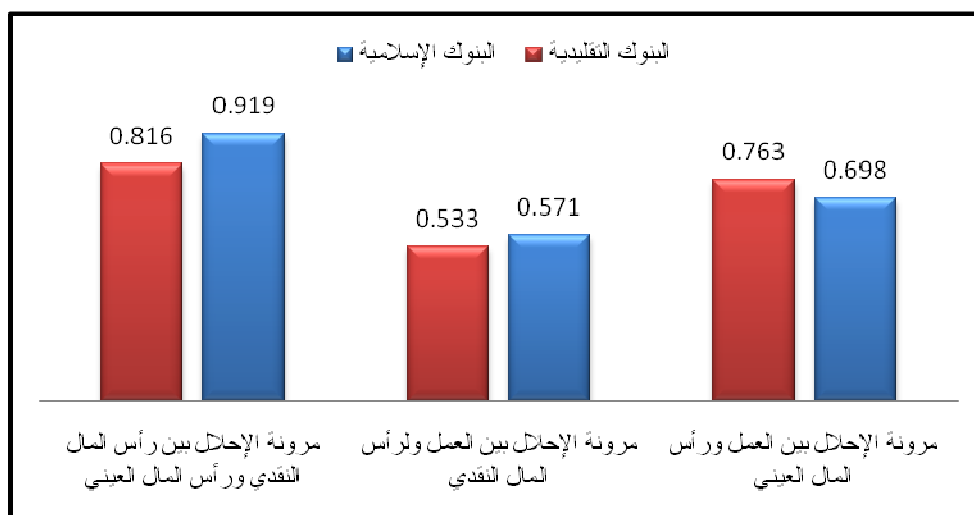
نوع المصارف	إحصاء وصفي	مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني	مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال النقدي	مرونة الإحلال بين رأس المال النقدي ورأس المال العيني
	عدد المصارف	17	17	17
	المتوسط	0,698	0,571	0,919
المصارف الإسلامية	أصغر قيمة	-0,996	0,245	0,524
	أكبر قيمة	1,298	0,773	1,809
	الانحراف المعياري	0,5982	0,1501	0,4266
	عدد المصارف	15	15	15
	المتوسط	0,763	0,533	0,816
المصارف التقليدية	أصغر قيمة	0,327	0,245	0,324
	أكبر قيمة	1,254	0,842	1,538
	الانحراف المعياري	0,2279	0,1833	0,3623

الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الموجودة في الجدول (17) والجدول (19)

وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

بمقارنة متوسط مرونة الإحلال بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية نجد أن متوسط مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني في المصارف التقليدية بلغ 0,763 أعلى من نظيرتها الإسلامية إذ بلغ متوسط المرونة نحو 0,698، وهذا يعني أن إمكانية إحلال الميكنة محل العمالة في المصارف التقليدية أكبر منها في المصارف الإسلامية، وهذا راجع إلى طبيعة عمل المصارف الإسلامية إذ يحتاج تنفيذ عقودها إلى عمالة لا يمكن استبدالها بالميكنة، بينما نجد أن متوسط درجة الإحلال بين العمل ورأس المال النقدي في المصارف الإسلامية بلغ نحو 0,571 أعلى منها في المصارف التقليدية أين بلغ نحو 0,533، وهذا يعني أن كما أن متوسط درجة الإحلال بين رأس المال العيني ورأس المال النقدي في المصارف الإسلامية بلغ نحو 0,919 أعلى منها في المصارف التقليدية بمتوسط 0,816، وهذا يعني أن إمكانية الإحلال بين رأس المال العيني ورأس المال النقدي في المصارف الإسلامية أعلى منها في المصارف التقليدية ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل رقم (31).

شكل (31): مرونة الإحلال في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية.



الشكل من إعداد الباحث استنادا إلى البيانات الموجودة في الجدول (21)

وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

المطلب الثالث: حساب مرونة الطلب السعرية

تقيس مرونة الطلب السعرية مدى استجابة الكمية المطلوبة من المدخلات، للتغير البسيط في سعر هذه المدخلات. ويمكن الحصول على مرونة الطلب السعرية من دالة التكاليف مباشرة وذلك من خلال علاقتها مع مرونة الإحلال كما يلي (1):

$$\eta_i = \sigma_{ii} S_i = \frac{B_{ii} + S_i (S_i - 1)}{S_i} = \frac{B_{ii}}{S_i} + S_i - 1$$

$$\eta_1 = \frac{B_{11}}{S_1} + S_1 - 1$$

$$\eta_2 = \frac{B_{22}}{S_2} + S_2 - 1$$

$$\eta_3 = \frac{B_{33}}{S_3} + S_3 - 1$$

أولاً: مرونة الطلب السعرية على المدخلات في المصارف الإسلامية

1- مرونة الطلب السعرية على المدخلات في المصارف الإسلامية حسب كل بنك

يمكن تلخيص مرونة الطلب السعرية على المدخلات في المصارف الإسلامية حسب كل بنك من خلال الجدول رقم (22).

جدول (22): مرونة الطلب السعرية على المدخلات في المصارف الإسلامية حسب كل بنك.

المصارف	مرونة الطلب	المعنى	مرونة الطلب	المعنى	مرونة الطلب على	المعنى
---------	-------------	--------	-------------	--------	-----------------	--------

(1) Brown, R.S., W.Caves and L.R.Christensen, *Modeling the structure of cost and production for multiproduct firms*, Southern Economic Journal, July, 46(3), 1979, p: 256-273.

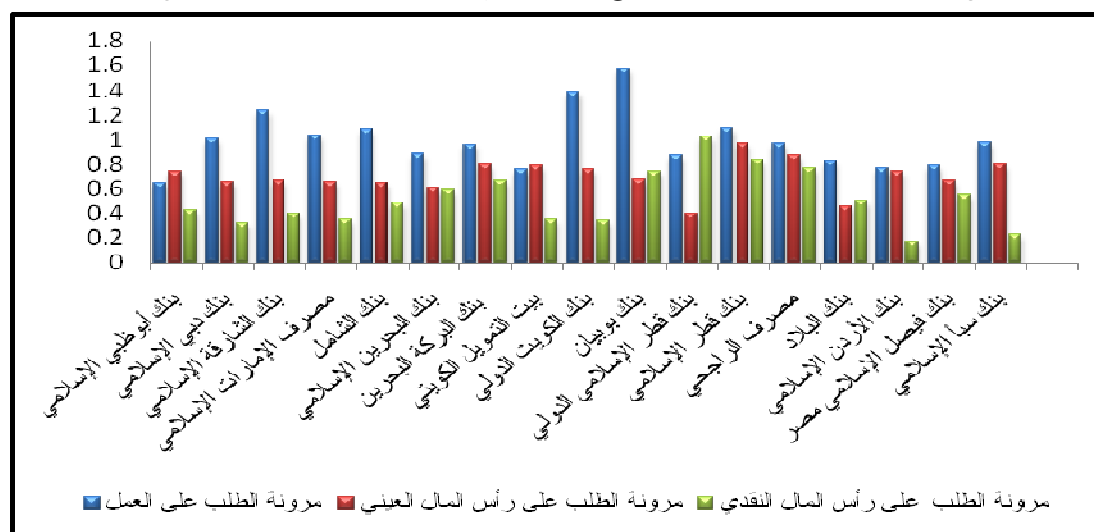
	على العمل	على رأس المال العيني	رأس المال النقدي	
بنك أبوظبي الإسلامي	-0,650 غ/م	-0,744 غ/م	-0,428 غ/م	
بنك دبي الإسلامي	-1,010 مرن	-0,651 غ/م	-0,321 غ/م	
بنك الشارقة الإسلامي	-1,233 مرن	-0,662 غ/م	-0,403 غ/م	
بنك الإمارات الإسلامي	-1,032 مرن	-0,653 غ/م	-0,356 غ/م	
بنك الشامل	-1,077 مرن	-0,644 غ/م	-0,485 غ/م	
بنك البحرين الإسلامي	-0,882 غ/م	-0,606 غ/م	-0,592 غ/م	
بنك البركة البحرين	-0,954 غ/م	-0,798 غ/م	-0,667 غ/م	
بيت التمويل الكويتي	-0,758 غ/م	-0,785 غ/م	-0,348 غ/م	
بنك الكويت الدولي	-1,387 مرن	-0,757 غ/م	-0,346 غ/م	
بنك بوبيان	-1,576 مرن	-0,674 غ/م	-0,737 غ/م	
بنك قطر الإسلامي الدولي	-0,874 غ/م	-0,403 غ/م	-1,024 مرن	
بنك قطر الإسلامي	-1,093 مرن	-0,972 غ/م	-0,831 غ/م	
بنك الراجحي	-0,965 غ/م	-0,871 غ/م	-0,769 غ/م	
بنك البلاد	-0,824 غ/م	-0,454 غ/م	-0,508 غ/م	
بنك الأردن الإسلامي	-0,766 غ/م	-0,737 غ/م	-0,175 غ/م	
بنك فيصل الإسلامي مصر	-0,792 غ/م	-0,668 غ/م	-0,552 غ/م	
بنك سبأ الإسلامي	-0,977 غ/م	-0,802 غ/م	-0,231 غ/م	
المتوسط	-0,991 غ/م	-0,698 غ/م	-0,516 غ/م	

الجدول من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews)

يتضح من خلال الجدول رقم (22) أن في أغلب المصارف الإسلامية، الطلب على المدخلات هو طلب غير مرن، حيث نلاحظ أن أغلب المصارف الإسلامية وبالنسبة للمدخلات الثلاث المرونة أقل من الواحد، أي أن هناك أهمية كبيرة بالنسبة للمدخلات الثلاث في العمليات البنكية، حيث يأتي رأس المال النقدي في المرتبة الأولى نحو 0,516 ثم رأس المال العيني نحو 0,698، وأخيراً العمل نحو 0,991، وتتفاوت بذلك أهمية كل مدخل من بنك إسلامي إلى آخر، كما يمكن تفسير ذلك أيضاً بأن الطلب على عناصر الإنتاج غير مرن نتيجة عدم الاختلاف في أجور ورواتب عمال وموظفي المصارف الإسلامية، وكذا عدم الاختلاف في الأرباح المدفوعة لأصحاب الودائع الاستثمارية، ويستثنى من ذلك بنك دبي الإسلامي وبنك الشارقة الإسلامي، وبنك الإمارات الإسلامي في الإمارات وبنك الشامل في البحرين، وبنك الكويت الدولي وبنك بوبيان في الكويت، وبنك قطر الإسلامي، وذلك فيما يخص الطلب على العمل حيث نجد أن قيمة المرونة بالقيمة المطلقة أكبر من الواحد مما يدل على أن الطلب على هذا المدخل في هذه المصارف مرن، أي أن تغير سعر العمل في هذه المصارف بنسبة معينة يؤدي إلى تغير في الكمية المطلوبة منه بنسبة أكبر.

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل رقم (32).

شكل (32): مرونة الطلب السعرية على المدخلات في المصارف الإسلامية حسب كل بنك.



الشكل من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الموجودة في الجدول (22)

وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

2- مرونة الطلب السعرية على المدخلات في المصارف الإسلامية حسب البلد

يمكن تلخيص مرونة الطلب السعرية على المدخلات في المصارف الإسلامية حسب البلد من خلال

الجدول رقم (23).

جدول (23): مرونة الطلب السعرية على المدخلات في المصارف الإسلامية حسب البلد.

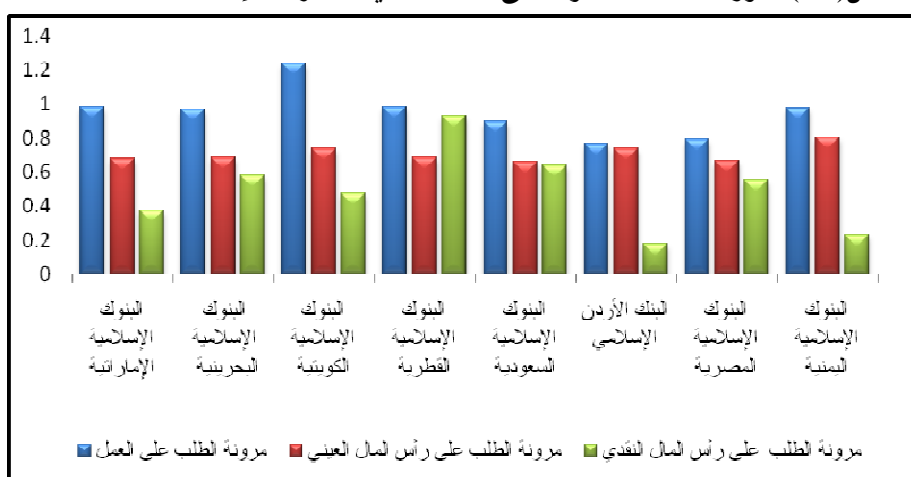
المصارف الإسلامية	مرونة الطلب على العمل	مرونة الطلب على رأس المال العيني	مرونة الطلب على رأس المال النقدي
المصارف الإسلامية الإماراتية	-0,981	-0,677	-0,377
المصارف الإسلامية البحرينية	-0,971	-0,682	-0,581
المصارف الإسلامية الكويتية	-1,240	-0,738	-0,477
المصارف الإسلامية القطرية	-0,983	-0,687	-0,927
المصارف الإسلامية السعودية	-0,894	-0,662	-0,638
المصارف الإسلامية الأردنية	-0,766	-0,737	-0,175
المصارف الإسلامية المصرية	-0,792	-0,668	-0,552
المصارف الإسلامية اليمنية	-0,977	-0,802	-0,231

الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الموجودة في الجدول (22)

وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

من خلال الجدول رقم (23)، وفيما يخص مرونة الطلب السعرية على العمل نجد أن كل المصارف الإسلامية قليلة المرونة إلا المصارف الإسلامية الكويتية يعتبر الطلب فيها على العمل مرناً بـ 1,240، ويعتبر البنك الإسلامي الأردني الأقل مرونة بـ 0,766، أما فيما يخص مرونة الطلب السعرية على رأس المال العيني ومرونة الطلب السعرية على رأس المال النقدي نجد أنها قليلة في جميع المصارف الإسلامية وفي جميع الدول، أي أن التغير في سعر المدخلات الثلاث بنسبة معينة يؤدي إلى التغير بنسبة أقل في الكمية المطلوبة، فمثلاً زيادة سعر رأس المال النقدي بنسبة 100% يؤدي إلى نقص حجم الودائع المطلوبة في المصارف الإسلامية الإماراتية بنسبة 37,7% وبنسبة 58,1% في المصارف الإسلامية البحرينية، وبنسبة 47,7% في المصارف الإسلامية الكويتية، وبنسبة 92,7% في المصارف الإسلامية القطرية، وبنسبة 63,8% في المصارف الإسلامية السعودية، وبنسبة 17,5% في المصارف الإسلامية الأردنية ممثلة في البنك الإسلامي الأردني، وبنسبة 55,2% في المصارف الإسلامية المصرية ممثلة في بنك فيصل الإسلامي وبنسبة 23,1% في المصارف الإسلامية اليمنية ممثلة في بنك سبأ الإسلامي. ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل رقم (33).

شكل (33): مرونة الطلب السعرية على المدخلات في المصارف الإسلامية حسب البلد.



الشكل من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الموجودة في الجدول (23) وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

ثانياً: مرونة الطلب السعرية على المدخلات في المصارف التقليدية

1- مرونة الطلب السعرية على المدخلات في المصارف التقليدية حسب البنك

يمكن تلخيص مرونة الطلب السعرية على المدخلات في المصارف التقليدية حسب كل بنك من خلال الجدول رقم (24).

جدول (24): مرونة الطلب السعرية على المدخلات في المصارف التقليدية حسب كل بنك.

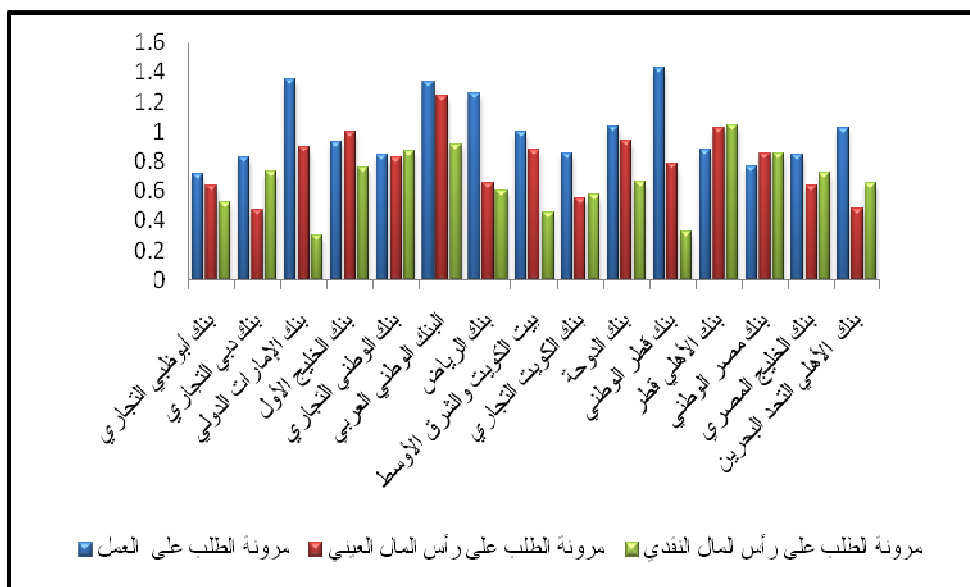
المصارف التقليدية	مرونة الطلب للعمل	المعنى	مرونة الطلب لرأس المال العيني	المعنى	مرونة الطلب لرأس المال النقدي	المعنى
بنك أبوظبي التجاري	-0,717	غ/م	-0,632	غ/م	-0,524	غ/م
بنك دبي التجاري	-0,825	مرن	-0,473	غ/م	-0,732	غ/م
بنك الإمارات الدولي	-1,351	مرن	-0,897	غ/م	-0,303	غ/م
بنك الخليج الأول	-0,925	غ/م	-0,997	غ/م	-0,754	غ/م
بنك الوطني التجاري	-0,846	غ/م	-0,825	غ/م	-0,864	غ/م
البنك الوطني العربي	-1,335	مرن	-1,243	مرن	-0,912	غ/م
بنك الرياض	-1,253	مرن	-0,651	غ/م	-0,597	غ/م
بيت الكويت والشرق الأوسط	-0,996	غ/م	-0,874	غ/م	-0,456	غ/م
بنك الكويت التجاري	-0,854	غ/م	-0,553	غ/م	-0,576	غ/م
بنك الدوحة	-1,032	مرن	-0,936	غ/م	-0,663	غ/م
بنك قطر الوطني	-1,431	مرن	-0,785	غ/م	-0,323	غ/م
بنك الأهلي قطر	-0,878	غ/م	-1,023	مرن	-1,043	مرن
بنك مصر الوطني	-0,768	غ/م	-0,854	غ/م	-0,853	غ/م
بنك الخليج المصري	-0,844	غ/م	-0,632	غ/م	-0,721	غ/م
بنك الأهلي التحد البحرين	-1,021	مرن	-0,478	غ/م	-0,653	غ/م
المتوسط	-1.000	مرن	-0,790	غ/م	-0,664	غ/م

الجدول من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews)

يتضح من خلال الجدول رقم (24) أن أغلب الطلب على المدخلات في المصارف التقليدية هو طلب غير مرن، حيث نلاحظ أن أغلب المصارف التقليدية وبالنسبة للمدخلات الثلاث المرونة أقل من الواحد، أي أن هناك أهمية كبيرة بالنسبة لمختلف المدخلات، حيث يأتي رأس المال النقدي في المرتبة الأولى ب 66,4% ثم رأس المال العيني ب 79% ، وأخيرا العمل ب 100% الذي يمكن اعتباره متكافئ المرونة، وتتفاوت بذلك أهمية كل مدخل من بنك تقليدي إلى آخر، كما يمكن تفسير أيضا بأن الطلب على عناصر الإنتاج غير مرن نتيجة عدم اختلاف بشكل واضح في أجور ورواتب عمال وموظفي المصارف التقليدية وكذا عدم الاختلاف في الفائدة المدفوعة للمودعين؛ ويستثنى من ذلك بنك الإمارات الدولي والبنك الوطني العربي وبنك الرياض بالسعودية، وبنك قطر الوطني وبنك الدوحة بقطر، وبنك الأهلي المتحد البحريني، وذلك فيما يخص الطلب على العمل حيث نجد أن قيمة المرونة بالقيمة المطلقة أكبر من الواحد، مما يدل على أن الطلب على العمل في هذه المصارف مرن، أي أن تغير سعر العمل في هذه المصارف بنسبة معينة

سوف يؤدي إلى تغير في الكمية المطلوبة منه بنسبة أكبر، وكذلك يستثنى البنك الوطني العربي فيما يخص الطلب على رأس المال العيني، حيث نجد أن نسبة المرونة تقدر ب 124,3%، وبنك الأهلي القطري بنسبة 104,3% فيما يخص الطلب على رأس المال النقدي. ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل رقم (34).

شكل (34): مرونة الطلب السعرية على المدخلات في المصارف التقليدية حسب كل بنك.



الشكل من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الموجودة في الجدول (24)

وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

2- مرونة الطلب السعرية على المدخلات في المصارف التقليدية حسب البلد

يمكن تلخيص مرونة الطلب السعرية على المدخلات في المصارف التقليدية حسب البلد من خلال

الجدول رقم (25).

جدول (25): مرونة الطلب السعرية على المدخلات في المصارف التقليدية حسب البلد.

المصارف التقليدية	مرونة الطلب على العمل	مرونة الطلب على رأس المال العيني	مرونة الطلب على رأس المال النقدي
المصارف التقليدية الإماراتية	-0,954	-0,749	-0,578
المصارف التقليدية البحرينية	-1,021	-0,478	-0,653
المصارف التقليدية الكويتية	-0,925	-0,713	-0,516
المصارف التقليدية القطرية	-1,113	-0,914	-0,676

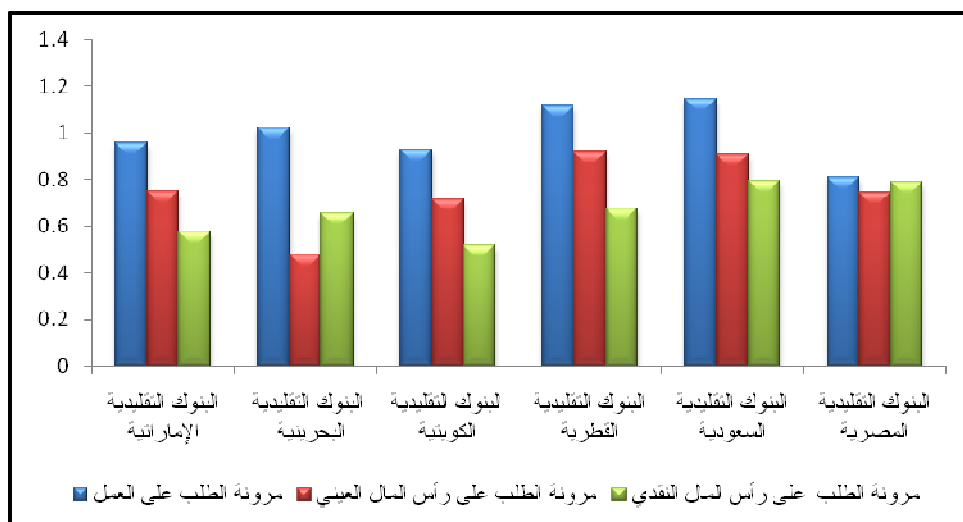
المصارف التقليدية السعودية	-1,144	-0,906	-0,791
المصارف التقليدية المصرية	-0,806	-0,743	-0,787

الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الموجودة في الجدول (24)

وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

من خلال الجدول رقم (25)، وفيما يخص مرونة الطلب السعرية على العمل نجد أن كل المصارف التقليدية قليلة المرونة إلا المصارف التقليدية السعودية والقطرية والبحرينية يعتبر الطلب فيها على العمل مرناً نحو 1,144 و 1,113 و 1,021 على التوالي، أما فيما يخص مرونة الطلب السعرية على رأس المال العيني ومرونة الطلب السعرية على رأس المال النقدي نجد أنها قليلة في جميع المصارف التقليدية وفي جميع الدول، أي أن التغير في سعر المدخلات الثلاث بنسبة معينة يؤدي إلى التغير بنسبة أقل في الكمية المطلوبة، فمثلاً زيادة سعر رأس المال النقدي بنسبة 100% يؤدي إلى نقص حجم الودائع المطلوبة في المصارف التقليدية الإماراتية بنسبة 57,8% وبنسبة 65,3% في المصارف التقليدية البحرينية، وبنسبة 51,6% في المصارف التقليدية الكويتية، وبنسبة 67,6% في المصارف التقليدية القطرية، وبنسبة 79,1% في المصارف التقليدية السعودية، وبنسبة 78,7% في المصارف التقليدية المصرية. ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل رقم (35).

شكل (35): مرونة الطلب السعرية على المدخلات في المصارف التقليدية حسب البلد.



الشكل من إعداد الباحث استنادا إلى البيانات الموجودة في الجدول (24)

وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

ثالثا: مقارنة بين مرونة الطلب السعرية على المدخلات في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

يمكن مقارنة مرونة الطلب السعرية على المدخلات في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من خلال الجدول رقم (26).

جدول (26): مقارنة بين مرونة الطلب السعرية على المدخلات في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.

نوع المصارف	إحصاء وصفي	مرونة الطلب على العمل	مرونة الطلب على رأس المال العيني	مرونة الطلب على رأس المال النقدي
المصارف الإسلامية	عدد المصارف	17	17	17
	المتوسط	-0,991	-0,698	-0,516
	أصغر قيمة	-1,576	-0,972	-1,024
	أكبر قيمة	-0,65	-0,403	-0,175
	الانحراف المعياري	0,236	0,138	0,229
المصارف التقليدية	عدد المصارف	15	15	15
	المتوسط	-1,000	-0,790	-0,664
	أصغر قيمة	-1,431	-1,243	-1,043
	أكبر قيمة	-0,717	-0,473	-0,303
	الانحراف المعياري	0,230	0,218	0,210

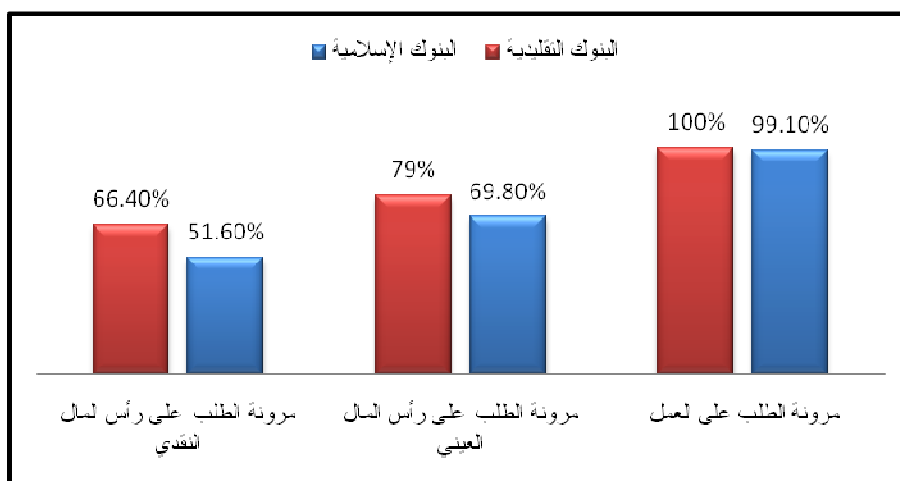
الجدول من إعداد الباحث استنادا إلى البيانات الموجودة في الجدول (22) والجدول (24)

وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

يتضح من خلال الجدول رقم (26) أن المرونة السعرية للطلب على المدخلات في المصارف التقليدية أكبر منها في المصارف الإسلامية، حيث أن تغير سعر العمل بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير الكمية المطلوبة منه ب 0,991 على مستوى المصارف الإسلامية و بنفس النسبة في المصارف التقليدية، في حين أن تغير سعر رأس المال العيني بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير الكمية المطلوبة منه ب 0,79 على مستوى المصارف التقليدية و ب 0,698 على مستوى المصارف الإسلامية، بينما تغير سعر رأس المال النقدي بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير الكمية المطلوبة منه ب 0,516 على مستوى المصارف الإسلامية و ب 0,664 على مستوى المصارف التقليدية، وبالتالي يمكن أن نقول في العموم أن المصارف التقليدية أكبر مرونة سعريا في الطلب على مدخلاتها من المصارف الإسلامية.

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل رقم (36).

شكل (36): مرونة الطلب السعرية على المدخلات في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية



الشكل من إعداد الباحث استنادا إلى البيانات الموجودة في الجدول (25)

وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

المطلب الرابع: تقدير وفورات الحجم

تقيس وفورات الحجم مقدار التغير في التكاليف الكلية عندما تتغير مستويات الناتج النهائي للبنوك، حيث تدرس وفورات الحجم العلاقة بين التكاليف المتوسطة ومستوى الإنتاج، ويتحدد الحجم الأمثل عند أدنى نقطة من منحنى التكاليف المتوسطة، ومعرفة الحجم الأمثل ترشد البنك إلى ضرورة التوسع في الإنتاج طالما تكاليفه متناقصة، ولتقدير وفورات الحجم للبنوك المدروسة تم تطبيق المعادلة رقم (07)، واستخدمت بيانات كل بنك على حدا، بالنسبة لمجموعة المصارف التقليدية ومجموعة المصارف الإسلامية.

أولاً: وفورات الحجم في المصارف الإسلامية

قد تم ترتيب وفورات الحجم ترتيباً تنازلياً حسب القيمة الإجمالية للمخرجات، حيث تم احتساب القيمة الإجمالية لمخرجات المصارف الإسلامية بجمع القيمة الإجمالية للتمويل التجاري والقيمة الإجمالية للتمويل بالمشاركة في الربح والخسارة والقيمة الإجمالية للاستثمارات الحقيقية لعام 2008. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (27).

جدول (27): وفورات الحجم في المصارف الإسلامية عام 2008

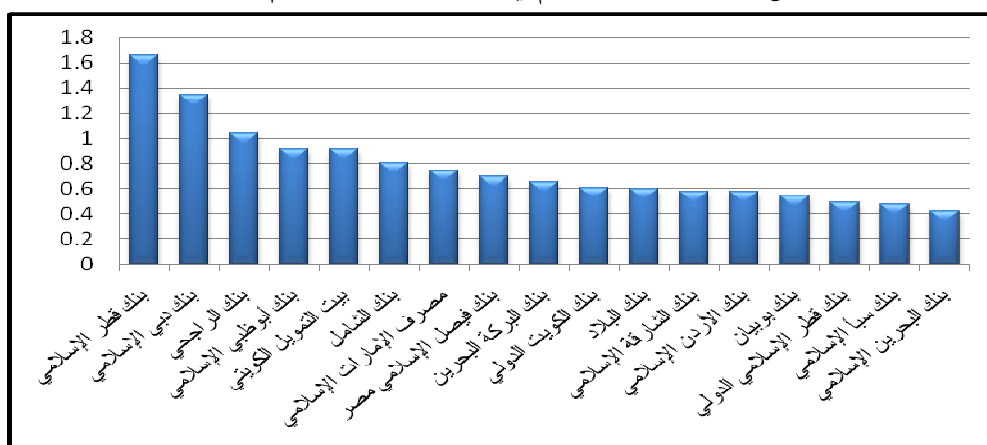
البنك	إجمالي المخرجات (ألف دولار)	وفورات الحجم
بنك قطر الإسلامي	28. 000.125	1,6576
بنك دبي الإسلامي	22. 278.985	1,3472
بنك الراجحي	17. 925.933	1,0364
بنك أبوظبي الإسلامي	13. 746.907	0,9102
بيت التمويل الكويتي	12. 532.612	0,9097
بنك الشامل	8. 492.409	0,8106
بنك الإمارات الإسلامي	7. 295.399	0,7419

0,6932	4. 281.567	بنك فيصل الإسلامي مصر
0,6589	1. 918.428	بنك البركة البحرين
0,6048	1, 689,178	بنك الكويت الدولي
0,5952	1. 449.126	بنك البلاد
0,5738	1. 192.781	بنك الشارقة الإسلامي
0,5722	1. 071.010	بنك الأردن الإسلامي
0,5417	854.687	بنك بوبيان
0,4977	647.928	بنك قطر الإسلامي الدولي
0,4812	551.291	بنك سبأ الإسلامي
0,4263	335.644	بنك البحرين الإسلامي

الجدول من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews)

يتبين من الجدول رقم (27) أن أغلب المصارف الإسلامية المدروسة لديها وفورات حجم موجبة (*Economies of Scale*)، تتزايد كلما صغر حجم البنك، فنجد أن بنك البحرين الإسلامي الأقل حجما يتمتع بوفورات حجم موجبة عالية نسبيا، بينما نجد أن بنك قطر الإسلامي وبنك دبي الإسلامي وبنك الراجحي الأكبر حجما لديهم وفورات حجم سالبة (*Diseconomies of Scale*)، أي أن جميع المصارف الإسلامية المدروسة، ماعدا بنك قطر الإسلامي وبنك دبي الإسلامي وبنك الراجحي، تعمل خلال الجزء المتناقص من دالة التكاليف المتوسطة، أي أن لديها ميزة في خفض متوسط تكلفة الوحدة من الإنتاج كلما زادت كمية الإنتاج وتوسعت في حجم الأعمال البنكية، ونجد أن الحجم الأمثل حيث تنعدم الوفورات، هو حجم بنك الراجحي السعودي، أي تقريبا 17 مليار دولار، وبالتالي يمكن للبنوك الإسلامية التي لم تصل حجم مخرجاتها إلى 17 مليار دولار أن تعمل على زيادة حصتها في السوق من خلال طرح منتجات جديدة وجذب أكبر عدد من العملاء، تمكنها من الوصول إلى أدنى نقطة من منحنى التكاليف المتوسطة. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (37).

شكل (37): وفورات الحجم في المصارف الإسلامية عام 2008.



الشكل من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الموجودة في الجدول (27)

وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

ثانيا: وفورات الحجم في المصارف التقليدية

كما هو الحال في المصارف الإسلامية، قد تم ترتيب وفورات الحجم ترتيبا تنازليا حسب القيمة الإجمالية للمخرجات، حيث تم احتساب القيمة الإجمالية لمخرجات المصارف التقليدية بجمع القيمة الإجمالية للقروض والقيمة الإجمالية للاستثمار في الأوراق المالية، والقيمة الإجمالية للاستثمارات الحقيقية لعام 2008. وذلك من خلال الجدول رقم (28).

جدول (28): وفورات الحجم في المصارف التقليدية سنة 2008.

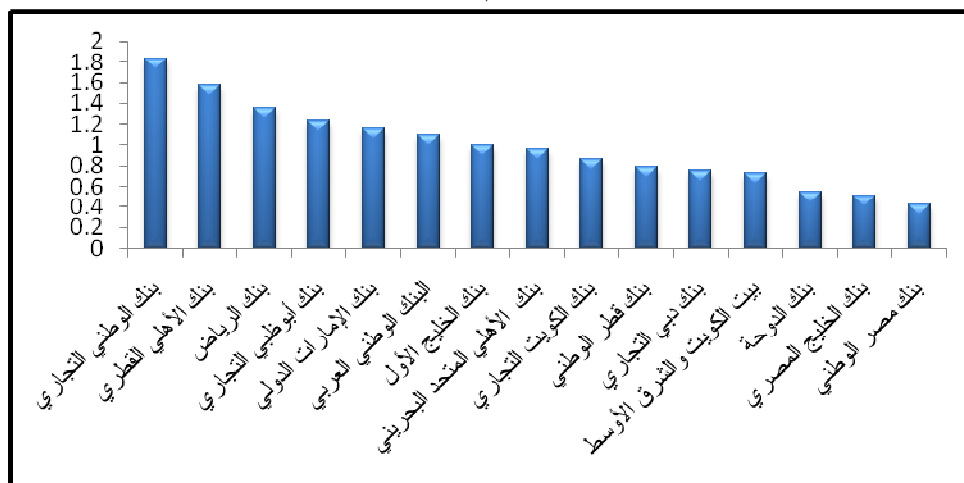
البنك	إجمالي المخرجات (ألف دولار)	وفورات الحجم
بنك الوطني التجاري	48, 837,095	1.8246
بنك الأهلي القطري	39, 572,496	1.5689
بنك الرياض	37, 032,956	1.3564
بنك أبوظبي التجاري	33, 199,480	1.2358
بنك الإمارات الدولي	31, 337,961	1.1524
البنك الوطني العربي	28, 076,309	1.0986
بنك الخليج الأول	26, 033,974	1.0025
بنك الأهلي المتحد البحريني	21, 649,026	0.9658
بنك الكويت التجاري	14, 332,099	0.8594
بنك قطر الوطني	9, 927,036	0.7854
بنك دبي التجاري	8, 492,750	0.7564
بيت الكويت والشرق الأوسط	7, 316,826	0.7265
بنك الدوحة	3, 395,536	0.5489
بنك الخليج المصري	2, 398,903	0.5125
بنك مصر الوطني	927,594	0.4224

الجدول من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews)

يتبين من الجدول رقم (28) أن أكثر من نصف البنوك التقليدية المدروسة (8 بنوك) لديها وفورات حجم موجبة (*Economies of Scale*)، تتزايد كلما صغر حجم البنك، فنجد أن بنك مصر الوطني الأقل حجما يتمتع بوفورات حجم موجبة عالية نسبيا ويتمتع بنك الأهلي المتحد البحريني بوفورات حجم منخفضة نسبيا، أي أن المصارف التقليدية الثمانية تعمل خلال الجزء المتناقص من دالة التكاليف المتوسطة، أي أن لديها ميزة في خفض متوسط تكلفة الوحدة من الإنتاج، كلما زادت كمية الإنتاج وتوسعت في حجم الأعمال البنكية بينما نجد أن هناك 7 بنوك تقليدية لديها وفورات حجم سالبة (*Diseconomies of Scale*)، أي أن هذه المصارف تعمل خلال الجزء الصاعد من دالة التكاليف المتوسطة، بمعنى أن متوسط

التكلفة يتزايد كلما توسع البنك في الإنتاج ، ونجد أن الحجم الأمثل حيث تنعدم الوفورات هو تقريبا 26 مليار دولار. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (38).

شكل(38): وفورات الحجم في المصارف التقليدية سنة 2008



الشكل من إعداد الباحث استنادا إلى البيانات الموجودة في الجدول(28)

وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

ثالثا: مقارنة بين وفورات الحجم في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية عام 2008.

يمكن تلخيص متوسط وفورات الحجم في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية لسنة 2008 من خلال الجدول رقم (29).

جدول (29): مقارنة بين وفورات الحجم في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية عام 2008.

نوع المصارف	إحصاء وصفي	إجمالي المخرجات	وفورات الحجم
المصارف الإسلامية	عدد المصارف	17	17
	المتوسط	7.309.647	0,7682
	أصغر قيمة	335.644	0,4263
	أكبر قيمة	28.000.125	1,6576
	الانحراف المعياري	8.645.313	0,327397
	عدد المصارف	15	15
	المتوسط	20.835.336	0,9878

0,4224	927.594	أصغر قيمة	المصارف التقليدية
1,8246	48.837.095	أكبر قيمة	
0,39576	15.300.744	الانحراف المعياري	

الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الموجودة في الجدول (27) والجدول (29)

وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

بالمقارنة نجد أن المصارف الإسلامية لديها وفورات حجم تصل إلى 17 مليار دولار أقل من وفورات الحجم التي تتمتع بها المصارف التقليدية بمقدار 26 مليار دولار، لكن في العموم نلاحظ أن أغلب المصارف الإسلامية مازالت تعمل في الجزء المتناقص من دالة التكاليف المتوسطة، حيث نجد أن هناك 14 بنكاً إسلامياً لديه وفورات حجم موجبة بينما نجد فقط 8 بنوك تقليدية لديها وفورات حجم موجبة، الأمر الذي يدل على أن المصارف الإسلامية لازالت تعمل بإمكاناتها الدنيا مقارنة بما هو متاح على مستوى القطاع البنكي.

المطلب الخامس: تقدير الكفاءة التشغيلية

لتقدير كفاءة تكاليف بنوك العينة المدروسة تم استخدام برنامج (TimCohlie) Frontier4.1، من خلال استعمال طريقة تحليل الحدود العشوائي (SFA).

أولاً: تقدير الكفاءة التشغيلية حسب السنة

1- تقدير الكفاءة التشغيلية حسب السنة في المصارف الإسلامية

يمكن توضيح متوسط الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية محل الدراسة حسب السنة خلال الفترة 2000-2008 من خلال الجدول رقم (30).

جدول (30): متوسط الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية حسب السنة

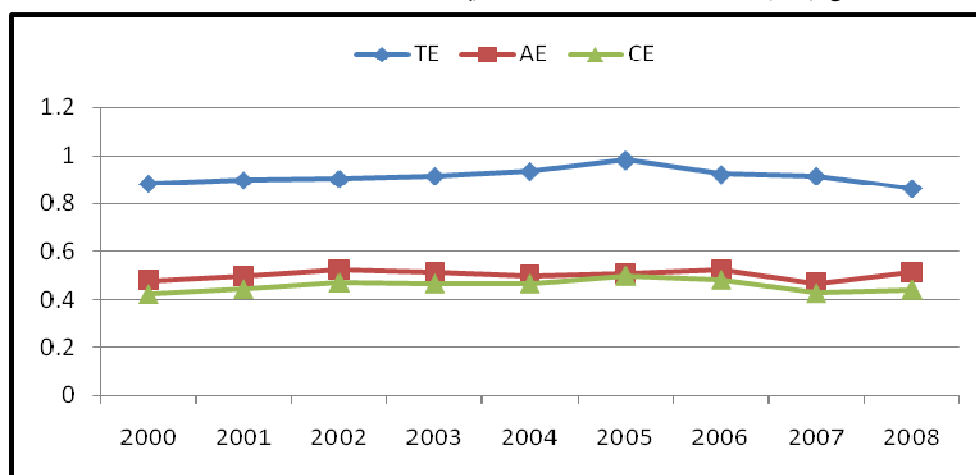
السنة	الكفاءة الفنية (TE)	الكفاءة التخصيصية (AE)	كفاءة التكاليف (CE)
2000	0,883	0,481	0,424
2001	0,897	0,497	0,445
2002	0,903	0,523	0,472
2003	0,916	0,512	0,468
2004	0,936	0,501	0,468

0,499	0,508	0,983	2005
0,483	0,524	0,923	2006
0,429	0,469	0,916	2007
0,442	0,513	0,862	2008
0,459	0,503	0,913	المتوسط

الجدول من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Frontier4.1)

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل رقم (39).

شكل (39): متوسط الكفاءة التشغيلية في المصارف الإسلامية حسب السنة.



الشكل من إعداد الباحث استنادا إلى البيانات الموجودة في الجدول (30)

وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

يوضح الجدول رقم (30) والتمثيل البياني رقم (38) متوسط الكفاءة التشغيلية في المصارف الإسلامية خلال الفترة 2000 – 2008، حيث تم تحليل الكفاءة التشغيلية إلى كفاءة فنية وكفاءة تخصيصية وكفاءة التحكم في التكاليف، ويتضح أن المصارف الإسلامية حققت كفاءة فنية تقدر في المتوسط نحو 91,3% وكفاءة تخصيصية تقدر في المتوسط نحو 50,3% وبالتالي كفاءة في التحكم في التكاليف نحو 45,9% أي أن عدم كفاءة التحكم في التكاليف تقدر نحو 54%، أي بعبارة أخرى أن المصارف الإسلامية تخسر 46% من المدخلات للوصول إلى نفس الحجم من المخرجات، وتوضح عدم الكفاءة في التكاليف التي تتراوح بين 50% و58% خلال فترة الدراسة أكبر من متوسط عدم الكفاءة في التكاليف العالمية التي قدرت بنحو 14% (Berger Humphrey, 1997)، وبالتالي يمكن القول أن استخدام المدخلات للحصول على قيمة معينة من المخرجات في المصارف الإسلامية محل الدراسة لازال بعيدا عن حدود الكفاءة.

2-تقدير الكفاءة التشغيلية للمصارف التقليدية حسب السنة

يمكن توضيح متوسط الكفاءة التشغيلية للمصارف التقليدية محل الدراسة حسب السنة خلال الفترة 2000-2008 من خلال الجدول رقم (31).

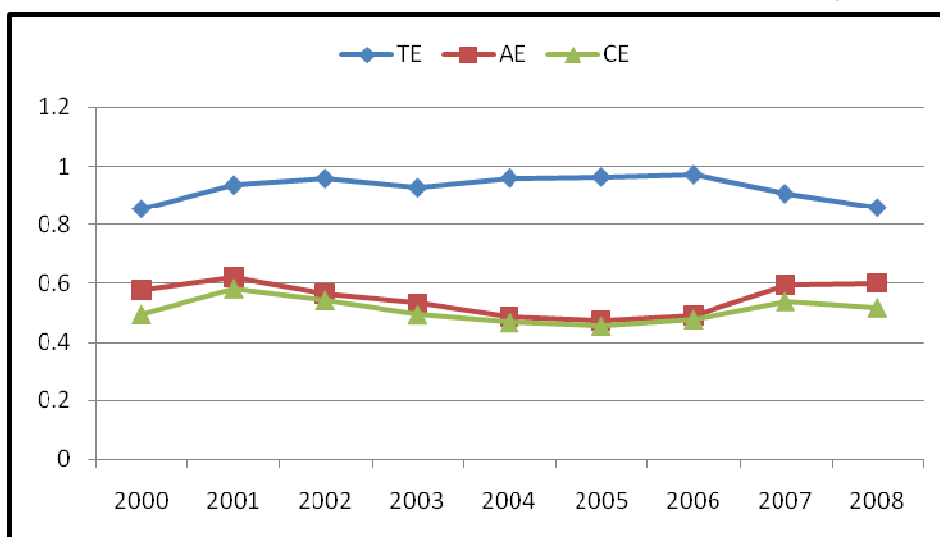
جدول (31): متوسط الكفاءة التشغيلية للمصارف التقليدية حسب السنة

السنة	الكفاءة الفنية (TE)	الكفاءة التخصيصية (AE)	كفاءة التكاليف (CE)
2000	0.855	0.578	0.494
2001	0.936	0.621	0.581
2002	0.958	0.565	0.541
2003	0.927	0.532	0.493
2004	0.96	0.486	0.466
2005	0.963	0.472	0.454
2006	0.971	0.491	0.476
2007	0.907	0.593	0.537
2008	0.859	0.601	0.516
المتوسط	0.926	0.548	0.506

الجدول من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Frontier4.1)

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل رقم (40).

شكل (40): متوسط الكفاءة التشغيلية للمصارف التقليدية للفترة حسب السنة



الشكل من إعداد الباحث استنادا إلى البيانات الموجودة في الجدول (31)

وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

يوضح الجدول رقم (31) والتمثيل البياني رقم (40) متوسط الكفاءة التشغيلية في المصارف التقليدية خلال الفترة 2000 – 2008، حيث تم تحليل الكفاءة التشغيلية إلى كفاءة فنية وكفاءة تخصيصية وكفاءة التحكم في التكاليف، ويتضح أن المصارف التقليدية حققت كفاءة فنية تقدر في المتوسط نحو 92,6% وكفاءة تخصيصية تقدر في المتوسط نحو 54,8% وبالتالي كفاءة في التحكم في التكاليف نحو 50,6% أي أن

عدم كفاءة التحكم في التكاليف تقدر نحو 49,4%، أي بعبارة أخرى أن المصارف التقليدية تخسر 49,4% من المدخلات للوصول إلى نفس الحجم من المخرجات، وتوضح عدم الكفاءة في التكاليف التي تتراوح بين 42% و55% خلال فترة الدراسة أقل من متوسط عدم الكفاءة في المصارف الإسلامية محل الدراسة 54%، وأكبر من متوسط عدم الكفاءة في التكاليف العالمية التي قدرت بنحو 14%، وبالتالي يمكن القول أن استخدام المدخلات للحصول على قيمة معينة من المخرجات في المصارف التقليدية محل الدراسة هو أيضا لازال بعيدا عن حدود الكفاءة.

3- مقارنة بين كفاءة المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في الفترة 2000-2008

يمكن مقارنة الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية محل الدراسة حسب السنة خلال الفترة 2000-2008 من خلال الجدول رقم (32).

جدول (32): مقارنة بين كفاءة المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في الفترة

2000-2008

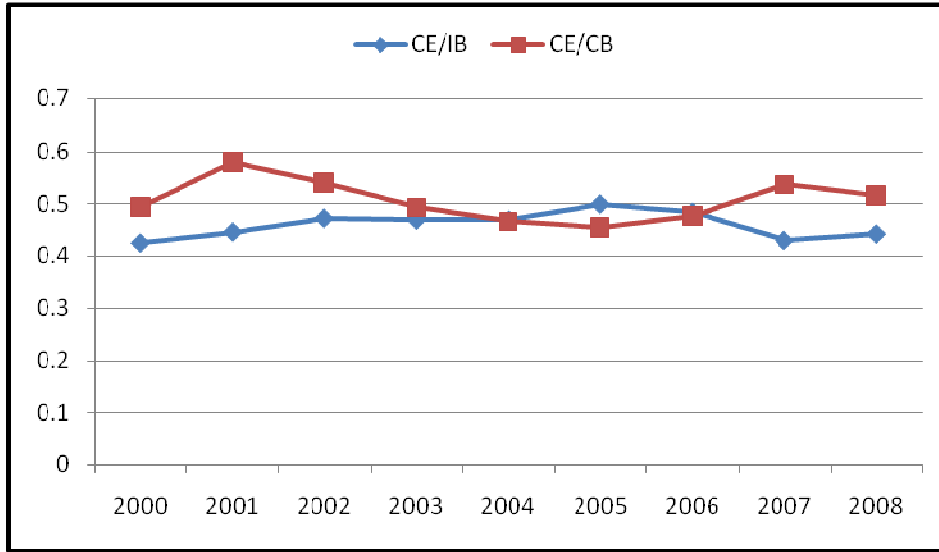
نوع المصارف	إحصاء وصفي	الكفاءة الفنية	الكفاءة التخصيصية	كفاءة التكاليف
المصارف الإسلامية	عدد المصارف	17	17	17
	المتوسط	0,913	0,503	0,459
	أصغر قيمة	0,862	0,469	0,424
	أكبر قيمة	0,983	0,524	0,499
المصارف التقليدية	عدد المصارف	15	15	15
	المتوسط	0,926	0,548	0,506
	أصغر قيمة	0,855	0,472	0,454
	أكبر قيمة	0,971	0,621	0,581

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى البيانات الموجودة في الجدول (30) والجدول (31)

وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

ويمكن توضيح ذلك من خلال التمثيل البياني رقم (41).

شكل (41): كفاءة التكاليف في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.



الشكل من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الموجودة في الجدول (31)

وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

يوضح الجدول رقم (31) والتمثيل البياني رقم (41) أن متوسط الكفاءة الفنية والكفاءة التخصيصية وكفاءة التكاليف في المصارف الإسلامية هي: 91,3% و 50,3% و 45,9% على التوالي، في حين أنها في المصارف التقليدية هي: 92,6% و 54,8% و 50,6% على التوالي، مما يدل على أن المصارف التقليدية أكثر كفاءة من المصارف الإسلامية سواء في استغلال الموارد المتاحة أو في المزج بين هذه الموارد بشكل أمثل ومن ثم في التحكم في التكاليف.

ويمكن إرجاع سبب نقص الكفاءة في التكاليف في المصارف الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية إلى مجموعة من الأسباب:

- ارتفاع مصاريف الموظفين لديها من خلال وضع أجور مرتفعة لجلب إطارات مؤهلة؛
- قيام المصارف الإسلامية بدورات تكوينية وتدريبية لموظفيها لتأهيلهم على العمل البنكي الإسلامي، حيث تشكل الموارد البشرية في المصارف الإسلامية مشكلة حقيقية؛
- وجود هيئة رقابة شرعية تتحصل على أجور عالية تزيد من تكاليف المصارف الإسلامية ومن ثم تضعف من كفاءتها في التحكم في التكاليف؛
- أن المصارف الإسلامية تعمل في الحجم الصغير مقارنة بالمصارف التقليدية، وهذا ما وجدناه عند حساب وفورات الحجم، حيث أن المصارف الإسلامية لديها وفورات حجم كبيرة، وبالتالي تكون هناك عدم كفاءة في التحكم في التكاليف لأنها لم تستفيد من وفورات الحجم الموجودة لديها خلال فترة الدراسة.

كل هذه الأسباب أدت إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية وعدم الكفاءة في التحكم في التكاليف.

كما يتضح أيضا أن المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية أكثر كفاءة في استغلال الموارد المتاحة للوصول إلى المخرجات من استعمال الميزج الأمثل لهذه الموارد⁽¹⁾، كما نلاحظ أيضا أن كلا النوعين من المصارف أقل كفاءة في التحكم في التكاليف سببه عدم الكفاءة في المزج بين الموارد المتاحة بشكل أمثل.

ثانيا: تقدير الكفاءة التشغيلية حسب كل بنك

1- تقدير الكفاءة التشغيلية في المصارف الإسلامية حسب كل بنك

يمكن توضيح متوسط الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية محل الدراسة حسب كل بنك خلال الفترة 2000-2008 من خلال الجدول رقم (33).

جدول (33): الكفاءة التشغيلية في المصارف الإسلامية حسب كل بنك.

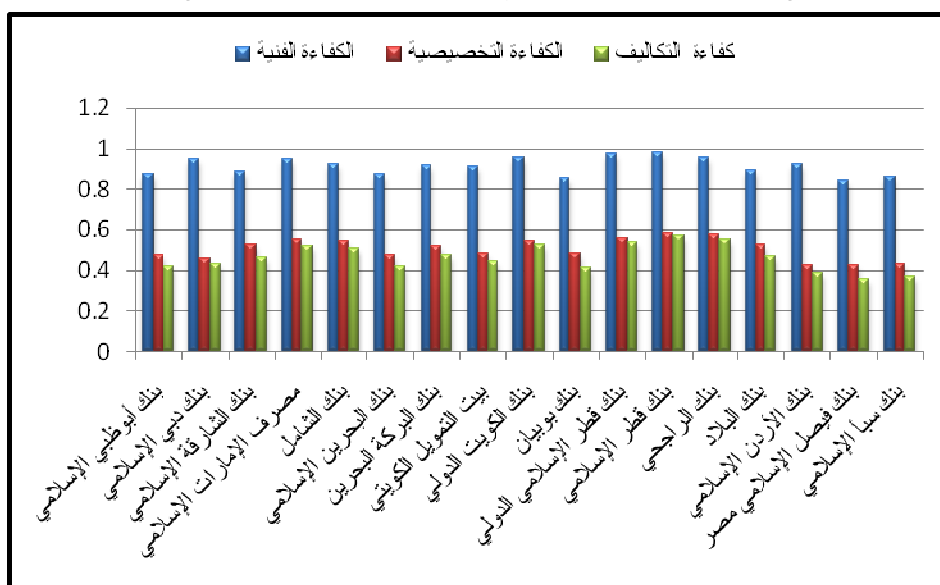
المصارف الإسلامية	الكفاءة الفنية	الكفاءة التخصيصية	كفاءة التكاليف
بنك أبوظبي الإسلامي	0,876	0,479	0,419
بنك دبي الإسلامي	0,949	0,456	0,432
بنك الشارقة الإسلامي	0,889	0,525	0,466
بنك الإمارات الإسلامي	0,947	0,549	0,519
بنك الشامل	0,926	0,548	0,507
بنك البحرين الإسلامي	0,876	0,479	0,419
بنك البركة البحرين	0,917	0,523	0,479
بيت التمويل الكويتي	0,912	0,485	0,442
بنك الكويت الدولي	0,957	0,548	0,524
بنك بوبيان	0,857	0,483	0,413
بنك قطر الإسلامي الدولي	0,973	0,558	0,542
بنك قطر الإسلامي	0,978	0,585	0,572
بنك الراجحي	0,956	0,579	0,553
بنك البلاد	0,891	0,529	0,471
بنك الأردن الإسلامي	0,921	0,424	0,390
بنك فيصل الإسلامي مصر	0,845	0,425	0,359
بنك سبأ الإسلامي	0,859	0,432	0,371
المتوسط	0,912	0,504	0,462

الجدول من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Frontier4.1)

ويمكن تمثيل ذلك من خلال الشكل رقم (42).

(1) لا بأس أن نذكر هنا أن الكفاءة التخصيصية: تقيس قدرة المؤسسة على استعمال الميزج الأمثل للمدخلات مع الأخذ بعين الاعتبار أسعار هذه المدخلات، وبالتالي تسمح بقياس القدرة على تخصيص المدخلات في النشاطات الأكثر مردودية، وأن الكفاءة الفنية (التقنية): تقيس قدرة المؤسسة على إنتاج أعظم مستوى من المخرجات من خلال استعمال مستوى معين من المدخلات أو إنتاج مستوى معين من المخرجات باستخدام أدنى مستوى من المدخلات، وبالتالي فإن الكفاءة الفنية تركز على قياس الانحراف بين مستوى الإنتاج المحقق والقدرة الحقيقية للإنتاج.

شكل (42): الكفاءة التشغيلية في المصارف الإسلامية حسب كل بنك.



الشكل من إعداد الباحث استنادا إلى البيانات الموجودة في الجدول (33)

وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

من خلال الجدول رقم (33) والتمثيل البياني رقم (42)، نجد أن الكفاءة التشغيلية تختلف من بنك إسلامي إلى آخر، ونجد أن بنك قطر الإسلامي يعتبر أكفأ المصارف الإسلامية فنيا وتخصيصيا بمعدل 97,8% و 58,5% على التوالي، وبالتالي كان أكفأ المصارف الإسلامية محل الدراسة تحكما في التكاليف خلال فترة الدراسة بنسبة 57,2%، ويعتبر بنك فيصل الإسلامي بمصر أقل المصارف كفاءة فنيا بنسبة 84,5% وتخصيصيا بمعدل 42,4%، ومن ثم أقلها كفاءة في التحكم في التكاليف بنسبة 35,9%. كما نلاحظ أيضا بشكل عام أن المصارف الإسلامية محل الدراسة أكثر كفاءة فنيا منها تخصيصيا، أي أنها تبدي كفاءة أكثر في اختيار المدخلات الأقل تكلفة من منها في المزج بين هذه المدخلات.

2- تقدير الكفاءة التشغيلية في المصارف التقليدية حسب كل بنك

يمكن توضيح متوسط الكفاءة التشغيلية للمصارف التقليدية محل الدراسة حسب كل بنك خلال الفترة 2000-2008 من خلال الجدول رقم (34).

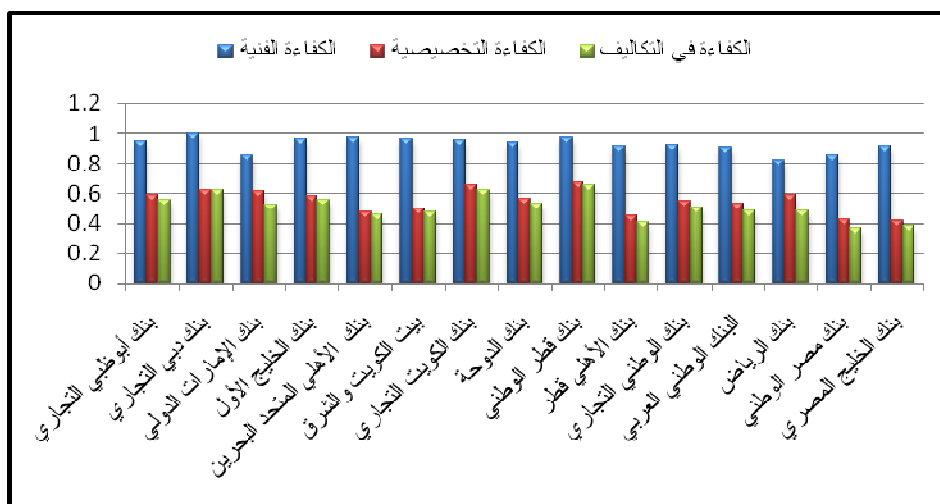
جدول (34): الكفاءة التشغيلية في المصارف التقليدية حسب كل بنك.

المصارف التقليدية	الكفاءة الفنية	الكفاءة التخصيصية	الكفاءة في التكاليف
بنك أبوظبي التجاري	0,949	0,587	0,557
بنك دبي التجاري	0,997	0,626	0,624
بنك الإمارات الدولي	0,856	0,613	0,524
بنك الخليج الأول	0,961	0,579	0,556
بنك الأهلي المتحد البحريني	0,973	0,472	0,459
بيت الكويت والشرق	0,959	0,497	0,476
بنك الكويت التجاري	0,952	0,652	0,620
بنك الدوحة	0,936	0,565	0,528
بنك قطر الوطني	0,972	0,672	0,653
بنك الأهلي قطر	0,912	0,448	0,408
بنك الوطني التجاري	0,924	0,549	0,507
البنك الوطني العربي	0,906	0,529	0,479
بنك الرياض	0,821	0,589	0,483
بنك مصر الوطني	0,857	0,428	0,366
بنك الخليج المصري	0,912	0,418	0,381
المتوسط	0,925	0,548	0,508

الجدول من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Frontier4.1)

ويمكن تمثيل ذلك من خلال الشكل رقم (43).

شكل (43): الكفاءة التشغيلية في المصارف التقليدية حسب كل بنك.



الشكل من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الموجودة في الجدول (34)

وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

من خلال الجدول رقم (34) والتمثيل البياني رقم (43)، نجد أيضاً أن الكفاءة التشغيلية تختلف من بنك تقليدي إلى آخر، ونجد أن بنك قطر الوطني يعتبر أكفأ المصارف التقليدية فنياً وتخصيصياً بمعدل 97,2% و 67,2% على التوالي، وبالتالي كان أكفأ المصارف التقليدية محل الدراسة تحكماً في التكاليف

خلال فترة الدراسة بنسبة 65,3%، ويعتبر بنك الرياض أقل المصارف كفاءة فنيا بمعدل 82,1%، ويعتبر بنك الخليج المصري أقل المصارف التقليدية كفاءة تخصيصيا بنسبة 41,8%، بينما يعتبر بنك مصر الوطني أقل المصارف التقليدية محل الدراسة كفاءة في التحكم في التكاليف بنسبة 36,6%.

كما نلاحظ أيضا بشكل عام أن المصارف التقليدية محل الدراسة خلال الفترة 2000-2008 أكثر كفاءة فنيا منها تخصيصيا، أي أنها تبدي كفاءة أكثر في اختيار المدخلات الأقل تكلفة من منها في المزج بين هذه المدخلات.

ثالثا: تقدير الكفاءة التشغيلية حسب الحجم

يمكن توضيح الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية محل الدراسة حسب الحجم خلال الفترة 2000-2008 من خلال الجدول رقم (35).

جدول (35): الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب الحجم.

نوع المصارف	إحصاء وصفي	الكفاءة الفنية	الكفاءة التخصيصية	كفاءة التكاليف
المصارف الإسلامية الكبيرة	عدد المصارف	5	5	5
	المتوسط	0,933	0,495	0,464
	أصغر قيمة	0,876	0,456	419
	أكبر قيمة	0,956	0,579	0,533
	الانحراف المعياري	0,0383	0,0479	0,0567
المصارف التقليدية الكبيرة	عدد المصارف	7	7	7
	المتوسط	0,914	0,573	0,523
	أصغر قيمة	0,821	0,472	0,459
	أكبر قيمة	0,973	0,672	0,653
	الانحراف المعياري	0,0580	0,0639	0,0657
المصارف الإسلامية الصغيرة	عدد المصارف	12	12	12
	المتوسط	0,905	0,510	0,462
	أصغر قيمة	0,845	0,424	0,359
	أكبر قيمة	0,978	0,585	0,572
	الانحراف المعياري	0,2103	0,1195	0,1147
المصارف التقليدية الصغيرة	عدد المصارف	8	8	8
	المتوسط	0,935	0,526	0,494
	أصغر قيمة	0,857	0,418	0,366
	أكبر قيمة	0,997	0,652	0,624
	الانحراف المعياري	0,2221	0,1439	0,1383

الجدول من إعداد الباحث استنادا إلى البيانات الموجودة في الجدول (33) والجدول (34)

وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

يوضح الجدول (35) مقارنة بين الكفاءة الفنية والكفاءة التخصيصية والكفاءة في التحكم في التكاليف بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية حسب الحجم، ويتضح أن المصارف التقليدية الكبيرة أكثر كفاءة من المصارف الإسلامية الكبيرة، كما يتضح أيضا أن كلا النوعين يديان كفاءة ضعيفة نوعا ما في التحكم في التكاليف وذلك بسبب عدم الكفاءة في تخصيص الموارد بشكل أمثل، حيث يظهر جليا أن الكفاءة الفنية والتي تعبر عن قدرة المصارف على استغلال المدخلات (رأس المال العيني ورأس المال النقدي والعمال) تقدر في المتوسط نحو 94,1% في المصارف الإسلامية الكبيرة ونحو 93,7% في المصارف التقليدية الكبيرة أكبر من الكفاءة التخصيصية والتي تقدر في المتوسط نحو 55,3% في المصارف الإسلامية الكبيرة ونحو 53,9% في المصارف التقليدية الكبيرة.

من خلال مقارنة بين الكفاءة الفنية والكفاءة التخصيصية والكفاءة في التحكم في التكاليف بين المصارف التقليدية الصغيرة والمصارف الإسلامية الصغيرة ويتضح أن المصارف التقليدية الصغيرة أكثر كفاءة في من المصارف الإسلامية الصغيرة، كما يتضح أيضا أن كلا النوعين يديان كفاءة ضعيفة نوعا ما في التحكم في التكاليف وذلك بسبب عدم الكفاءة في تخصيص الموارد بشكل أمثل، حيث يظهر أن الكفاءة الفنية والتي تعبر عن قدرة المصارف على استغلال المدخلات تقدر في المتوسط نحو 91,2% في المصارف التقليدية الصغيرة ونحو 89,2% في المصارف الإسلامية الصغيرة أكبر من الكفاءة التخصيصية والتي تقدر في المتوسط بـ 55,8% في المصارف التقليدية الكبيرة ونحو 47% في المصارف الإسلامية الصغيرة. ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل رقم (44).

شكل (44): الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب الحجم.



الشكل من إعداد الباحث استنادا إلى البيانات الموجودة في الجدول (35)

وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

رابعاً: تقدير الكفاءة التشغيلية حسب البلد

1- تقدير الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية حسب البلد

يمكن توضيح الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية محل الدراسة حسب البلد خلال الفترة 2000-2008 من خلال الجدول رقم (36).

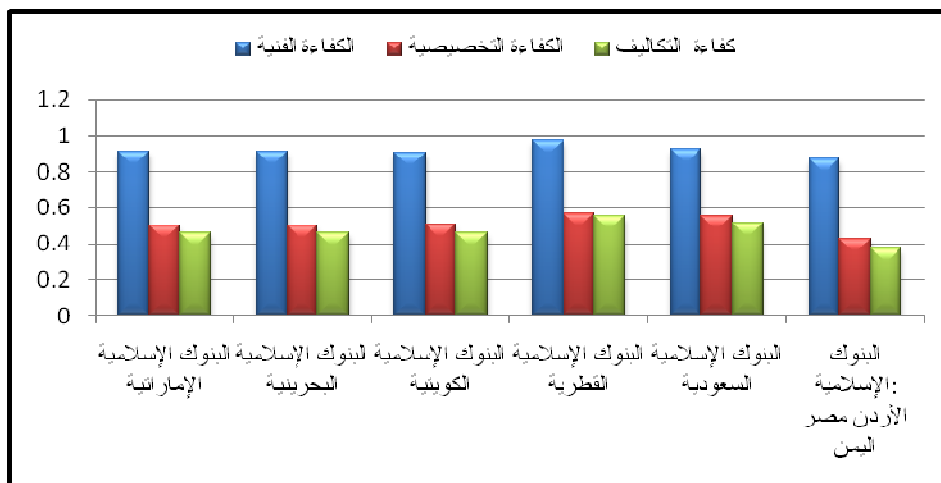
جدول (36): الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية حسب البلد.

المصارف الإسلامية	الكفاءة الفنية	الكفاءة التخصيصية	كفاءة التكاليف
المصارف الإسلامية الإماراتية	0,915	0,502	0,459
المصارف الإسلامية البحرينية	0,915	0,502	0,459
المصارف الإسلامية الكويتية	0,908	0,505	0,459
المصارف الإسلامية القطرية	0,975	0,571	0,557
المصارف الإسلامية السعودية	0,923	0,554	0,512
المصارف الإسلامية: الأردن مصر اليمن	0,875	0,427	0,373

الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الموجودة في الجدول (33) وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

يتضح من خلال الجدول رقم (36) أنه فيما يخص الكفاءة الفنية تعتبر المصارف الإسلامية القطرية أكفأ المصارف الإسلامية محل الدراسة بمعدل 97,5%، بينما تعتبر المصارف الإسلامية بالأردن ومصر واليمن مجتمعة أقلهم كفاءة بمعدل 87,7%؛ أما فيما يخص الكفاءة التخصيصية تعتبر المصارف الإسلامية القطرية أكفأ المصارف الإسلامية تخصيصاً للموارد بنسبة 57,1%، في حين تعتبر المصارف الإسلامية بالأردن ومصر واليمن مجتمعة أقلها كفاءة في تخصيص الموارد بنسبة 45,7%، وبالتالي تعتبر المصارف الإسلامية القطرية أكثر المصارف كفاءة في التحكم في التكاليف بمعدل 55,7%، في حين تعتبر المصارف الإسلامية بالأردن ومصر واليمن مجتمعة أقلها كفاءة في التحكم في التكاليف بمعدل 37,3%. ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل (45).

شكل (45): الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية حسب البلد.



الشكل من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الموجودة في الجدول (36) وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

2- تقدير الكفاءة التشغيلية للمصارف التقليدية حسب البلد

يمكن توضيح الكفاءة التشغيلية للمصارف التقليدية محل الدراسة حسب البلد خلال الفترة 2000-2008 من خلال الجدول رقم (37).

جدول(37): الكفاءة التشغيلية للمصارف التقليدية حسب البلد.

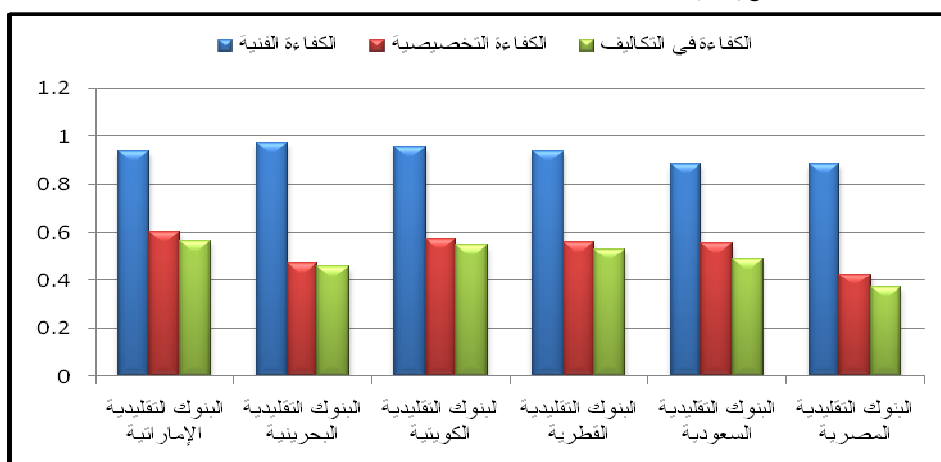
المصارف التقليدية	الكفاءة الفنية	الكفاءة التخصيصية	الكفاءة في التكاليف
المصارف التقليدية الإماراتية	0,940	0,601	0,565
المصارف التقليدية البحرينية	0,973	0,472	0,459
المصارف التقليدية الكويتية	0,955	0,574	0,548
المصارف التقليدية القطرية	0,940	0,561	0,529
المصارف التقليدية السعودية	0,884	0,555	0,489
المصارف التقليدية المصرية	0,883	0,423	0,373

الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الموجودة في الجدول(34)

وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

يتضح من خلال الجدول رقم (37) أنه فيما يخص الكفاءة الفنية تعتبر المصارف التقليدية البحرينية أكفأ المصارف التقليدية محل الدراسة بمعدل 97,3%، بينما تعتبر المصارف التقليدية المصرية أقلهم كفاءة بمعدل 88,3%؛ أما فيما يخص الكفاءة التخصيصية فتعتبر المصارف التقليدية الإماراتية أكفأ المصارف تخصيصاً للموارد بنسبة 60,1%، في حين تعتبر المصارف التقليدية المصرية أقلها كفاءة في تخصيص الموارد بنسبة 42,3%؛ وأما فيما يخص الكفاءة في التحكم في التكاليف تعتبر المصارف التقليدية الإماراتية أكثر المصارف كفاءة في التحكم في التكاليف بمعدل 56,5%، في حين تعتبر المصارف التقليدية المصرية أقلها كفاءة في التحكم في التكاليف بمعدل 37,3%. ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل رقم(46).

شكل(46): الكفاءة التشغيلية للمصارف التقليدية حسب البلد.



الشكل من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الموجودة في الجدول(37)

وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

3- مقارنة بين كفاءة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية حسب البلد

يمكن مقارنة الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية محل الدراسة حسب البلد خلال الفترة 2000-2008 من خلال الجدول رقم (38).

جدول (38): مقارنة بين الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب البلد.

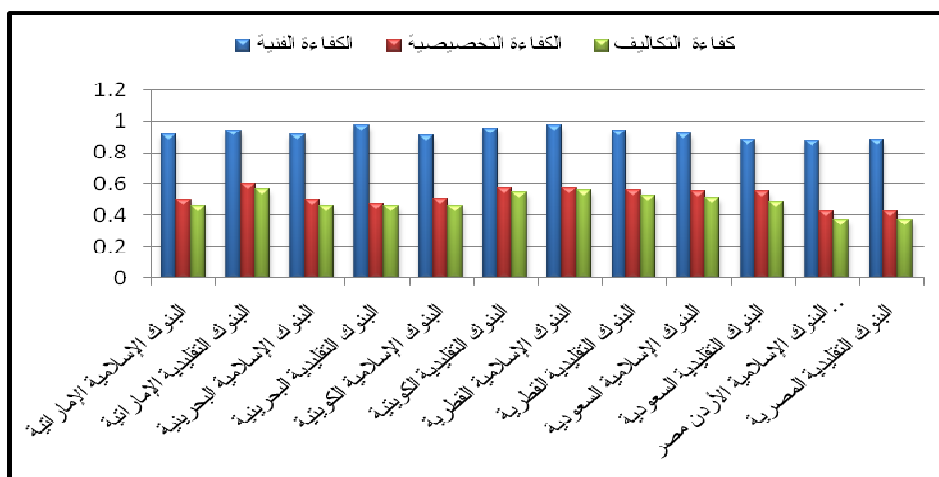
المصارف الإسلامية	الكفاءة الفنية	الكفاءة التخصيصية	كفاءة التكاليف
المصارف الإسلامية الإماراتية	0,915	0,502	0,459
المصارف التقليدية الإماراتية	0,940	0,601	0,565
المصارف الإسلامية البحرينية	0,915	0,502	0,459
المصارف التقليدية البحرينية	0,973	0,472	0,459
المصارف الإسلامية الكويتية	0,908	0,505	0,459
المصارف التقليدية الكويتية	0,955	0,574	0,548
المصارف الإسلامية القطرية	0,975	0,571	0,557
المصارف التقليدية القطرية	0,94	0,561	0,529
المصارف الإسلامية السعودية	0,923	0,554	0,512
المصارف التقليدية السعودية	0,883	0,555	0,489
المصارف الإسلامية الأردن مصر اليمن	0,875	0,427	0,373
المصارف التقليدية المصرية	0,884	0,423	0,373

الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الموجودة في الجدول (36) والجدول (37)

وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل رقم (47).

شكل (47): مقارنة بين الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب البلد



الشكل من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الموجودة في الجدول (38)

وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

ملخص الفصل الرابع

يتضمن هذا الفصل الدراسة القياسية للكفاءة التشغيلية للبنوك الإسلامية والمصارف التقليدية، وذلك من تقدير دالة التكاليف المتسامية اللوغاريتمية باستخدام طريقة التحليل العشوائي من خلال منهج الوساطة، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

- أن إمكانية إحلال الميكنة محل العمالة في المصارف التقليدية أكبر منها في المصارف الإسلامية، وهذا راجع إلى طبيعة عمل المصارف الإسلامية إذ يحتاج تنفيذ عقودها إلى عمالة لا يمكن استبدالها بالميكنة؛
- أن إمكانية الإحلال بين العمل ورأس المال النقدي وبين رأس المال العيني ورأس المال النقدي في المصارف الإسلامية أعلى منها في المصارف التقليدية؛
- أن المرونة السعرية للطلب على المدخلات في المصارف التقليدية أكبر منها في المصارف الإسلامية؛
- أن المصارف الإسلامية لديها وفورات تصل إلى حجم 17 مليار دولار أقل من وفورات المصارف التقليدية التي تصل إلى نحو 26 مليار دولار، ونجد أن أغلب المصارف الإسلامية مازالت تعمل في الجزء المتناقص من دالة التكاليف المتوسطة، حيث نجد أن هناك 14 بنك إسلامي لديه وفورات حجم موجبة بينما نجد فقط 8 بنوك تقليدية لديها وفورات حجم موجبة، الأمر الذي يدل على أن المصارف الإسلامية لازالت تعمل بإمكانياتها الدنيا مقارنة بما هو متاح على مستوى القطاع البنكي؛
- يتضح أن المصارف الإسلامية حققت كفاءة فنية تقدر في المتوسط نحو 91,3% وكفاءة تخصيصية تقدر في المتوسط نحو 50,3% وبالتالي كفاءة في التحكم في التكاليف نحو 45,9% أي أن عدم كفاءة التحكم في التكاليف تقدر نحو 54%، أي بعبارة أخرى أن المصارف الإسلامية تخسر 46% من المدخلات للوصول إلى نفس الحجم من المخرجات، وتوضح عدم الكفاءة في التكاليف التي تتراوح بين 50% و58% خلال فترة الدراسة أكبر من متوسط عدم الكفاءة في التكاليف العالمية التي قدرت بنحو 14% (Berger, Humphrey, 1997)، وبالتالي يمكن القول أن استخدام المدخلات للحصول على قيمة معينة من المخرجات في المصارف الإسلامية محل الدراسة لازال بعيدا عن حدود الكفاءة؛
- يتضح أن المصارف التقليدية حققت كفاءة فنية تقدر في المتوسط نحو 92,6% وكفاءة تخصيصية تقدر في المتوسط نحو 54,8% وبالتالي كفاءة في التحكم في التكاليف نحو 50,6% أي أن عدم كفاءة التحكم في التكاليف تقدر نحو 49,4%، أي بعبارة أخرى أن المصارف التقليدية تخسر

49,4% من المدخلات للوصول إلى نفس الحجم من المخرجات، وتوضح عدم الكفاءة في التكاليف التي تتراوح بين 42% و55% خلال فترة الدراسة أقل من متوسط عدم الكفاءة في المصارف الإسلامية محل الدراسة 54%، وأكبر من متوسط عدم الكفاءة في التحكم في التكاليف العالمية التي قدرت بنحو 14%، وبالتالي يمكن القول أن استخدام المدخلات للحصول على قيمة معينة من المخرجات في المصارف التقليدية محل الدراسة هو أيضا لازل بعيدا عن حدود الكفاءة؛

- أن المصارف التقليدية أكثر كفاءة من المصارف الإسلامية سواء في استغلال الموارد المتاحة أو في المزج بين هذه الموارد بشكل أمثل ومن ثم في التحكم في التكاليف. ويمكن إرجاع سبب نقص الكفاءة في التحكم في التكاليف في المصارف الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية إلى مجموعة من الأسباب، يتمثل السبب الأول في ارتفاع مصاريف الموظفين لديها من خلال وضع أجور مرتفعة لجلب إطارات مؤهلة ، بالإضافة إلى قيام المصارف الإسلامية بدورات تكوينية وتدريبية لموظفيها لتأهيلهم على العمل البنكي الإسلامي، حيث تشكل الموارد البشرية في المصارف الإسلامية مشكلة حقيقية، أما السبب الثاني فيتمثل في وجود هيئة رقابة شرعية تتحصل على أجور عالية تزيد من تكاليف المصارف الإسلامية ومن ثم تضعف من كفاءتها في التحكم في التكاليف، أما السبب الثالث فيمكن في أن المصارف الإسلامية تعمل في الحجم الصغير مقارنة بالمصارف التقليدية، وهذا ما وجدناه عند حساب وفورات الحجم، حيث أن المصارف الإسلامية لديها وفورات حجم كبيرة، وبالتالي تكون هناك عدم كفاءة في التحكم في التكاليف لأنها لم تستفيد من وفورات الحجم الموجودة لديها خلال فترة الدراسة؛

- أن المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية أكثر كفاءة في استغلال الموارد المتاحة للوصول إلى المخرجات من استعمال المزيج الأمثل لهذه الموارد، كما أن كلا النوعين من المصارف أقل كفاءة في التحكم في التكاليف سببه عدم الكفاءة في المزج بين الموارد المتاحة بشكل أمثل؛

- أن بنك قطر الإسلامي يعتبر أكفأ المصارف الإسلامية فنياً وتخصيصياً بمعدل 97,8% و58,5% على التوالي، وبالتالي كان أكفأ المصارف الإسلامية محل الدراسة تحكما في التكاليف خلال فترة الدراسة بنسبة 57,2%؛

- أن بنك قطر الوطني يعتبر أكفأ المصارف التقليدية فنياً وتخصيصياً بمعدل 97,2% و67,2% على التوالي، وبالتالي كان أكفأ المصارف التقليدية محل الدراسة تحكما في التكاليف خلال فترة الدراسة بنسبة 65,3%؛

- أن المصارف التقليدية بنوعيتها الكبيرة والصغيرة أكثر كفاءة من المصارف الإسلامية بنوعيتها الكبيرة والصغيرة؛
 - تعتبر المصارف الإسلامية القطرية أكفأ المصارف الإسلامية تخصيصاً للموارد بنسبة 57,1%، وأكفأها فنياً بنسبة 97,5%، وبالتالي كانت أكبر المصارف كفاءةً في التحكم في التكاليف بمعدل 55,7%؛
 - تعتبر المصارف التقليدية الإماراتية أكفأ المصارف التقليدية تخصيصاً للموارد، وأكفأها فنياً وبالتالي كانت أكبر المصارف كفاءةً في التحكم في التكاليف بمعدل 56,5%.
- وسنقوم من خلال الفصل الخامس بتقييم الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية محل الدراسة باستخدام طريقة النسب المالية.

الفصل الخامس

دراسة مالية للكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية

والمصارف التقليدية

تمهيد

لقد قمنا في الفصل الرابع من هذا الجزء بتقييم الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية ومقارنتها مع المصارف التقليدية باستخدام الطريقة القياسية، وسنحاول من خلال هذا الفصل استخدام طريقة النسب المالية التي تعتبر أكثر استخداما في تقييم كفاءة الأداء، وذلك بهدف مقارنة النتائج المتحصل عليها في الطريقة القياسية، ومن ثم التحقق النتائج المتوصل إليها، ويمكن التطرق إلى هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

- المبحث الأول: النسب والمؤشرات المالية المستخدمة في الدراسة؛
- المبحث الثاني: نتائج الدراسة المالية.

المبحث الأول

النسب والمؤشرات المالية المستخدمة في الدراسة

تميزت الدراسات التي تطرقت إلى كفاءة الأداء المالي للمصارف الإسلامية بكثرتها، ويمكن تقسيم الدراسات التي اهتمت بتقييم كفاءة الأداء المالي للمصارف الإسلامية إلى نوعين من الدراسات: دراسات تضمنت تقييم كفاءة الأداء المالي للمصارف الإسلامية ومقارنتها فيما بينها، ودراسات تضمنت تقييم كفاءة الأداء المالي للمصارف الإسلامية ومقارنتها بنظيرتها التقليدية. وسنتناول بالدراسة هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

- النسب المالية المستخدمة في الدراسة؛
- المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية.

المطلب الأول: النسب المالية المستخدمة في الدراسة

سنقوم من خلال هذا المطلب بتقييم الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية على مستوى التحكم في التكاليف وعلى مستوى توليد الأرباح.

أولاً: نسب تقييم كفاءة التكاليف (Cost Efficiency)

تستعمل العديد من النسب المالية لتقييم كفاءة تكاليف المؤسسات المالية، ولكن سنحاول من خلال هذه الدراسة التركيز على أهم النسب والمتمثلة في نسبة هامش الربح (PM) ونسبة التكاليف إلى الإيرادات (CTI).

ثانياً: نسب تقييم كفاءة الأرباح (Profit Efficiency)

لتقييم كفاءة الأرباح نستخدم نموذج ديون (Dupont system)، والذي يركز في تحليله على حساب كل من العائد على الأموال الخاصة وتحليله (ROE) إلى العائد على الأصول (ROA) ومنفعة الأصول (AU) لتقييم كفاءة الأرباح والرافعة المالية أو ما يسمى بمضاعف حقوق الملكية (EM) لتقييم مدى اعتماد المصرف على أموال الغير ومن ثم تفسير درجة المخاطرة. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (39).

جدول(39): النسب المالية المستخدمة في تقييم الكفاءة التشغيلية.

الرمز	كيفية الحساب	النسبة	الكفاءة
$ROE=R/E$	النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة	معدل العائد على الأموال الخاصة	كفاءة الأرباح
$ROA=R/A$	النتيجة الصافية/مجموع الأصول	معدل العائد على مجموع الأصول	
$AU=I/A$	الإيرادات/مجموع الأصول	منفعة الأصول	
$EM=E/A$	الأموال الخاصة/ مجموع الأصول	مضاعف حقوق الملكية	
$PM=R/I$	النتيجة الصافية/الإيرادات	هامش الربح	كفاءة التكاليف
$CTI=C/I$	التكاليف/الإيرادات	التكاليف إلى الإيرادات	

الجدول من إعداد الباحث

حيث:

R: النتيجة الصافية.

E : حقوق الملكية (الأموال الخاصة).

A : مجموع الأصول.

C : التكاليف.

I : الإيرادات قبل المؤونات.

المطلب الثاني: المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية

أولاً: المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية حسب السنة

يمكن تلخيص المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية حسب كل سنة في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية من خلال الجدول رقم(40).

جدول (40): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية حسب السنة.

الوحدة: ألف دولار أمريكي

C	I	A	E	RN	IB
16.225,50	41.506,50	851.733 ,00	212.793 ,50	13.348, 00	2000
75.225,40	239.005,20	3.881.556,20	581.468,20	91.919,60	2001
66.329,67	221.895,33	4.171.869,33	501.431,33	76.647,78	2002
61.951,50	210.588,83	3.803.565,67	453.860,83	83.669,83	2003
81.897,92	283.328,00	4.678.960,31	514.440,31	108.720,62	2004
100.404,79	416.628,14	5.822.436,07	797.936,21	201.592,57	2005
139.054,00	569.882,93	7.288.187,67	1.105.106,20	257.662,07	2006
166.108,47	623.790,59	8.695.189,59	1.325.746,06	265.558,59	2007
202.713,12	686.357,76	10.490.750,59	1.435.291,88	243.872,29	2008
C	I	A	E	RN	CB
89.676,88	212.127,25	5.452.038,50	759.221,50	101.430,75	2000
64.237,91	162.662,36	4.433.026,00	626.571,09	80.273,00	2001
106.843,53	266.098,67	6.974.952,87	839.470,67	134.126,27	2002
118.826,13	312.288,67	7.733.833,60	924.732,67	160.310,40	2003
123.331,73	356.947,73	8.920.332,47	1.090.246,87	205.359,60	2004
152.278,20	517.315,73	11.000.664,67	1.607.045,07	338.182,20	2005
187.711,20	642.605,73	14.143.716,00	1.863.953,93	419.129,73	2006
234.756,53	743.594,53	19.365.789,47	2.303.621,07	460.335,00	2007
323.105,33	814.003,67	24.046.640,60	2.772.513,53	411.756,27	2008

الجدول من إعداد الباحث استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة

وباستخدام برنامج (Excel)

1- الربح الصافي

يتضح من خلال الجدول رقم (40) أن:

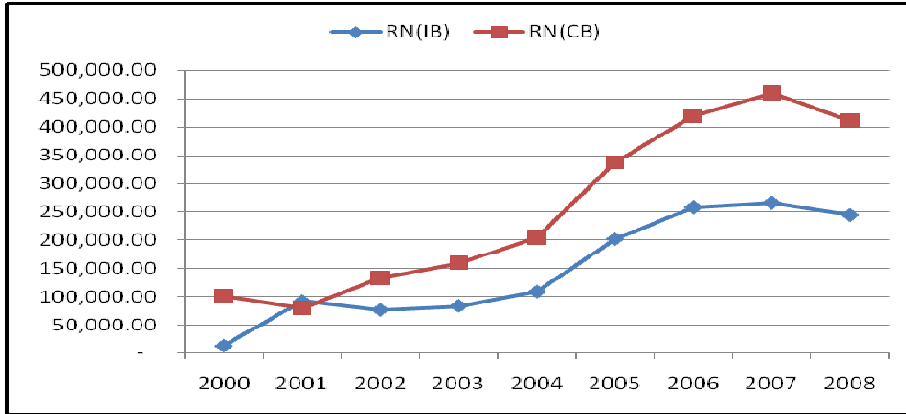
- متوسط الربح الصافي ارتفع في المصارف الإسلامية محل الدراسة من 13.348 ألف دولار أمريكي سنة 2000 إلى 243.872 ألف دولار أمريكي سنة 2008، أي بزيادة قدرها 230.524 ألف دولار أمريكي، بينما ارتفع في المصارف التقليدية محل الدراسة من 101.430 ألف دولار أمريكي سنة 2000 إلى 411.756 ألف دولار أمريكي سنة 2008، أي بزيادة قدرها 310.326 ألف دولار أمريكي؛

- المصارف التقليدية حققت متوسط ربح صافي أكبر من مثيلتها الإسلامية في مختلف سنوات الدراسة إلا في سنة 2001 أين حققت المصارف الإسلامية ربح صافي نحو 91.919 ألف دولار أمريكي أكبر مما حققته المصارف التقليدية نحو 80.273 ألف دولار أمريكي.

ويمكن تمثيل تطور متوسط الربح الصافي في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية محل الدراسة

خلال الفترة 2000-2008 من خلال الشكل رقم (48).

شكل(48): متوسط الربح الصافي في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب السنة.



الشكل من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم (40)

وباستخدام برنامج (Excel)

2- الأموال الخاصة

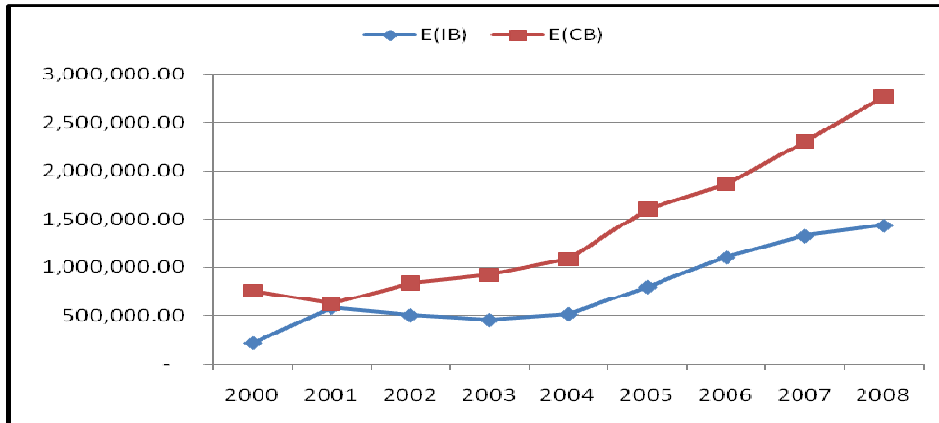
يتضح من خلال الجدول رقم (40) أن:

- متوسط الأموال الخاصة ارتفع في المصارف الإسلامية محل الدراسة من 212.793 ألف دولار أمريكي سنة 2000 إلى 1.435.291 ألف دولار أمريكي سنة 2008، أي بزيادة قدرها 1.222.498 ألف دولار أمريكي، بينما ارتفع في المصارف التقليدية محل الدراسة من 759.221 ألف دولار أمريكي سنة 2000 إلى 2.772.513 ألف دولار أمريكي سنة 2008، أي بزيادة قدرها 2.013.292 ألف دولار أمريكي؛

- متوسط أموال خاصة في المصارف التقليدية أكبر من المصارف الإسلامية في مختلف سنوات الدراسة.

ويمكن تمثيل تطور متوسط الأموال الخاصة في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية محل الدراسة خلال الفترة 2000-2008 من خلال الشكل رقم (49).

شكل(49): متوسط الأموال الخاصة في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب السنة



الشكل من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم(40)

وباستخدام برنامج (Excel)

3- مجموع الأصول

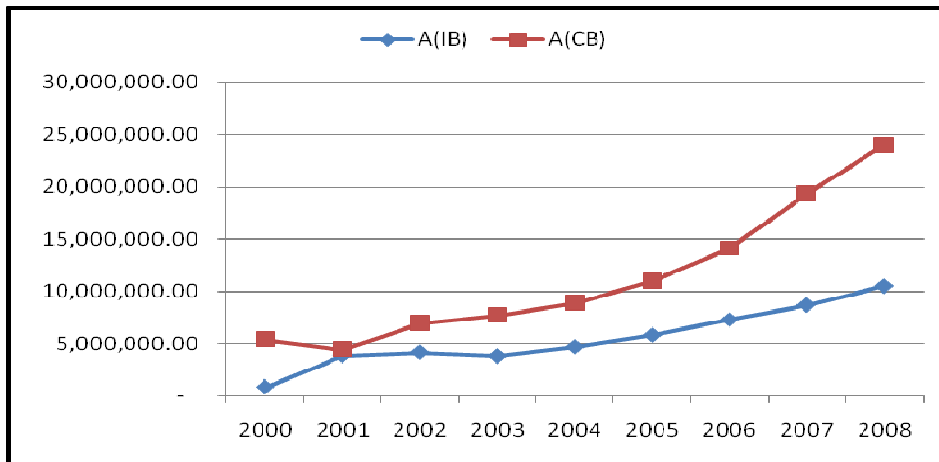
يتضح من خلال الجدول رقم (40) أن:

- متوسط مجموع الأصول ارتفع في المصارف الإسلامية محل الدراسة من 851.733 ألف دولار أمريكي سنة 2000 إلى 10.490.750 ألف دولار أمريكي سنة 2008، أي بزيادة قدرها 9.639.017 ألف دولار أمريكي، بينما ارتفع في المصارف التقليدية محل الدراسة من 5.452.038 ألف دولار أمريكي سنة 2000 إلى 24.046.640 ألف دولار أمريكي سنة 2008، أي بزيادة قدرها 18.594.602 ألف دولار أمريكي؛

- متوسط مجموع الأصول في المصارف التقليدية أكبر من المصارف الإسلامية في مختلف سنوات الدراسة.

ويمكن تمثيل تطور متوسط مجموع الأصول في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية محل الدراسة خلال الفترة 2000-2008 من خلال الشكل رقم (50).

شكل(50): متوسط مجموع الأصول في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب السنة



الشكل من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم(40)

وباستخدام برنامج (Excel)

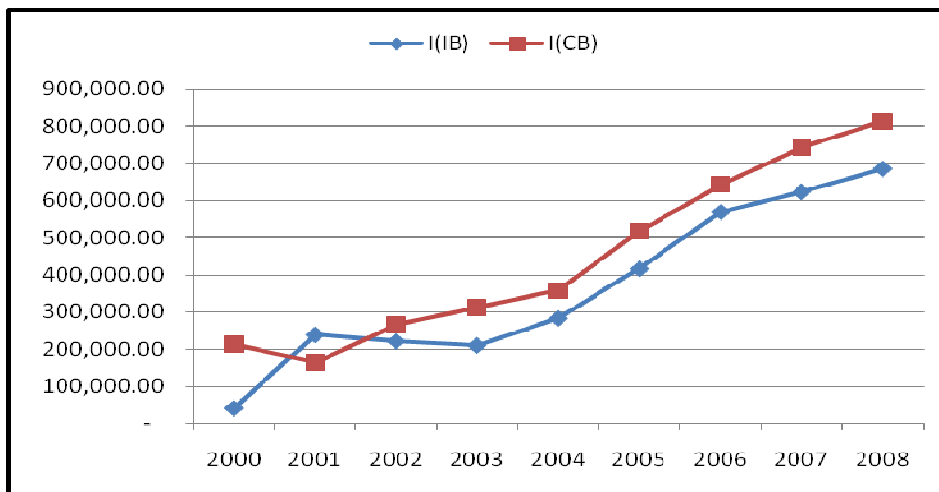
4- الإيرادات

يتضح من خلال الجدول رقم (40) أن:

- متوسط الإيرادات ارتفع في المصارف الإسلامية محل الدراسة من 41.506 ألف دولار أمريكي سنة 2000 إلى 686.357 دولار أمريكي سنة 2008، أي بزيادة قدرها 641.851 ألف دولار أمريكي، بينما ارتفع في المصارف التقليدية محل الدراسة من 212.127 ألف دولار أمريكي سنة 2000 إلى 814.003 ألف دولار أمريكي سنة 2008، أي بزيادة قدرها 601.876 ألف دولار أمريكي.

- المصارف التقليدية حققت متوسط إيرادات أكبر من مثيلتها الإسلامية في مختلف سنوات الدراسة إلا في سنة 2001 أين حققت المصارف الإسلامية متوسط إيراد نحو 239.005 ألف دولار أمريكي أكبر مما حققته المصارف التقليدية نحو 162.662 ألف دولار أمريكي.
- ويمكن تمثيل تطور متوسط الإيرادات في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية محل الدراسة خلال الفترة 2000-2008 من خلال الشكل رقم (51).

شكل(51): متوسط الإيرادات في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب السنة



الشكل من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم(40)

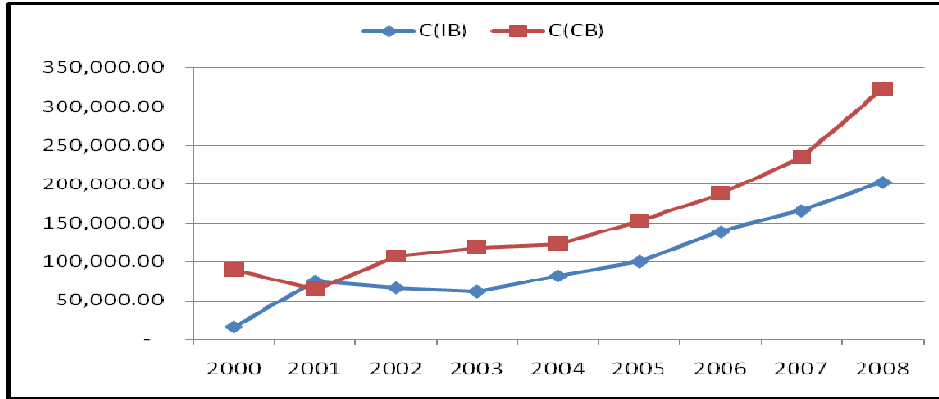
وباستخدام برنامج (Excel)

5- التكاليف

يتضح من خلال الجدول رقم (40) أن:

- متوسط التكاليف ارتفع في المصارف الإسلامية محل الدراسة من 16.225 ألف دولار أمريكي سنة 2000 إلى 202.713 ألف دولار أمريكي سنة 2008، أي بزيادة قدرها 186.488 ألف دولار أمريكي، بينما ارتفع في المصارف التقليدية محل الدراسة من 89.676 ألف دولار أمريكي سنة 2000 إلى 323.105 ألف دولار أمريكي سنة 2008، أي بزيادة قدرها 233.429 ألف دولار أمريكي.
- المصارف التقليدية تحملت متوسط تكاليف أكبر من مثيلتها الإسلامية في مختلف سنوات الدراسة إلا في سنة 2001 أين تحملت المصارف الإسلامية متوسط تكاليف نحو 75.225 ألف دولار أمريكي أكبر مما تحملته المصارف التقليدية نحو 64.237 ألف دولار أمريكي.
- ويمكن تمثيل تطور متوسط التكاليف في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية محل الدراسة خلال الفترة 2000-2008 من خلال الشكل رقم (52).

شكل(52): متوسط التكاليف في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب السنة



الشكل من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم(40)

وباستخدام برنامج (Excel)

ثانيا: المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية حسب كل بنك

1-مجموعة المصارف الإسلامية

يمكن تلخيص المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية حسب كل بنك في المصارف الإسلامية من خلال

الجدول رقم(41).

جدول(41):المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية في المصارف الإسلامية حسب كل مصرف.

الوحدة: ألف دولار أمريكي

C	I	A	E	RN	البنك
78.655,11	340.376,56	5.866.235,89	681.005,33	89.986,11	ABD
217.379,29	834.472,71	13.605.566,14	1.472.249,86	275.757,00	DIB
45.265,33	151.920,83	2.865.175,67	289.159,17	40.834,00	EMA
37.572,43	111.638,00	1.860.209,29	492.005,00	43.122,29	SHR
462.143,00	1.856.348,13	24.779.184,38	3.928.001,88	1.127.870,75	RJH
61.694,50	59.813,00	3.398.019,75	815.982,25	31.555,00	BIL
19.764,11	58.501,33	994.364,22	209.272,11	24.353,78	BHR
33.250,50	72.413,63	1.651.010,38	322.628,38	35.058,00	SHB
211.813,80	437.409,20	8.002.777,40	848.281,80	80.027,20	BBG
439.372,57	1.585.292,14	19.823.574,43	2.480.958,57	453.199,14	KFH
55.743,50	345.067,83	4.238.949,00	921.284,50	222.225,33	QTR
24.879,00	154.363,43	1.939.764,29	331.100,71	85.462,43	QRI
39.485,25	186.469,50	3.038.222,50	121.709,00	14.574,88	FIB
31.625,50	99.579,17	1.958.222,33	139.816,83	21.907,00	JOR
49.165,67	161.481,33	2.504.210,67	466.419,67	36.643,67	BOB
56.413,00	138.660,50	3.691.350,50	586.634,50	68.683,50	KIB
6.939,00	29.701,00	576.663,50	30.185,00	2.878,00	SIB

الجدول من إعداد الباحث استنادا إلى التقارير السنوية للمصارف الإسلامية محل الدراسة

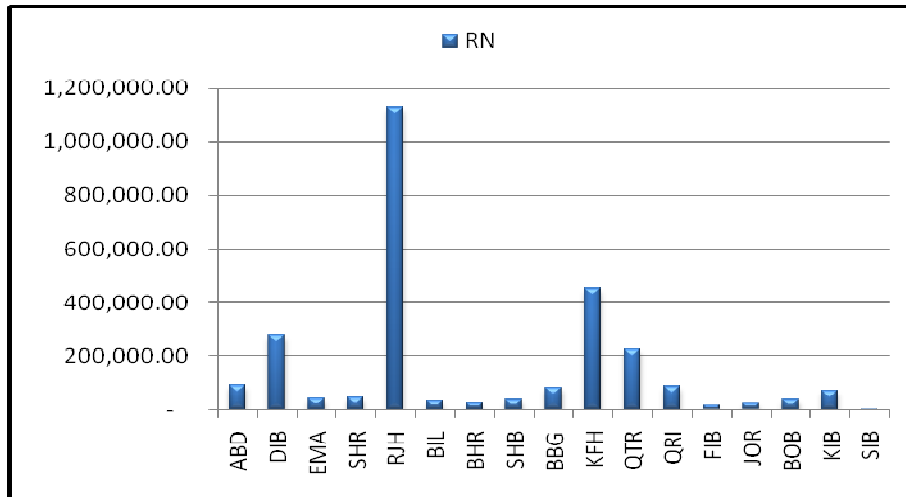
وباستخدام برنامج (Excel)

1-1- الربح الصافي

يتضح من خلال الجدول رقم (41) أن:

- مصرف الراجحي بالسعودية حقق أكبر متوسط ربح صافي خلال فترة الدراسة بمقدار 1.127.870 ألف دولار أمريكي، ثم يليه بيت التمويل الكويتي نحو 453.199 ألف دولار أمريكي، ثم بنك دبي الإسلامي نحو 275.757 ألف دولار أمريكي، ثم بنك قطر الإسلامي نحو 222.225 ألف دولار أمريكي، ثم بنك أبوظبي الإسلامي نحو 89.986 ألف دولار أمريكي بينما حقق مصرف سبأ الإسلامي باليمن أصغر متوسط ربح صافي خلال فترة الدراسة نحو 2.878 ألف دولار أمريكي.
- ويمكن تمثيل متوسط التكاليف في المصارف الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2000-2008 حسب كل بنك من خلال الشكل رقم (53).

شكل (53): متوسط الربح الصافي في المصارف الإسلامية حسب كل مصرف.



الشكل من إعداد الباحث استناداً إلى الجدول رقم (41) وباستخدام برنامج (Excel)

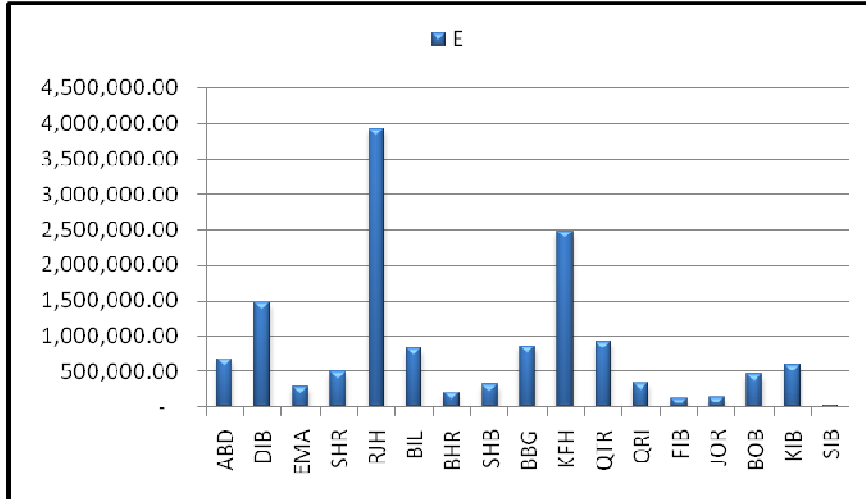
2-1- الأموال الخاصة

يتضح من خلال الجدول رقم (41) أن:

- مصرف الراجحي بالسعودية يملك أكبر متوسط أموال خاصة خلال فترة الدراسة بمقدار 3.928.001 ألف دولار أمريكي، ثم يليه بيت التمويل الكويتي نحو 2.480.958 ألف دولار أمريكي، ثم بنك دبي الإسلامي نحو 1.472.249 ألف دولار أمريكي، ثم بنك قطر الإسلامي نحو 921.284 ألف دولار أمريكي، ثم بنك البركة البحريني نحو 848.281 ألف دولار أمريكي، بينما يملك مصرف سبأ الإسلامي باليمن أصغر متوسط أموال خاصة خلال فترة الدراسة نحو 30.185 ألف دولار أمريكي.

ويمكن تمثيل متوسط الأموال الخاصة في المصارف الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2000-2008 حسب كل مصرف من خلال الشكل رقم (54).

شكل(54): متوسط الأموال الخاصة في المصارف الإسلامية حسب كل مصرف.



الشكل من إعداد الباحث استناداً إلى الجدول رقم(41) وباستخدام برنامج (Excel)

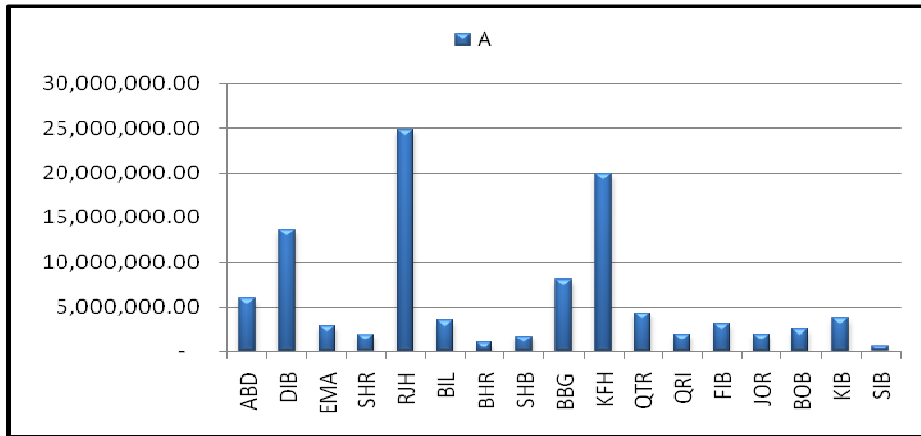
3-1- مجموع الأصول

يتضح من خلال الجدول رقم (41) أن:

- مصرف الراجحي بالسعودية يملك أكبر متوسط مجموع أصول خلال فترة الدراسة بمقدار 24.779.184 ألف دولار أمريكي، ثم يليه بيت التمويل الكويتي نحو 19.823.574 ألف دولار أمريكي، ثم بنك دبي الإسلامي نحو 13.605.566 ألف دولار أمريكي، ثم بنك البركة البحريني نحو 8.002.777 ألف دولار أمريكي، ثم بنك أبوظبي الإسلامي نحو 5.866.235 ألف دولار أمريكي، بينما يملك مصرف سبأ الإسلامي باليمن أصغر متوسط مجموع أصول خلال فترة الدراسة نحو 576.663 ألف دولار أمريكي.

ويمكن تمثيل مجموع الأصول في المصارف الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2000-2008 حسب كل مصرف من خلال الشكل رقم (55).

شكل(55): متوسط مجموع الأصول في المصارف الإسلامية حسب كل مصرف.



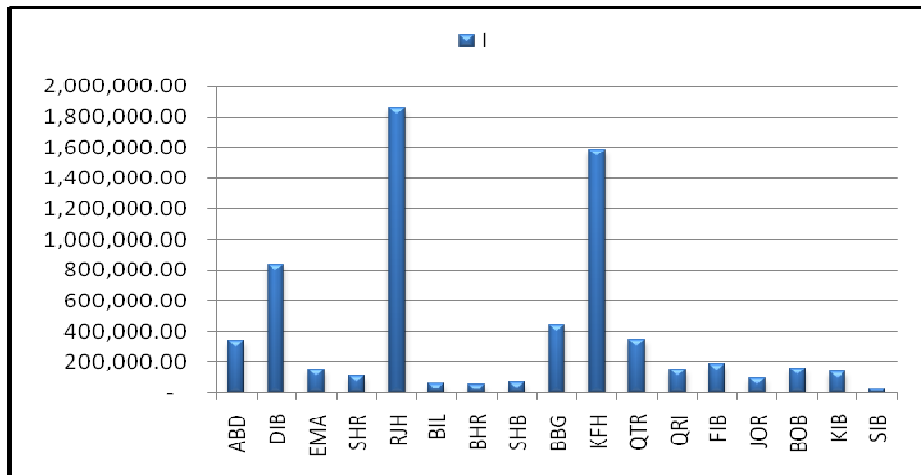
الشكل من إعداد الباحث استناداً إلى الجدول رقم(41) وباستخدام برنامج (Excel)

4-1- الإيرادات

يتضح من خلال الجدول رقم (41) أن:

- مصرف الراجحي بالسعودية حقق أكبر متوسط إيراد خلال فترة الدراسة بمقدار 1.856.348 ألف دولار أمريكي، ثم يليه بيت التمويل الكويتي نحو 1.585.292 ألف دولار أمريكي، ثم بنك دبي الإسلامي نحو 834.472 ألف دولار أمريكي، ثم بنك البركة البحريني نحو 437.409 ألف دولار أمريكي، ثم بنك قطر الإسلامي نحو 345.067 ألف دولار أمريكي، بينما حقق مصرف سبأ الإسلامي باليمن أصغر متوسط إيراد خلال فترة الدراسة نحو 29.701 ألف دولار أمريكي. ويمكن تمثيل متوسط الإيرادات في المصارف الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2000-2008 حسب كل مصرف من خلال الشكل رقم (56).

شكل(56): متوسط الإيرادات في المصارف الإسلامية حسب كل مصرف.



الشكل من إعداد الباحث استناداً إلى الجدول رقم(41)

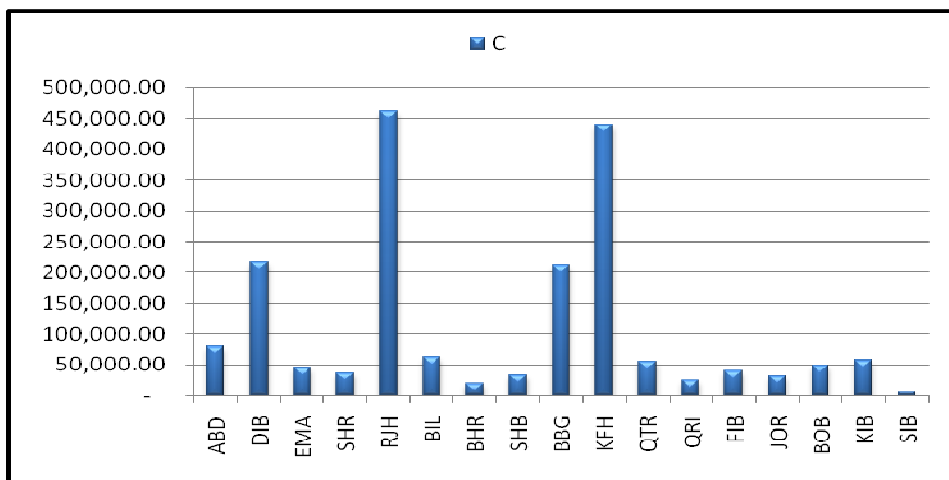
وباستخدام برنامج (Excel)

5-1- التكاليف

يتضح من خلال الجدول رقم (41) أن:

- مصرف الراجحي بالسعودية تحمل أكبر متوسط تكاليف خلال فترة الدراسة بمقدار 46.2143 ألف دولار أمريكي، ثم يليه بيت التمويل الكويتي نحو 439.372 ألف دولار أمريكي، ثم بنك دبي الإسلامي نحو 217.379 ألف دولار أمريكي، ثم بنك البركة البحريني نحو 211.813 ألف دولار أمريكي، ثم بنك أبوظبي الإسلامي نحو 78.655 ألف دولار أمريكي، بينما تحمل مصرف سبأ الإسلامي باليمن أصغر متوسط تكاليف خلال فترة الدراسة نحو 6.939 ألف دولار أمريكي. ويمكن تمثيل متوسط التكاليف في المصارف الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2000-2008 حسب كل مصرف من خلال الشكل رقم (57).

شكل (57): متوسط التكاليف في المصارف الإسلامية حسب كل مصرف.



الشكل من إعداد الباحث استناداً إلى الجدول رقم (41)

وباستخدام برنامج (Excel)

2- مجموعة المصارف التقليدية

يمكن تلخيص المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية حسب كل بنك في المصارف التقليدية من خلال الجدول رقم (42).

جدول (42): المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية في المصارف التقليدية حسب كل مصرف.

الوحدة: ألف دولار أمريكي

C	I	A	E	RN	البنك
150.353,11	509.872,11	16.312.345,67	2.059.878,22	309.766,89	ADC
67.814,25	204.850,00	4.581.647,75	771.546,75	133.943,63	CDB
213.821,33	525.665,22	13.968.563,56	1.627.739,44	293.889,89	EIB
97.522,88	414.067,13	9.638.571,38	1.598.059,13	276.104,25	FGB
71.426,22	206.804,22	5.682.489,44	675.665,89	103.548,22	KMB
81.115,11	371.208,44	8.862.090,89	1.196.210,33	241.523,89	CKB
143.964,67	337.411,44	12.049.867,56	1.216.309,44	140.690,89	AUB
76.480,43	254.793,29	5.234.106,86	674.284,14	160.643,43	DOB

161.407,13	595.922,50	17.911.479,63	2.386.464,50	420.870,88	QNB
22.692,00	61.608,56	1.917.228,33	221.611,33	36.073,00	AHB
709.252,71	1.920.093,43	41.387.473,14	5.116.033,29	1.076.869,86	NCB
288.592,38	754.392,38	18.585.017,38	1.819.213,63	409.406,88	ANB
400.430,44	1.014.385,89	23.710.274,67	3.180.198,78	562.132,33	RYB
22.678,00	65.973,22	1.530.798,89	134.955,33	17.596,56	ENB
10.612,57	28.797,29	670.019,86	88.219,43	8.681,71	EGB

الجدول من إعداد الباحث استنادا إلى التقارير السنوية للمصارف التقليدية محل الدراسة

وباستخدام برنامج (Excel)

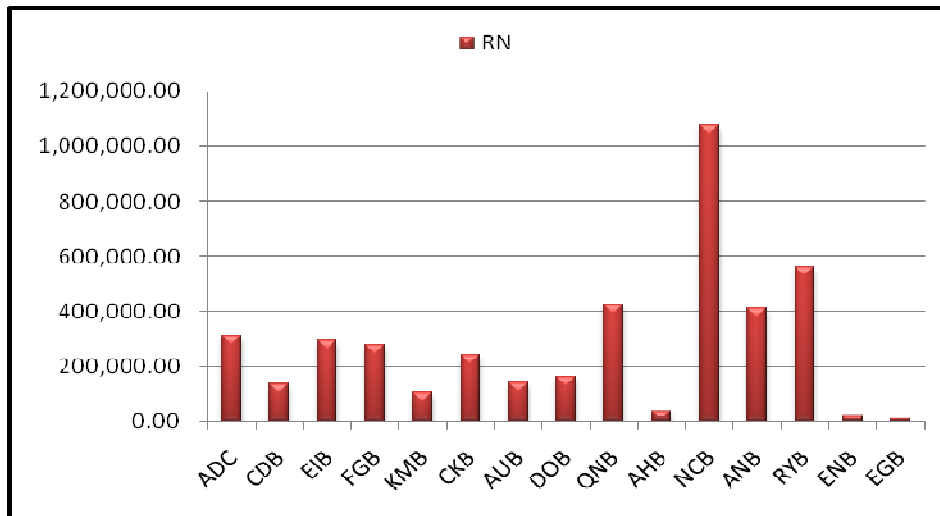
2-1- الربح الصافي

يتضح من خلال الجدول رقم (42) أن:

- البنك الوطني التجاري (الأهلي) بالسعودية حقق أكبر متوسط ربح صافي خلال فترة الدراسة بمقدار 1.076.869 ألف دولار أمريكي، ثم يليه بنك الرياض نحو 562.132 ألف دولار أمريكي، ثم بنك قطر الوطني نحو 420.870 ألف دولار أمريكي، ثم البنك الوطني العربي بالسعودية نحو 409.406 ألف دولار أمريكي، ثم بنك أبوظبي التجاري نحو 309.766 ألف دولار أمريكي، بينما حقق مصرف الخليج المصري بمصر أصغر متوسط ربح صافي خلال فترة الدراسة نحو 8.681 ألف دولار أمريكي.

ويمكن تمثيل متوسط الربح الصافي في المصارف التقليدية محل الدراسة خلال الفترة 2000-2008 حسب كل مصرف من خلال الشكل رقم (58).

شكل (58): متوسط الربح الصافي في المصارف التقليدية حسب كل مصرف.



الشكل من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم (42) وباستخدام برنامج (Excel)

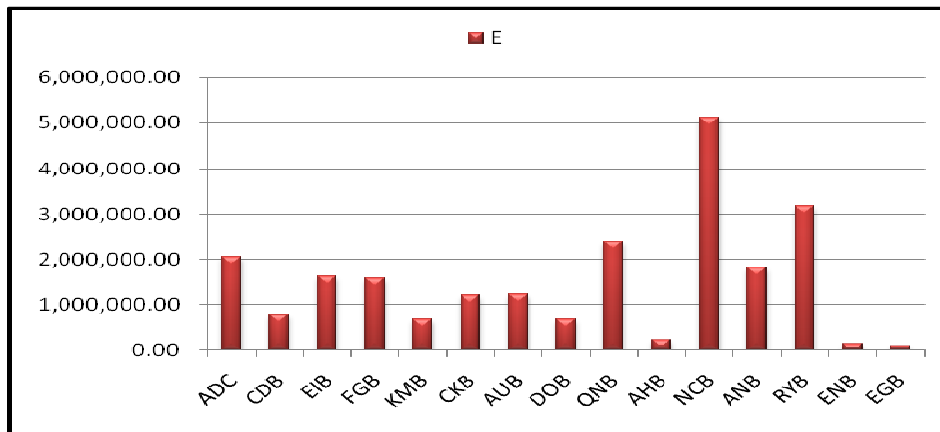
2-2- الأموال الخاصة

يتضح من خلال الجدول رقم (42) أن:

- البنك الوطني التجاري (الأهلي) بالسعودية يملك أكبر متوسط أموال خاصة خلال فترة الدراسة بمقدار 5.116.033 ألف دولار أمريكي، ثم يليه بنك الرياض نحو 3.180.198 ألف دولار أمريكي، ثم بنك قطر الوطني نحو 2.386.464 ألف دولار أمريكي، ثم بنك أبوظبي التجاري نحو 2.059.878 ألف دولار أمريكي، ثم البنك الوطني العربي بالسعودية نحو 1.819.213 ألف دولار أمريكي، بينما يملك مصرف الخليج المصري بمصر أصغر متوسط أموال خاصة خلال فترة الدراسة نحو 88.219 ألف دولار أمريكي.

ويمكن تمثيل متوسط الأموال الخاصة في المصارف التقليدية محل الدراسة خلال الفترة 2000-2008 حسب كل مصرف من خلال الشكل رقم (59).

شكل (59): متوسط الأموال الخاصة في المصارف التقليدية حسب كل مصرف.



الشكل من إعداد الباحث استناداً إلى الجدول رقم (42) وباستخدام برنامج (Excel)

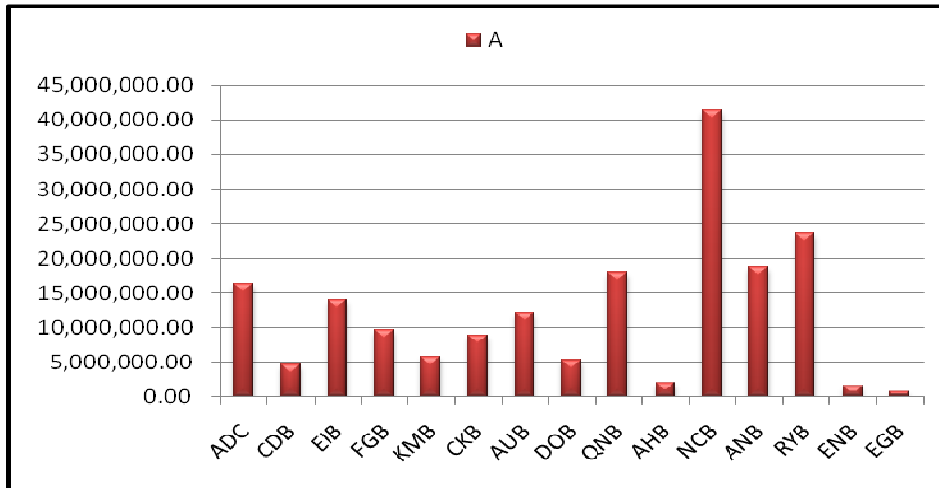
2-3- مجموع الأصول

يتضح من خلال الجدول رقم (42) أن:

- البنك الوطني التجاري (الأهلي) بالسعودية يملك أكبر متوسط مجموع أصول خلال فترة الدراسة بمقدار 41.378.473 ألف دولار أمريكي، ثم يليه بنك الرياض نحو 23.710.274 ألف دولار أمريكي، ثم البنك الوطني العربي السعودي نحو 18.585.017 ألف دولار أمريكي، ثم بنك قطر الوطني نحو 17.911.479 ألف دولار أمريكي، ثم بنك أبوظبي التجاري نحو 16.312.345 ألف دولار أمريكي، بينما يملك مصرف الخليج المصري أصغر متوسط مجموع أصول خلال فترة الدراسة نحو 670.019 ألف دولار أمريكي.

ويمكن تمثيل متوسط مجموع الأصول في المصارف التقليدية محل الدراسة خلال الفترة 2000-2008 حسب كل مصرف من خلال الشكل رقم (60).

شكل (60): متوسط مجموع الأصول في المصارف التقليدية حسب كل مصرف.



الشكل من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم(42) وباستخدام برنامج (Excel)

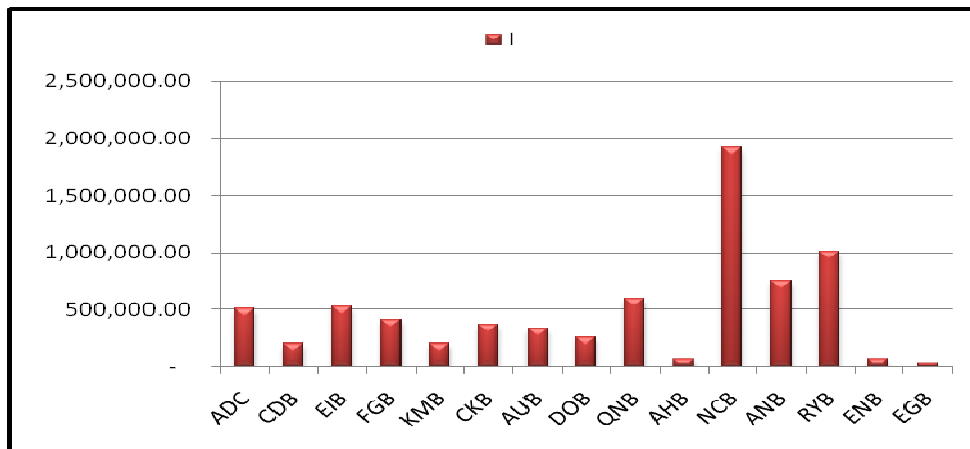
2-4- الإيرادات

يتضح من خلال الشكل رقم (61) أن:

- البنك الوطني التجاري (الأهلي) بالسعودية حقق أكبر متوسط إيرادات خلال فترة الدراسة بمقدار 1.920.093 ألف دولار أمريكي، ثم يليه بنك الرياض نحو 1.014.385 ألف دولار أمريكي، ثم البنك الوطني العربي بالسعودية نحو 754.392 ألف دولار أمريكي، ثم بنك قطر الوطني نحو 595.922 ألف دولار أمريكي، ثم بنك الإمارات الدولي نحو 525.665 ألف دولار أمريكي، بينما حقق مصرف الخليج المصري أصغر متوسط إيرادات خلال فترة الدراسة نحو 10.612 ألف دولار أمريكي.

ويمكن تمثيل متوسط الإيرادات في المصارف التقليدية محل الدراسة خلال الفترة 2000-2008 حسب كل مصرف من خلال الشكل رقم (61).

شكل(61): متوسط الإيرادات في المصارف التقليدية حسب كل مصرف.



الشكل من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم(42)

وباستخدام برنامج (Excel)

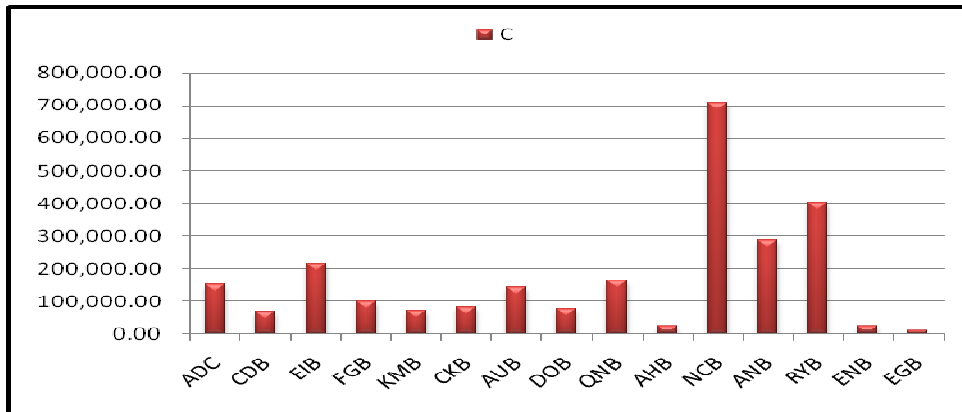
2-5- التكاليف

يتضح من خلال الشكل رقم (62) أن:

- البنك الوطني التجاري (الأهلي) بالسعودية تحمل أكبر متوسط تكاليف خلال فترة الدراسة بمقدار 709.252 ألف دولار أمريكي، ثم يليه بنك الرياض نحو 562.132 ألف دولار أمريكي، ثم البنك الوطني العربي بالسعودية نحو 288.592 ألف دولار أمريكي، ثم بنك الإمارات الدولي نحو 213.821 ألف دولار أمريكي، ثم بنك قطر الوطني نحو 161.407 ألف دولار أمريكي، بينما حقق مصرف الخليج المصري بمصر أصغر متوسط إيراد خلال فترة الدراسة نحو 10.612 ألف دولار أمريكي.

ويمكن تمثيل متوسط التكاليف في المصارف التقليدية محل الدراسة خلال الفترة 2000-2008 حسب كل مصرف من خلال الشكل رقم (62).

شكل (62): متوسط التكاليف في المصارف التقليدية حسب كل مصرف.



الشكل من إعداد الباحث استناداً إلى الجدول رقم (42)

وباستخدام برنامج (Excel)

المبحث الثاني: نتائج الدراسة المالية

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المعلومات المستقاة من الميزانية وقائمة الدخل للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية محل الدراسة خلال الفترة 2000-2008، مستخدمين في ذلك خمس نسب مالية يتم على أساسها تقييم الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية ومقارنتها مع نظيرتها التقليدية، وذلك بتقييم الكفاءة في توليد الأرباح والكفاءة في التحكم في التكاليف، ويمكن دراسة ذلك من خلال أربع نقاط أساسية:

- النتائج حسب السنة خلال الفترة 2000-2008؛
- النتائج حسب المصرف سنة 2008؛
- النتائج حسب الحجم؛
- النتائج حسب كل بلد.

المطلب الأول: النتائج حسب السنة خلال الفترة 2000-2008

أولاً: الكفاءة في التكاليف

يستعمل في تقييم الكفاءة في التكاليف مؤشرين هامين هما: نسبة التكاليف إلى الإيرادات (CTI) وهامش صافي الربح (PM)، واللذان يعبران عن مدى تحكم المصرف في التكاليف. ويمكن تلخيص نتائج الكفاءة في التحكم في التكاليف في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب كل سنة خلال الفترة 2000-2008 من خلال الجدول رقم (43).

جدول (43): الكفاءة في التكاليف في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية

المصارف التقليدية		المصارف الإسلامية		السنة
PM	CTI	PM	CTI	

2000	%47,19	%37,24	%42,06	%25,29
2001	%42,13	%25,44	%43,54	%44,37
2002	%39,38	%31,20	%40,61	%44,73
2003	%36,62	%38,15	%38,58	%45,58
2004	%38,41	%32,36	%37,63	%53,60
2005	%32,15	%48,76	%29,44	%60,56
2006	%29,53	%39,95	%30,46	%61,07
2007	%30,24	%38,67	%31,11	%58,66
2008	%35,10	%38,10	%35,92	%51,73
المتوسط	%36,75	%36,65	%36,59	%49,51

الجدول من إعداد الباحث استنادا إلى المعلومات المتوفرة في التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة والبيانات المتوفرة في شركة زاوية

من خلال الجدول رقم (43) نلاحظ أن:

1- التكاليف إلى الإيرادات

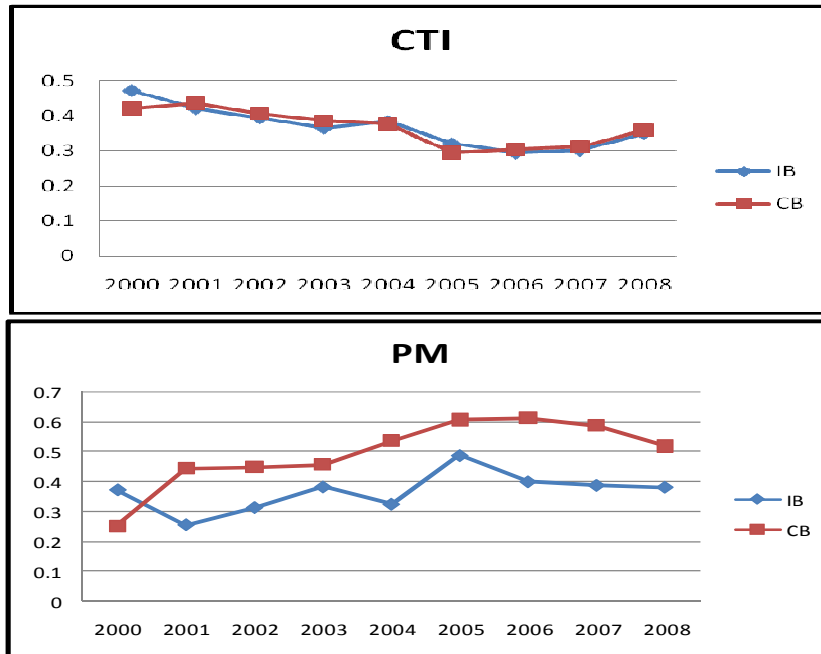
- تختلف نسبة التكاليف إلى الإيرادات من سنة إلى أخرى في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، ونجد أن المصارف الإسلامية حققت أقل نسبة تكاليف إلى الإيرادات من المصارف الإسلامية في كل من سنة 2002 و 2003 و 2006 و 2007 و 2008، ونجد في العموم أن نسبة التكاليف إلى الإيرادات تحسنت في كل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية خلال فترة الدراسة.
- حققت المصارف الإسلامية أقل نسبة تكاليف إلى الإيرادات في سنة 2006 بنسبة 29,53% بينما حققت أكبر نسبة تكاليف إلى الإيرادات في سنة 2000 بنسبة 47,19%، وحققت المصارف التقليدية أقل نسبة تكاليف إلى الإيرادات في سنة 2005 ب 29,44% بينما حققت أكبر نسبة تكاليف إلى الإيرادات سنة 2001 بنسبة 43,54%.
- ولكن نجد أن في المتوسط أن المصارف التقليدية حققت نسبة تكاليف إلى الإيرادات نحو 36,59% خلال فترة الدراسة أقل من متوسط نسبة التكاليف إلى الإيرادات في المصارف الإسلامية التي كانت نحو 36,75%. وهذا ما يفسر بأن المصارف التقليدية تبدي كفاءة عالية نسبيا في التحكم في التكاليف من المصارف الإسلامية.

2- هامش الربح

- حققت المصارف التقليدية هامش ربح أكبر من المصارف الإسلامية في جميع سنوات الدراسة ماعدا سنة 2000، وهذا ما يفسر بأن المصارف التقليدية تبدي كفاءة عالية في التحكم في التكاليف من المصارف الإسلامية.

- حققت المصارف الإسلامية أعلى مستوى هامش ربح في سنة 2005 بنسبة 48,76% بينما حققت أدنى مستوى هامش ربح في سنة 2001 بنسبة 25,44%، وحققت المصارف التقليدية أعلى مستوى هامش ربح في سنة 2006 نحو 61,07% بينما حققت أدنى مستوى هامش ربح سنة 2000 بنسبة 25,29%.
- يقدر متوسط هامش الربح خلال فترة الدراسة في المصارف الإسلامية نحو 36,65% أقل من متوسط هامش الربح في المصارف التقليدية المقدر نحو 49,51%.
- ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل رقم (62).

شكل (63): الكفاءة في التكاليف في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية.



الشكل من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم (43) وباستخدام برنامج (Excel)

ثانيا: الكفاءة في الأرباح

يستعمل في تقييم كفاءة الأرباح مؤشرين هامين هما العائد على الأموال الخاصة (ROE) والعائد على الأصول (ROA) والليان يعبران عن قدرة المصرف على توليد الأرباح من خلال الخدمات المقدمة. ويمكن تلخيص نتائج الكفاءة الأرباح في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب كل سنة خلال الفترة 2008-2000 من خلال الجدول رقم (44).

جدول (44): الكفاءة في الأرباح في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية.

المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية	
-------------------	-------------------	--

EM	AU	ROA	ROE	EM	AU	ROA	ROE	السنة
8,50	%3,81	%1,21	%6,07	4,32	%4,68	%1,69	%7,50	2000
7,74	%3,61	%1,65	%11,27	11,35	%5,40	%1,39	%10,34	2001
8,70	%3,72	%1,70	%13,29	10,53	%5,03	%1,61	%13,31	2002
8,71	%4,00	%1,83	%14,51	9,85	%5,12	%1,97	%16,40	2003
8,25	%3,79	%2,04	%15,31	9,88	%5,19	%1,65	%13,32	2004
7,35	%4,65	%2,89	%19,24	8,70	%6,17	%2,76	%19,19	2005
7,89	%4,32	%2,67	%19,98	8,35	%6,64	%2,78	%17,20	2006
8,58	%3,90	%2,26	%19,11	8,96	%6,26	%2,54	%16,03	2007
8,98	%3,73	%1,91	%16,94	8,83	%5,64	%1,80	%13,17	2008
8,30	%3,95	%2,02	%15,08	8,97	%5,57	%2,02	%14,05	المتوسط

الجدول من إعداد الباحث استنادا إلى البيانات المتوفرة في التقارير السنوية والبيانات المتوفرة في شركة زاوية

1- العائد على الأموال الخاصة

يعكس العائد على حقوق الملكية (ROE) كفاءة الإدارة في استخدام أموال المساهمين لتوليد الأرباح، ويتأثر العائد على الأموال الخاصة بالعائد على الأصول (ROA) وكذلك بدرجة الرفع المالي أو ما يسمى بمضاعف حقوق الملكية (EM).

وتظهر المقارنة بين العائد على الأموال الخاصة في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية محل الدراسة مجموعة من النتائج:

- ارتفع معدل العائد على الأموال الخاصة في المصارف الإسلامية محل الدراسة من 7,5% سنة 2000 إلى 13,17% سنة 2008 أي زيادة بنسبة 75,6% وحقق أعلى مستوياته سنة 2005 نحو 19,19%، بينما ارتفع معدل العائد على الأموال الخاصة في المصارف التقليدية من 6,07% سنة 2000 إلى 16,94% سنة 2008 أي زيادة بنسبة 179%، وحقق أعلى مستوياته سنة 2006 بنسبة 19,98%.

- في المتوسط معدل العائد على الأموال الخاصة في المصارف التقليدية (14,05%) أعلى من معدل العائد على الأموال الخاصة في المصارف الإسلامية (15,08%).

- أن المصارف التقليدية حققت عائدا أكبر على الأموال الخاصة من نظيراتها الإسلامية في جميع سنوات الدراسة إلا في سنتي 2000 و 2003، حيث أن معدل العائد على الأموال الخاصة في المصارف الإسلامية كان يساوي 7,5% و 16,40% على التوالي، بينما كان في المصارف التقليدية = 6,07% و 14,51% على التوالي، وهذا راجع إلى أن أصحاب الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية يتحصلون على أرباح أكبر من الفوائد التي تحصل عليها أصحاب الودائع في

المصارف التقليدية، وذلك مقابل المخاطرة التي يتحملونها في حالة تحقيق المصرف الإسلامي للخسارة.

ويمكن تفسير هذه النتائج أكثر من خلال نظام ديون (*Dupont system*)، حيث يتم حساب معدل العائد على الأصول وتحليله إلى هامش الربح ومنفعة الأصول بالإضافة إلى حساب مضاعف حقوق الملكية الذي يبين مد اعتماد المصرف على أموال الغير، ومن ثم معرفة سبب انخفاض أو ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية وذلك وفقا للمعادلات التالية:

$$\begin{aligned} ROE &= ROA \times EM \\ ROA &= PM \times AU \\ ROE &= PM \times AU \times EM \end{aligned}$$

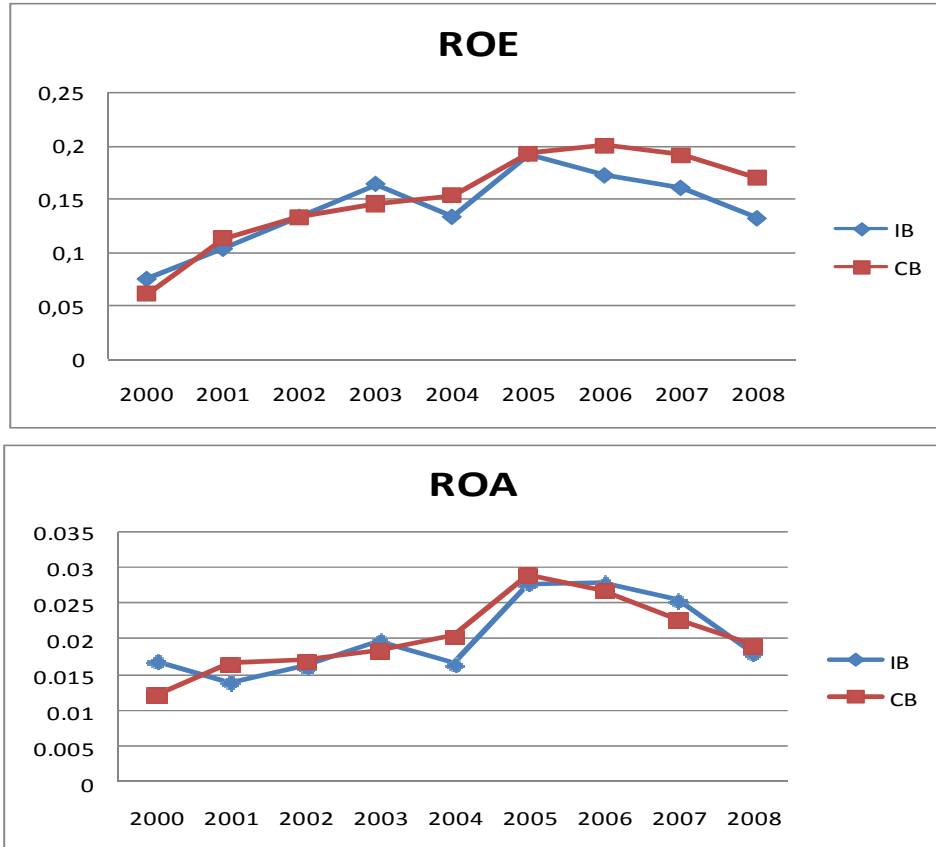
2- العائد على الأصول

يظهر العائد على الأصول (ROA) الربح الذي يحققه استثمار وحدة نقدية واحدة من الأصول ويعكس كفاءة الإدارة في استخدام الاستثمارات المالية والحقيقية لتوليد الأرباح، ويعتمد على العائد على الأصول (ROA) بالنسبة لكل بنك حسب سياسة اتخاذ القرار المتبعة والعوامل الأخرى الخارجية المتمثلة في وضعية الاقتصاد وطبيعة الإجراءات والتنظيمات الحكومية المتبعة، وتظهر نتائج المقارنة بين العائد على الأصول في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية محل الدراسة مجموعة من النتائج:

- ارتفع معدل العائد على الأصول في المصارف الإسلامية من 1,69% سنة 2000 إلى 1,80% سنة 2008، بينما ارتفع في المصارف التقليدية من 1,21% سنة 2000 إلى 1,91% سنة 2008.
- في المتوسط معدل العائد على الأصول في المصارف التقليدية (2,02%) يساوي معدل العائد على الأصول في المصارف الإسلامية (2,02%).
- أن المصارف التقليدية حققت عائد على الأصول أعلى من المصارف الإسلامية في كل من سنة 2001 و 2002 و 2004 و 2005 و 2008 بينما حققت عائد أقل في كل السنوات الأخرى محل الدراسة.

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل رقم (64).

شكل (64): الكفاءة في الأرباح في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية.



الشكل من إعداد الباحث استناداً إلى الجدول رقم (44)
وباستخدام برنامج (Excel)

المطلب الثاني: النتائج حسب كل بنك

أولاً: مجموعة المصارف الإسلامية

1- الكفاءة في التكاليف

يوضح الجدول رقم (45) متوسط كفاءة التكاليف في المصارف الإسلامية خلال فترة الدراسة ما بين

2008-2000

جدول (45): متوسط كفاءة التكاليف في المصارف الإسلامية خلال فترة الدراسة 2008-2000

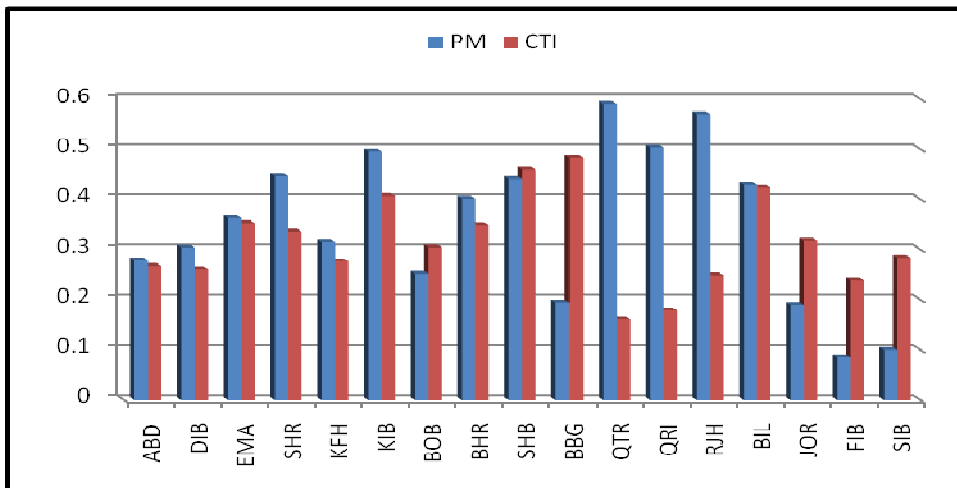
المصارف الإسلامية	التكاليف إلى الإيرادات (CTI)	هامش صافي الربح (PM)
بنك أبوظبي الإسلامي	%26,69	%27,92
بنك دبي الإسلامي	%26,04	%30,40
مصرف الشارقة	%35,28	%36,31
مصرف الإمارات الإسلامي	%33,65	%44,68
بيت التمويل الكويتي	%27,71	%31,49
بنك الكويت الدولي	%40,68	%49,56
بنك بوبيان	%30,44	%25,18

بنك البحرين الإسلامي	%34,92	%40,16
مصرف الشامل	%45,91	%44,14
بنك البركة البحرين	%48,42	%19,48
بنك قطر الإسلامي	%16,15	%59,08
بنك قطر الإسلامي الدولي	%17,96	%50,39
بنك الراجحي	%24,89	%57,10
بنك البلاد	%42,43	%43,02
بنك الأردن الإسلامي	%31,75	%18,98
بنك فيصل الإسلامي	%23,92	%8,50
بنك سبأ الإسلامي	%28,41	%10,02

الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى التقارير السنوية للمصارف الإسلامية والبيانات المتوفرة في شركة زاوية من خلال الجدول رقم (45) نلاحظ أن:

- **التكاليف إلى الإيرادات:** حقق بنك قطر الإسلامي أقل نسبة تكاليف إلى الإيرادات خلال فترة الدراسة بنسبة 16,15%، بينما حقق بنك البركة البحريني أكبر نسبة تكاليف إلى الإيرادات بنسبة 48,42%، وهذا ما يفسر أن بنك قطر الإسلامي أبدى كفاءة عالية في التحكم في التكاليف خلال فترة الدراسة.
- **هامش الربح:** حقق بنك قطر الإسلامي أكبر هامش ربح خلال فترة الدراسة بنسبة 59,08%، بينما حقق بنك فيصل الإسلامي أصغر هامش ربح بنسبة 8,5%، وهذا ما يفسر أن بنك قطر الإسلامي أبدى كفاءة عالية في التحكم في التكاليف خلال فترة الدراسة. ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل رقم (65).

شكل (65): متوسط كفاءة التكاليف في المصارف الإسلامية خلال فترة الدراسة 2000-2008



الشكل من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الموجودة في الجدول (45) وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

2- الكفاءة في الأرباح

يوضح الجدول رقم (46) متوسط كفاءة الأرباح في المصارف الإسلامية خلال فترة الدراسة ما بين

2008-2000

جدول (46): الكفاءة في الأرباح في المصارف الإسلامية حسب كل بنك خلال الفترة 2000-2008

المصارف الإسلامية	العائد على الأموال الخاصة (ROE)	العائد على الأصول (ROA)	منفعة الأصول (AU)	مضاعف حقوق الملكية (EM)
بنك أبوظبي الإسلامي	11,05%	1,36%	5,01%	7,86
بنك دبي الإسلامي	17,67%	1,79%	5,71%	10,40
مصرف الشارقة	12,11%	1,57%	4,55%	8,56
مصرف الإمارات الإسلامي	9,29%	2,45%	5,57%	3,87
بيت التمويل الكويتي	19,00%	2,27%	7,38%	8,53
بنك الكويت الدولي	11,70%	1,86%	3,76%	6,28
بنك بوبيان	7,86%	1,58%	6,38%	5,30
بنك البحرين الإسلامي	9,98%	2,06%	5,03%	5,00
مصرف الشامل	10,22%	2,11%	4,53%	5,03
بنك البركة البحرين	9,77%	0,99%	5,85%	9,88
بنك قطر الإسلامي	24,13%	4,88%	8,16%	5,49
بنك قطر الإسلامي الدولي	32,37%	4,23%	8,25%	8,33
بنك الراجحي	27,93%	4,29%	7,30%	6,72
بنك البلاد	3,87%	1,05%	1,70%	4,12
بنك الأردن الإسلامي	13,75%	1,00%	4,90%	15,25
بنك فيصل الإسلامي	12,85%	0,49%	5,95%	26,76
بنك سبأ الإسلامي	9,87%	0,52%	5,16%	19,07

الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى التقارير السنوية للمصارف الإسلامية والبيانات المتوفرة في شركة زاوية

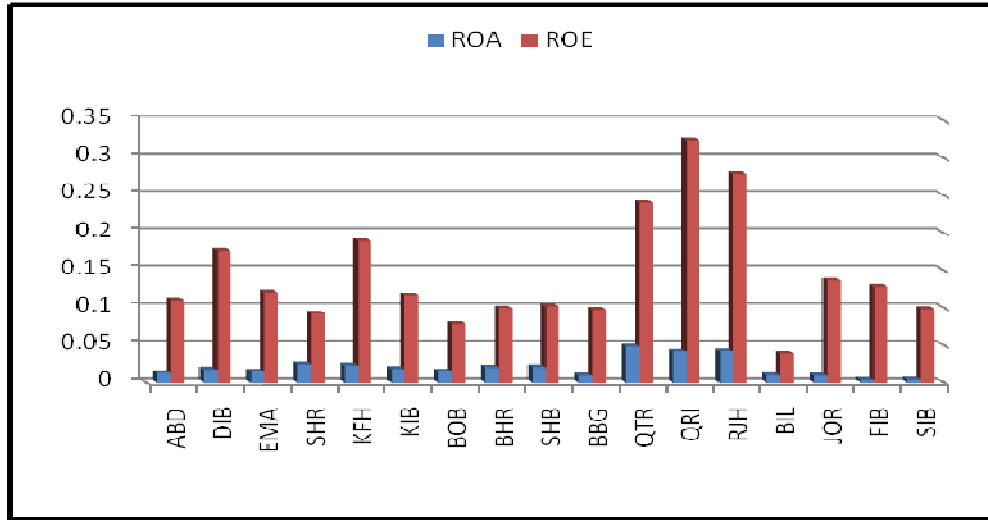
وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

من خلال الجدول (46) يتضح أن:

- **العائد على الأموال الخاصة:** حقق بنك قطر الإسلامي الدولي أكبر عائد على الأموال الخاصة خلال فترة الدراسة بنسبة 32,3%، بينما حقق بنك البلاد أصغر عائد على الأموال الخاصة نحو 3,8%، وهذا ما يفسر أن بنك قطر الإسلامي الدولي خلال فترة الدراسة أبدى كفاءة عالية في استغلال الأموال الخاصة لتوليد الأرباح
- **العائد على الأصول:** حقق بنك قطر الإسلامي أكبر عائد على الأصول خلال فترة الدراسة بنسبة 4,88%، بينما حقق بنك فيصل الإسلامي بمصر أصغر عائد على الأصول بنسبة 0,49%، وهذا ما يفسر بأن بنك قطر الإسلامي أبدى كفاءة عالية في توليد الأرباح من خلال الأموال الخاصة المستثمرة خلال فترة الدراسة.
- **منفعة الأصول:** حقق بنك قطر الإسلامي الدولي أكبر منفعة للأصول خلال فترة الدراسة بنسبة 8,2%، بينما حقق بنك البلاد أقل منفعة للأصول بنسبة 1,7%، وهذا ما يدل على أن بنك قطر الإسلامي الدولي أبدى كفاءة عالية في استغلال أصوله خلال فترة الدراسة.

- مضاعف حقوق الملكية: يعود أكبر مضاعف حقوق الملكية لبنك فيصل الإسلامي نحو 26,76 مرة، مما يعني اعتماده بشكل كبير على أموال الغير بينما يعود أصغر مضاعف حقوق الملكية لمصرف الإمارات الإسلامي نحو 3,87 مرة خلال فترة الدراسة. ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل رقم (66).

شكل (66): كفاءة الأرباح في المصارف الإسلامية حسب كل بنك.



الشكل من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الموجودة في الجدول (46) وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

ثانياً: مجموعة المصارف التقليدية

1- الكفاءة في التكاليف

يوضح الجدول رقم (47) متوسط كفاءة التكاليف في المصارف التقليدية خلال فترة الدراسة ما بين

2008-2000

جدول (47): الكفاءة في التكاليف في المصارف التقليدية حسب كل بنك خلال الفترة 2008-2000

المصارف التقليدية	التكاليف إلى الإيرادات (CTI)	هامش صافي الربح (PM)
بنك أبو ظبي التجاري	%29,49	%60,72
بنك دبي التجاري	%33,10	%65,13
بنك الإمارات الدولي	%40,68	%57,64
بنك الخليج الأول	%23,55	%59,40
بنك الكويت والشرق الأوسط	%34,54	%48,22
بنك الكويت التجاري	%21,85	%63,89
المصرف الأهلي المتحد	%42,67	%40,71
بنك الدوحة	%30,02	%59,24
بنك قطر الوطني	%27,09	%67,84

بنك الأهلي قطر	%36,83	%36,06
بنك الوطني التجاري(الأهلي)	%36,94	%55,64
المصرف الوطني العربي	%38,25	%50,03
بنك الرياض	%39,48	%54,40
بنك مصر الوطني	%34,37	%20,95
بنك الخليج المصري	%36,85	%27,48

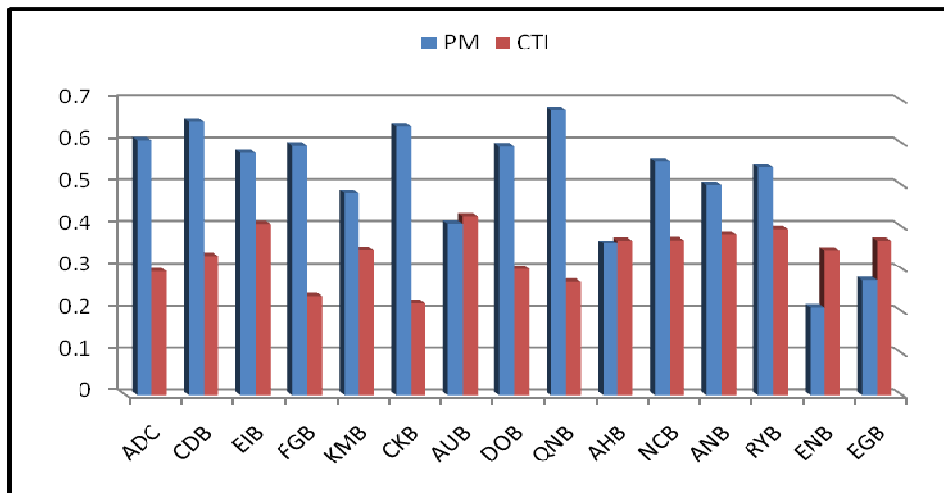
الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى التقارير السنوية للمصارف الإسلامية والبيانات المتوفرة في شركة زاوية

وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

من خلال الجدول رقم(47) نلاحظ أنه فيما يخص:

- **التكاليف إلى الإيرادات:** حقق بنك الكويت التجاري أقل نسبة تكاليف إلى الإيرادات خلال فترة الدراسة بنسبة 21,85%، بينما حقق بنك الأهلي المتحد أكبر نسبة تكاليف إلى الإيرادات بنسبة 42,67%، وهذا ما يفسر أن بنك الكويت التجاري أبدى كفاءة عالية في التحكم في التكاليف خلال فترة الدراسة.
- **هامش الربح:** حقق بنك قطر الوطني أكبر هامش ربح بنسبة 67,84%، بينما حقق بنك مصر الوطني، أصغر هامش ربح بنسبة 20,95%، وهذا ما يفسر بأن بنك قطر الوطني أبدى كفاءة عالية في التحكم في التكاليف خلال فترة الدراسة. ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل رقم (67).

شكل (67): الكفاءة في التكاليف في المصارف التقليدية حسب كل بنك خلال الفترة 2000-2008



الشكل من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الموجودة في الجدول(47) وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

2- الكفاءة في الأرباح

يوضح الجدول رقم (48) متوسط كفاءة التكاليف في المصارف التقليدية خلال فترة الدراسة ما بين 2008-2000.

جدول(48): الكفاءة في الأرباح في المصارف التقليدية حسب كل بنك خلال الفترة 2008-2000

المصارف التقليدية	العائد على الأموال الخاصة (ROE)	العائد على الأصول (ROA)	منفعة الأصول (AU)	مضاعف حقوق الملكية (EM)
بنك أبو ظبي التجاري	%15,21	%2,11	%3,39	7,40
بنك دبي التجاري	%17,06	%3,06	%4,68	5,66
بنك الإمارات الدولي	%16,64	%2,27	%3,92	7,58
بنك الخليج الأول	%15,17	%2,47	%4,07	6,58
بنك الكويت والشرق الأوسط	%14,27	%1,72	%3,48	8,35
بنك الكويت التجاري	%19,45	%2,68	%4,18	7,41
البنك الأهلي المتحد	%10,77	%1,19	%2,99	9,16
بنك الدوحة	%23,12	%3,06	%5,14	7,80
بنك قطر الوطني	%16,01	%2,26	%3,32	7,01
بنك الأهلي قطر	%8,63	%1,40	%3,41	8,97
بنك الوطني التجاري (الأهلي)	%22,76	%2,68	4,69%	8,79
البنك الوطني العربي	%21,48	%2,07	%4,07	10,58
بنك الرياض	%18,55	%2,41	%4,38	7,61
بنك مصر الوطني	%10,21	%1,00	%4,16	13,10
بنك الخليج المصري	%8,61	%1,16	%4,20	8,02

الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى التقارير السنوية للمصارف الإسلامية والبيانات المتوفرة في شركة زاوية وباستخدام

برنامج الإكسل (Excel)

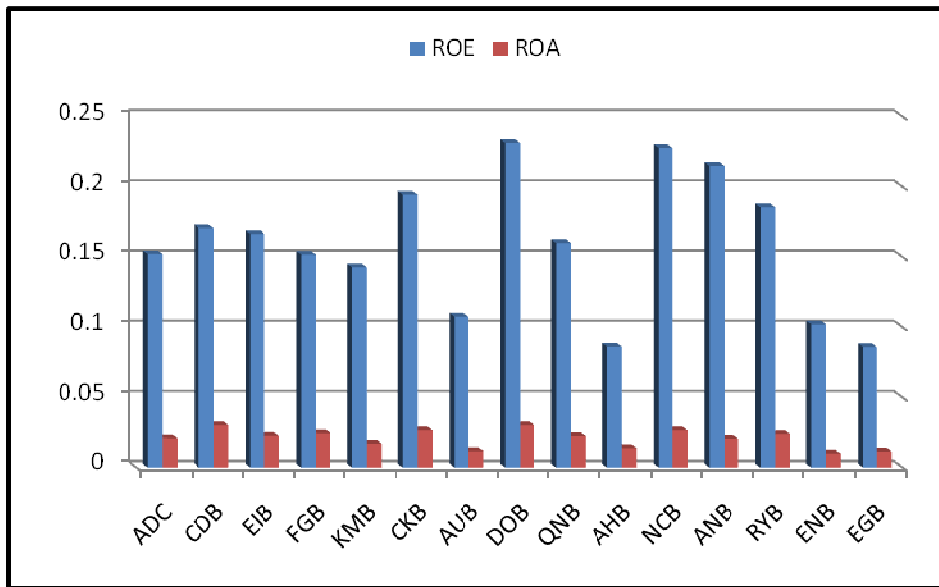
من خلال الجدول رقم (48) نلاحظ أنه فيما يخص:

● **العائد على الأموال الخاصة:** حقق بنك الدوحة أكبر عائد على الأموال الخاصة بنسبة 23,12%، بينما حقق المصرف الأهلي القطري أصغر عائد على الأموال الخاصة بنسبة 8,63%، وهذا ما يفسر بأن بنك الدوحة يبدي كفاءة عالية في توليد الأرباح من خلال الأموال الخاصة المستثمرة خلال فترة الدراسة.

● **العائد على الأصول:** حقق بنك دبي التجاري وبنك الدوحة أكبر متوسط عائد خلال فترة الدراسة بنسبة 3,06% بينما حقق بنك مصر الوطني أصغر عائد على الأصول بنسبة 1,00%، وهذا ما يدل على أن كل من بنك دبي التجاري وبنك الدوحة أبديا كفاءة عالية في توليد الأرباح من خلال حجم الأصول المستثمرة.

- **منفعة الأصول:** حقق بنك الدوحة أكبر منفعة للأصول بنسبة 5,14%، بينما حقق المصرف الأهلي المتحد أصغر منفعة للأصول بنسبة 2,9%، وهذا ما يفسر أن بنك الدوحة القطري أبدى كفاءة عالية في استغلال الأصول خلال فترة الدراسة.
- **مضاعف حقوق الملكية:** يعود أكبر مضاعف لحقوق الملكية لبنك مصر الوطني نحو 13,10 مرة في حين يعود أصغر مضاعف لحقوق الملكية لبنك دبي التجاري نحو 5,66 مرة. ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل رقم (68).

شكل (68): الكفاءة في الأرباح في المصارف التقليدية حسب كل بنك خلال الفترة 2000-2008



الشكل من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الموجودة في الجدول (48)

وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

المطلب الثالث: النتائج حسب الحجم

تم تصنيف المصارف محل الدراسة إلى بنوك كبيرة وبنوك صغيرة حسب متوسط حجم الأصول خلال فترة الدراسة، فتمثلت المصارف الإسلامية الكبيرة في كل من: بنك الراجحي، بيت التمويل الكويتي، بنك دبي الإسلامي، بنك البركة البحرين، وبنك أبوظبي الإسلامي، أما المصارف التقليدية الكبيرة فهي: البنك الوطني التجاري، بنك الرياض، المصرف الوطني العربي، بنك قطر الوطني، بنك أبوظبي التجاري، بنك الإمارات الدولي وبنك الأهلي المتحد، والباقي تعد بنوك صغيرة.

أولاً: الكفاءة في التكاليف

يوضح الجدول رقم (49) متوسط كفاءة التكاليف في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب الحجم.

جدول (49): كفاءة التكاليف في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب الحجم

نوع المصارف	إحصاء وصفي	التكاليف إلى الإيرادات (CTI)	هامش صافي الربح (PM)
المصارف الإسلامية الكبيرة	عدد المصارف	5	5
	المتوسط	%30,75	%33,28
	أصغر قيمة	%24,89	%19,48
	أكبر قيمة	%48,42	%57,10
	الانحراف المعياري	0,0993	0,1412
المصارف التقليدية الكبيرة	عدد المصارف	7	7
	المتوسط	%36,37	%55,28
	أصغر قيمة	%27,09	%40,71
	أكبر قيمة	%42,67	%67,84
	الانحراف المعياري	0,0584	0,08501
المصارف الإسلامية الصغيرة	عدد المصارف	12	12
	المتوسط	%35,84	%31,79
	أصغر قيمة	%16,15	%8,50
	أكبر قيمة	%45,91	%59,08
	الانحراف المعياري	0,0956	0,1723
المصارف التقليدية الصغيرة	عدد المصارف	8	8
	المتوسط	%31,39	%47,55
	أصغر قيمة	21,85%	20,95%
	أكبر قيمة	36,83%	65,13%
	الانحراف المعياري	0,0580	0,1730

الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى التقارير السنوية للمصارف الإسلامية والبيانات المتوفرة في شركة زاوية

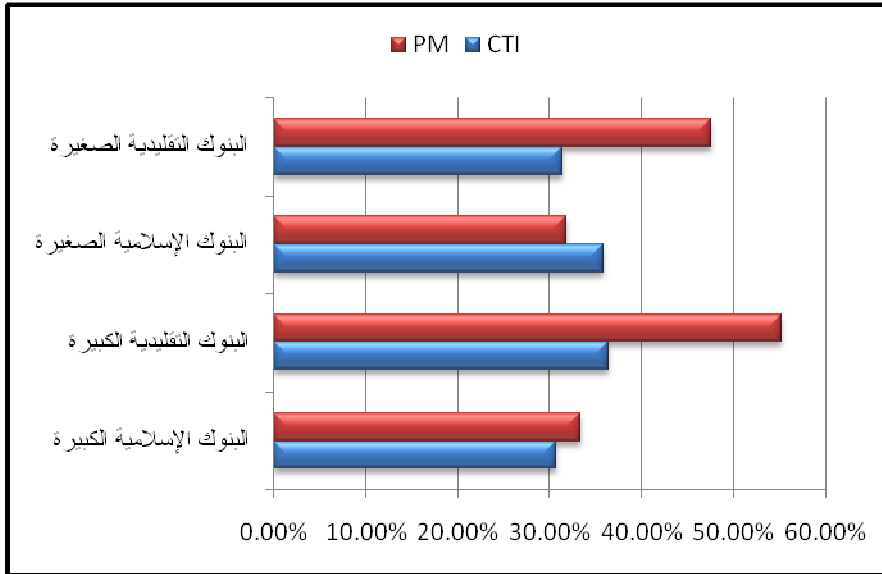
وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

من خلال الجدول رقم (49) نجد أن:

- فيما يخص نسبة التكاليف إلى الإيرادات: المصارف الإسلامية الكبيرة أقل من المصارف التقليدية الكبيرة وهذا ما يفسر أن المصارف الإسلامية الكبيرة أكبر كفاءة في التحكم في التكاليف من المصارف الإسلامية الكبيرة، والمصارف التقليدية الصغيرة أقل من المصارف الإسلامية الصغيرة أي أن المصارف التقليدية الصغيرة أكثر كفاءة في التحكم في التكاليف من المصارف الإسلامية الصغيرة وهذا يوافق النتيجة التي توصلنا إليها في الدراسة القياسية.

- أما فيما يخص نسبة هامش صافي الربح: المصارف الإسلامية الكبيرة أصغر من المصارف التقليدية الكبيرة والمصارف الإسلامية الصغيرة أصغر من المصارف التقليدية الصغيرة. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (69).

شكل (69): كفاءة التكاليف في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب الحجم.



الشكل من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الموجودة في الجدول (49) وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

ثانياً: الكفاءة في الأرباح

يوضح الجدول رقم (50) كفاءة الأرباح في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب الحجم. جدول (50): كفاءة الأرباح في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب الحجم.

نوع المصارف	إحصاء وصفي	ROE	ROA	AU	EM
المصارف الإسلامية الكبيرة	عدد المصارف	5	5	5	5
	المتوسط	17,08%	2,14%	6,25%	8,67
	أصغر قيمة	9,77%	0,99%	7,38%	10,4

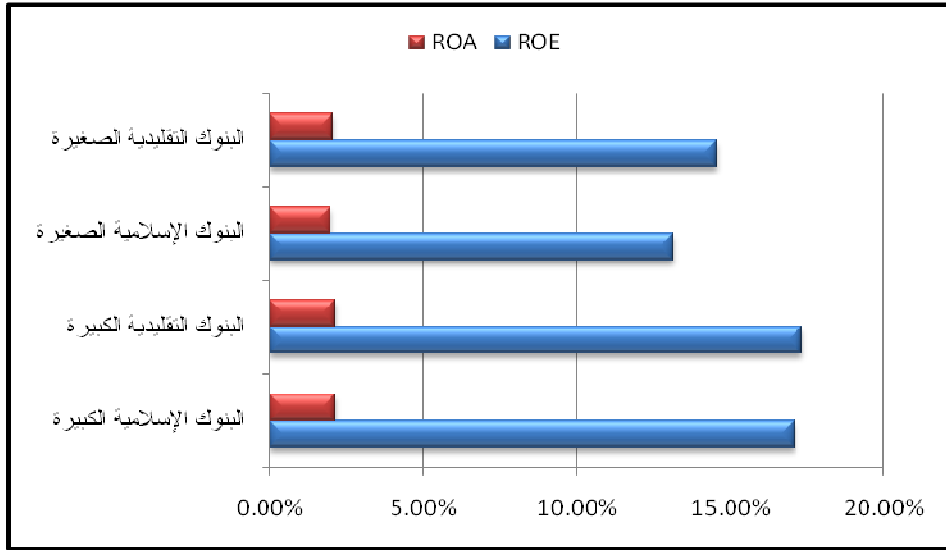
6,72	%5,01	%4,29	%27,93	أكبر قيمة	المصارف التقليدية الكبيرة
1,4945	0,0105	0,0129	0,0727	الانحراف المعياري	
7	7	7	7	عدد المصارف	
8,3	%3,82	%2,14	%17,35	المتوسط	
10,58	%4,69	%1,19	%10,77	أصغر قيمة	
7,01	%2,99	%2,68	%22,76	أكبر قيمة	
1,26	0,0061	0,0047	0,0404	الانحراف المعياري	
12	12	12	12	عدد المصارف	المصارف الإسلامية الصغيرة
9,42	%5,33	%1,98	%13,17	المتوسط	
26,76	%8,25	%4,88	%3,87	أصغر قيمة	
3,87	%1,70	%0,49	%32,87	أكبر قيمة	
7,19	0,0179	0,0136	0,0770	الانحراف المعياري	
8	8	8	8	عدد المصارف	
8,23	%4,17	%2,07	%14,57	المتوسط	المصارف التقليدية الصغيرة
5,66	%3,41	%1,00	%8,61	أصغر قيمة	
13,10	%5,14	%3,06	%23,12	أكبر قيمة	
2,22	0,0057	0,0085	0,0526	الانحراف المعياري	

الجدول من إعداد الباحث استنادا إلى التقارير السنوية للمصارف الإسلامية والبيانات المتوفرة في شركة زاوية وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

من خلال الجدول (50) يتضح أن:

- فيما يخص معدل العائد على الأموال الخاصة: المصارف الإسلامية الكبيرة أقل من المصارف التقليدية الكبيرة وهذا ما يفسر أن المصارف التقليدية الكبيرة أكبر كفاءة في توليد الأرباح من المصارف الإسلامية الكبيرة، والمصارف الإسلامية الصغيرة أقل من المصارف التقليدية الصغيرة أي أن المصارف التقليدية الصغيرة أكثر كفاءة في توليد الأرباح من المصارف الإسلامية الصغيرة.
 - أما فيما يخص معدل العائد على الأصول: المصارف الإسلامية الكبيرة تساوي المصارف التقليدية الكبيرة أي أن لديهم نفس الكفاءة في توليد الأرباح من خلال حجم الأصول المستثمرة والمصارف الإسلامية الصغيرة أصغر من المصارف التقليدية الصغيرة أي أن هذه الأخير تبدي كفاءة عالية في توليد الأرباح من خلال حجم الأصول المستثمرة.
- ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (70).

شكل (70): كفاءة الأرباح في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب الحجم.



الشكل من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الموجودة في الجدول (50) وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

المطلب الرابع: النتائج حسب البلد

أولاً: الكفاءة في التكاليف

يوضح الجدول رقم (51) كفاءة التكاليف في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب البلد.

جدول (51): كفاءة التكاليف في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب البلد.

المصارف	التكاليف إلى الإيرادات (CTI)	هامش صافي الربح (PM)
---------	------------------------------	----------------------

المصارف الإسلامية الإماراتية	%30,42	%34,83
المصارف التقليدية الإماراتية	%31,71	%60,72
المصارف الإسلامية الكويتية	%32,94	%35,41
المصارف التقليدية الكويتية	%28,02	%56,06
المصارف الإسلامية السعودية	%33,66	%50,06
المصارف التقليدية السعودية	%38,22	%53,36
المصارف الإسلامية القطرية	%17,06	%54,74
المصارف التقليدية القطرية	%31,31	%54,38
المصارف الإسلامية البحرينية	%43,08	%34,59
المصارف التقليدية البحرينية	%42,67	%40,71
المصارف الإسلامية الأردن مصر اليمن	%28,03	%12,50
المصارف التقليدية المصرية	%35,61	%24,22

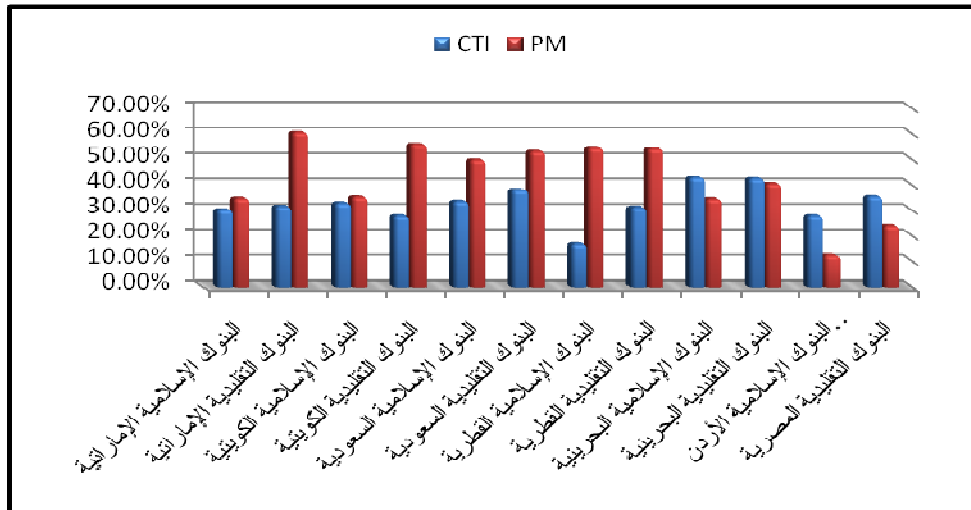
الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الموجودة في الجدول (43) والجدول (45)

وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

من خلال الجدول رقم (51) يتضح أنه:

- فيما يخص نسبة التكاليف إلى الإيرادات: حققت المصارف الإسلامية القطرية أقل نسبة نحو 17.06%، في حين حققت المصارف الإسلامية البحرينية أكبر نسبة نحو 43.08%.
 - أما فيما يخص نسبة هامش صافي الربح: حققت المصارف التقليدية الإماراتية أكبر نسبة نحو 60.72%، في حين حققت المصارف الإسلامية في الأردن ومصر واليمن مجتمعة أقل نسبة نحو 12.50%، وعلى هذا الأساس يمكن أن نقول أن المصارف التقليدية الإماراتية تعتبر أكفأ المصارف تحكماً في التكاليف.
- ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (71).

شكل(71): كفاءة التكاليف في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب البلد.



الشكل من إعداد الباحث استنادا إلى البيانات الموجودة في الجدول (51)

وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

ثانيا: الكفاءة في الأرباح

يوضح الجدول رقم (52) كفاءة الأرباح في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب البلد.

جدول (52): كفاءة الأرباح في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب البلد.

المصارف	العائد على الأموال الخاصة	العائد على الأصول
المصارف الإسلامية الإماراتية	12,53%	1,79%
المصارف التقليدية الإماراتية	16,02%	2,48%
المصارف الإسلامية الكويتية	12,85%	1,90%
المصارف التقليدية الكويتية	16,86%	2,20%
المصارف الإسلامية السعودية	15,90%	2,67%
المصارف التقليدية السعودية	20,93%	2,39%
المصارف الإسلامية القطرية	28,25%	4,56%
المصارف التقليدية القطرية	15,92%	2,24%
المصارف الإسلامية البحرينية	9,99%	1,72%
المصارف التقليدية البحرينية	10,77%	1,19%
المصارف الإسلامية الأردن مصر اليمن	12,16%	0,67%
المصارف التقليدية المصرية	9,41%	1,08%

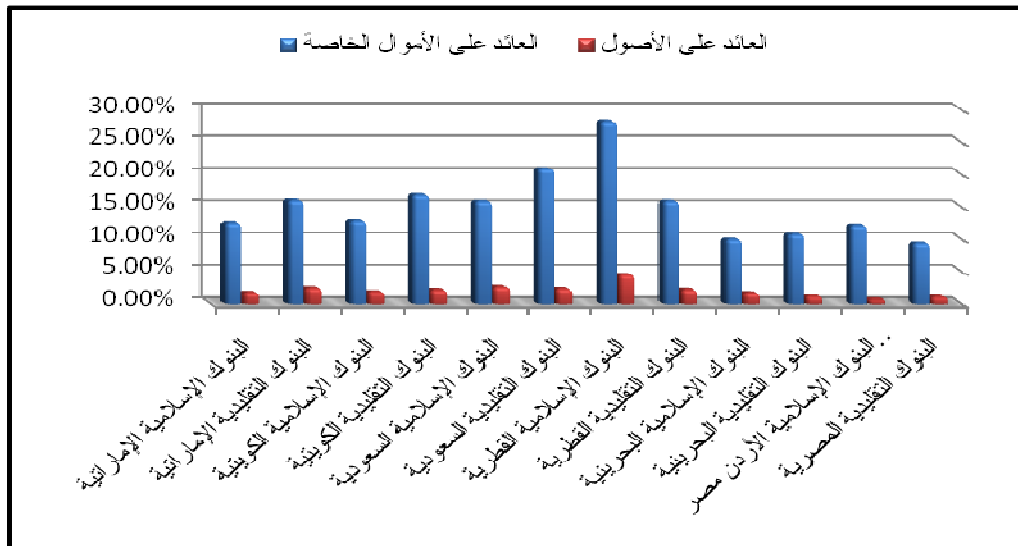
الجدول من إعداد الباحث استنادا إلى البيانات الموجودة في الجدول (44) والجدول (46)

وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

من خلال الجدول (52) يتضح أنه:

- فيما يخص معدل العائد على الخاصة: حققت المصارف الإسلامية القطرية أكبر معدل نحو 28,25%، في حين حققت المصارف التقليدية المصرية أقل معدل نحو 9,41%.
 - أما فيما يخص معدل العائد على الأصول: حققت المصارف الإسلامية القطرية أكبر نسبة نحو 4,56%، في حين حققت المصارف الإسلامية في الأردن ومصر واليمن مجتمعة أقل نسبة نحو 0,67%. وعلى هذا الأساس يمكن أن نقول أن المصارف الإسلامية القطرية تعتبر أكفأ المصارف توليدا للأرباح.
- ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (72).

شكل(72): كفاءة الأرباح في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب البلد.



الشكل من إعداد الباحث استنادا إلى البيانات الموجودة في الجدول (52)

وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

تضمن هذا الفصل استخدام النسب المالية في تقييم كفاءة التحكم في التكاليف وكفاءة توليد الأرباح وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- أن نسبة التكاليف إلى الإيرادات تحسنت في كل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية خلال فترة الدراسة؛
- أن المصارف التقليدية تبدي كفاءة عالية نسبياً في التحكم في التكاليف من المصارف الإسلامية؛
- أن المصارف التقليدية تبدي كفاءة عالية في توليد الأرباح من المصارف الإسلامية؛
- أن المصارف التقليدية حققت عائداً أكبر على الأموال الخاصة من نظيراتها الإسلامية في جميع سنوات الدراسة إلا في سنتي 2000 و 2003، وهذا راجع إلى أن أصحاب الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية يتحصلون على أرباح أكبر من الفوائد التي تحصل عليها أصحاب الودائع في المصارف التقليدية، وذلك مقابل المخاطرة التي يتحملونها في حالة تحقيق المصرف الإسلامي للخسارة؛
- أن بنك قطر الإسلامي أبدى كفاءة عالية في التحكم في التكاليف خلال فترة الدراسة؛
- أن بنك قطر الإسلامي الدولي خلال فترة الدراسة أبدى كفاءة عالية في استغلال الأموال الخاصة لتوليد الأرباح؛
- أن بنك قطر الإسلامي أبدى كفاءة عالية في توليد الأرباح من خلال الأموال الخاصة المستثمرة خلال فترة الدراسة؛
- أن بنك الكويت التجاري أبدى كفاءة عالية في التحكم في التكاليف خلال فترة الدراسة؛
- أن بنك قطر الوطني أبدى كفاءة عالية في التحكم في التكاليف خلال فترة الدراسة؛
- أن بنك الدوحة يبدي كفاءة عالية في توليد الأرباح من خلال الأموال الخاصة المستثمرة خلال فترة الدراسة؛
- أن كل من بنك دبي التجاري وبنك الدوحة أبديا كفاءة عالية في توليد الأرباح من خلال حجم الأصول المستثمرة؛
- أن المصارف الإسلامية الكبيرة أكبر كفاءة في التحكم في التكاليف من المصارف الإسلامية الكبيرة، والمصارف التقليدية الصغيرة أكثر كفاءة في التحكم في التكاليف من المصارف الإسلامية الصغيرة وهذا يوافق النتيجة التي توصلنا إليها في الدراسة القياسية؛

- أن المصارف التقليدية الكبيرة أكبر كفاءة في توليد الأرباح من المصارف الإسلامية الكبيرة، والمصارف التقليدية الصغيرة أكثر كفاءة في توليد الأرباح من المصارف الإسلامية الصغيرة؛
- أن المصارف التقليدية الإماراتية تعتبر أكفأ المصارف تحكماً في التكاليف؛
- أن المصارف الإسلامية القطرية تعتبر أكفأ المصارف توليداً للأرباح.

الخاتمة

أصبح المصرف الإسلامي حقيقة واضحة له دور اقتصادي واجتماعي متميز في المجتمع الإسلامي، ويمارس الأعمال المصرفية والخدمات الاستثمارية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وتتميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف التقليدية من حيث أنماطها وخصائصها وأهدافها وأساليب عملها ولها سلباتها ومقوماتها، التي تحتاج إلى البحث والدراسة لإيجاد الحلول المناسبة لها لتكون خير ممثل لحقيقة النظام الاقتصادي الإسلامي، وقد قام الباحث من خلال هذا الرسالة بدراسة وتحليل الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية ومقارنتها بالمصارف التقليدية، وقد توصل إلى النتائج التالية:

نتائج البحث

أولاً: النتائج المتعلقة بالجانب النظري

- أن مسيرة المصارف الإسلامية اكتنفها الكثير من المصاعب والعقبات خاصة في سنواتها الأولى، ولكن بمرور الزمن تنامت هذه المؤسسات بمعدل يفوق 300%، ونظرا لذلك أصدرت العديد من الدول تشريعات خاصة بالمصارف الإسلامية وأخرى عمدت إلى تحويل جهازها المصرفي بشكل كامل مثل السودان وإيران، كما فتحت العديد من المصارف التقليدية العملاقة نوافذ للمنتجات الإسلامية في دول إسلامية وغير إسلامية.
- انتشرت المصارف الإسلامية بشكل واسع بحيث لم تقتصر فقط على البلدان الإسلامية بل امتدت إلى البلدان غير الإسلامية مثل أمريكا وبريطانيا وسويسرا...، وتأتي في المرتبة الأولى لهذه الدول غير الإسلامية بريطانيا والتي توجد فيها حاليا خمسة بنوك إسلامية بشكل كامل وسبعة عشر بنكا في شكل نوافذ إسلامية، أي بمجموع اثنان وعشرون بنك يقدمون منتجات مالية إسلامية.
- يعود تأسيس أول بنك تقليدي إلى عام 1157 في مدينة البندقية، بينما يعود تأسيس أول بنك إسلامي إلى تجربة بنوك الادخار المحلية بجمهورية مصر العربية عام 1963، وهذا ما يدل على تجربة المصارف التقليدية العريقة مقارنة بالمصارف الإسلامية، حيث يوجد فارق زمني بينهما يقدر بحوالي ثمانية قرون.
- لقد اتضح لنا أن المصارف الإسلامية هي مؤسسات حديثة إذا ما قورنت بالتاريخ الطويل للبنوك التقليدية، ومع ذلك أثبتت انتشارها السريع في العالم والإقبال المتزايد على خدماتها وهذا لوجود حاجات مصرفية كامنة لم تشبعها المصارف التقليدية تتمثل في وجود عدد كبير من المسلمين يلتزمون بتعليمات الشريعة الإسلامية، ورغم أنها نشطت في بيئة غير ملائمة من حيث القوانين

والأنظمة والظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية القائمة في المجتمعات الإسلامية، إلا أنها تنمو بشكل سريع على المستويين المحلي والدولي.

- هناك نقاط تشابه ونقاط اختلاف بين البنك التقليدي والبنك الإسلامي، فنقاط التشابه تكمن في أن كل منها يعتبر وسيط مالي يعمل في مجال الصيرفة لتحقيق أهداف معينة، أما نقاط الاختلاف فتكمن في عنصر الفائدة، فالمصارف التقليدية تعتمد عليها كلياً باعتبارها أساس النشاط المصرفي، أما المصارف الإسلامية فتمنع التعامل بها أخذاً وعطاءً لاعتبارها ربا محرم شرعاً، أو بعبارة أخرى أن العلاقة بين المصارف التقليدية والمتعاملين معها هي علاقة دائن ومدين، بينما العلاقة بين المصارف الإسلامية والمتعاملين معها هي علاقة متاجرة أو مشاركة أو مضاربة.

- من خلال المقارنة بين مصادر الأموال الخارجية بالمصارف التقليدية والإسلامية، نستنتج أنه لا يوجد هناك فرق في النوعين من المصارف وإنما يتجلى الفرق في هيكله الودائع ومدى أهميتها، وكذا أسلوب التعامل مع هذه المصادر، فبالنسبة لبند الودائع لأجل وودائع التوفير تمثل في البنك التقليدي قروضاً والتزامات عليه يردّها مع فوائدها في الموعد أو عند الطلب، بينما لا وجود لهذا البند في ميزانية البنك الإسلامي، ولكن يوجد بدلاً منه ودائع مضاربة بين البنك وأرباب المال، ولا يلتزم البنك الإسلامي بفوائد محددة لهذه الودائع. أما بالنسبة لودائع المصارف الأخرى، ففي البنك التقليدي يكون هذا البند مديناً بأرصدة الحسابات الجارية والودائع بإخطار والودائع لأجل وحسابات التوفير ويسددها في المواعيد المتفق عليها للبنوك الأخرى مع فوائدها، أما في المصارف الإسلامية فهو يمثل ودائع استثمارية، بمعنى أن المصارف هي رب مال في عقد مضاربة والبنك الإسلامي مضارباً يستثمر هذه الأموال استثماراً مطلقاً أو مقيداً في عقد المضاربة المبرم بين الطرفين.

- تخضع المصارف الإسلامية بالإضافة إلى الرقابة المالية إلى رقابة شرعية لمراقبة أعمال المصرف، بحيث تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- تسعى المصارف الإسلامية إلى القيام بدور اجتماعي بالإضافة إلى الدور المصرفي والاقتصادي من خلال إدارة صناديق الزكاة وتقديم القرض الحسن.

- تعمل المصارف الإسلامية في تعاملاتها على التفريق بين المدين المعسر والمدين المماطل بحيث لا تفرض غرامات التأخير على المدين المعسر في حين أن المصارف التقليدية لا تعمل على ذلك.

- أن المصارف الإسلامية هي مصارف رباعية الأبعاد: البعد الاجتماعي كالزكاة والقرض الحسن والضوابط الأخلاقية في المعاملات، البعد التجاري كالمراجحة والإجارة، البعد الاستثماري كالسلم والإستصناع، والبعد التنموي كالمشاركة في مشاريع التنمية.
- لا شك أن تجربة أربعين سنة للبنوك الإسلامية لها إيجابياتها وسلبياتها المتعددة باعتبارها عملاً بشرياً قابلاً للخطأ والصواب وللنجاح والفشل، كما أننا نعتقد أن سد الفجوات والمفارقات بين ما ينبغي أن يكون وما هو كائن في مسيرة المصارف الإسلامية يرتبط ببعض التدابير الجادة التي يمكن اعتبارها من أولوية الأوليات على حساب التكاثر الكمي الذي يعتقد الكثير من الباحثين أنه لم يعبر عن مدى التزام هذه المصارف بأسسها النظرية.
- تواجه المصرفية الإسلامية بيئة مليئة بالتحديات لعل أهمها تحديد علاقة المصارف الإسلامية بالبنوك المركزية، خصوصاً أنه ليس هناك من يقوم بدور المسعف الأخير على أسس تنسجم مع الشريعة الإسلامية.
- أن حماية المصرفية الإسلامية الناشئة من السلبيات والمخاطر لا بد لها من تنسيق الجهود بين المختصين وتنظيمها وترتيب حقل تطوير الأعمال وضبط وقياس الجودة ليتحقق لهذا القطاع الناشئ النجاح والتطور الإستراتيجي الذي يسهم في التقدم والتنمية.
- تتمثل الكفاءة في العلاقة بين وسائل الإنتاج المستخدمة والنتائج المحققة، حيث يمكن أن نقول أن المؤسسة كفئة إذا تم تحقيق النتائج مع استعمال عقلائي ورشيد للوسائل المتاحة، وأن الحل الكفء هو الذي يستعمل أقل الوسائل أو بعبارة أخرى الأقل تكلفة، ومن السهل أن يكون المسير فعالاً (تحقيق الأهداف) ولكن غير كفء من خلال استعمال مفرط لوسائل الإنتاج مقارنة بالمعايير المقدرة. وبالتالي تضم الكفاءة جانبين جانب الفعالية وجانب استغلال الوسائل المتاحة. وبالتالي يمكن القول أن الكفاءة تظهر كهدف شامل مقارنة مع الفعالية.
- تعرف الفعالية على أنها أداء الأعمال الصحيحة، لذلك لا بد لنا من معرفة الأعمال الصحيحة وتحديدتها وتعريفها لنتمكن من أدائها، بينما تعرف الكفاءة بأنها أداء الأعمال بطريقة صحيحة، لذلك فإن الفعالية والكفاءة هي: أداء الأعمال الصحيحة بطريقة صحيحة، وترتبط الفعالية بالقيادة، وترتبط الكفاءة بالإدارة، لذلك فإن الفعالية تتحقق عندما يكون هناك رؤى واضحة وأهداف واستراتيجيات محددة، وتتحقق الكفاءة عندما يكون هناك تخطيط وتنظيم وإدارة للوقت ورقابة ومتابعة، وعندما يكون هناك فعالية ولا يوجد كفاءة فإن الرؤى والأهداف لا تجد من

- يحققها بصورة صحيحة، وفي حالة عدم وجود فعالية ووجود كفاءة فان الأعمال تنجز ولكن بدون وضوح الأهداف.
- أما فيما يخص الكفاءة المصرفية فيمكن القول أنها تقاس من خلال حجم العمليات التي قام بها المصرف، وكذلك مستوى الخدمات والمنتجات المصرفية المقدمة، بالإضافة إلى الكفاءة في إدارة المخاطر في هذا البنك.
 - تتضمن طريقة *CAMELS* عناصر فنية ومالية وإدارية يمكن من خلالها تقييم أداء المصرف من جميع الجوانب، مع العلم أنها تنطبق على المصارف الإسلامية كما في البنوك التقليدية ولكن مع الفارق في الطبيعة المختلفة للتوظيفات المصرفية في المصارف الإسلامية، وطبيعة الودائع، والعلاقة مع المودعين وباقي المعاملات الأخرى، ورغم هذه الاختلافات فان المصارف الإسلامية معنية بتطبيق أدوات رقابية جديدة ومتطورة تسهم في الكشف المبكر عن الانحرافات وتحديد مسبباتها والتنبيه إلى أوجه القصور والأخطاء قبل وقوعها.
 - إن عملية تحليل كفاية رأس المال تهدف إلى قياس قدرة البنوك على مواجهة التزاماتها في الآجال المحددة وكذلك تهدف إلى تبيان مدى قدرة البنك على تغطية المخاطر المحتملة من خلال رأس المال والمؤونات المكونة.
 - تمثلت أبرز التعديلات التي جاءت في معيار بازل2 في إضافة مخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وإجراء تعديلات جوهرية على مخاطر الائتمان، وقد تمثلت أهم الملامح الأساسية التي أقرتها لجنة بازل2 ليس فقط في قياس المخاطر المذكورة، وإنما في تطبيق نماذج متطورة لقياس المخاطر، مع توفر مجموعة من البدائل لقياس كل نوع من أنواع المخاطر التي قد يتعرض إليها البنك، مع إعطاء أهمية بالغة للإفصاح عن الطرق المستخدمة وأساليب قياسها بالإضافة إلى موافقة السلطات الرقابية على ذلك لإعطائها الصلاحية الكاملة في مراجعة دقة هذه النماذج والتأكد من فاعليتها في تقييم المخاطر.
 - أن خلق القيمة يعد مؤشرا واضحا لقياس كفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، حيث يحدد وبدقة ما يقدمه المصرف الإسلامي للمساهمين وأصحاب الودائع الاستثمارية من قيمة مضافة، وذلك بالمقارنة بين تكلفة مختلف مصادر التمويل ومردودية الأموال المستثمرة.

- أن مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة يساير مفهوم حوكمة الشركات، باعتبارها تحاول أن تدفع بالمسيرين نحو رعاية مصالح المساهمين بتعظيم قيمة المؤسسة، وبذلك فهي تحاول تقليل تكاليف الوكالة وتعارض المصالح بين الملاك والمسيرين.
- توجد أربعة عوامل تساهم في نجاح البنوك الإسلامية، تتمثل أساساً في العامل الشرعي، والعامل المصرفي، والعامل الاقتصادي، والعامل الاجتماعي، واعتبر العامل الشرعي أهم ما يميز المصرفية الإسلامية، لأنه يتعلق بتحقيق البنوك الإسلامية لما تنفرد به، حيث أن العقبة الأساسية التي تواجه البنوك الإسلامية اليوم هي مشكلة تراجع السلامة الشرعية في نظر المتعاملين عن بعض تعاملاتها وانحراف في التطبيق عن الجانب النظري الذي أسست عليه المصرفية الإسلامية، وهنا يبرز الدور الحيوي الذي يجب أن تلعبه هيئات الرقابة الشرعية في تحقيق معيار السلامة الشرعية ومن ثم المساهمة في نجاح البنوك الإسلامية.
- أما فيما يخص العامل المصرفي، فيمكن التركيز على خمسة عناصر أساسية لنجاح البنوك الإسلامية وهي:
 - كفاءة التسويق المصرفي من خلال استعمال التوجه الاجتماعي للتسويق.
 - كفاءة إدارة الهندسة المالية والتي تأتي من خلال قدرة البنوك الإسلامية على ابتكار الأدوات الاستثمارية المتفقة مع أحكام الشريعة.
 - كفاءة إدارة المخاطر والتي تبرز من خلال معالجة قضية كفاية رأس المال المقترحة من طرف لجنة بازل ومدى توافقها مع المصرفية الإسلامية.
 - كفاءة إدارة الربحية.
 - كفاءة إدارة السيولة من خلال الكفاءة في إدارة الودائع الاستثمارية التي تميز المصرفية الإسلامية.
- وأما العامل الاقتصادي فنرى أن استغلال هذا العامل في نجاح البنوك الإسلامية يكون باعتمادها على صيغ المشاركة ذات الطابع الاستثماري بالإضافة إلى توجه المصارف الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة التي تساهم في تمويل جميع القطاعات والتي تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية للدول.
- وأما فيما يخص العامل الاجتماعي، نرى أن من أهم عوامل نجاح المصارف الإسلامية هو تبنيتها للجانب الاجتماعي المنبثق أساساً من مبدأ الاستخلاف.

- يعتبر موضوع الكفاءة المصرفية ومحدداتها موضوعا بالغ الأهمية لما تلعبه المؤسسات المصرفية من دور رئيس في تمويل الاقتصاد من خلال دور الوساطة الذي تلعبه بين وحدات الفائض المالي ووحدات العجز المالي، لذلك تعتبر عملية تقييم كفاءة الأداء لهذه المؤسسات أمرا ضروريا يزيد من ثقة أصحاب الودائع والمستثمرين على حد سواء.
- يعتبر نموذج S.C.P النموذج المرجعي لنظرية المنظمة الصناعية، حيث طبق بشكل واسع في الستينات والسبعينات في الصناعة المصرفية وذلك لدراسة العلاقة بين هيكل السوق والكفاءة المصرفية، حيث يسمح هذا النموذج بتفسير أثر وجود أحد خصائص السوق مثل درجة تركيز العرض والحواجز القانونية على كفاءة أداء القطاع المصرفي.
- تنبع أهمية نموذج S.C.P في قطاع البنوك من كون البنوك ذات طبيعة تميل إلى التركيز، وأن نموذج S.C.P هو الإطار الأكثر استخداما في سبيل تحليل أثر التركيز على أداء الصناعة البنكية، ولقد استنتج أغلب الباحثين وجود ارتباط موجب بين درجة تركيز النظام المصرفي وكفاءة أداء المؤسسات المصرفية.
- أن الحوكمة تهدف بتنظيم العلاقات بين مختلف الأعوان ذوي المصالح المختلفة، والحد من استغلال المسيرين لمركزهم وتوفيرهم على المعلومات في تسيير المؤسسة وفقا لأهدافهم الشخصية، أي أنهما تهدف لتقسيم عادل لخلق القيمة بين مختلف الأعوان، مما يؤدي حتما إلى الرفع من كفاءتهما التشغيلية، كما أن وضع أسس للعلاقة بين الإدارة ومجلس الإدارة وهيئة الرقابة والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى يؤدي إلى تجنب تعارض المصالح ووضوح حقوق وواجبات كل طرف يرفع من إمكانية استغلال الوسائل المتاحة بشكل أمثل ومن ثم رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية للمصرف الإسلامي.
- أن عدم اتسام هيئة الرقابة الشرعية بالفعالية والكفاءة والوضوح في إصدار الفتاوى يمكن أن يكلف المصرف الإسلامي تكاليف إضافية تؤثر على تنافسيته وكفاءته أمام المصرف التقليدي الذي لا يتحمل هذه المصاريف الإضافية، وفي نفس الوقت ربما يؤدي إلى نفور جمهور الزبائن ومن ثم انخفاض حجم العمليات مما يؤدي حتما إلى انخفاض الكفاءة التشغيلية للمصرف الإسلامي.
- أن نجاح المصارف الإسلامية يعتمد على تحقيق الكفاءتين في نفس الوقت الكفاءة الدينية لهيئة الرقابة الشرعية و الكفاءة المالية والتشغيلية للإدارة والأطراف الأخرى.

- أن الحوكمة تؤثر بشكل مباشر على كفاءة المصارف الإسلامية وذلك من خلال حوكمة الإدارة وحوكمة هيئة الرقابة الشرعية، فالتطبيق الجيد لمبادئهما جنبا إلى جنب يؤدي إلى الرفع من كفاءة أداء المصرف الإسلامي والعكس صحيح.
- أهمية الحوكمة تتضح من أهدافها التي تتمثل في تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعا مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدي إلى تنمية الاستثمارات، والمدخرات وتعظيم الربحية
- وأن جود نظام فعال وقادر على توفير الثقة ومكافحة الفساد في المؤسسات المالية الإسلامية سيعود عليها بمزيد من النجاح، وسيدعم توسع عملياتها، على أن ذلك يتطلب دعم ما تقوم به الإدارات ذات العلاقة بالحوكمة داخل المؤسسة المالية كإدارة الالتزام والمراجعة الداخلية والقانونية وكذا إدارة الرقابة الشرعية بنوعيتها الداخلية والخارجية.
- أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المؤسسات المالية الإسلامية ضرورة حتمية يأتي من خلال تفصيل العقود وتحديد شروطها وأحكامها بدقة من الناحيتين الدينية والتنظيمية بما يتعد عن أي تدليس أو جهالة أو غرر.
- أن المصرف الإسلامي يكون كفتا إذا نجح مسيريه في تحقيق الهدفين في نفس الوقت، هدف مالي لتلبية طلبات المساهمين والمستثمرين وهدف ديني لصحة العمليات المصرفية من الناحية الشرعية.

ثانيا: النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي

1- نتائج الدراسة القياسية

- أن مرونة الإحلال بين مختلف المدخلات موجبة في أغلب المصارف الإسلامية، أي أن هناك إمكانية الإحلال بين مختلف المدخلات.
- بالنسبة لدرجة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني: وجدنا أنها موجبة في أغلب المصارف الإسلامية، إلا في مصرف البحرين الإسلامي ومصرف قطر الإسلامي الدولي ومصرف الأردن الإسلامي ومصرف سبأ الإسلامي كانت سالبة، مما يدل على أن هناك تكامل بين العمل ورأس المال العيني في هذه المصارف، بمعنى أن أي زيادة في رأس المال العيني يتطلب زيادة في العمل، وهذا لانخفاض حجم أصول هذه المصارف مقارنة بالمصارف الإسلامية الأخرى، الأمر الذي يتطلب

- زيادة العمالة والميكنة (رأس المال العيني) معا، حتى تستطيع بعدها المصارف زيادة الميكنة وتخفيض حجم العمالة لديها، وحينئذ تصبح المرونة موجبة، ولقد بلغ متوسط هذه المرونة 0,698.
- بالنسبة لدرجة الإحلال بين العمل ورأس المال النقدي: وجدنا أنها موجبة في جميع المصارف الإسلامية، يحتل فيها مصرف الكويت الدولي المرتبة الأولى، بينما يحتل مصرف قطر الإسلامي المرتبة الأخيرة، ويقدر متوسط درجة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني ب 0,571، أي أن زيادة رأس المال النقدي لا يتطلب بالضرورة زيادة حجم العمل بل قد يؤدي إلى انخفاض العمالة نتيجة الاتجاه إلى الميكنة.
 - بالنسبة لدرجة الإحلال بين رأس المال العيني ورأس المال النقدي: فهي كذلك موجبة في جميع المصارف الإسلامية، ونلاحظ أن هناك إمكانية إحلال مرتفعة بين رأس المال العيني ورأس المال النقدي، أي أن زيادة رأس المال العيني لا يتطلب بالضرورة زيادة في رأس المال النقدي، وقدر متوسط درجة الإحلال نحو 0,919 بين هذين المدخلين في مجموع المصارف الإسلامية المدروسة، وهي بذلك تعتبر أعلى من درجة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني والعمل ورأس المال النقدي.
 - بالنسبة لدرجة إحلال بين العمل ورأس المال العيني، تعتبر المصارف الإسلامية السعودية أكثر مرونة في الإحلال بين العمل ورأس المال العيني بدرجة 0,809، بينما توضح درجة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني في المصارف الإسلامية بمصر والأردن واليمن مجتمعة، أن هناك تكامل بين العمل ورأس المال العيني في هذه الدول، بمعنى أن أي زيادة في رأس المال العيني يتطلب زيادة في العمل، وهذا لانخفاض حجم أصول هذه المصارف الأمر الذي يتطلب زيادة العمالة والتجهيزات الرأسمالية معا.
 - أن مرونة الإحلال بين مختلف المدخلات موجبة في جميع المصارف التقليدية، أي أن هناك إمكانية الإحلال بين مختلف المدخلات.
 - بالنسبة لدرجة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني: وجدنا أنها أيضا موجبة في جميع المصارف التقليدية، بمعنى أن أي زيادة في رأس المال العيني لا تتطلب زيادة في العمل، ولقد بلغ متوسط هذه المرونة 0,763.
 - بالنسبة لدرجة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني: وجدنا أنها موجبة في جميع المصارف التقليدية، يحتل فيها مصرف مصر الوطني المرتبة الأولى، بينما يحتل مصرف الرياض المرتبة الأخيرة، ويقدر متوسط درجة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني ب 0,533.
 - بالنسبة لدرجة الإحلال بين رأس المال العيني ورأس المال النقدي: فهي كذلك موجبة في جميع المصارف التقليدية، ونلاحظ أن هناك إمكانية إحلال مرتفعة بين رأس المال العيني ورأس المال

- النقدي، أي أن زيادة رأس المال العيني لا يتطلب بالضرورة زيادة في رأس المال النقدي، وقدر متوسط درجة الإحلال ب 0,816، وهي بذلك تعتبر في المصارف التقليدية كما في المصارف الإسلامية أعلى من درجة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني والعمل ورأس المال النقدي.
- بالنسبة لدرجة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني، تعتبر المصارف التقليدية الكويتية أكثر مرونة بدرجة 99,5%، بينما تعتبر المصارف التقليدية المصرية أقل مرونة بدرجة 48,4%،
- بالنسبة لدرجة الإحلال بين العمل ورأس المال النقدي، فنجد أن المصارف التقليدية المصرية أكثر مرونة بدرجة 57,7% والمصارف التقليدية الكويتية أقل مرونة بدرجة 48,4%،
- بالنسبة لدرجة الإحلال بين رأس المال العيني ورأس المال النقدي فوجدنا أن أكبر درجة إحلال تعود للبنوك التقليدية السعودية ب 118,9% وأصغر درجة تعود إلى المصارف التقليدية القطرية ب 59,2%. وهذا يعني أن أي زيادة في رأس المال العيني لا تتطلب زيادة في رأس المال النقدي، ويمكن تفسير ذلك بكون حجم المصارف التقليدية.
- بمقارنة متوسط مرونة الإحلال بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية وجدنا أن متوسط مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني في المصارف التقليدية بلغ 0,763 أعلى من نظيرتها الإسلامية إذ بلغ متوسط المرونة نحو 0,698، وهذا يعني أن إمكانية إحلال الميكنة محل العمالة في المصارف التقليدية أكبر منها في المصارف الإسلامية، وهذا راجع إلى طبيعة عمل المصارف الإسلامية إذ يحتاج تنفيذ عقودها إلى عمالة لا يمكن استبدالها بالميكنة، بينما نجد أن متوسط درجة الإحلال بين العمل ورأس المال النقدي في المصارف الإسلامية بلغ نحو 0,571 أعلى منها في المصارف التقليدية أين بلغ نحو 0,533، وهذا يعني أن متوسط درجة الإحلال بين رأس المال العيني ورأس المال النقدي في المصارف الإسلامية بلغ نحو 0,919 أعلى منها في المصارف التقليدية بمتوسط 0,816. وهذا يعني أن إمكانية الإحلال بين رأس المال العيني ورأس المال النقدي في المصارف الإسلامية أعلى منها في المصارف التقليدية.
- أن في أغلب المصارف الإسلامية، الطلب على المدخلات هو طلب غير مرن، حيث نلاحظ أن أغلب المصارف الإسلامية وبالنسبة للمدخلات الثلاث المرونة أقل من الواحد، أي أن هناك أهمية كبيرة بالنسبة للمدخلات الثلاث في العمليات المصرفية، حيث يأتي رأس المال النقدي في المرتبة الأولى نحو 0,516 ثم رأس المال العيني نحو 0,698، وأخيرا العمل نحو 0,991، وتتفاوت بذلك أهمية كل مدخل من مصرف إسلامي إلى آخر، كما يمكن تفسير أيضا بأن الطلب على عناصر الإنتاج غير مرن نتيجة عدم اختلاف بشكل واضح في أجور ورواتب عمال وموظفي المصارف

الإسلامية وكذا عدم الاختلاف في الأرباح المدفوعة لأصحاب الودائع الاستثمارية، ويستثنى من ذلك مصرف دبي الإسلامي ومصرف الشارقة الإسلامي، ومصرف الإمارات الإسلامي في الإمارات ومصرف الشامل في البحرين، ومصرف الكويت الدولي ومصرف بوبيان في الكويت، ومصرف قطر الإسلامي، وذلك فيما يخص الطلب على العمل حيث نجد أن قيمة المرونة بالقيمة المطلقة أكبر من الواحد مما يدل على أن الطلب على هذا المدخل في هذه المصارف مرن، أي أن تغير سعر العمل في هذه المصارف بنسبة معينة يؤدي إلى تغير في الكمية المطلوبة منه بنسبة أكبر.

- فيما يخص مرونة الطلب السعرية على العمل: وجدنا أن كل المصارف الإسلامية قليلة المرونة إلا المصارف الإسلامية الكويتية يعتبر الطلب فيها على العمل مرن ب 1,240، ويعتبر المصرف الإسلامي الأردني الأقل مرونة ب 0,766.

- فيما يخص مرونة الطلب السعرية على رأس المال العيني ومرونة الطلب السعرية على رأس المال النقدي وجدنا أنها قليلة في جميع المصارف الإسلامية وفي جميع الدول، أي أن التغير في سعر المدخلات الثلاث بنسبة معينة يؤدي إلى التغير بنسبة أقل في الكمية المطلوبة، فمثلاً زيادة سعر رأس المال النقدي بنسبة 100% يؤدي إلى نقص حجم الودائع المطلوبة في المصارف الإسلامية الإماراتية بنسبة 37,7% وبنسبة 58,1% في المصارف الإسلامية البحرينية، وبنسبة 47,7% في المصارف الإسلامية الكويتية، وبنسبة 92,7% في المصارف الإسلامية القطرية، وبنسبة 63,8% في المصارف الإسلامية السعودية، وبنسبة 17,5% المصارف الإسلامية الأردنية ممثلة في المصرف الإسلامي الأردني، وبنسبة 55,2% في المصارف الإسلامية المصرية ممثلة في مصرف فيصل الإسلامي وبنسبة 23,1% في المصارف الإسلامية اليمنية ممثلة في مصرف سبأ الإسلامي.

- أن أغلب الطلب على المدخلات في المصارف التقليدية هو طلب غير مرن، حيث نلاحظ أن أغلب المصارف التقليدية وبالنسبة للمدخلات الثلاث المرونة أقل من الواحد، أي أن هناك أهمية كبيرة بالنسبة لمختلف المدخلات، حيث يأتي رأس المال النقدي في المرتبة الأولى ب 66,4% ثم رأس المال العيني ب 79%، وأخيراً العمل ب 100% الذي يمكن اعتباره متكافئ المرونة، وتتفاوت بذلك أهمية كل مدخل من مصرف تقليدي إلى آخر، كما يمكن تفسير أيضاً بأن الطلب على عناصر الإنتاج غير مرن نتيجة عدم اختلاف بشكل واضح في أجور ورواتب عمال وموظفي المصارف التقليدية وكذا عدم الاختلاف في الفائدة المدفوعة للمودعين؛ ويستثنى من ذلك مصرف الإمارات الدولي والمصرف الوطني العربي ومصرف الرياض بالسعودية، ومصرف قطر الوطني ومصرف الدوحة بقطر، ومصرف الأهلي المتحد البحريني، وذلك فيما يخص الطلب على العمل حيث نجد أن

قيمة المرونة بالقيمة المطلقة أكبر من الواحد، مما يدل على أن الطلب على العمل في هذه المصارف مرّن، أي أن تغير سعر العمل في هذه المصارف بنسبة معينة سوف يؤدي إلى تغير في الكمية المطلوبة منه بنسبة أكبر، وكذلك يستثنى المصرف الوطني العربي فيما يخص الطلب على رأس المال العيني، حيث نجد أن نسبة المرونة تقدر ب 124,3%، ومصرف الأهلي القطري بنسبة 104,3% فيما يخص الطلب على رأس المال النقدي.

- فيما يخص مرونة الطلب السعرية على العمل نجد أن كل المصارف التقليدية قليلة المرونة إلا المصارف التقليدية السعودية والقطرية والبحرينية يعتبر الطلب فيها على العمل مرّن ب 1,144 و 1,113 و 1,021 على التوالي،

- فيما يخص مرونة الطلب السعرية على رأس المال العيني ومرونة الطلب السعرية على رأس المال النقدي نجد أنها قليلة في جميع المصارف التقليدية وفي جميع الدول، أي أن التغير في سعر المدخلات الثلاث بنسبة معينة يؤدي إلى التغير بنسبة أقل في الكمية المطلوبة، فمثلاً زيادة سعر رأس المال النقدي بنسبة 100% يؤدي إلى نقص حجم الودائع المطلوبة في المصارف التقليدية الإماراتية بنسبة 57,8% وبنسبة 65,3% في المصارف التقليدية البحرينية، وبنسبة 51,6% في المصارف التقليدية الكويتية، وبنسبة 67,6% في المصارف التقليدية القطرية، وبنسبة 79,1% في المصارف التقليدية السعودية، وبنسبة 78,7% في المصارف التقليدية المصرية.

- أن المرونة السعرية للطلب على المدخلات في المصارف التقليدية أكبر منها في المصارف الإسلامية، حيث أن تغير سعر العمل بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير الكمية المطلوبة منه ب 0,991 على مستوى المصارف الإسلامية وبنفس النسبة في المصارف التقليدية، في حين أن تغير سعر رأس المال العيني بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير الكمية المطلوبة منه ب 0,79 على مستوى المصارف التقليدية و ب 0,698 على مستوى المصارف الإسلامية، بينما تغير سعر رأس المال النقدي بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير الكمية المطلوبة منه ب 0,516 على مستوى المصارف الإسلامية و ب 0,664 على مستوى المصارف التقليدية، وبالتالي يمكن أن نقول في العموم أن المصارف التقليدية أكبر مرونة من نظيرتها الإسلامية.

- أن أغلب المصارف الإسلامية المدروسة لديها وفورات حجم موجبة (*Economies of Scale*)، تتزايد كلما صغر حجم المصرف، فنجد أن مصرف البحرين الإسلامي الأقل حجماً يتمتع بوفورات حجم موجبة عالية نسبياً، بينما نجد أن مصرف قطر الإسلامي ومصرف دبي الإسلامي ومصرف الراجحي الأكبر حجماً لديهم وفورات حجم سالبة (*Diseconomies of Scale*)، أي أن جميع المصارف الإسلامية المدروسة، ماعدا مصرف قطر الإسلامي ومصرف دبي الإسلامي

ومصرف الراجحي، تعمل خلال الجزء المتناقص من دالة التكاليف المتوسطة، أي أن لديها ميزة في خفض متوسط تكلفة الوحدة من الإنتاج كلما زادت كمية الإنتاج وتوسعت في حجم الأعمال المصرفية، ونجد أن الحجم الأمثل حيث تنعدم الوفورات، هو حجم مصرف الراجحي السعودي، أي تقريبا 17 مليار دولار، وبالتالي يمكن للبنوك الإسلامية التي لم تصل حجم مخرجاتها إلى 17 مليار أن تعمل على زيادة حصتها في السوق من خلال طرح منتجات جديدة وجذب أكبر عدد من العملاء، تمكنها من الوصول إلى أدنى نقطة من منحى التكاليف المتوسطة.

- أن أكثر من نصف المصارف التقليدية المدروسة (8 بنوك) لديها وفورات حجم موجبة (*Economies of Scale*)، تتزايد كلما صغر حجم المصرف، فنجد أن مصرف مصر الوطني الأقل حجما يتمتع بوفورات حجم موجبة عالية نسبيا ويتمتع مصرف الأهلي المتحد البحريني بوفورات حجم منخفضة نسبيا، أي أن المصارف التقليدية الثمانية، تعمل خلال الجزء المتناقص من دالة التكاليف المتوسطة، أي أن لديها ميزة في خفض متوسط تكلفة الوحدة من الإنتاج، كلما زادت كمية الإنتاج وتوسعت في حجم الأعمال المصرفية بينما نجد أن هناك 7 بنوك تقليدية لديها وفورات حجم سالبة (*Diseconomies of Scale*)، أي أن هذه المصارف تعمل خلال الجزء الصاعد من دالة التكاليف المتوسطة، بمعنى أن متوسط التكلفة يتزايد كلما توسع المصرف في الإنتاج، ونجد أن الحجم الأمثل حيث تنعدم الوفورات هو تقريبا 26 مليار دولار.
- بالمقارنة نجد أن المصارف الإسلامية لديها وفورات حجم تصل إلى 17 مليار دولار أقل من وفورات الحجم التي تتمتع بها المصارف التقليدية بمقدار 26 مليار دولار، لكن في العموم نلاحظ أن أغلب المصارف الإسلامية مازالت تعمل في الجزء المتناقص من دالة التكاليف المتوسطة، حيث نجد أن هناك 14 مصرفا إسلاميا لديه وفورات حجم موجبة بينما نجد فقط 8 بنوك تقليدية لديها وفورات حجم موجبة، الأمر الذي يدل على أن المصارف الإسلامية لازالت تعمل بإمكاناتها الدنيا مقارنة بما هو متاح على مستوى القطاع المصرفي.

- متوسط الكفاءة التشغيلية في المصارف الإسلامية خلال الفترة 2000 - 2008، حيث تم تحليل الكفاءة التشغيلية إلى كفاءة فنية وكفاءة تخصيصية وكفاءة التحكم في التكاليف، ويتضح أن المصارف الإسلامية حققت كفاءة فنية تقدر في المتوسط نحو 91,3% وكفاءة تخصيصية تقدر في المتوسط نحو 50,3% وبالتالي كفاءة في التحكم في التكاليف نحو 45,9% أي أن عدم كفاءة التحكم في التكاليف تقدر نحو 54%، أي بعبارة أخرى أن المصارف الإسلامية تخسر 46% من المدخلات للوصول إلى نفس الحجم من المخرجات، وتوضح عدم الكفاءة في التكاليف التي تتراوح بين 50% و 58% خلال فترة الدراسة أكبر من متوسط عدم الكفاءة في التكاليف العالمية التي قدرت بنحو 14% (Berger, Humphrey, 1997)، وبالتالي يمكن القول أن استخدام المدخلات

للحصول على قيمة معينة من المخرجات في المصارف الإسلامية محل الدراسة لازال بعيدا عن حدود الكفاءة.

- متوسط الكفاءة التشغيلية في المصارف التقليدية خلال الفترة 2000 - 2008، حيث تم تحليل الكفاءة التشغيلية إلى كفاءة فنية وكفاءة تخصيصية وكفاءة التحكم في التكاليف، ويتضح أن المصارف التقليدية حققت كفاءة فنية تقدر في المتوسط نحو 92.6% وكفاءة تخصيصية تقدر في المتوسط نحو 54,8% وبالتالي كفاءة في التحكم في التكاليف نحو 50,6% أي أن عدم كفاءة التحكم في التكاليف تقدر نحو 49,4%، أي بعبارة أخرى أن المصارف التقليدية تخسر 49.4% من المدخلات للوصول إلى نفس الحجم من المخرجات، وتوضح عدم الكفاءة في التكاليف التي تتراوح بين 42% و 55% خلال فترة الدراسة أقل من متوسط عدم الكفاءة في المصارف الإسلامية محل الدراسة 54%، وأكبر من متوسط عدم الكفاءة في التكاليف العالمية التي قدرت بنحو 14%، وبالتالي يمكن القول أن استخدام المدخلات للحصول على قيمة معينة من المخرجات في المصارف التقليدية محل الدراسة هو أيضا لازال بعيدا عن حدود الكفاءة.

- أن متوسط الكفاءة الفنية والكفاءة التخصيصية وكفاءة التكاليف في المصارف الإسلامية هي: 91,3% و 50,3% و 45,9% على التوالي، في حين أنها في المصارف التقليدية هي: 92,6% و 54,8% و 50,6% على التوالي، مما يدل على أن المصارف التقليدية أكثر كفاءة من المصارف الإسلامية سواء في استغلال الموارد المتاحة أو في المزج بين هذه الموارد بشكل أمثل ومن ثم في التحكم في التكاليف. يمكن إرجاع سبب نقص الكفاءة في التكاليف في المصارف الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية إلى مجموعة من الأسباب، يتمثل السبب الأول في ارتفاع مصاريف الموظفين لديها من خلال وضع أجور مرتفعة لجلب إطارات مؤهلة، بالإضافة إلى قيام المصارف الإسلامية بدورات تكوينية وتدريبية لموظفيها لتأهيلهم على العمل المصرفي الإسلامي، حيث تشكل الموارد البشرية في المصارف الإسلامية مشكلة حقيقية، أما السبب الثاني فيتمثل في وجود هيئة رقابة شرعية تتحصل على أجور عالية تزيد من تكاليف المصارف الإسلامية ومن ثم تضعف من كفاءتها في التحكم في التكاليف، أما السبب الثالث فيمكن في أن المصارف الإسلامية تعمل في الحجم الصغير مقارنة بالمصارف التقليدية، وهذا ما وجدناه عند حساب وفورات الحجم، حيث أن المصارف الإسلامية لديها وفورات حجم كبيرة، وبالتالي تكون هناك عدم كفاءة في التحكم في التكاليف لأنها لم تستفيد من وفورات الحجم الموجودة لديها خلال فترة الدراسة. كل هذه الأسباب أدت إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية وعدم الكفاءة في التحكم في التكاليف.

- كما يتضح أيضا أن المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية أكثر كفاءة في استغلال الموارد المتاحة للوصول إلى المخرجات من استعمال الميزج الأمثل لهذه الموارد، كما نلاحظ أيضا أن كلا النوعين من المصارف أقل كفاءة في التحكم في التكاليف سببه عدم الكفاءة في المزج بين الموارد المتاحة بشكل أمثل.
- أن الكفاءة التشغيلية تختلف من مصرف إسلامي إلى آخر، ونجد أن مصرف قطر الإسلامي يعتبر أكفأ المصارف الإسلامية فنيا وتخصيصيا بمعدل 97,8% و 58,5% على التوالي، وبالتالي كان أكفأ المصارف الإسلامية محل الدراسة تحكما في التكاليف خلال فترة الدراسة بنسبة 57,2%، ويعتبر مصرف فيصل الإسلامي بمصر أقل المصارف كفاءة فنيا بنسبة 84,5% وتخصيصيا بمعدل 42,4%، ومن ثم أقلها كفاءة في التحكم في التكاليف بنسبة 35,9%، كما نلاحظ أيضا بشكل عام أن المصارف الإسلامية محل الدراسة أكثر كفاءة فنيا منها تخصيصيا، أي أنها تبدي كفاءة أكثر في اختيار المدخلات الأقل تكلفة من منها في المزج بين هذه المدخلات.
- أن الكفاءة التشغيلية تختلف من مصرف تقليدي إلى آخر، ونجد أن مصرف قطر الوطني يعتبر أكفأ المصارف التقليدية فنيا وتخصيصيا بمعدل 97,2% و 67,2% على التوالي، وبالتالي كان أكفأ المصارف التقليدية محل الدراسة تحكما في التكاليف خلال فترة الدراسة بنسبة 65,3%، ويعتبر مصرف الرياض أقل المصارف كفاءة فنيا بمعدل 82,1%، ويعتبر مصرف الخليج المصري أقل المصارف التقليدية كفاءة تخصيصيا بنسبة 41,8%، بينما يعتبر مصرف مصر الوطني أقل المصارف التقليدية محل الدراسة كفاءة في التحكم في التكاليف بنسبة 36,6% كما نلاحظ أيضا بشكل عام أن المصارف التقليدية محل الدراسة خلال الفترة 2000-2008 أكثر كفاءة فنيا منها تخصيصيا، أي أنها تبدي كفاءة أكثر في اختيار المدخلات الأقل تكلفة من منها في المزج بين هذه المدخلات.
- أن المصارف التقليدية الكبيرة أكثر كفاءة من المصارف الإسلامية الكبيرة، كما يتضح أيضا أن كلا النوعين يبديان كفاءة ضعيفة نوعا ما في التحكم في التكاليف وذلك بسبب عدم الكفاءة في تخصيص الموارد بشكل أمثل، حيث يظهر جليا أن الكفاءة الفنية والتي تعبر عن قدرة المصارف على استغلال المدخلات (رأس المال العيني ورأس المال والنقدي والعمال) تقدر في المتوسط نحو 94,1% في المصارف الإسلامية الكبيرة ونحو 93,7% في المصارف التقليدية الكبيرة أكبر من الكفاءة التخصيصية والتي تقدر في المتوسط ب 55,3% في المصارف الإسلامية الكبيرة وب 53,9% في المصارف التقليدية الكبيرة.

- يتضح أن المصارف التقليدية الصغيرة أكثر كفاءة في من المصارف الإسلامية الصغيرة، كما يتضح أيضا أن كلا النوعين يبديان كفاءة ضعيفة نوعا ما في التحكم في التكاليف وذلك بسبب عدم الكفاءة في تخصيص الموارد بشكل أمثل، حيث يظهر أن الكفاءة الفنية والتي تعبر عن قدرة المصارف على استغلال المدخلات تقدر في المتوسط نحو 91,2% في المصارف التقليدية الصغيرة ونحو 89,2% في المصارف الإسلامية الصغيرة أكبر من الكفاءة التخصيصية والتي تقدر في المتوسط ب 55,8% في المصارف التقليدية الكبيرة وب 47% في المصارف الإسلامية الصغيرة.
- **فيما يخص الكفاءة الفنية** تعتبر المصارف الإسلامية القطرية أكفأ المصارف الإسلامية محل الدراسة بمعدل 97,5%، بينما تعتبر المصارف الإسلامية بالأردن ومصر واليمن مجتمعة أقلهم كفاءة بمعدل 87,7%؛
- **فيما يخص الكفاءة التخصيصية** تعتبر المصارف الإسلامية القطرية أكفأ المصارف الإسلامية تخصيصا للموارد بنسبة 57,1%، في حين تعتبر المصارف الإسلامية بالأردن ومصر واليمن مجتمعة أقلها كفاءة في تخصيص الموارد بنسبة 45,7%، وبالتالي كانت المصارف الإسلامية القطرية أكثر المصارف كفاءة في التحكم في التكاليف بمعدل 55,7%، في حين تعتبر المصارف الإسلامية بالأردن ومصر واليمن مجتمعة أقلها كفاءة في التحكم في التكاليف بمعدل 37,3%.
- **فيما يخص الكفاءة الفنية** تعتبر المصارف التقليدية البحرينية أكفأ المصارف التقليدية محل الدراسة بمعدل 97,3%، بينما تعتبر المصارف التقليدية المصرية أقلهم كفاءة بمعدل 88,3%؛
- **فيما يخص الكفاءة التخصيصية** فتعتبر المصارف التقليدية الإماراتية أكفأ المصارف تخصيصا للموارد بنسبة 60,1%، في حين تعتبر المصارف التقليدية المصرية أقلها كفاءة في تخصيص الموارد بنسبة 42,3%.
- **فيما يخص الكفاءة في التحكم في التكاليف** تعتبر المصارف التقليدية الإماراتية أكثر المصارف كفاءة في التحكم في التكاليف بمعدل 56,5%، في حين تعتبر المصارف التقليدية المصرية أقلها كفاءة في التحكم في التكاليف بمعدل 37,3%.

2- نتائج الدراسة المالية

- أن نسبة التكاليف إلى الإيرادات تحسنت في كل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية خلال فترة الدراسة.
- أن المصارف التقليدية تبدي كفاءة عالية نسبيا في توليد الأرباح من المصارف الإسلامية.
- أن المصارف التقليدية تبدي كفاءة عالية في التحكم في التكاليف من المصارف الإسلامية.

- أن المصارف التقليدية حققت عائداً أكبر على الأموال الخاصة من نظيراتها الإسلامية في جميع سنوات الدراسة إلا في سنتي 2000 و 2003، وهذا راجع إلى أن أصحاب الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية يتحصلون على أرباح أكبر من الفوائد التي تحصل عليها أصحاب الودائع في المصارف التقليدية، وذلك مقابل المخاطرة التي يتحملونها في حالة تحقيق المصرف الإسلامي للخسارة.
- أن بنك قطر الإسلامي أبدى كفاءة عالية في التحكم في التكاليف خلال فترة الدراسة.
- أن بنك قطر الإسلامي الدولي خلال فترة الدراسة أبدى كفاءة عالية في استغلال الأموال الخاصة لتوليد الأرباح
- أن بنك قطر الإسلامي أبدى كفاءة عالية في توليد الأرباح من خلال الأموال الخاصة المستثمرة خلال فترة الدراسة.
- أن بنك الكويت التجاري أبدى كفاءة عالية في التحكم في التكاليف خلال فترة الدراسة.
- أن بنك قطر الوطني أبدى كفاءة عالية في التحكم في التكاليف خلال فترة الدراسة.
- أن بنك الدوحة يبدى كفاءة عالية في توليد الأرباح من خلال الأموال الخاصة المستثمرة خلال فترة الدراسة.
- أن كل من بنك دبي التجاري وبنك الدوحة أبديا كفاءة عالية في توليد الأرباح من خلال حجم الأصول المستثمرة.
- أن المصارف الإسلامية الكبيرة أكبر كفاءة في التحكم في التكاليف من المصارف الإسلامية الكبيرة، والمصارف التقليدية الصغيرة أكثر كفاءة في التحكم في التكاليف من المصارف الإسلامية الصغيرة وهذا يوافق النتيجة التي توصلنا إليها في الدراسة القياسية.
- أن المصارف التقليدية الكبيرة أكبر كفاءة في توليد الأرباح من المصارف الإسلامية الكبيرة، المصارف التقليدية الصغيرة أكثر كفاءة في توليد الأرباح من المصارف الإسلامية الصغيرة.
- أن المصارف التقليدية الإماراتية تعتبر أكفأ المصارف تحكماً في التكاليف.
- أن المصارف الإسلامية القطرية تعتبر أكفأ المصارف توليداً للأرباح.

التوصيات

على ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات إلى القائمين على المصارف الإسلامية والهيئات الداعمة لها.

- يعد معيار السلامة الشرعية أهم ما يميز المصرفية الإسلامية عن المصرفية التقليدية، حيث يعد إضفاء المشروعية على كافة التعاملات سواء من جانب الموارد أو الاستخدامات الهدف الأول الذي تسعى إلى تحقيقه المصرفية الإسلامية، كما أن المتعاملون مع المصارف الإسلامية يركزون بشكل كبير على هذا المعيار، بحيث يعتبرونه المعيار رقم واحد في المفاضلة بين البنوك الإسلامية، وأساس الثقة المتبادلة بين البنك وعملائه. وعلى هذا الأساس يمكن إضافة عنصر سابع لعناصر طريقة (CAMELS) يتمثل في عنصر السلامة الشرعية (S)، وبالتالي يمكن أن تصبح الطريقة يرمز لها ب (SCAMELS).
- ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف الإسلامي للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.
- ضرورة الموازنة بين عمليات التمويل والاستثمار والودائع من حيث الآجال والحجم. وهذا يتطلب تحليل الفجوات ومدد الاستحقاق للموجودات والمطلوبات.
- تنويع الموائمة بين مبدأ السيولة في البنك وبين ربحية عمليات التمويل والاستثمار بما يحقق ربحاً جيداً للمودعين والمساهمين دون تعريض الاستثمارات للخطورة وعدم التحصيل.
- تنويع مصادر التمويل وزيادة الاعتماد على الودائع الاستثمارية طويلة الأجل.
- تطوير أدوات جديدة لإدارة السيولة في السوق النقدية وسوق رأس المال.
- التواصل والتنسيق الدائم بين القائمين على وضع سياسات السيولة وبين الجهات الأخرى التي تتوفر لديها معلومات تؤثر على وضع السيولة كمندراء التمويل والاستثمار.
- تأمين خطط طوارئ بديلة للتمكن من مواجهة أزمات السيولة التي قد يتعرض لها البنك وتوفير نظام رقابة داخلي للتحقق من كفاية سياسة السيولة وحسن تنفيذها.
- من المهم جداً دراسة أثر هيكل السوق المصرفي الإسلامي على أداء البنوك الإسلامية، وعلى حد علمنا فإن الدراسات الميدانية التي أجريت حول محددات أداء البنوك الإسلامية لم تستعمل نموذج S.C.P لأن أغلب الدراسات التي أجريت كانت على مستوى بنوك إسلامية تنشط في سوق يتميز بالاحتكار ولا توجد فيه منافسة بين البنوك الإسلامية الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة قياس أثر درجة التركيز على الأداء.
- وما تجدر الإشارة إليه أن قضايا التركيز البنكي والمنافسة في القطاع المصرفي الإسلامي، تحتاج إلى العديد من الدراسات والأبحاث وأن من التوجيهات المفيدة للبحوث المستقبلية، الاهتمام الإضافي

بقضايا التركيز والمنافسة في البنوك الإسلامية، التي قد تزود صناع القرار بمعلومات متطورة، تساعد في وضع تصور حول صناعة البنوك الإسلامية، وتساعد في صياغة السياسات والاستراتيجيات المناسبة.

- العمل على تحقيق الكفاية في المنتجات المالية الإسلامية اعتماداً على الابتكار والتجديد بما يخدم الاحتياجات التمويلية، وابتعاداً عن سياسة المحاكاة للمنتجات المالية التقليدية؛
- العمل على تنميط المنتجات المالية الإسلامية وتفعيل آليات التمويل وصيغ المبنية على أساس المشاركة في الربح والخسارة، ووضع نسبة محددة لصيغ التمويل ذات الهامش المعلوم، حتى تتحقق الحكمة من العمل المصرفي الإسلامي.

آفاق البحث

في ختام هذا البحث أتمنى أن تعتبر هذه الرسالة إضافة جديدة لمكتبة الاقتصاد الإسلامي، حيث تناولت موضوعاً بالغ الأهمية، تضمن مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تسهل عملية تقييم الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، باعتبارها مؤشرات قابلة للقياس والتطبيق، مما يعطي مصداقية أكثر للنتائج المتوصل إليها، ودقة في إصدار الآراء والأحكام على مدى التزام المصارف الإسلامية بمبادئها الأساسية، بالإضافة إلى إمكانية معرفة الاختلالات الموجودة في أدائها بشكل واضح ودقيق، ومن ثم وضع السياسات والاستراتيجيات والحلول المناسبة لذلك.

ويتضح كذلك أن إصدار الأحكام على أداء البنوك الإسلامية يتطلب دراسات تطبيقية تستكشف الواقع العملي لهذه المصارف، وأخص بالذكر السلامة الشرعية، حيث يتضح جلياً ضرورة إيجاد معايير واضحة وقابلة للقياس لتقييم أهم جانب يميز المصرفية الإسلامية عن التقليدية.

كما يمكن أن تفتح هذا الأطروحة آفاقاً للبحث تتعلق بإيجاد:

- معايير ومؤشرات لتقييم الكفاءة التشغيلية تتماشى مع الطبيعة المميزة للمصارف الإسلامية؛
- معايير ومؤشرات يمكن من خلالها تقييم كفاءة المصارف الإسلامية مقارنة بنظيراتها التقليدية، حيث تأخذ هذه المعايير بعين الاعتبار خصوصية كل نوع من المصارف.

هذه هي أهم النتائج والتوصيات التي خرج بها البحث، وهذا جهدي أقدمه يحتمل الصواب والخطأ، فما كان من صواب فمن الله وأحمد الله عليه، وما كان فيه من خطأ فمني وأسأل الله أن يوفقني إلى تصويبه، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الملاحق

أولاً: متغيرات الدراسة القياسية في المصارف الإسلامية

1/ بنك ابو ظبي الإسلامي

P3	P2	P1	Y3	Y2	Y1	TC	بنك ADB
0.01528975	0.27366864	41.56	203929	17083	922347	43505	2000
0.02017010	0.36301543	43.89	589474	21154	995776	50137	2001
0.00984677	0.39029374	48.85	114827	17083	1928353	44954	2002
0.00332961	0.28902040	44.30	171162	21154	2290334	45836	2003
0.01307650	0.26862452	46.39	215566	96973	3188152	82146	2004
0.01908467	0.13644872	38.32	373320	156260	5799879	259226	2005
0.02549856	0.08899793	55.83	879085	669355	9127701	470981	2006
0.02268961	0.06920215	66.04	787018	643333	11552949	545000	2007
0.01076435	0.11923147	84.69	768622	1729114	11249171	471911	2008
0.01552777	0.22205589	52.21	455889.22	374612.11	5228295.78	223744	المتوسط

2/ بنك دبي الإسلامي

P3	P2	P1	Y3	Y2	Y1	TC	بنك DIB
0.02560387	0.13035346	27.40	449281	680076	4378068	120102	2002
0.02554976	0.14301796	28.17	489212	748021	5110005	140541	2003
0.02114226	0.17928252	34.78	742316	909618	6580035	151583	2004
0.01295658	0.06952062	42.19	923453	2586917	7472708	250042	2005
0.01755595	0.11410981	56.27	2088387	3266278	11856710	478522	2006
0.01806343	0.13563221	74.12	2742062	5287358	14388370	652076	2007
0.01377683	0.15440503	87.19	2419327	8069334	11790324	510810	2008
0.01923553	0.13233166	50.0171429	1407719.71	3078228.86	8796602.86	329096.571	المتوسط

3/ بنك الشارقة الإسلامي

P3	P2	P1	Y3	Y2	Y1	TC	بنك SHR
0.07765976	0.12363347	24.17	51332	5894	36083	18832	2002
0.11219963	0.13450667	26.25	57340	7589	40662	21981	2003
0.08613283	0.14042094	32.12	63948	14598	44532	23112	2004
0.07795414	0.12030184	40.18	140570	24500	89912	37249	2005
0.07692308	0.02148713	51.01	179787	20589	125159	68525	2006
0.09578439	0.02525702	60.82	282897	21305	200719	116534	2007
0.04969552	0.02224315	78.21	627915	351662	213204	148147	2008
0.08233562	0.0839786	44.68	200541.286	63733.8571	107181.571	62054.2857	المتوسط

4/ بنك الإمارات الإسلامي

P3	P2	P1	Y3	Y2	Y1	TC	بنك EMA
0.00080668	0.55403557	18.71	474657	6452	64218	9928	2003
0.00120668	0.11234347	20.06	433000	11397	139925	16852	2004
0.00613296	0.31604484	29.98	567592	23261	630569	41524	2005
0.01313143	0.15788274	37.98	835671	428124	1485402	109587	2006
0.01444816	0.07211328	56.43	1190453	930024	2211868	183843	2007
0.01537365	0.03211526	59.62	1486037	970542	4838820	278365	2008
0.0085166	0.20742253	37.13	831235	394966.667	1561800.33	106683.167	المتوسط

5/ بنك الشامل

P3	P2	P1	Y3	Y2	Y1	TC	بنك SHB
0.08286915	0.17467153	84.1	884177	443089	409263	31825	2001
0.05306	0.18148375	85.02	869918	435960	407224	26734	2002
0.03965611	0.25640637	85.07	1253935	627969	594925	31041	2003
0.06429955	0.18099918	85.6	834518	418261	384135	32122	2004
0.04624696	0.21407924	99.62	553769	277887	243383	32499	2005

0.02132515	0.21126761	115.93	1422368	712187	677862	32319	2006
0.01743164	0.27072141	122.29	1692265	847136	806704	38425	2007
0.00588718	0.22206951	129.2	4266724	2134366	2091319	41039	2008
0.04134697	0.21396232	100.85375	1472209.25	737106.875	701851.875	33250.5	المتوسط

6/ بنك البحرين الإسلامي

P3	P2	P1	Y3	Y2	Y1	TC	بنك BHR
0.05855674	0.02937829	60.12	61508	31754	15877	13877	2000
0.05532809	0.02985495	80.20	46123	24062	12031	10030	2001
0.04732849	0.02567584	83.76	48606	25304	12652	10650	2002
0.05855674	0.03205848	85.33	52529	27266	13633	11630	2003
0.05532809	0.0184466	87.14	78280	40142	20071	18067	2004
0.04732849	0.01324562	92.21	112943	57474	28737	26732	2005
0.05855674	0.03305821	98.58	228990	115498	57749	55743	2006
0.05532809	0.00957557	105.17	299721	150864	75432	73425	2007
0.04732849	0.01290485	110.24	190936	96472	48236	46228	2008
0.05373777	0.02268871	89.1944444	124404	63204	31602	29598	المتوسط

7/ بنك البركة البحرين

P3	P2	P1	Y3	Y2	Y1	TC	بنك BBG
0.07239686	1.29955396	80.22	1762500	882252	441126	439122	2004
0.04732849	0.12860301	90.25	611083	306544	153272	151267	2005
0.05855674	0.10049561	120.23	673630	337818	168909	166903	2006
0.05532809	0.10410715	121.01	922053	462030	231015	229008	2007
0.04732748	1.29955396	132.21	1095384	548696	274348	272340	2008
0.05618753	0.58646274	108.784	1012930	507468	253734	251728	المتوسط

8/ بيت التمويل الكويتي

P3	P2	P1	Y3	Y2	Y1	TC	بنك KFH
0.09747048	0.28036101	53.45	1188614	595308	297654	295652	2002
0.0893261	0.13603869	67.21	1315677	658840	329420	327417	2003
0.09270857	0.08226398	70.27	1503792	752898	376449	374445	2004
0.08553663	0.14418494	84.72	2926755	1464380	732190	730185	2005
0.06836026	0.08767534	138.23	4895830	2448918	1224459	1222453	2006
0.07502575	0.0685639	136.76	6693557	3347782	1673891	1671884	2007
0.05935867	0.0482751	171.63	7160632	3581320	1790660	1788652	2008
0.08111235	0.12105185	103.181429	3669265.29	1835635.14	917817.571	915812.571	المتوسط

9/ بنك الكويت الدولي

P3	P2	P1	Y3	Y2	Y1	TC	بنك KIB
0.11213807	0.06476875	128.29	738109	370058	185029	183022	2007
0.11939838	0.10410715	164.20	964384	483196	241598	239590	2008
0.11576823	0.08443795	146.245	851246.5	426627	213313.5	211306	المتوسط

10/ بنك بوبيان

P3	P2	P1	Y3	Y2	Y1	TC	بنك BOB
0.06967371	0.09056694	112.14	240382	121194	60597	58591	2006
0.07375882	0.1688125	136.31	421993	212000	106000	103993	2007
0.07294319	0.27254758	148.14	487532	244770	122385	120377	2008
0.07212524	0.17730901	132.196667	383302.333	192654.667	96327.3333	94320.3333	المتوسط

11/ بنك قطر الإسلامي الدولي

P3	P2	P1	Y3	Y2	Y1	TC	بنك QRI
0.07008444	0.20281035	44.25	186982	94492	47246	45244	2002
0.07243502	0.32409947	45.23	198377	100190	50095	48092	2003
0.08771163	0.21355932	65.85	169052	85528	42764	40760	2004
0.10839195	0.20645291	70.26	265659	133832	66916	64911	2005
0.10426898	0.21921156	85.26	292098	147052	73526	71520	2006
0.10801541	0.20656432	92.56	328721	165364	82682	80675	2007
0.09058794	0.03595986	102.14	369384	185696	92848	90840	2008
0.0916422	0.20123683	72.2214286	258610.429	130307.714	65153.8571	63148.8571	المتوسط

12/ بنك قطر الإسلامي

P3	P2	P1	Y3	Y2	Y1	TC	بنك QTR
0.00679009	0.15152525	42.59	2188483	1095243	1044095	49145	2003
0.00751657	0.16371289	55.26	2788216	1395110	1327611	65495	2004
0.00685786	0.17707897	63.36	3824559	1913282	1838254	73023	2005
0.0072064	0.10294564	71.58	6535872	3268939	3142393	124540	2006
0.00737398	0.11145699	80.26	8492611	4247309	4076921	168381	2007
0.00502512	0.07524656	90.28	14109602	7055805	6834718	219079	2008
0.006795	0.13032772	67.2216667	6323223.83	3162614.67	3043998.67	116610.5	المتوسط

13/ بنك الراجحي

P3	P2	P1	Y3	Y2	Y1	TC	بنك RJH
0.0128284	0.21430767	27.390366	2535392	1415469	708735	295546	2001
0.01314087	0.17019933	28.8220177	2439800	1374632	688317	309464	2002
0.01365719	0.17357981	30.3191875	3165290	1747193	874598	329096	2003
0.01314087	0.16298466	30.406934	4251011	2311538	1156771	372065	2004
0.01365719	0.11967608	31.5714713	7463580	3973571	1987788	483562	2005
0.0128284	0.09090302	39.6105654	9967057	5345922	2673964	724787	2006
0.01314087	0.11121111	46.2619247	9427505	5137423	2569715	847341	2007
0.01319911	0.14898024	33.4832095	5607090.71	3043678.29	1522841.14	480265.857	المتوسط

14/ بنك البلاد

P3	P2	P1	Y3	Y2	Y1	TC	بنك BIL
0.03	0.02	28.32	50371	50351	26178	50331	2005
0.02	0.12	34.26	581556	355370	178688	129184	2006
0.03	0.17	40.10	738482	478767	240387	219052	2007
0.02	0.22	48.25	741181	471294	236651	201407	2008
0.025	0.1325	37.7325	527897.5	338945.5	170476	149993.5	المتوسط

15/ بنك الأردن الإسلامي

P3	P2	P1	Y3	Y2	Y1	TC	بنك JOR
0.07121608	0.15085933	9.47494553	158855	100683	51343	42511	2003
0.0837285	0.13726946	9.35754584	202543	130028	66016	57513	2004
0.06004648	0.11384357	9.9917639	316527	191825	96915	67123	2005
0.06597364	0.09251649	10.8437917	333689	199778	100892	65867	2006
0.05905126	0.0907949	11.9068901	418160	245787	123897	73414	2007
0.05030344	0.06304539	14.1413043	570809	332798	167403	94787	2008
0.06505323	0.10805485	10.9527069	333430.5	200149.833	101077.667	66869.1667	المتوسط

16/ بنك فيصل الإسلامي بمصر

P3	P2	P1	Y3	Y2	Y1	TC	بنك FIB
0.05855859	0.01274577	28.23	35372	53839	1827334	125766	2001
0.05532809	0.01256435	29.36	106927	56153	2254286	118308	2002
0.04732849	0.01427107	32.25	33269	184843	1815320	93749	2003
0.05855652	0.02121846	41.55	414216	192058	1900366	101125	2004
0.05532809	0.03083106	43.58	521510	225268	2178910	128857	2005
0.04732259	0.03806026	50.26	528659	258031	2647394	164195	2006
0.05855624	0.03257517	57.25	616128	285976	3194172	213867	2007
0.05532809	0.0310069	60.32	1034329	317078	2930160	230009	2008
0.05453834	0.02415913	42.85	411301.25	196655.75	2343492.75	146984.5	المتوسط

17/ بنك سبأ الإسلامي

P3	P2	P1	Y3	Y2	Y1	TC	بنك SIB
0.03586214	0.24888703	14.23	22764	99843	296296	18879	2007
0.05862412	0.557902	17.56	12377	138825	400089	26643	2008
0.04724313	0.40339452	15.895	17570.5	119334	348192.5	22761	المتوسط

ثانيا: متغيرات الدراسة القياسية في المصارف التقليدية

1/ متغيرات بنك أبو ظبي التجاري

P3	P2	P1	Y3	Y2	Y1	TC	Banks
0.029324	0.121969	33.0529	450226	5052970	168334	47986	ADC2000
0.032476	0.121575	35.681	862435	4848304	170120	52524	ADC2001
0.058631	0.123926	37.9171	867407	5169867	160221	56592	ADC2002
0.007514	0.126758	38.4258	804983	5727395	110950	67620	ADC2003
0.018933	0.101048	44.3498	689651	7275893	216911	93010	ADC2004
0.021745	0.067704	54.9586	589243	11673880	523268	140354	ADC2005
0.034624	0.0802	56.5606	1247506	17263145	567451	846038	ADC2006
0.041094	0.102031	63.0221	1488446	20916428	542029	1282995	ADC2007
0.028175	0.09881	90.6928	2620604	30239886	338990	1351102	ADC2008

2/ متغيرات بنك دبي التجاري

0.029974	0.077052	74.5591	2	51514	1296577	33132	CDB2001
0.013285	0.050848	76.7526	2	53622	1395456	35648	CDB2002
0.018347	0.046389	70.9119	2	95744	1629110	39821	CDB2003
0.022933	0.074782	71.7868	2	164496	2105670	50785	CDB2004
0.034703	0.075171	82.1563	2	309818	2607627	61492	CDB2005
0.028625	0.072335	88.5591	2	287283	3511942	181405	CDB2006
0.020731	0.085692	94.5047	2	629640	5734260	249872	CDB2007
0.021143	0.092412	108.1946	2	622839	7869909	303054	CDB2008

3/ متغيرات بنك الإمارات الدولي

0.04582	0.22882	40.2754	2	380733	4283702	112305	EIB2000
0.062283	0.206884	42.4287	257929	325472	3308399	113216	EIB2001
0.06882	0.197705	45.1549	351865	528196	4194558	117275	EIB2002
0.041696	0.197585	50.6288	413797	606455	5367283	117981	EIB2003
0.036777	0.260559	52.2416	456568	624924	6408944	134364	EIB2004
0.01278	0.245753	58.1159	263422	560065	7441288	164989	EIB2005
0.023743	0.227683	60.2153	574181	1417420	10148039	210816	EIB2006
0.031495	0.161824	62.2487	698539	3493020	17039174	376462	EIB2007
0.031856	0.086958	70.5384	892458	3120259	27325244	576984	EIB2008

4/ بنك الخليج الأول

0.034785	0.076105	39.8764	2	184476	594815	14360	FGB2001
0.009306	0.044837	43.2125	2	289335	877582	31409	FGB2002
0.001018	0.050241	48.2175	2	336402	1458038	43813	FGB2003
0.015159	0.042104	52.1214	2	296532	1867337	86237	FGB2004
0.05582	0.06859	62.1712	2	779266	3816752	339237	FGB2005
0.041215	0.060218	65.1122	214449	1293790	6977277	565223	FGB2006
0.036777	0.016687	73.4254	884473	2788860	12268733	775317	FGB2007
0.027202	0.019286	81.1784	1237237	2879017	21917720	953752	FGB2008

5/البنك الوطني التجاري (الأهلي)

0.013386	0.094343	33.2245	620842	12315193	13487938	804446	NCB2002
0.009876	0.104421	36.4259	488977	12764739	14435167	810145	NCB2003
0.009848	0.113779	40.2211	401371	13053131	17603336	815097	NCB2004
0.017521	0.097248	46.8129	351019	14195070	20799842	1167733	NCB2005
0.026074	0.104276	48.1255	331682	15481516	21430711	1547003	NCB2006
0.023036	0.108624	49.1786	313405	22869599	24231329	1843329	NCB2007
0.021751	0.201243	54.3333	296713	18938233	29602149	2471657	NCB2008

6/البنك الوطني العربي

0.112549	0.228074	28.1789	67895	5133640	3952342	197962	ANB20001
0.013946	0.213754	28.1789	38105	5084071	4579647	381487	ANB2002
0.010959	0.196875	33.2245	53679	5728298	5749343	343068	ANB2003
0.010154	0.157067	36.4259	51159	5651349	8044717	402543	ANB2004
0.021463	0.180681	40.2211	42364	5494916	10793921	597500	ANB2005
0.03136	0.143468	46.8129	41367	4918222	13581945	907032	ANB2006
0.030898	0.124643	48.1255	94920	5665933	16600910	1051150	ANB2007
0.021739	0.166587	49.1786	79021	7822907	20174381	1030709	ANB2008

7/بنك الرياض

0.016777	0.273299	40.9365	114231	7573949	5829866	344468	RYB2000
0.027777	0.156816	46.2713	116099	7640090	6049150	328619	RYB2001
0.025451	0.157907	54.3333	134691	8575116	6726402	569885	RYB2002
0.019317	0.207722	57.2284	132674	9039401	7825834	556473	RYB2003
0.019893	0.193147	60.1819	133706	8562415	9399607	1738448	RYB2004
0.048253	0.120309	62.1986	127319	7263982	12526095	751980	RYB2005
0.088576	0.128374	63.1222	129287	7333790	14309378	1116608	RYB2006
0.099075	0.132462	66.1745	131503	7399748	18368992	1268198	RYB2007
0.065686	0.141541	71.5324	136880	10748682	26147394	1299622	RYB2008

8/بنك الكويت والشرق الأوسط

0.016673	0.141016	49.2813	2	1627911	1453157	45492	KMB2000
0.022387	0.172238	52.4373	2	1566567	1870244	50267	KMB2001
0.017937	0.217737	57.1123	2	2059856	2480260	50488	KMB2002
0.022404	0.335793	63.4723	2	2263603	2685980	54566	KMB2003
0.023762	0.284638	72.3978	2	1677481	3690729	56658	KMB2004
0.029441	0.093517	80.2438	10740	1650747	3494332	211134	KMB2005
0.041994	0.074835	91.8972	2	1744979	4185471	321806	KMB2006
0.046401	0.056617	107.3236	32022	1494730	5884562	430978	KMB2007
0.050901	0.043259	121.4567	29159	1528330	5759337	467960	KMB2008

9/ بنك الكويت التجاري

0.025218	0.084886	53.4418	2	1678105	2785364	62266	CKB2000
0.025536	0.482287	56.2432	2	1588586	3231717	69866	CKB2001
0.024181	0.094943	63.2714	2	1629030	3644963	43873	CKB2002
0.024181	0.382	74.2211	2	1956342	5957539	83671	CKB2003
0.026673	0.08685	79.7654	2	1181695	5225817	63868	CKB2004
0.021868	0.101085	85.2148	2	1603493	5390168	214973	CKB2005
0.033227	0.104514	88.3865	2	1308561	7980086	361983	CKB2006
0.036523	0.072593	92.2734	2	1618741	13123971	599091	CKB2007
0.038129	0.093844	98.7425	2	1372913	12959184	635500	CKB2008

10/ بنك الأهلي القطري

0.0013	0.125816	30.5434	2	142451	459160	10642	AHB2000
0.05976	0.153741	32.0347	2	156355	439332	42339	AHB2001
0.028814	0.138464	36.0882	2	186520	466816	26582	AHB2002
0.019306	0.182471	41.0665	2	188876	471281	29240	AHB2003
0.012393	0.222829	50.6587	2	372885	495979	26057	AHB2004
0.026584	0.116372	48.5219	2	298529	1051175	60462	AHB2005
0.000724	0.05081	50.8129	2	323248	1769325	111495	AHB2006
0.042507	0.095447	51.6467	2	373006	2814152	183298	AHB2007
0.041835	0.119635	63.3149	2	184661	3210873	198409	AHB2008

11/ بنك الدوحة

0.021442	0.255953	58.9438	2	395083	1697585	71952	DOB2002
0.012047	0.251638	61.3842	2	419130	2158397	66134	DOB2003
0.011518	0.186595	66.7438	2	719823	2388987	76452	DOB2004
0.020616	0.162621	74.4766	2	694816	3512576	124439	DOB2005
0.03261	0.137626	81.2248	2	713632	5132942	230259	DOB2006
0.0413	0.11539	87.3867	2817	852478	6926520	404677	DOB2007
0.034885	0.087271	102.4386	3358	927995	8995683	436810	DOB2008

12/ بنك قطر الوطني

0.046272	0.222702	46.4389	2749	1279500	6409190	359626	QNB2001
0.024326	0.273742	53.2428	2656	1401531	6996979	249682	QNB2002
0.017403	0.261005	60.0378	8786	1927337	7526190	221888	QNB2003
0.015888	0.051394	63.2283	10528	2094732	8168836	228664	QNB2004
0.0226	0.119958	74.2185	14412	2083925	10882610	444963	QNB2005
0.028935	0.095762	91.3845	9014	2438929	16341307	706242	QNB2006
0.029739	0.094454	93.2467	742528	3105994	24106544	1031754	QNB2007
0.027811	0.203332	113.3248	1262121	3244072	35066303	1307282	QNB2008

13/ بنك الخليج المصري

0.003209	0.117537	25.1266	4117	86717	421791	8916	EGB2002
0.002185	0.105505	26.1248	3089	43329	409555	7048	EGB2003
0.001899	0.078732	29.7428	2508	111292	371917	7663	EGB2004
0.000958	0.080816	31.1786	2654	161964	527607	29400	EGB2005
0.000784	0.118804	32.3507	2664	206680	637372	39193	EGB2006
0.001177	0.128861	34.8867	2750	177223	810130	46567	EGB2007
0.001698	0.146811	39.5256	31965	161768	733861	55983	EGB2008

14/ بنك مصر الوطني

0.068295	0.104623	46.7831	8956	165634	820369	19529	ENB2000
0.067332	0.064917	53.2518	6189	191573	895792	18637	ENB2001
0.068264	0.078505	36.2748	30133	214147	855123	19462	ENB2002
0.086417	0.084304	39.3874	25851	91987	773815	15373	ENB2003
0.071734	0.085603	41.2123	23456	242010	798884	22020	ENB2004
0.055214	0.058116	47.6783	12019	524213	992298	106497	ENB2005
0.071104	0.071377	53.7631	14763	508836	1134535	132219	ENB2006
0.055201	0.095502	61.834	9894	408488	1716301	135809	ENB2007
0.066975	0.104489	66.2418	10361	491836	1896706	168902	ENB2008

15/ البنك الأهلي المتحد البحريني

0.04266	0.12498	73.35146	6071	430261	2896877	200163	AUB2000
0.051965	0.15164	74.84526	167664	967435	2923259	257222	AUB2001
0.048988	0.135727	73.84457	438205	1441314	3185295	275227	AUB2002
0.051618	0.10972	77.80458	501527	1740926	3911389	343400	AUB2003
0.052642	0.124506	84.8574	820170	1921779	5209209	456447	AUB2004
0.037112	0.073104	98.08414	351012	3570155	9131468	557595	AUB2005
0.03842	0.096839	111.7507	554280	4374644	15018968	902277	AUB2006
0.051387	0.057939	114.0592	768471	4504552	16431934	1252713	AUB2007
0.042525	0.052873	121.8587	534916	4613931	16500179	1097420	AUB2008

ثالثا: المؤشرات المالية للمصارف الإسلامية

CTI	EM	AU	PM	ROE	ROA	C	I	A	E	RN	البنك
0.30262643	3.69724791	0.05166347	0.26619526	0.05084667	0.01375257	18574	61376	1187996	321319	16338	2000 ABD
0.33457667	4.77308758	0.04381418	0.3005403	0.06285167	0.01316793	24398	72922	1664347	348694	21916	2001
0.40658165	5.98903995	0.03211003	0.30181765	0.05804202	0.00969137	27737	68220	2124570	354743	20590	2002
0.44904922	6.58425175	0.02953708	0.36922454	0.07180663	0.01090581	33297	74150	2510404	381274	27378	2003
0.32171764	8.42641039	0.03866485	0.25055595	0.0816326	0.00968771	42967	133555	3454171	409922	33463	2004
0.15953309	10.9756568	0.0653742	0.23735757	0.17030995	0.01551706	63006	394940	6041221	550420	93742	2005
0.16032345	13.1090082	0.06509715	0.24170957	0.20626505	0.0157346	103117	643181	9880325	753705	155463	2006
0.19469983	8.12909699	0.0655734	0.26609325	0.14184168	0.01744864	153088	786277	11990792	1475046	209223	2007
0.29165219	9.08929511	0.05944272	0.27964641	0.15109083	0.01662294	241712	828768	13942297	1533925	231762	2008
0.23108263	7.86367718	0.0501419	0.27923783	0.11052079	0.01361429	78655.1111	340376.556	5866235.89	681005.333	89986.1111	ABD
CTI	EM	AU	PM	ROE	ROA	C	V	A	E	RN	DIB
0.27944674	12.45105	0.04499988	0.18119724	0.10152405	0.00815385	67096	240103	5335636	428529	43506	2002
0.30697104	13.4133832	0.04498822	0.22879099	0.1380626	0.0102929	85644	278997	6201557	462341	63832	2003
0.24728026	10.2502478	0.04801875	0.31362344	0.15436675	0.01505981	98967	400222	8334702	813122	125519	2004
0.21552936	11.5662611	0.06270113	0.39356499	0.28542028	0.02467697	158202	734016	11706583	1012132	288883	2005
0.25312447	7.54747603	0.07102554	0.3408953	0.18274155	0.02421227	315386	1245972	17542591	2324299	424746	2006
0.26035622	8.10038662	0.06853897	0.32571304	0.18083332	0.02232404	409846	1574174	22967577	2835368	512729	2007
0.28257562	9.52704409	0.0590845	0.34440371	0.19386508	0.02034892	386514	1367825	23150317	2429958	471084	2008
0.26049897	10.4079784	0.057051	0.30402696	0.17668766	0.01786697	217379.286	834472.714	13605566.1	1472249.86	275757	Moyenne
CTI	EM	AU	PM	ROE	ROA	C	V	A	E	RN	EMA
0.41632071	2.67106565	0.03980444	0.92103829	0.09792504	0.03666141	9928	23847	599104	224294	21964	2003
0.90696228	2.87343475	0.02768635	0.30134042	0.02397311	0.00834302	16036	17681	638618	222249	5328	2004
0.41743422	5.59441442	0.03963948	0.22791574	0.05054253	0.00903446	21482	51462	1298251	232062	11729	2005
0.29645619	10.8438461	0.05288278	0.21206515	0.12160934	0.01121459	44705	150798	2851552	262965	31979	2006
0.28190778	12.7195096	0.05671147	0.24808802	0.17895633	0.01406944	73795	261770	4615821	362893	64942	2007
0.26023297	16.6964961	0.05648073	0.26864745	0.25334269	0.0151734	105646	405967	7187708	430492	109062	2008
0.29795343	8.56646111	0.04553421	0.36318251	0.12105817	0.01574939	45265.3333	151920.833	2865175.67	289159.167	40834	Moyenne
CTI	EM	AU	PM	ROE	ROA	C	V	A	E	RN	SHR
0.40602665	3.56011031	0.0510552	0.46181102	0.08393976	0.02357785	13407	33020	646751	181666	15249	2002
0.3665851	3.90070522	0.05118955	0.45345296	0.09054338	0.02321205	13483	36780	718506	184199	16678	2003

0.41158473	4.90140757	0.0410064	0.50342253	0.10118244	0.02064355	15874	38568	940536	191891	19416	2004
0.29436372	2.51504399	0.05635079	0.62327596	0.08833361	0.03512209	23925	81277	1442340	573485	50658	2005
0.3304168	3.6227289	0.05927512	0.44297762	0.095124	0.02625755	40747	123320	2080468	574282	54628	2006
0.34348894	4.88848634	0.0683123	0.40598369	0.13557572	0.02773368	69528	202417	2963112	606141	82178	2007
0.32336781	3.73530583	0.06290771	0.23695149	0.05567875	0.01490607	86043	266084	4229752	1132371	63049	2008
0.33655591	3.87482688	0.05572815	0.44683932	0.09291109	0.02449327	37572.4286	111638	1860209.29	492005	43122.2857	Moyenne
CTI	EM	AU	PM	ROE	ROA	C	V	A	E	RN	RJH
0.32388354	6.452644	0.06613434	0.45061353	0.19229543	0.02980103	295546	912507	13797779	2138314	411188	2001
0.34347603	7.26801882	0.05715591	0.41826928	0.17375333	0.02390656	309464	900977	15763497	2168885	376851	2002
0.298269	7.28704159	0.06397157	0.4925885	0.22962677	0.03151166	329096	1103353	17247553	2366880	543499	2003
0.26882222	9.12079137	0.06668305	0.56551325	0.34394641	0.03771015	372065	1384056	20755738	2275651	782702	2004
0.2271621	7.05589881	0.0839944	0.7056958	0.41823486	0.0592745	483562	2128709	25343462	3591812	1502221	2005
0.18906866	5.21365054	0.09830054	0.70603727	0.36184739	0.06940384	521430	2757887	28055665	5381194	1947171	2006
0.24900761	5.2904302	0.07798296	0.66224915	0.27321976	0.05164415	646863	2597764	33311945	6296642	1720367	2007
0.24110595	6.10132558	0.06973801	0.56726434	0.24136775	0.03955989	739118	3065532	43957836	7204637	1738967	2008
0.24895277	6.72372511	0.0729951	0.57102889	0.27928646	0.04285147	462143	1856348.13	24779184.4	3928001.88	1127870.75	Moyenne
CTI	EM	AU	PM	ROE	ROA	C	V	A	E	RN	BIL
1.75052026	2.4162268	0.00874572	1.60105276	0.03383289	0.01400236	28600	16338	1868113	773153	26158	2005
0.67517328	3.73018455	0.0262332	0.6018576	0.05889457	0.01578865	53284	78919	3008364	806492	47498	2006
1.30240487	5.35929723	0.01467479	0.29681501	0.02334347	0.0043557	84810	65118	4437407	827983	19328	2007
1.01530231	4.99613454	0.01843698	0.42136491	0.03881345	0.0077687	80084	78877	4278195	856301	33236	2008
1.03145637	4.12546078	0.01702267	0.73027257	0.0387211	0.01047885	61694.5	59813	3398019.75	815982.25	31555	Moyenne
CTI	EM	AU	PM	ROE	ROA	C	V	A	E	RN	BHR
0.64135509	4.94370277	0.04197528	0.47871701	0.09934016	0.02009428	13877	21637	515470	104268	10358	2000
0.60070671	4.94434882	0.03283825	0.42217165	0.06854537	0.01386338	10030	16697	508462	102837	7049	2001
0.69335938	5.47761062	0.02760907	0.35455729	0.05362031	0.009789	10650	15360	556339	101566	5446	2002
0.59788197	5.78868672	0.03168047	0.33605799	0.06162911	0.01064648	11630	19452	614006	106070	6537	2003
0.62935869	4.82983255	0.04247886	0.34232069	0.07023249	0.01454139	18067	28707	675795	139921	9827	2004
0.28749946	4.45982164	0.05446874	0.42305866	0.10276978	0.02304347	13321	46334	850653	190737	19602	2005
0.2441717	5.82559362	0.07839615	0.38146181	0.17421517	0.02990514	22162	90764	1157761	198737	34623	2006
0.2279738	3.52058119	0.07987153	0.47546453	0.13369786	0.03797608	31912	139981	1752577	497809	66556	2007
0.31324028	5.25072253	0.06366105	0.4010435	0.13405541	0.02553085	46228	147580	2318215	441504	59186	2008
0.33784035	5.00454449	0.05033104	0.40165035	0.09978952	0.0205989	19764.1111	58501.3333	994364.222	209272.111	24353.7778	Moyenne
CTI	EM	AU	PM	ROE	ROA	C	V	A	E	RN	SHB

0.60266631	5.13177631	0.04252131	0.20544625	0.04483039	0.00873584	31825	52807	1241895	242001	10849	2001
0.63722172	3.98266984	0.04147168	0.33577251	0.05545888	0.01392505	26734	41954	1011630	254008	14087	2002
0.54142538	4.22219306	0.04815492	0.38913696	0.07911909	0.01873886	31041	57332	1190574	281980	22310	2003
0.50269957	5.48780297	0.03959851	0.45614172	0.09912361	0.01806253	32122	63899	1613672	294047	29147	2004
0.43220204	4.51727822	0.04926109	0.52025428	0.11577013	0.02562829	32499	75194	1526438	337911	39120	2005
0.33427109	4.79208705	0.05709991	0.6366034	0.17419236	0.03635	32319	96685	1693260	353345	61550	2006
0.3092406	4.87165559	0.06074036	0.6484033	0.19186649	0.03938425	38425	124256	2045691	419917	80568	2007
0.61086303	7.25186643	0.02328728	0.33986782	0.05739559	0.0079146	41039	67182	2884923	397818	22833	2008
0.45917464	5.03216618	0.04526688	0.44145328	0.10221957	0.02109243	33250.5	72413.625	1651010.38	322628.375	35058	Moyenne
CTI	EM	AU	PM	ROE	ROA	C	V	A	E	RN	BBG
0.45681753	11.9818095	0.10370183	0.07026246	0.0873036	0.00728635	239551	524391	5056719	422033	36845	2004
0.51668756	11.1366685	0.0464182	0.27111349	0.14015051	0.0125846	151267	292763	6307074	566334	79372	2005
0.49151714	7.79261228	0.04452855	0.23633628	0.0820072	0.01052371	166903	339567	7625827	978597	80252	2006
0.51525692	8.83397959	0.04398802	0.2024259	0.07866053	0.00890431	229008	444454	10103979	1143763	89969	2007
0.46484636	9.65814261	0.05364978	0.19406661	0.10055701	0.01041163	272340	585871	10920288	1130682	113698	2008
0.48424633	9.88064249	0.05845727	0.19484095	0.09773577	0.00994212	211813.8	437409.2	8002777.4	848281.8	80027.2	Moyenne
CTI	EM	AU	PM	ROE	ROA	C	V	A	E	RN	KFH
0.21715308	9.75067882	0.05736184	0.37272419	0.20847091	0.02138014	106415	490046	8543067	876151	182652	2002
0.22499743	9.99174886	0.05371629	0.35603058	0.19108861	0.01912464	124593	553753	10308847	1031736	197153	2003
0.19147336	9.66972376	0.05887859	0.36547038	0.20807679	0.02151838	132153	690190	11722258	1212264	252244	2004
0.23641134	6.94834089	0.08188812	0.30962235	0.17617096	0.02535439	310353	1312767	16031226	2307202	406462	2005
0.30558007	8.11722948	0.09170199	0.27980559	0.2082778	0.02565873	612204	2003416	21847028	2691439	560567	2006
0.26162801	6.77380179	0.09365274	0.33408123	0.21193616	0.03128762	786745	3007113	32109182	4740201	1004620	2007
0.33000796	8.47511346	0.07956776	0.18708582	0.12616054	0.014886	1003145	3039760	38203413	4507717	568696	2008
0.27715559	8.53237672	0.0738239	0.31497431	0.19002597	0.02274427	439372.571	1585292.14	19823574.4	2480958.57	453199.143	Moyenne
CTI	EM	AU	PM	ROE	ROA	C	V	A	E	RN	QTR
0.24998363	10.3306168	0.06953068	0.37258093	0.26762295	0.02590581	26726	106911	1537609	148840	39833	2003
0.22602767	5.25754965	0.07105148	0.52807102	0.19726445	0.03752023	33915	150048	2111821	401674	79236	2004
0.14162904	4.55750871	0.09029921	0.59275797	0.24394328	0.05352558	33559	236950	2624054	575765	140454	2005
0.12424242	3.49944432	0.10560963	0.6436396	0.23787312	0.06797454	53669	431970	4090252	1168829	278033	2006
0.16103706	4.60918917	0.07866325	0.74800198	0.2712059	0.05884026	74231	460956	5859865	1271344	344796	2007
0.16437332	4.69602015	0.07421988	0.65976956	0.2299548	0.04896802	112361	683572	9210093	1961255	451000	2008
0.1615436	5.49172146	0.08156235	0.59080351	0.24131075	0.04878907	55743.5	345067.833	4238949	921284.5	222225.333	Moyenne
CTI	EM	AU	PM	ROE	ROA	C	V	A	E	RN	QRI

0.31573035	12.5820979	0.09380804	0.35373186	0.4175104	0.03318289	24734	78339	835099	66372	27711	2002
0.26117786	12.4878029	0.09161147	0.40523109	0.46359489	0.03712382	25673	98297	1072977	85922	39833	2003
0.25672936	11.3381543	0.04992382	0.33856891	0.1916449	0.01690265	17473	68060	1363277	120238	23043	2004
0.09941843	7.18092142	0.11864616	0.61942947	0.52774695	0.07349293	20531	206511	1740562	242387	127919	2005
0.13467304	5.88237169	0.07965368	0.60017631	0.28121415	0.04780625	24749	183771	2307125	392210	110295	2006
0.12282489	4.22308786	0.07830381	0.61599817	0.20370067	0.04823501	26286	214012	2733098	647180	131831	2007
0.14988728	4.61911249	0.0656665	0.59426743	0.18025376	0.03902346	34707	231554	3526212	763396	137605	2008
0.1611716	8.33050694	0.08251621	0.50391475	0.32366653	0.04225243	24879	154363.429	1939764.29	331100.714	85462.4286	Moyenne
CTI	EM	AU	PM	ROE	ROA	c	V	A	E	RN	FIB
0.10227492	29.0787204	0.06381503	0.06135924	0.11386185	0.00391564	14328	140093	2195298	75495	8596	2001
0.08315316	33.7224253	0.04726296	0.02896799	0.04616981	0.00136911	10730	129039	2730235	80962	3738	2002
0.24578439	24.5061003	0.05481274	0.16538214	0.22214898	0.00906505	30551	124300	2267721	92537	20557	2003
0.15389314	25.1491553	0.04638401	0.10016901	0.11684902	0.00464624	18393	119518	2576707	102457	11972	2004
0.19208873	23.9845362	0.0556451	0.10950882	0.14615288	0.00609363	30637	159494	2866272	119505	17466	2005
0.17893879	28.3985563	0.05931196	0.10388091	0.17497431	0.00616138	35784	199979	3371647	118726	20774	2006
0.20114301	32.8583804	0.06715468	0.06747848	0.14889759	0.0045315	53849	267715	3986543	121325	18065	2007
0.34585829	16.4138998	0.08155622	0.04388569	0.05874783	0.00357915	121610	351618	4311357	262665	15431	2008
0.21175179	26.7639718	0.05949284	0.08507903	0.12847528	0.00492021	39485.25	186469.5	3038222.5	121709	14574.875	Moyenne
CTI	EM	AU	PM	ROE	ROA	C	V	A	E	RN	JOR
0.43604441	17.1191298	0.0363148	0.08946968	0.05562132	0.00324907	21756	49894	1373930	80257	4464	2003
0.42085476	19.2385873	0.04067628	0.07186689	0.05623974	0.00292328	27090	64369	1582470	82255	4626	2004
0.36155104	19.0205495	0.0514167	0.1927342	0.18848903	0.00990976	34723	96039	1867856	98202	18510	2005
0.28537624	12.6844771	0.04786788	0.22099973	0.1341864	0.01057879	28220	98887	2065832	162863	21854	2006
0.26054639	11.9634758	0.05411965	0.26601034	0.17223081	0.01439639	31758	121890	2252232	188259	32424	2007
0.27768696	11.4813556	0.06382628	0.29786774	0.21828111	0.01901179	46206	166396	2607014	227065	49564	2008
0.31759153	15.2512625	0.04903693	0.18982476	0.13750807	0.01001151	31625.5	99579.1667	1958222.33	139816.833	21907	Moyenne
CTI	EM	AU	PM	ROE	ROA	C	V	A	E	RN	BOB
0.30186758	4.26773129	0.05909514	0.34421302	0.08681128	0.02034132	31131	103128	1745118	408910	35498	2006
0.2982225	5.4373135	0.06579867	0.37819325	0.13530544	0.02488461	53420	179128	2722365	500682	67745	2007
0.31132411	6.21881605	0.06639675	0.03307813	0.01365826	0.00219628	62946	202188	3045149	489667	6688	2008
0.30446656	5.30795361	0.06376352	0.25182813	0.07859166	0.0158074	49165.6667	161481.333	2504210.67	466419.667	36643.6667	Moyenne
CTI	EM	AU	PM	ROE	ROA	C	V	A	E	RN	KIB
0.40156463	6.00475263	0.03780074	0.50187358	0.11391733	0.01897119	52511	130766	3459350	576102	65628	2007
0.41155198	6.5699394	0.03735455	0.48950223	0.12013222	0.01828513	60315	146555	3923351	597167	71739	2008

0.40684261	6.28734601	0.03757765	0.49568791	0.11702478	0.01862816	56413	138660.5	3691350.5	586634.5	68683.5	Moyenne
CTI	EM	AU	PM	ROE	ROA	C	V	A	E	RN	SIB
0.29153064	18.7467441	0.0525946	0.13235018	0.1304943	0.0069609	7769	26649	506687	27028	3527	2007
0.18651727	19.3941575	0.05065106	0.06805483	0.06685262	0.00344705	6109	32753	646640	33342	2229	2008
0.2336285	19.0704508	0.05162283	0.10020251	0.09867346	0.00520398	6939	29701	576663.5	30185	2878	Moyenne

رابعاً: المؤشرات المالية للمصارف التقليدية

CTI	EM	AU	PM	ROA	ROE	I	RN	C	A	E	البنك
0.186791	6.712483	0.037293	0.647189	0.024136	0.162012	256897	166261	47986	6888545	1026229	ADC2000
0.198828	6.464064	0.036487	0.634274	0.023143	0.149595	264168	167555	52524	7240101	1120054	ADC2001
0.222005	6.294742	0.033822	0.630501	0.021325	0.134233	254913	160723	56592	7536990	1197347	ADC2002
0.264448	6.418321	0.032666	0.431248	0.014087	0.090417	255702	110271	67620	7827714	1219589	ADC2003
0.294989	7.740094	0.030164	0.6913	0.020852	0.161399	315300	217967	93010	10452857	1350482	ADC2004
0.194543	6.677293	0.046098	0.7216	0.033264	0.222115	721456	520603	140354	15650519	2343842	ADC2005
0.243408	7.607948	0.038195	0.672101	0.025671	0.195303	843229	566735	205249	22076879	2901818	ADC2006
0.311279	9.401525	0.030507	0.613379	0.018712	0.175925	882189	541116	274607	28917465	3075827	ADC2007
0.522313	9.345422	0.019766	0.423488	0.008371	0.078228	794995	336671	415236	40220041	4303716	ADC2008
0.294884	7.406877	0.033889	0.607231	0.021062	0.152136	509872.1	309766.9	150353.1	16312346	2059878	ADC
0.348754	5.347086	0.047527	0.620288	0.02948	0.157634	95001	58928	33132	1998885	373827	CDB2001
0.35203	5.341008	0.047265	0.627568	0.029662	0.158426	101264	63550	35648	2142460	401134	CDB2002
0.353258	5.21845	0.047789	0.664955	0.031777	0.165828	112725	74957	39821	2358828	452017	CDB2003
0.343005	5.103933	0.05145	0.645635	0.033218	0.169542	148059	95592	50785	2877725	563825	CDB2004
0.287127	5.417296	0.051467	0.700261	0.03604	0.195241	214163	149970	61492	4161182	768129	CDB2005
0.313093	4.909273	0.048186	0.667224	0.032151	0.157837	245387	163728	76829	5092507	1037324	CDB2006
0.299909	6.395604	0.045088	0.682009	0.03075	0.196667	373617	254810	112051	8286419	1295643	CDB2007
0.380844	7.602785	0.035807	0.602477	0.021573	0.164013	348584	210014	132756	9735176	1280475	CDB2008
0.331043	5.666929	0.046822	0.651302	0.030581	0.170648	204850	133943.6	67814.25	4581648	771546.8	CDB
0.483923	6.371526	0.04142	0.597362	0.024743	0.157648	232072	138631	112305	5602948	879373	EIB2000
0.449578	5.224007	0.04721	0.566675	0.026753	0.139756	251827	142704	113216	5334207	1021095	EIB2001
0.466171	5.692738	0.039278	0.572669	0.022493	0.128049	251571	144067	117275	6404871	1125095	EIB2002
0.434881	6.034358	0.036637	0.563416	0.020642	0.12456	271295	152852	117981	7404966	1227134	EIB2003
0.448104	6.464947	0.034557	0.55286	0.019105	0.123515	299850	165775	134364	8676903	1342146	EIB2004
0.397014	6.613771	0.039679	0.636872	0.025271	0.167134	415575	264668	164989	10473362	1583569	EIB2005

0.302066	7.664652	0.043161	0.675705	0.029164	0.223531	697913	471583	210816	16170124	2109701	EIB2006
0.402239	10.80137	0.035854	0.549243	0.019693	0.212707	935917	514046	376462	26103496	2416684	EIB2007
0.419635	13.4289	0.034769	0.473235	0.016454	0.220956	1374967	650683	576984	39546195	2944858	EIB2008
0.406763	7.588474	0.039174	0.576449	0.022702	0.166428	525665.2	293889.9	213821.3	13968564	1627739	EIB
0.443265	6.187258	0.034543	0.518274	0.017903	0.110769	32396	16790	14360	937846	151577	FGB2001
0.460699	7.45405	0.033013	0.489742	0.016168	0.120515	44795	21938	20637	1356898	182035	FGB2002
0.423312	9.276079	0.037125	0.450269	0.016716	0.155062	73114	32921	30950	1969395	212309	FGB2003
0.282453	7.201675	0.038659	0.495122	0.019141	0.137846	134688	66687	38043	3484019	483779	FGB2004
0.164032	3.359159	0.054163	0.741572	0.040166	0.134924	387570	287411	63574	7155586	2130172	FGB2005
0.232259	5.315132	0.045486	0.706993	0.032158	0.170926	591443	418146	137368	13002743	2446363	FGB2006
0.216116	7.232654	0.038605	0.710657	0.027435	0.198428	769346	546741	166268	19928545	2755357	FGB2007
0.241547	6.618659	0.043698	0.639626	0.02795	0.184993	1279185	818200	308983	29273539	4422881	FGB2008
0.235524	6.580583	0.040661	0.594032	0.024705	0.151683	414067.1	276104.3	97522.88	9638571	1598059	FGB
0.433311	7.375742	0.031021	0.443579	0.01376	0.101492	104987	46570	45492	3384374	458852	KMB2000
0.475154	7.219324	0.030045	0.484143	0.014546	0.105014	105791	51218	50267	3521052	487726	KMB2001
0.444746	9.312153	0.023916	0.330467	0.007904	0.073599	113521	37515	50488	4746609	509722	KMB2002
0.380821	8.751706	0.028265	0.451415	0.012759	0.111666	143285	64681	54566	5069312	579237	KMB2003
0.365502	8.948753	0.026066	0.498065	0.012983	0.11618	155014	77207	56658	5946885	664549	KMB2004
0.291722	7.870093	0.046259	0.535094	0.024753	0.194806	255486	136709	74531	5523003	701771	KMB2005
0.318407	8.206855	0.03999	0.584671	0.023381	0.191882	266976	156093	85007	6676145	813484	KMB2006
0.3293	8.294487	0.041326	0.520793	0.021522	0.178518	337631	175836	111182	8169887	984978	KMB2007
0.302855	9.203335	0.046705	0.49163	0.022961	0.211321	378547	186105	114645	8105138	880674	KMB2008
0.345381	8.353605	0.034844	0.482206	0.017174	0.14272	206804.2	103548.2	71426.22	5682489	675665.9	KMB
0.35194	7.580895	0.034941	0.556307	0.019438	0.147358	176922	98423	62266	5063416	667918	CKB2000
0.353773	7.439464	0.035861	0.577863	0.020723	0.154168	197488	114121	69866	5506974	740238	CKB2001
0.230109	8.743854	0.030881	0.683099	0.021095	0.18445	190662	130241	43873	6174070	706104	CKB2002
0.25682	7.419901	0.043721	0.588773	0.025742	0.191002	325796	191820	83671	7451695	1004285	CKB2003
0.196122	6.448106	0.052634	0.648467	0.034131	0.220081	325654	211176	63868	6187190	959536	CKB2004
0.17931	6.229263	0.051576	0.671679	0.034643	0.215799	413802	277942	74199	8023079	1287966	CKB2005

0.18629	6.019992	0.049475	0.692909	0.034281	0.206374	499409	346045	93035	10094232	1676785	CKB2006
0.191065	8.138829	0.037841	0.741515	0.02806	0.228372	592375	439255	113182	15654354	1923416	CKB2007
0.203753	8.670492	0.039655	0.589384	0.023372	0.202647	618768	364692	126076	15603808	1799645	CKB2008
0.218516	7.410088	0.041843	0.638889	0.026832	0.194472	371208.4	241523.9	81115.11	8862091	1196210	CKB
0.550792	8.786647	0.038627	0.295757	0.011424	0.100381	135672	40126	74727	3512348	399737	AUB2000
0.555716	7.270431	0.036126	0.326281	0.011787	0.085699	148216	48360	82366	4102719	564302	AUB2001
0.500349	6.183245	0.02984	0.389722	0.011629	0.071906	153253	59726	76680	5135896	830615	AUB2002
0.492273	6.697751	0.027515	0.50473	0.013888	0.093016	172520	87076	84927	6270066	936145	AUB2003
0.412292	8.123292	0.029915	0.438404	0.013115	0.106535	243029	106545	100199	8124064	1000095	AUB2004
0.367594	10.14335	0.025869	0.459416	0.011885	0.120549	358858	164865	131914	13872229	1367618	AUB2005
0.434647	13.47849	0.023696	0.420974	0.009976	0.134455	492857	207480	214219	20798907	1543118	AUB2006
0.405236	9.979501	0.028927	0.44441	0.012855	0.128291	666765	296317	270197	23049852	2309720	AUB2007
0.391345	11.81834	0.028221	0.384238	0.010844	0.128154	665533	255723	260453	23582727	1995435	AUB2008
0.426674	9.164561	0.02986	0.407103	0.011934	0.107665	337411.4	140690.9	143964.7	12049868	1216309	AUB
0.309962	9.050181	0.053834	0.303391	0.016333	0.147813	109565	33241	33961	2035250	224885	DOB2002
0.307112	8.08661	0.052826	0.448613	0.023698	0.191639	131405	58950	40356	2487522	307610	DOB2003
0.304217	7.080788	0.051811	0.644806	0.033408	0.236556	155777	100446	47390	3006637	424619	DOB2004
0.194844	6.343722	0.06644	0.780584	0.051862	0.328996	277992	216996	54165	4184129	659570	DOB2005
0.295886	7.83826	0.046473	0.737854	0.03429	0.268775	277002	204387	81961	5960511	760438	DOB2006
0.339236	8.30573	0.0471	0.645778	0.030416	0.252626	388830	251098	131905	8255480	993950	DOB2007
0.328738	7.939124	0.041365	0.585545	0.024221	0.192292	442982	259386	145625	10709219	1348917	DOB2008
0.300167	7.806345	0.051407	0.592367	0.030604	0.231243	254793.3	160643.4	76480.43	5234107	674284.1	DOB

0.273183	6.022098	0.029329	0.633249	0.018573	0.111846	228883	144940	62527	7803940	1295884	QNB2001
0.289602	6.234985	0.031754	0.588354	0.018683	0.116486	270920	159397	78459	8531848	1368383	QNB2002
0.306781	6.203747	0.030457	0.605075	0.018429	0.114329	291012	176084	89277	9554750	1540158	QNB2003
0.274741	6.028463	0.030266	0.683478	0.020686	0.124706	327589	223900	90002	10823660	1795426	QNB2004
0.332871	5.748151	0.04389	0.699465	0.030699	0.176464	603606	422201	200923	13752790	2392559	QNB2005
0.294537	8.473479	0.036769	0.75821	0.027879	0.236228	723893	548863	213213	19687646	2323443	QNB2006
0.264565	8.252404	0.029794	0.735925	0.021926	0.180945	935812	688687	247583	31409137	3806059	QNB2007
0.223195	9.131259	0.033207	0.723764	0.024034	0.219461	1385665	1002895	309273	41728066	4569804	QNB2008
0.270853	7.011823	0.033183	0.67844	0.022614	0.160058	595922.5	420870.9	161407.1	17911480	2386465	QNB
0.540313	14.25827	0.02733	-1.42049	-0.03882	-0.55354	19696	-27978	10642	720670	50544	AHB2000
0.76448	10.25412	0.026455	0	0	0	15383	0	11760	581470	56706	AHB2001
0.419639	8.536959	0.047673	0.6245	0.029772	0.254163	28229	17629	11846	592132	69361	AHB2002
0.50932	7.912182	0.050973	0.559482	0.028518	0.225642	35624	19931	18144	698883	88330	AHB2003
0.518094	4.879989	0.024309	0.797672	0.01939	0.094624	28518	22748	14775	1173164	240403	AHB2004
0.381169	5.748955	0.037314	0.614033	0.022912	0.131722	63363	38907	24152	1698086	295373	AHB2005
0.412985	8.081704	0.03192	0.663003	0.021163	0.171034	83802	55561	34609	2625374	324854	AHB2006
0.307464	10.22176	0.02877	0.675352	0.01943	0.19861	123081	83123	37843	4278050	418524	AHB2007
0.258048	10.85069	0.03208	0.731823	0.023477	0.254738	156781	114736	40457	4887226	450407	AHB2008
0.368325	8.971624	0.034092	0.360597	0.013982	0.086333	61608.56	36073	22692	1917228	221611.3	AHB
0.38524	11.96024	0.042607	0.535378	0.022811	0.272826	1211850	648798	466853	28442247	2378067	NCB2002
0.36933	11.36613	0.046649	0.549981	0.025656	0.291609	1460813	803420	539522	31315147	2755129	NCB2003
0.326222	9.467817	0.045771	0.59155	0.027076	0.256352	1591374	941378	519142	34767823	3672211	NCB2004
0.307551	6.738144	0.051384	0.66342	0.034089	0.229698	1997659	1325287	614382	38877034	5769695	NCB2005
0.267871	6.487932	0.059677	0.675197	0.040294	0.261422	2477875	1673053	663751	41521643	6399827	NCB2006
0.302078	7.06771	0.046057	0.625852	0.028825	0.203726	2564123	1604762	774564	55672753	7877057	NCB2007
0.648845	8.493329	0.036149	0.253346	0.009158	0.077783	2136960	541391	1386555	59115665	6960247	NCB2008
0.369384	8.797328	0.046899	0.556389	0.026844	0.227631	1920093	1076870	709252.7	41387473	5116033	NCB

0.486607	10.64256	0.038652	0.318668	0.012317	0.131087	406821	129641	197962	10525153	988968	ANB2001
0.528884	11.08099	0.038318	0.344061	0.013184	0.14609	452655	155741	239402	11812988	1066059	ANB2002
0.430757	11.19985	0.038555	0.404077	0.015579	0.174486	505854	204404	217900	13120237	1171465	ANB2003
0.387123	12.74459	0.038334	0.480575	0.018422	0.234787	647275	311064	250575	16885041	1324879	ANB2004
0.313674	10.65102	0.046507	0.582264	0.027079	0.288421	837024	487369	262553	17997888	1689781	ANB2005
0.328637	9.7787	0.049405	0.649672	0.032097	0.31387	1028099	667927	337871	20809435	2128037	ANB2006
0.360927	8.975883	0.04188	0.622104	0.026053	0.233853	1055284	656496	380881	25198069	2807308	ANB2007
0.382529	9.573378	0.034089	0.601213	0.020494	0.196201	1102127	662613	421595	32331328	3377212	ANB2008
0.382549	10.58087	0.040718	0.500329	0.020653	0.214849	754392.4	409406.9	288592.4	18585017	1819214	ANB
0.48352	6.991783	0.041055	0.453601	0.018622	0.130204	712417	323153	344468	17352878	2481896	RYB2000
0.445959	6.954163	0.041145	0.489257	0.020131	0.139991	736881	360524	328619	17909320	2575338	RYB2001
0.454574	7.446015	0.042047	0.501196	0.021074	0.156916	753587	377695	342561	17922469	2406988	RYB2002
0.440332	8.367061	0.04469	0.498074	0.022259	0.186241	852166	424442	375236	19068523	2278999	RYB2003
0.39207	8.207124	0.046579	0.579929	0.027013	0.221696	921984	534685	361482	19793908	2411796	RYB2004
0.343589	7.352496	0.052388	0.676338	0.035432	0.260512	1118703	756621	384374	21354317	2904363	RYB2005
0.328449	7.839904	0.051971	0.595318	0.030939	0.24256	1302956	775673	427954	25070892	3197857	RYB2006
0.350475	9.202449	0.042588	0.582666	0.024814	0.228352	1378509	803210	483133	32368852	3517417	RYB2007
0.411195	6.21447	0.03178	0.520006	0.016526	0.102698	1352270	703188	556047	42551313	6847135	RYB2008
0.394752	7.619496	0.043805	0.544043	0.02409	0.185463	1014386	562132.3	400430.4	23710275	3180199	RYB

0.334659	9.98992	0.053481	0.450004	0.024067	0.240426	58355	26260	19529	1091129	109223	ENB2000
0.430296	13.17599	0.035767	0.20193	0.007222	0.095163	43312	8746	18637	1210939	91905	ENB2001
0.527626	18.15043	0.028604	0.002006	5.74E-05	0.001042	36886	74	19462	1289552	71048	ENB2002
0.507259	18.06763	0.031069	0.021349	0.000663	0.011984	30306	647	15373	975435	53988	ENB2003
0.457008	16.06198	0.041789	0.047548	0.001987	0.031915	48183	2291	22020	1153009	71785	ENB2004
0.366154	15.06688	0.040106	0.158576	0.00636	0.095822	65710	10420	24060	1638418	108743	ENB2005
0.323649	9.692199	0.041782	0.224939	0.009398	0.091092	73731	16585	23863	1764649	182069	ENB2006
0.25554	9.255064	0.0487	0.333814	0.016257	0.150459	110151	36770	28148	2261808	244386	ENB2007
0.259666	8.499707	0.05314	0.445042	0.02365	0.201015	127125	56576	33010	2392251	281451	ENB2008
0.343746	13.10664	0.041604	0.209468	0.009962	0.102102	65973.22	17596.56	22678	1530799	134955.3	ENB
0.500646	9.055418	0.035617	0.08754	0.003118	0.028234	17809	1559	8916	500013	55217	EGB2002
0.310307	9.755152	0.05221	0.096861	0.005057	0.049333	22713	2200	7048	435031	44595	EGB2003
0.642761	9.385162	0.02637	0.246016	0.006487	0.060886	11922	2933	7663	452102	48172	EGB2004
0.295839	6.323804	0.044373	0.443672	0.019687	0.124496	28769	12764	8511	648348	102525	EGB2005
0.287507	7.041299	0.042925	0.437127	0.018764	0.132121	34514	15087	9923	804053	114191	EGB2006
0.331166	7.287093	0.043196	0.31667	0.013679	0.09968	40288	12758	13342	932675	127990	EGB2007
0.414454	7.352394	0.049641	0.295637	0.014676	0.107901	45566	13471	18885	917917	124846	EGB2008
0.368527	8.028617	0.042047	0.274789	0.011638	0.086093	28797.29	8681.714	10612.57	670019.9	88219.43	EGB

المراجع

I/المراجع باللغة العربية

أولاً: المعاجم والموسوعات

- 1- ابن منظور، لسان العرب، م12، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1988.
- 2- أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب المصري/ دار الكتاب اللبناني، 1984.
- 3- حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، ط3، دار الشروق، مصر، 1979.
- 4- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج1، ط4، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004.

ثانياً: الكتب

- 5- الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، تشجيع وتنظيم ومراقبة المصارف الإسلامية، دراسة أعدتها لجنة خبراء المصارف الإسلامية، الرياض، السعودية، 30-31 كانون الأول، 1980.
- 6- أحمد النجار، حركة البنوك الإسلامية: حقائق الأصل وأوهام الصورة، شركة سبرينت، القاهرة، 1993.
- 7- أحمد سعيد باخرمة، اقتصاديات الصناعة، ط2، دار الزهراء، الرياض، السعودية، 2001.
- 8- أحمد سفر، المصارف والأسواق المالية التقليدية والإسلامية في البلدان العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2006.
- 9- أحمد عبد الله الصباب وآخرون، أساسيات الإدارة الحديثة، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، 2002.
- 10- أشرف محمد دوابه، الاستثمار في الإسلام، دار السلام، القاهرة، 2009.
- 11- توفيق محمد الشاوي، البنك الإسلامي للتنمية، ط1، الزهراء للإعلام الآلي، القاهرة، 1993.
- 12- جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية، بين الحرية والتنظيم، التقليد والاجتهاد، النظرية والتطبيق، كتاب الأمة رقم 133، قطر، 1986.
- 13- حسين العمر وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الصناعي، ط1، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 2002.
- 14- حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك: الأسس والمبادئ، دار الكندي، الأردن، 2002.
- 15- خالد المقرن، الأسس النظرية للاقتصاد الإسلامي، ط2، مطابع الحميض، الرياض، 2009.
- 16- روجر كلارك، اقتصاديات الصناعة، ترجمة فريد بشير الطاهر، دار المريخ، السعودية، 1994.
- 17- زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، بيروت، 1994.
- 18- صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
- 19- صبحي العتيبي، تطور الفكر والأنشطة الإدارية، دار ومكتبة الحامد، الأردن، 2002.
- 20- طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2001.
- 21- عائشة الشرقاوي المالقي، المصارف الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2000.
- 22- عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.

- 23- عبد الجبار السبهاني، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات، 2005.
- 24- عبد الحميد حمود البعلي، المدخل لفقه المصارف الإسلامية، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1983.
- 25- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001.
- 26- عبد الغفار حنفي، بورصات الأوراق المالية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002.
- 27- عدنان النعيمي، أرشد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، اليازوري، الأردن، 2008.
- 28- عدنان خالد التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الرسالة، عمان، 1988.
- 29- عطية فياض، التطبيقات المصرفية لبيع المراجعة في ضوء الفقه الإسلامي، دار النشر للجامعات، ط1، مصر، 1999.
- 30- علي أحمد السالوس، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، ط07، مكتبة دار القرآن، مصر، دار الثقافة بالدوحة، قطر، 2002.
- 31- عوف محمود الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الثقافة الإسلامية، الإسكندرية، 2000.
- 32- غسان محمود إبراهيم، منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم، ط1، دار الفكر، سورية، 2000.
- 33- فكري نعمان، النظرية الاقتصادية في الإسلام، دار القلم، دبي، 1985.
- 34- مجيد سالم الشرع، المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، دار النفائس، الأردن، 2003.
- 35- محسن أحمد الخضير، المصارف الإسلامية، إيتراك للنشر والتوزيع، ط3، مصر، 1999.
- 36- محمد إبراهيم أبو شادي، صيغ وأساليب استثمار الأموال في المصارف الإسلامية، دار النهضة العربية، ط2، القاهرة، 2000.
- 37- محمد البناء، الاقتصاد التحليلي، مدخل حديث لتحليل المشاكل الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 38- محمد باقر الصدر، البنك اللاروي في الإسلام، أطروحة للتعويض عن الربا ودراسة لكافة أوجه نشاطات المصارف في ضوء الفقه الإسلامي، دار التعاون للمطبوعات، بيروت، 1990.
- 39- محمد بن صالح العثيمين، شرح السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية لشيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية، تحقيق أبو عمرو الأثري، الطبعة الأولى، دار الغد الجديد، القاهرة، مصر، 2007.
- 40- محمد بوجلال، المصارف الإسلامية: مفهوما، نشأتها، تطورها مع دراسة ميدانية على مصرف إسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
- 41- محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، عمان، 2001.
- 42- محمد حميد الله، التعريف بالإسلام، ترجمة وتحقيق نزار أباضة ومحمد الصباغ، دار الفكر المعاصر، سوريا، 2008.
- 43- محمد سليمان الأشقر، بيع المراجعة كما تجربه البنوك الإسلامية، ط2، دار النفائس، الأردن، 1985.
- 44- محمد سويلم، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1998.
- 45- محمد شيخون، المصارف الإسلامية، دراسة في تقويم المشروعات الدينية والدور الاقتصادي والسياسي، ط1، دار وائل للطبع والنشر، عمان، الأردن، 2002.

- 46- محمد عبد المنعم أبو زيد، المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية، ط1، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.
- 47- محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ط3، دار النفائس، الأردن، 1999.
- 48- محمد عمر شابر، مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، ترجمة رفيق المصري، دار الفكر والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، دمشق، 2005.
- 49- محمد عمر شابر، نحو نظام نقدي عادل، ترجمة محمد سكر، ط2، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دمشق، 1990.
- 50- محمود إبراهيم أو شادي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000.
- 51- محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الجزئي: تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007.
- 52- مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
- 53- مصطفى كمال السيد طایل، القرار الاستثماري في المصارف الإسلامية، مطابع غباشي، طنطا، مصر، 1999.
- 54- نزيه حماد، عقد السلم في الشريعة الإسلامية، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، 1993.
- 55- هال فاريان، الاقتصاد الجزئي التحليلي: مدخل حديث، ترجمة محمد راشد أبوزيد، أحمد يوسف عبد الخير، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2000.
- 56- وهبة الزحيلي، المصارف الإسلامية، ط1، هيئة الموسوعة العربية، دمشق، 2007.
- 57- وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، دمشق، 2003.
- 58- يوسف القرضاوي، بيع المراجعة للآمر بالشراء كما تجربه البنوك الإسلامية، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة، 1987.

ثالثاً: الرسائل الجامعية

- 59- إبراهيم عبد الحليم عباده، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه منشورة، دار النفائس، عمان، الأردن، 2008.
- 60- الداوي الشيخ، دراسة تحليلية للكفاءة في التسيير، حالة الكفاءة الاقتصادية والنسبية لمؤسسات الصناعة النسيجية والقطنية في الجزائر خلال الفترة 1988-1993، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1995.
- 61- أحمد، محيي الدين، أسواق الأوراق المالية وأثرها الإنمائية في الاقتصاد الإسلامي، سلسلة صالح كامل للرسائل الجامعية في الاقتصاد الإسلامي، 1994.
- 62- تهابي محمود محمد الزعابي، تطوير نموذج احتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.
- 63- سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، رسالة ماجستير منشورة، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، 2002.
- 64- شوقي بورقبة، تكلفة وإجراءات التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2005.

- 65- جمال لعمارة، استراتيجية التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر، وجهة نظر إسلامية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، دون تاريخ.
- 66- عبد الرحمن فائر الشهري، تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1994.
- 67- عبد الحليم غربي، مصادر واستخدامات الأموال في بنوك المشاركة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2000.
- 68- علاء الدين زعتري، الخدمات المصرفية وموقف الشريعة الإسلامية منها، أطروحة دكتوراه منشورة، ط2، دار الكلم الطيب، دمشق/ بيروت، 2008.
- 69- محمد الجموعي قريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية: دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.
- 70- محمد سحنون، المؤسسات المصرفية والسياسات النقدية في اقتصاد لاروي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2001.
- 71- محمد علي محمد العقول، قياس كفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 1997.
- 72- محمد بلتاجي، معايير تقويم أداء المصارف الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، مصر، 1997.
- 73- منال النجار، تحليل ربحية بنوك المعاملات الإسلامية ومصادرها مع إشارة خاصة للتجربة في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، 1995.

رابعاً: البحوث والدراسات

- 74- حسن سالم العماري، المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، مجموعة دله البركة، دمشق، 2-3 تموز 2005.
- 75- رفيق يونس المصري، اختبار الفتاوى المالية، هل المشكلة في الفتوى أم في التطبيق؟ حوار الأرباء، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2007/2008.
- 76- صخر، دله البركة، فقه المعاملات، قرص مضغوط، الإصدار الأول، 1996.
- 77- طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، دراسة خاصة رقم 05، ترجمة عثمان بابكر ورضا سعد الله، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2003.
- 78- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، بحث رقم 66، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2004.
- 79- عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، الوظائف الاقتصادية للصكوك نظرة مقاصدية، ندوة الصكوك الإسلامية: عرض وتقييم، المتقدمة في جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 24-25 مايو 2010.

- 80- عبد الستار أبوغدة، بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، ج10، مجموعة البركة المصرفية، البحرين، 2009.
- 81- عبد الستار أبوغدة، بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، ج11، مجموعة البركة المصرفية، البحرين، 2010.
- 82- عبد القادر الدويك، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، المؤتمر الخامس للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في سورية، دمشق، 22-23 مارس 2010.
- 83- علي محي الدين القرّة داغي، إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية : دراسة فقهية اقتصادية، بحث مقدم إلى الدورة العشرين للمجمع الفقهي الإسلامي - رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، خلال الفترة: 25-29 ديسمبر 2010.
- 84- فؤاد عبد الله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، بحث رقم 62، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2003.
- 85- فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 1984.
- 86- ماهر الشيخ حسن، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 1984.
- 87- محسن أحمد الخضير، الإدارة في الإسلام، وقائع ندوة رقم 21، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 1990.
- 88- محمد إبراهيم السقا، هل تتحول الكويت لمركز مالي إقليمي، مؤتمر حول إدارة التنمية والتنافسية، منعقد بكلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، 2003.
- 89- محمد الدفدوقي، برامج الخير للتمويل الشخصي، مركز الدراسات المالية والمصرفية، البنك السعودي الأمريكي، السعودية، 2003.
- 90- المعهد المصرفي المصري، مفاهيم مالية، نظام حوكمة المصارف، العدد السادس، بدون تاريخ نشر. (متوفرة على مستوى الموقع: www.ebi.gov.eg).
- 91- منور إقبال، أوصاف أحمد، طارق الله خان، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، ط2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2001.
- 92- يوسف بن عبد الله الشبيلي، إصدار وتداول الأسهم والصكوك والوحدات الاستثمارية المشتملة على النقود أو الديون وضوابطها الشرعية، ندوة الصكوك الإسلامية: عرض وتقويم، المنعقدة في جامعة الملك عبد العزيز بجدة، السعودية، 24-25 مايو 2010.

خامساً: المصادر والدوريات

- 93- أحمد النجار، المصارف الإسلامية، مجلة المسلم المعاصر، ع 24، بيروت، لبنان، 1982.
- 94- أسامة الطنطاوي، تطور النظام المصرفي الإسلامي، مجلة رابطة العالم الإسلامي، ع365، س33، أوت 1995.

- 95- حسين شحاتة، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، ع240،
، بنك دبي الإسلامي، الإمارات، يونيو 2001.
- 96- رفيق يونس المصري، ماهية المصرف الإسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م10، جدة،
السعودية، 1998.
- 97- سامي السويلم، الوساطة المالية في الاقتصاد الإسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م10،
جدة، السعودية، 1998.
- 98- سعيد المرطان، الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، م6، ع1، البنك الإسلامي
للتنمية، المعد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 1999.
- 99- سعيد المرطان، المنتجات المصرفية بدائل المنتجات التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، السعودية، العدد: 294، سبتمبر
1997.
- 100- سمير مرشد، مفهوم الكفاية والفعالية في نظرية الإدارة العامة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة،
م1، جدة، السعودية، 1988.
- 101- الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، ع7، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010/2009.
- 102- عابدين بن سلامة، إطار النظام المصرفي الإسلامي، مجلة المصارف الإسلامية، القاهرة، ع39، ديسمبر 1984.
- 103- عبد الحميد برحومة، الكفاءة والفعالية في مجالات التصنيع والإنتاج، مجلة الاقتصاد والمالية، ع1، المركز الجامعي
بالوادي، حانفي 2008.
- 104- عبد الحميد عبد الرحيم الساعاتي ومحمود حمدان العصيمي، تقدير دالة تكاليف المصارف الإسلامية والمصارف
التجارية: دراسة مقارنة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، م7، ع1، جدة، السعودية، 1995.
- 105- عبد الرحيم محمود حمدي، تجربة المصارف الإسلامية، مجلة المسلم المعاصر، ع36، أوت، سبتمبر أكتوبر، 1983.
- 106- عبد القادر شاشي، أصل وتطور العمليات المصرفية التجارية والإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد
الإسلامي، جدة، السعودية، م21، ع2، 2008.
- 107- عبد الله محمد العبيدان، تأثير أنشطة البنود خارج الميزانية العمومية في كفاءة البنوك التجارية الكويتية، مجلة جامعة
الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م20، ع1، جدة، السعودية، 2006.
- 108- عبد النبي إسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، مجلة جامعة أسبوط،
مصر، 2008.
- 109- عزالدين مصطفى الكور، نضال أحمد الفيومي، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية: دراسة
تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، م3، ع3، 2007.
- 110- عمر زهير حافظ، رأي في مسألة النظام المزدوج في الأعمال البنكية، مجلة الأموال، شركة الاتصالات الدولية،
س1، ع1، جدة، السعودية، أكتوبر/ديسمبر 1996.
- 111- مجدي غيث، حكمة العمل المصرفي الإسلامي المبني على نظام المشاركة، إسلامية المعرفة، س16، ع62، المعهد
العالمي للفكر الإسلامي، 2010.

- 112- محمد إبراهيم السقا، هل تتحول الكويت لمركز مالي إقليمي: تحليل الكفاءة الفنية وكفاءة الربحية للبنوك التجارية بدولة الكويت مقارنة ببنوك دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، جدة، السعودية م 22، ع 2، 2008.
- 113- محمد الجموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، ع3، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005.
- 114- محمد بوجلال، مقارنة إسلامية للأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع6، جامعة الشلف، الجزائر، 2010.
- 115- محمد سعيد أحمد، الكفاءة والكفاية والفعالية، مجلة التجاريين، ع5، نقابة التجاريين، القاهرة، أكتوبر/ نوفمبر، 1979.
- 116- محمد عبد الحكيم زعير، العلاقة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، م22، ع252، بنك دبي الإسلامي، الإمارات، 2002.
- 117- محمد عبد الرحمن إسماعيل، تقييم أداء نماذج تحليل مغلف البيانات في ظل وجود مشاهدات متطرفة، مجلة الإدارة العامة، م49، ع4، الرياض، نوفمبر 2009.
- 118- محمد مكّي بن سعد الجرة، الصناعات الصغيرة وطرق تمويلها في الاقتصاد الإسلامي، مجلة آفاق جديدة، ع2، 1998.
- 119- محمد نجاته الله صديقي، هل تؤدي أساليب التمويل الإسلامية إلى التوسع النقدي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، ع95، بنك دبي الإسلامي، الإمارات، 1989.
- 120- منذر قحف، حوار حول الوساطة المالية والمصارف الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م13، جدة، السعودية، 2001.
- 121- هوري سويس، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، ع07، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009/ 2010.

ساوسا: التقارير السنوية

- 122- التقارير السنوي، بنك أبو ظبي الإسلامي، 2000-2008.
- 123- التقارير السنوي، بنك دبي الإسلامي، 2002-2008.
- 124- التقارير السنوي، بنك الشارقة الإسلامية، 2002-2008.
- 125- التقارير السنوي، بنك الإمارات الإسلامية، 2003-2008.
- 126- التقارير السنوي، بيت التمويل الكويتي، 2002-2008.
- 127- التقارير السنوي، بنك الكويت الدولي، 2007-2008.
- 128- التقارير السنوية، بنك بويان، 2006-2008.
- 129- التقارير السنوية، بنك البحرين الإسلامي، 2000-2008.
- 130- التقارير السنوية، بنك البحرين الشامل، 2001-2008.
- 131- التقارير السنوية، بنك البركة البحرين، 2004-2008.

- 132- التقارير السنوية، بنك قطر الإسلامي، 2003-2008.
- 133- التقارير السنوية، بنك قطر الإسلامي الدولي، 2002-2008.
- 134- التقارير السنوية، بنك الراجحي، 2001-2008.
- 135- التقارير السنوية، بنك البلاد، 2005-2008.
- 136- التقارير السنوية، بنك الأردن الإسلامي، 2003-2008.
- 137- التقارير السنوية، بنك فيصل الإسلامي، 2001-2008.
- 138- التقارير السنوية، بنك سبأ الإسلامي، 2007-2008.
- 139- التقارير السنوية، بنك دبي التجاري، 2001-2008.
- 140- التقارير السنوية، بنك أبوظبي التجاري، 2000-2008.
- 141- التقارير السنوية، بنك الإمارات الدولي، 2000-2008.
- 142- التقارير السنوية، بنك الخليج الأول، 2001-2008.
- 143- التقارير السنوية، بنك الكويت والشرق الأوسط، 2000-2008.
- 144- التقارير السنوية، بنك الكويت التجاري، 2000-2008.
- 145- التقارير السنوية، بنك الأهلي المتحد، 2000-2008.
- 146- التقارير السنوية، بنك الدوحة، 2002-2008.
- 147- التقارير السنوية، بنك قطر الوطني، 2001-2008.
- 148- التقارير السنوية، بنك الأهلي قطر، 2000-2008.
- 149- التقارير السنوية، البنك الوطني التجاري، 2002-2008.
- 150- التقارير السنوية، البنك الوطني العربي، 2001-2008.
- 151- التقارير السنوية، بنك الرياض، 2000-2008.
- 152- التقارير السنوية، بنك مصر الوطني، 2000-2008.
- 153- التقارير السنوية، بنك الخليج المصري، 2002-2008.

II/المراجع باللغة الفرنسية

LIVRES

- 1- Al Ehrbar, EVA, **Les défis de la création de la valeur**, Village mondial, Paris, 2000.
- 2- Bancel.F, **La gouvernance des entreprises**, Economica, Paris, 1997.
- 3- Bessire.D, Meunier .J, **Conception du gouvernement des entreprises et modèles d'entreprise : une lecture épistémologique**, Finance d'entreprise, CREFIB, Economica, Paris, 2001.
- 4- Black. A, Wright. P, Bachmann .J, **Gestion de la valeur actionnariale**, Dunod, Paris, 1999.
- 5- Félix Bogliolo, **La création de valeur**, édition d'Organisation, Paris, 2001.
- 6- Giraud F et al, **Contrôle de Gestion et Pilotage de la performance**, Gualino Editeur, France, 2002.
- 7- Hirigoyen.G, Caby.J, **La création de valeur de l'entreprise**, Economica, paris, 2001
- 8- J.Caby et G.Hirigoyen, **La création de valeur de l'entreprise**, 2^{ème} édition, Economica, Paris, 2001.
- 9- Jaque Teulie, Patrick Topsacalion, **Finance**, 2^{ème} édition, Vuibert, France, 1997.
- 10- Jaquillat, B. Solnik, C.Perignon, **Les Marchés Financier, gestion de porte feuille est des risques**, 5^{ème} édition, Dunod, Paris, 2009.
- 11- Jean Pierre Angelier, **Economie industrielle : éléments de méthode**, OPU, Algérie, 1993.
- 12- Jean-Marc Figuet, **Quelques implications stratégiques des accords de Bâle-2**, article publié dans : Management de la banque, risques, relation, organisation, coordination par Éric Lamarque, Pearson éducation, France, 2005.
- 13- Kaplan R.S. & Noeton D.P, **Le Tableau de Bord Prospectif : Un système de pilotage de la performance**, éditions d'Organisation, Paris, 1999.
- 14- Malo J-L et Mathé J-C., **L'essentiel du contrôle de gestion**, 2^{ème} édition, édition d'Organisation, Paris, 2000.

- 15- Marc Ingham et al, **L'art de la finance - Finance d'entreprise et finance de marché, principes et applications**, Village Mondial , Paris, 1998.
- 16- Maurice Baudoux, **Les économies d'échelle et leur degré d'exploitation**, édition Cujas, Paris, 1972.
- 17- Michel Albouy, **Décisions financières et création de valeur**, Economica, Paris, 2000.
- 18- Nguena .O.J, et al, **Introduction au management de la valeur**, Dunod, Paris, 2001.
- 19- Philippe Lorino, **Méthodes et pratiques de la performance**, 3^{ème} édition, édition d'Organisation, Paris, 2003.
- 20- Philippe Gillet, **L'efficacité des Marchés Financiers**, Economica, Paris, France, 1999.
- 21- Philippe Lorino, **Méthodes et pratiques de la performance**, édition d'organisation, 3^{ème} édition, Paris, 2003.
- 22- Philippe Spieser, **Information économique et marchés financiers**, Economica, Paris, France, 2000.
- 23- Pierre Vernimmen, par Pascal Quiry & Yann le Fur, **Finance d'entreprise** ,5^e édition, Dalloz ,2002.
- 24- Richard Tilly, **Histoire bancaire de l'Allemagne**, Handbook on the history of European Banks, Edward Elgar Publishing Limited, England, 1994.
- 25- Sylvie de Coussergues, **Gestion de la banque: du diagnostic à la stratégie**, 3^{ème} édition, Dunod, Paris, 2002.
- 26- Thierry Widen. G et al, **Développement durable et gouvernement d'entreprise : un dialogue prometteur**, édition d'organisation, Paris, 2003.
- 27- Xavier Comtesse et Jeffrey Huang, **La chaîne de valeur 2.0**, Think Studio, Genève, 2008.

THESES

- 28- Abdelaziz Rouabah, **Compétitivité des banques luxembourgeoises Monnaie Unique et Perspectives Stratégiques**, Thèse de doctorat en sciences de gestion, non publiée, Université Nancy II, France, 2002.
- 29- Chawki El Moussawi, **Evaluation du degré de concurrence et de l'efficacité productive : le cas de l'industrie bancaire libanaise**, Thèse de doctorat en sciences économiques, non publiée, Université de Limoges, France, 2004.

- 30- Gaël Vettori, **Economie d'échelle dans le secteur bancaire Suisse**, Thèse de doctorat en Sciences Economiques, non publiée, Université de Genève, Suisse, 2002.
- 31- Nabet Agnès, **Les systèmes de gestion par la valeur: une analyse de leur impact sur les logiques de contrôle de deux groupes français**, Thèse de doctorat en sciences de gestion, non publiée, Université Paris 09 Dauphine, France, 2001.
- 32- Racha Ghayad, **les facteurs déterminant de la performance globale des banques islamiques**, Thèse de doctorat en sciences de gestion, non publiée, Université de Caen, France , 2002.

ARTICLES

- 33- Ababacar Mbengue, **Paradigme SCP, théorie évolutionniste et management stratégique: données ancienne, résultat nouveaux**, XIV^{ème} conférence Internationale de management stratégique, pays de la Loire, Angers, 2005.
- 34- Agbodan M.M. et Amoussouga F.G., **Les facteurs de performance de l'entreprise**, Actualité Scientifique, France, 1995.
- 35- Alia Ousalem & Matouk Belattaf, **Economie industrielle et études des comportements stratégiques : essai d'analyse des stratégies des acteurs de la filière lait à Bejaia**, séminaire international sur L'importance de l'économie industrielle dans la conception et la conduite des politiques industrielles dans les économies émergentes ; Université de Biskra, Algérie, 2 - 3 Décembre 2008.
- 36- Anne-Claude Creusot, **Présentation de l'outil d'évaluation des performances CAMELS ; BIM N° 138**, novembre 2001.
- 37- Aude Hubrecht, Michel Dietsch, Fabienne Guerra, **Mesure de la performance des agences bancaires par une approche DEA**, Revue Finance Contrôle Stratégie, Vol. 8, N° 2, juin 2005.
- 38- Bughin-Maindix C. & Finet A., **Les mesures non financières de la performance**, Revue des Sciences de Gestion, N° 175-176, 1^{er} trimestre, France, 1999.
- 39- Christophe Godowski, **Impact d'un instrument de gestion sur le management, l'exemple de la méthode RAROC en milieu bancaire**; CERMAT, IAE de Tours, France, 2003.
- 40- **Encyclopédie de wikipedia** ; sur le site: <http://fr.wikipedia.org/w/index.php?oldid=45800587>.
- 41- Esa Mäkeläinen, **Introduction to Economic Value Added**, 1998, p: 8. from website: [http://senverb.boun.edu.tr/pdf/Introduction to Economic Value Added EVA.pdf](http://senverb.boun.edu.tr/pdf/Introduction%20to%20Economic%20Value%20Added%20EVA.pdf).
- 42- Ghazi Louizi, **Impact du conseil d'administration sur la performance des banques tunisiennes**, XVème Conférence Internationale de Management Stratégique, Annecy / Genève 13-16 Juin 2006.
- 43- Gunter Capelle-Blancard, Thierry Chauveau, **L'apport des modèles quantitatifs à la supervision bancaire en Europe**, Revue française d'économie, Vol 19, N° :1, 2004.

- 44- Jean Florent Rérolle, **La création de valeur dans une économie connectée**, Revue analyse financière, France, septembre 1998.
- 45- Jean-Pierre, **La stabilité financière nouvelle urgence pour les banques centrales**, bulletin de la banque de France, No.84, décembre 2000.
- 46- Jean-Yves Saulquin, Christian Maupetit, **EVA, performance et évaluation bancaire**, Journée de recherche sur "la performance de la mesure à l'action", Université François Rabelais IAE de Tours, France, 15 janvier 2004.
- 47- Kramo N'guessan, **Rapport de mission sur l'analyse financière des risques des banques et des pays dans les marchés émergents**, New York, 4-10 décembre 2004.
- 48- Michel Dietsch et Joël Petey, **Mesure et gestion du risque de crédit dans les institutions financières**, Revue Banque Edition, Paris, 2003.
- 49- C. Zied & J.J. Pluchart, **La gouvernance de la banque islamique, proposition de communication**, Université de Picardie, France, février 2006.

III/المراجع باللغة الإنجليزية

BOOKS

- 1- Alan Griffiths & Stuart Wall, **Intermediate Microeconomics: theory and application**, second edition, Longman Group, United Kingdom, 2000.
- 2- Cadbury Committee, **Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance**, London, Gee and Co Ltd. 1992.
- 3- Early Heady, John Dillon, **Agricultural Production Functions**, University Press, Iowa State, 1961.
- 4- Fuad AL-Omar, Mohammed Abdel-Haq, **Islamic Banking: theory, practice & challenges**, Oxford University Press, London, 1996.
- 5- Harrington J .W. & Warf, **Industrial Location: principles, practice and policy**, Routledge, London 1995.
- 6- Hennie Van Greuninig, Zemir Iqbal, **Risk analysis for Islamic banks**, the World Bank, Washington D.C, 2008.

- 7- James L. Grant, **Foundation of Economic Value Added**, second edition, John Wiley & Sons, Inc, Hoboken, New Jersey, 2003.
- 8- James L. Price, **Organizational Effectiveness, an inventory of propositions**, Richard Irwin Inc, Homewood, Illinois, 1968.
- 9- Joaquin Maudos, **Market structure and performance in Spanish banking using a direct measure of efficiency**, Applied Financial Economics, No: 8, Routledge, UK, 1998.
- 10- Peter F Drucker, **People and performance**, Harvard Business School Press, 2007.
- 11- Peter F .Druker, **Management: Tasks, responsibilities, practices**, Harper and Row, New York, 1974.
- 12- Pratten C. F, **Economies of scale in manufacturing industry**, Cambridge University Press, 1971.
- 13- R .Shephard, **Theory of cost and production function**, Princeton University Press, New Jersey, 1970.
- 14- Richard H .Hall, **Organisation: structure and process**, Prentice Hall, New Jersey, 1972.
- 15- Richard O & Zerbe Jr, **Economic efficiency in law and economics**, Edward Elgar Publishing, USA, 2001.
- 16- S.David Young, F. Stephen O'Byrne, **EVA and Value-Based Management**, McGraw-Hill, New York, 2000.
- 17- Vogel Frank E, Hayes Samuel I. **Islamic Law and Finance, Religion, Risk and Return**, The Hague, London, Kluwer Law International, Boston, 1998.

ARTICLES

- 18- A .Diwert, **An application of the shepherd duality theorem**, Journal of Political Economy, Vol.1:79(May, June), 1971.
- 19- Abdullah M. Al-Obaidan, **Market structure and performance in the commercial Banking Industry of Emerging Markets**, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, Issue 12, 2008.
- 20- Abdus Samad, **Performance of Interest-Free Islamic Banks vis-à-vis Interest-Based Conventional Banks of Bahrain**, Journal of Economics and Management Vol.12, No.2, 2004.
- 21- Alan Greenspan, **The Role of Capital in Optimal Banking Supervision and Regulations**, Economic Review, N: 10, 1998.

- 22- Alan Griffiths & Stuart Wall, **Intermediate Microeconomics theory and applications**, 2nd edition, Pearson Education, UK, 2000.
- 23- Alice Hales, **Assets-Backed Securities Tapping Surplus Liquidity**, 2005, From Website: <http://www.db.riskwater.com/global/risk/foreign/islamicfinance/pdfs/is>.
- 24- Ari Kuncara Widagdo, Siti Rochmah Ika, **the Interest Prohibition and financial performance of Islamic Banks: Indonesian Evidence**, International Business Research, Vol.1, No.3, Jul 2008.
- 25- Arrow et al, **Capital Labor Substitution and Economic Efficiency**, Review of Economics and Statistics, Vol.43:5, 1961.
- 26- Banker.R.D, H.H. Chang, and S.K. Majumdar.S.K, **Economies of Scope in the U.S. Telecommunications Industry**, Information Economics and Policy, US Legal. Inc, USA, June 1998.
- 27- Berger A., Humphrey D, **Efficiency of financial Institutions: International Survey and Directions for Future Research**, European Journal of Operational Research, No.98, 1997.
- 28- C .Cobb, P .Doglas, **Theory of production**, American Economic Review, Vol.18, 1928.
- 29- Chawki El Moussawi, Hassan Obeid, **Evaluating production Efficiency of Islamic Banking in GCC: Anon Parametric Approach**, International Journal of Finance and Economics, Issue 53, 2010.
- 30- Diewert.W.E, **Functional Form for profit and transformation functions**, Journal of Economic Theory, June, Vol.6:3, 1973.
- 31- Donsyah Yudistira, **Efficiency in Islamic Banking: an Empirical Analysis of 18 Banks**, Islamic Economic Studies, IRTI, Vol. 12, No. 1, August 2004.
- 32- E.Berndt, L.Christensen, **The translog function and the substitution of equipment structure and labor in US. Manufacturing 1968-1980**, Journal of Econometrics, Vol.1, 1982.
- 33- Fadzlan Sufian, **The Efficiency of Islamic Banking Industry: A Non-Parametric Analysis with non-discretionary input variable**, Islamic Economic Studies, IRTI, Vol.14, No.1 & 2, Aug 2006 & Jan 2007.
- 34- Farrell, M.J., **The Measurement of Productive Efficiency**, Journal of Royal Statistical Society Association, series 120, 1957.
- 35- Fawzi. S, **Assessment of corporate governance in Egypt**. Working paper No. 82, the Egyptian Center of Economic Studies, Egypt, April 2003.
- 36- Gary Wolff, **Economies of Scale & Scope in River Basin Management** , Final Paper for IDE, The Pacific Institute, Oakland California, 15 November 2004.

- 37- H. Binswanger, **Cost function approach to the measurement elasticities of substitution**, American Journal of Agricultural Economics, May1974.
- 38- Heggstad .A, **Market structure, risk and profitability in commercial banking**, Journal of Finance, N°4:1977.
- 39- Ibrahim Al-Karasneh and Ayten M.Fatheldin, **Market structure and performance in the GCC banking sector: Evidence from Kuwait, Saudi Arabia, and UAE**, AMF Economic papers, No.11, Abu Dhabi, March 2005.
- 40- Ibrahim W.T.Chirwa, **Market structure, liberalization and performance in the Malawian banking industry**, African Economic Research Consortium, Nairobi, July 2001.
- 41- John D .Murray, Robert W.White, **Economies of scale and economies of scope in multiproduct financial institutions: a study of British Columbia Credit Unions**, the Journal of Finance, No.3. June 1983.
- 42- Kabir Hassan and Khaled A .Hussein, **Static and Dynamic Efficiency in the Sudanese Banking System**, Review of Islamic Economics, No.14, 2003.
- 43- Kabir Hassan, **The Cost, Profit and X- Efficiency of Islamic Banks**, Economic Research Forum, 12th Annual Conference, Egypt, 19th – 21th December 2005.
- 44- L. Christensen, D. Jorgensen, L. Lau, **Transcendental Logarithmic Production Frontiers**, Review of Economics and Statistics, Vol.55:1, Feb1973.
- 45- Lawrence G. Goldberg, Anoop Rai, **the structure – performance relationship for European banking**, Journal of Banking and Finance, No. 20, 1996.
- 46- Leibenstein, H, **Allocative efficiency versus X-efficiency**, American Economic Review, No: 56, USA, 1966.
- 47- Md.Abdul Awwal Sarker, **Islamic banking in Bangladesh: performance, problems and prospects**, International Journal of Islamic Financial Services, vol.1, No.3, 2004.
- 48- Mehram. H, **Corporate governance in the banking and financial services industries**, Journal of Financial Intermediation, vol.13, 2004.
- 49- Michael Boehlje, **Economic Value Added, Strategic Business Planning for Commercial Producers**, Center for Food and Agricultural Business, Purdue University.
- 50- Michael Martin, Timothy G .TAYLOR, **A Comparison of the Efficiency of Producers**, Colombian Economic Journal, Vol 1, N: 1, 2003.
- 51- Miller Kent & Bromiley Philip, **Strategic risk and corporate performance: an Analysis of alternative risk measures**, Academy of Management Journal, Vol 33 No (4), 1990.

- 52- Mohamed Khaled Bader et al, **Cost, revenue and profit efficiency of Islamic versus conventional banks: international evidence using data envelopment analysis**, *Islamic Economic Studies*, IRTI, Vol.15, No.2 January 2008.
- 53- Mohammad Shamsheer et al, **Efficiency of Conventional versus Islamic Banks: international evidence using the SFA**, *Journal of Islamic Economics, Banking and Finance*, Vol. 4, No.2, May, Augusts 2008.
- 54- Nathan A & Neave, **Operating Efficiency of Canadian Banks**, *Journal of Financial Services Research*, No.6, 1992.
- 55- Randall Campbell, Kevin Rogers and Jon Rezek, **Efficient Frontier Estimation: A Maximum Entropy Approach**, *Department of Finance and Economics Mississippi State University*; p: 6.
- 56- Ranger Frish, **The principle of substitution**, *Nordisk Tidsskrift for Teknisk, Oklahoma*, Vol.1:1,1935.
- 57- Ryan, M.J., **The Distribution Problem, the More for Less (Nothing) Paradox and Economies of Scale and Scope**, *European Journal of Operational Research*, February 2000.
- 58- Saeed Al-Muharrami, **Market structure and competitive conditions in the Arab GCC banking System**, *Journal of Banking & Finance*, N: 30, 2006.
- 59- Sealey C.W, Lindley J.T, **Inputs, output and a theory of production and cost at depository financial Institutions**, *Journal of Finance*, vol. 32 (4) 1997.
- 60- Sebastian .M, **International and Mena wide trends and developments in bank and corporate governance**, *corporate governance for banks in Saudi Arabia forum*, Riyadh, 22-23 may 2007.
- 61- Spivey Stephen, **Corporate Governance & The Role of Government** , *International Journal of Disclosure & Governance* , Vol.1 , No. 4 , September 2004.
- 62- Stanley E. Seashore & Ephraim Yuchtman, **Factorial Analysis of organizational performance**, *Administrative Science Quarterly (A.S.Q)*, No.12, 1967.
- 63- Sudin Haron, **Determinants of Islamic Bank Profitability**, *Global Journal of Finance and Economics*, USA, Vol. 1, No 1, March 2004.
- 64- Taqi N.Al-Faraj, Abdulaziz S. Bu-Bshait, **Evaluation of Bank Branches by Means of Data Envelopment Analysis**, *International Journal of Operations & Production Management*, University Press, Vol.13, No.9,1993.
- 65- Umer M.C and Ahmad .h, **Corporate Governance in Islamic Financial Institutions**, *Occasional paper No. 06, I.R.T.I, Islamic Development Bank, Jeddah*, 2002.

الفهارس

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	مجموع الأصول التي تمتلكها المؤسسات المالية الألمانية بين 1860م و1950م	6
2	تطور عدد المصارف الإسلامية بين سنة 1963-2010م	9
3	عدد المصارف والنوافذ الإسلامية في الدول غير الإسلامية	15
4	خطوات تنفيذ المراجعة المصرفية	21
5	الخطوات التنفيذية للإستصناع والإستصناع الموازي	25
6	تصنيف البنوك حسب طريقة CAMELS	74
7	نسبة كفاية رأس المال في بعض البنوك الإسلامية خلال الفترة 2000-2008	81
8	معايير تقييم هيئات الرقابة الشرعية	94
9	أهم مؤشرات قياس خلق القيمة	104
10	عينة المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية محل الدراسة حسب البلد	174
11	المتغيرات المستخدمة في النموذج	177
12	متوسط متغيرات المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية خلال الفترة 2000-2008	178
13	قيمة متغيرات المصارف الإسلامية حسب كل مصرف سنة 2008	182
14	قيمة متغيرات المصارف التقليدية حسب كل مصرف سنة 2008	185
15	معاملات دالة التكاليف ودوال مشاركة المدخلات للمصارف الإسلامية	189
16	معاملات دالة التكاليف ودوال مشاركة المدخلات للمصارف التقليدية	190
17	مرونات الإحلال بين المدخلات في المصارف الإسلامية حسب كل مصرف	191
18	مرونة الإحلال بين المدخلات في المصارف الإسلامية حسب البلد	193
19	مرونات الإحلال بين المدخلات في المصارف التقليدية حسب كل مصرف	194
20	مرونة الإحلال بين المدخلات في المصارف التقليدية حسب البلد	195
21	مقارنة بين مروونات الإحلال بين المدخلات في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية	196
22	مرونة الطلب السعرية على المدخلات في المصارف الإسلامية حسب كل بنك	198
23	مرونة الطلب السعرية على المدخلات في المصارف الإسلامية حسب البلد	200
24	مرونة الطلب السعرية على المدخلات في المصارف التقليدية حسب كل بنك	201
25	مرونة الطلب السعرية على المدخلات في المصارف التقليدية حسب البلد	203
26	مقارنة بين مروونات الطلب السعرية في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية	204
27	وفورات الحجم في المصارف الإسلامية من الأكبر إلى الأصغر عام 2008	206
28	وفورات الحجم في المصارف التقليدية من الأكبر إلى الأصغر عام 2008	207
29	مقارنة بين وفورات الحجم في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية عام 2008	209
30	متوسط الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية حسب السنة	210

211	متوسط الكفاءة التشغيلية للمصارف التقليدية حسب السنة	31
212	مقارنة بين الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية	32
214	الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامي حسب كل مصرف	33
216	الكفاءة التشغيلية للمصارف التقليدية حسب كل مصرف	34
217	الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب الحجم	35
219	الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية حسب البلد	36
220	الكفاءة التشغيلية للمصارف التقليدية حسب البلد	37
221	مقارنة بين الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب البلد.	38
228	النسب المالية المستخدمة في تقييم الكفاءة التشغيلية	39
229	المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية حسب السنة	40
233	المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية في المصارف الإسلامية حسب كل مصرف	41
237	المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية في المصارف التقليدية حسب كل مصرف	42
242	الكفاءة في التكاليف في المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية	43
244	الكفاءة في الأرباح في المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية	44
247	متوسط كفاءة التكاليف في المصارف الإسلامية خلال فترة الدراسة 2000-2008	45
248	الكفاءة في الأرباح في المصارف الإسلامية حسب كل بنك خلال الفترة 2000-2008	46
250	الكفاءة في التكاليف في المصارف التقليدية حسب كل بنك خلال الفترة 2000-2008	47
251	الكفاءة في الأرباح في المصارف التقليدية حسب كل بنك خلال الفترة 2000-2008	48
253	كفاءة التكاليف في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب الحجم	49
255	كفاءة الأرباح في المصارف الإسلامية و المصارف التقليدية حسب الحجم	50
257	كفاءة التكاليف في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب البلد	51
258	كفاءة الأرباح في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب البلد	52

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	تطور عدد المصارف الإسلامية بين 1963-2010	10
2	أهم المحطات التي مر بها التمويل الإسلامي	13
3	الموجودات العالمية للتمويل الإسلامي	14
4	التوزيع الجغرافي للتمويل الإسلامي	15
5	أنواع التمويل بالاستصناع	24
6	صيع التمويل بالهامش المعلوم في المصارف الإسلامية	27
7	صيع التمويل بالمشاركة في الربح والخسارة في المصارف الإسلامية	31
8	شجرة الأداء	42
9	الأداء = الكفاءة + الفعالية.	45
10	أهداف قياس الكفاءة	51
11	أنواع مخاطر الائتمان حسب طريقة (RAROC)	67
12	تطورات نسبة كفاية رأس المال	78
13	مشكلات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية	87
14	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في بعض البنوك الإسلامية	90
15	الكفاءة الفنية والكفاءة التخصيصية	112
16	نموذج الهيكل-السلوك-الأداء (S.C.P)	117
17	الهيكل التنظيمي لنموذج S.C.P	125
18	طلب مرن على أسعار المدخلات	140
19	طلب قليل المرونة على أسعار المدخلات	140
20	طلب متكافئ المرونة على أسعار المدخلات	141
21	طلب عدم المرونة على أسعار المدخلات	141
22	مرونة الإحلال بين عناصر الإنتاج	144
23	المنهجية العامة لقياس كفاءة المصارف	168
24	متوسط متغيرات المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية خلال الفترة 2000-2008	179
25	قيمة متغيرات المصارف الإسلامية حسب كل مصرف سنة 2008	183
26	قيمة متغيرات المصارف التقليدية حسب كل مصرف سنة 2008	186
27	مرونة الإحلال بين المدخلات في المصارف الإسلامية حسب كل مصرف	192
28	مرونة الإحلال بين المدخلات في المصارف الإسلامية حسب البلد	193
29	مرونة الإحلال بين المدخلات في المصارف التقليدية حسب كل مصرف	195
30	مرونة الإحلال بين المدخلات في المصارف التقليدية حسب البلد	196

31	مرونة الإحلال في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية	197
32	مرونة الطلب السعرية على المدخلات في المصارف الإسلامية حسب كل مصرف	199
33	مرونة الطلب السعرية على المدخلات في المصارف الإسلامية حسب البلد	201
34	مرونة الطلب السعرية على المدخلات في المصارف التقليدية حسب كل مصرف	202
35	مرونة الطلب السعرية على المدخلات في المصارف التقليدية حسب البلد	204
36	مرونة الطلب السعرية على المدخلات في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية	205
37	وفورات الحجم في المصارف الإسلامية سنة 2008	207
38	وفورات الحجم في المصارف التقليدية سنة 2008	208
39	متوسط الكفاءة التشغيلية في المصارف الإسلامية حسب السنة	210
40	متوسط الكفاءة التشغيلية للمصارف التقليدية حسب السنة	211
41	كفاءة التكاليف في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية	213
42	الكفاءة التشغيلية في المصارف الإسلامية حسب كل مصرف	215
43	الكفاءة التشغيلية في المصارف التقليدية حسب كل مصرف	216
44	الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب الحجم	218
45	الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية حسب البلد	219
46	الكفاءة التشغيلية للمصارف التقليدية حسب البلد	220
47	مقارنة بين الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب البلد	221
48	متوسط الربح الصافي في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب السنة	230
49	متوسط الأموال الخاصة في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب السنة	230
50	متوسط مجموع الأصول في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب السنة	231
51	متوسط الإيرادات في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب السنة	232
52	متوسط التكاليف في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب السنة	233
53	متوسط الربح الصافي في المصارف الإسلامية حسب كل مصرف	234
54	متوسط الأموال الخاصة في المصارف الإسلامية حسب كل مصرف	235
55	متوسط مجموع الأصول في المصارف الإسلامية حسب كل مصرف	235
56	متوسط الإيرادات في المصارف الإسلامية حسب كل مصرف	236
57	متوسط التكاليف في المصارف الإسلامية حسب كل مصرف	237
58	متوسط الربح الصافي في المصارف التقليدية حسب كل مصرف	238
59	متوسط الأموال الخاصة في المصارف التقليدية حسب كل مصرف	239
60	متوسط مجموع الأصول في المصارف التقليدية حسب كل مصرف	239
61	متوسط الإيرادات في المصارف التقليدية حسب كل مصرف	240
62	متوسط التكاليف في المصارف التقليدية حسب كل مصرف	241

244	الكفاءة في التكاليف في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية	63
246	الكفاءة في الأرباح في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية	64
248	متوسط كفاءة التكاليف في المصارف الإسلامية خلال فترة الدراسة 2000-2008	65
249	كفاءة الأرباح في المصارف الإسلامية حسب كل مصرف	66
251	الكفاءة في التكاليف في المصارف التقليدية حسب كل بنك خلال الفترة 2000-2008	67
252	الكفاءة في الأرباح في المصارف التقليدية حسب كل بنك خلال الفترة 2000-2008	68
254	كفاءة التكاليف في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب الحجم	69
256	كفاءة الأرباح في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب الحجم	70
258	كفاءة التكاليف في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب البلد	71
259	كفاءة الأرباح في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حسب البلد	72

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ-ك
الجزء النظري	1-162
الفصل الأول	2-59
المبحث الأول	4-17
المطلب الأول	4-8
أولا	4
ثانيا	6
ثالثا	7
المطلب الثاني	8-15
أولا	8
ثانيا	9
ثالثا	10
رابعا	11
خامسا	15
المطلب الثالث	16-17
أولا	16
ثانيا	16
المبحث الثاني	18-31
المطلب الأول	18-27
أولا	18
ثانيا	21
ثالثا	23
رابعا	25
المطلب الثاني	28-31
أولا	28
ثانيا	29
المبحث الثالث:	32-51
المطلب الأول	32-37
أولا	32
ثانيا	34

35	الكفاءة في مدارس أخرى	ثالثا
36	الكفاءة في الاقتصاد الإسلامي	رابعا
45-37	تعريف الكفاءة والمصطلحات الاقتصادية ذات الصلة	المطلب الثاني
37	تعريف الكفاءة	أولا
39	الكفاءة والمصطلحات الاقتصادية ذات الصلة	ثانيا
51-45	أنواع الكفاءة وأهداف قياسها	المطلب الثالث
45	أنواع الكفاءة	أولا
50	أهداف قياسها	ثانيا
56-52	الكفاءة المصرفية	المبحث الرابع
54-52	كفاءة التكاليف	المطلب الأول
53	الكفاءة الفنية أو التقنية	أولا
53	الكفاءة التخصيصية	ثانيا
53	كفاءة الأرباح	المطلب الثاني
53	كفاءة الأرباح المعيارية	أولا
54	كفاءة الأرباح البديلة	ثانيا
56-54	الكفاءة في المصارف الإسلامية	المطلب الثالث
54	الكفاءة في الاستثمار	أولا
54	الكفاءة في تخصيص الموارد	ثانيا
55	الكفاءة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي	ثالثا
56	الكفاءة في تحقيق التنمية البشرية	رابعا
59-87	خلاصة الفصل الأول	
113-60	طرق قياس الكفاءة التشغيلية في المصارف الإسلامية	الفصل الثاني
71-62	طريقة النسب المالية	المبحث الأول
63-62	نسب النشاط	المطلب الأول
62	معدل دوران الأصول الثابتة	أولا
63	معدل دوران الأصول المتداولة	ثانيا
63	معدل دوران إجمالي الأصول	ثالثا:
69-63	نسب المردودية	المطلب الثاني
63	المردودية المالية (معدل العائد على حقوق الملكية)	أولا
64	المردودية الاقتصادية (معدل العائد على الاستثمار)	ثانيا
66	مؤشر (RAROC)	ثالثا

69	المردودية التجارية	رابعاً
70-69	نسبة المديونية	المطلب الثالث
69	نسبة القروض إلى مجموع الأصول	أولاً
70	نسبة القروض إلى الأموال الخاصة	ثانياً
70	نسبة هيكل رأس المال	ثالثاً
71-70	نسب السيولة	المطلب الرابع
70	نسبة الاحتياطي النقدي القانوني	أولاً
71	نسبة الرصيد النقدي	ثانياً
71	نسبة السيولة العامة	ثالثاً
94-72	طريقة CAMELS	المبحث الثاني
75-72	طريقة CAMELS: تعريفها، نشأتها، تطورها	المطلب الأول
72	تعريف طريقة CAMELS	أولاً
73	نشأة وتطور طريقة CAMELS	ثانياً
73	كيفية استخدام معيار CAMELS في قياس أداء الفروع وتصنيفها	ثالثاً
74	مميزات معيار CAMELS	رابعاً
75	مآخذ طريقة CAMELS	خامساً
94-75	عناصر طريقة CAMELS	المطلب الثاني
75	كفاية رأس المال	أولاً
81	جودة الأصول	ثانياً
82	جودة الإدارة	ثالثاً
83	إدارة الربحية	رابعاً
83	إدارة السيولة	خامساً
92	الحساسية اتجاه مخاطر السوق	سادساً
93	إضافة عنصر السلامة الشرعية	سابعاً
104-95	طريقة خلق القيمة	المبحث الثالث
97-95	مفهوم خلق القيمة	المطلب الأول
96	الفوائد المتبقية	أولاً
96	معدل العائد الداخلي	ثانياً
96	صافي القيمة الحالية	ثالثاً
99-97	الأطراف التي توجه لهم خلق القيمة	المطلب الثاني
97	خلق القيمة للمساهم	أولاً
98	خلق القيمة للعملاء	ثانياً

99	خلق القيمة للأطراف الأخرى	ثالثا
104-99	مؤشرات قياس خلق القيمة	المطلب الثالث
99	مؤشرات ذات طبيعة محاسبية	أولا
99	مؤشرات ذات طبيعة اقتصادية	ثانيا
102	مؤشرات ذات طبيعة بورصية	ثالثا
112-105	طريقة الكفاءة (X)	المبحث الرابع
110-105	مفهوم الكفاءة (X) وطرق تقديرها	المطلب الأول
105	مفهوم الكفاءة (X)	أولا
105	طرق تقدير الكفاءة (X)	ثانيا
112-11	مكونات الكفاءة (X)	المطلب الثاني
111	الكفاءة الفنية (التقنية)	أولا
111	الكفاءة التخصيصية	ثانيا
113	خلاصة الفصل الثاني	
162-114	المتغيرات المفسرة للكفاءة التشغيلية في المصارف الإسلامية	الفصل الثالث
128-116	نموذج (S.C.P)	المبحث الأول
125-116	أساسيات نموذج (S.C.P)	المطلب الأول
116	تعريف نموذج (S.C.P)	أولا
117	تحليل العناصر المكونة لنموذج (S.C.P)	ثانيا
128-126	مساهمات نموذج S.C.P في دراسة السوق المصرفي	المطلب الثاني
126	أهمية نموذج S.C.P في دراسة السوق المصرفي	أولا
126	شروط الدخول والكفاءة المصرفية	ثانيا
127	درجة التركيز والكفاءة المصرفية	ثالثا
127	حدود إستعمال نموذج S.C.P في القطاع المصرفي	رابعا
128	إستخدام نموذج S.C.P في دراسة القطاع المصرفي الإسلامي	خامسا
137-129	وفورات الحجم ووفورات النطاق	المبحث الثاني
134-129	وفورات الحجم	المطلب الأول
129	مفهوم وفورات الحجم	أولا
131	أنواع وفورات الحجم	ثانيا
133	مصادر وفورات الحجم	ثالثا
134	قياس وفورات الحجم	رابعا
137-134	وفورات النطاق	المطلب الثاني
134	مفهوم وفورات النطاق	أولا

135	أنواع وفورات النطاق	ثانيا
136	طرق الحصول على وفورات النطاق	ثالثا
145-138	المرونة السعرية للطلب على المدخلات ومرونة الإحلال بين المدخلات	المبحث الثالث
141-138	المرونة السعرية للطلب على المدخلات	المطلب الأول
138	مفهوم المرونة السعرية للطلب	أولا
138	كيفية قياس المرونة السعرية للطلب	ثانيا
139	حالات المرونة السعرية للطلب	ثالثا
145-142	مرونة الإحلال بين المدخلات	المطلب الثاني
142	مفهوم مرونة الإحلال بين المدخلات	أولا
142	كيفية قياس مرونة الإحلال	ثانيا
145	حالات مرونة الإحلال	ثالثا
160-146	نظرية الحوكمة	المبحث الرابع
152-146	الحوكمة من المنظور التقليدي	المطلب الأول
146	أصل مصطلح الحوكمة	أولا
147	تعريف حوكمة الشركات	ثانيا
148	أسباب تزايد الإهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في الآونة الأخيرة	ثالثا
149	مبادئ حوكمة الشركات	رابعا
150	أهمية حوكمة الشركات	خامسا
153-152	الحوكمة في القطاع المصرفي	المطلب الثاني
152	مفهوم الحوكمة في المصارف	أولا
152	أهمية الحوكمة في المصارف	ثانيا
153	محددات تنفيذ الحوكمة في المصارف	ثالثا
153	دور المصارف المركزية في تفعيل الحوكمة في المصارف	رابعا
160-154	الحوكمة في المصارف الإسلامية	المطلب الثالث
154	الحوكمة من المنظور الإسلامي	أولا
156	خصوصية الحوكمة في المصارف الإسلامية	ثانيا
158	معياري حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا	ثالثا
159	آليات وإستراتيجيات تطوير الحوكمة في المصارف الإسلامية	رابعا
159	كيفية مساهمة حوكمة المصارف الإسلامية في تحديد كفاءتها	خامسا
162-161	خلاصة الفصل الثالث	
261-163		الجزء التطبيقي
224-163	دراسة قياسية للكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية	الفصل الرابع

168-165	عرض لأدبيات دالة تكلفة البنوك والمنهجية العامة لقياس كفاءة البنوك	المبحث الأول
167-165	عرض لأدبيات دالة تكلفة البنوك	المطلب الأول
165	الدراسات التي استخدمت التحليل الجدولي ودالة كوب دوغلاس	أولا
166	الدراسات التي استخدمت دالة التكاليف المتسامية اللوغارتمية	ثانيا
168-167	المنهجية العامة لقياس كفاءة البنوك	المطلب الثاني
167	تحديد نوع الكفاءة المراد قياسها	أولا
167	اختيار طريقة التقدير	ثانيا
167	تحديد مدخلات ومخرجات النموذج	ثالثا
167	الوصول إلى النتائج المتعلقة بكفاءة المصارف محل الدراسة	رابعا
187-169	النموذج المستخدم في تقدير دالة التكاليف	المبحث الثاني
173-169	التعريف بالنموذج	المطلب الأول
169	نشأة وتطور دالة التكاليف	أولا
171	دالة التكاليف المتسامية اللوغارتمية (Tronslog Cost Function)	ثانيا
178-173	عينة ومتغيرات البنوك المستخدمة في النموذج	المطلب الثاني
173	عينة البنوك المستخدمة في النموذج	أولا
174	تحديد المدخلات والمخرجات البنكية	ثانيا
187-178	الدراسة الإحصائية (البيانات الإحصائية)	المطلب الثالث
178	تطور متغيرات البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية المدروسة خلال الفترة 2000-2008	أولا
182	متغيرات البنوك محل الدراسة حسب كل بنك سنة 2008	ثانيا
221-188	نتائج الدراسة القياسية	المبحث الثالث
190-188	تقدير معاملات دالة التكاليف ودوال مشاركة المدخلات	المطلب الأول
189	تقدير معاملات دالة التكاليف ودوال مشاركة المدخلات للبنوك الإسلامية	أولا
190	تقدير معاملات دالة التكاليف ودوال مشاركة المدخلات للبنوك التقليدية	ثانيا
197-191	حساب مروونات الإحلال بين المدخلات: (Elasticities of substitution)	المطلب الثاني
191	مروونات الإحلال بين المدخلات في المصارف الإسلامية	أولا
194	مروونات الإحلال بين المدخلات في المصارف التقليدية	ثانيا
196	مقارنة بين مروونات الإحلال في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية	ثالثا
205-197	حساب مروونات الطلب السعرية: (Input Price Elasticities)	المطلب الثالث
198	مروونات الطلب السعرية على المدخلات في البنوك الإسلامية	أولا
201	مرونة الطلب السعرية على المدخلات في البنوك التقليدية	ثانيا
204	مقارنة بين مروونات الطلب السعرية في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	ثالثا
209-205	تقدير وفورات الحجم	المطلب الرابع

205	وفورات الحجم في البنوك الإسلامية	أولا
207	وفورات الحجم في البنوك التقليدية	ثانيا
208	مقارنة بين وفورات الحجم في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية عام 2008	ثالثا
221-209	تقدير الكفاءة التشغيلية	المطلب الخامس
209	تقدير الكفاءة التشغيلية حسب السنة	أولا
214	تقدير الكفاءة التشغيلية حسب كل بنك	ثانيا
217	تقدير الكفاءة حسب الحجم	ثالثا
219	تقدير الكفاءة التشغيلية حسب البلد	رابعا
224-222	خلاصة الفصل الرابع	
261-225	دراسة مالية للكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية	الفصل الخامس
241-227	النسب والمؤشرات المالية المستخدمة في الدراسة	المبحث الأول
228-227	النسب المالية المستخدمة في الدراسة	المطلب الأول:
227	نسب تقييم كفاءة التكاليف (Cost Efficiency)	أولا
227	نسب تقييم كفاءة الأرباح (Profit Efficiency)	ثانيا
242-228	المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية	المطلب الثاني
228	المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية حسب السنة	أولا
233	المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية حسب كل بنك	ثانيا
259-242	نتائج الدراسة المالية	المبحث الثاني
246-242	النتائج حسب السنة خلال الفترة 2000-2008	المطلب الأول
242	الكفاءة في التكاليف	أولا
244	الكفاءة في الأرباح	ثانيا
252-247	النتائج حسب كل بنك	المطلب الثاني
247	مجموعة البنوك الإسلامية	أولا
250	مجموعة البنوك التقليدية	ثانيا
256-253	النتائج حسب الحجم	المطلب الثالث
253	مجموعة البنوك الإسلامية	أولا
255	مجموعة البنوك التقليدية	ثانيا
259-257	النتائج حسب البلد	المطلب الرابع
257	الكفاءة في التكاليف	أولا
258	الكفاءة في الأرباح	ثانيا
261-260	خلاصة الفصل الخامس	
280-262		الخاتمة

300-281		الملاحق
317-301		المراجع
331-318		الفهارس
332		ملخص البحث

ملخص البحث

الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية مقارنة

تناولت هذه الرسالة موضوع " الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية مقارنة"، وذلك بهدف تقييم كفاءة المصارف الإسلامية في التحكم في التكاليف مقارنة بمثيلاتها من المصارف التقليدية. وقد تم تقسيم البحث إلى خمسة فصول على النحو التالي:

- الفصل الأول: مفاهيم ومبادئ عامة؛
 - الفصل الثاني: طرق قياس الكفاءة التشغيلية في المصارف الإسلامية؛
 - الفصل الثالث: العوامل المحددة للكفاءة التشغيلية في المصارف الإسلامية؛
 - الفصل الرابع: دراسة قياسية للكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية؛
 - الفصل الخامس: دراسة مالية للكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.
- وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المصارف التقليدية أكثر كفاءة من المصارف الإسلامية سواء في استغلال الموارد المتاحة أو في المزج بين هذه الموارد بشكل أمثل ومن ثم في التحكم في التكاليف، وأن المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية أكثر كفاءة في استغلال الموارد المتاحة للوصول إلى المخرجات من استعمال المزيج الأمثل لهذه الموارد.

Abstract

Operational efficiency of Islamic Banks: A Comparative Empirical Study

This thesis addressed the subject of "Operational Efficiency of Islamic Banks: A Comparative Empirical Study", in order to assess the efficiency of Islamic banks in controlling costs as compared to those of conventional banks.

This Search has been divided into five chapters as follows:

- Chapter I: General concepts and principles;
- Chapter II: Methods of measuring the operational efficiency of Islamic banks;
- Chapter III: Factors determining the operational efficiency of Islamic banks;
- Chapter IV: An Econometric Study of the operational efficiency of Islamic banks and conventional banks ;
- Chapter V: A financial study of the operational efficiency of Islamic banks and conventional banks.

The study found a set of results, including: that the traditional banks are more efficient than Islamic banks, both in the exploitation of the resources available or in a combination of these resources optimally and then to control costs, and that the conventional banks and Islamic banks are more efficient in utilization of available resources to reach output from the use of the optimal mix of these resources